

بنك السلام
Al Salam Bank



20

عاماً
YEARS

كُتِبَتْ بِأَيْدِيكُمْ
Written by You

التقرير السنوي 2025



صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المعظم

المحتويات

(04-47)

التقرير إحصائيات

04

إحصائيات

05

نبذة عن البنك

06

وعدنا المؤسسي وقيمنا

08

المؤشرات المالية

10

المؤشرات التشغيلية

14

مجلس الإدارة

19

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

20

الإدارة التنفيذية

32

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

38

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

42

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي

(104-224)

البيانات المالية

106

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

110

بيان المركز المالي الموحد

111

بيان الدخل الموحد

112

بيان الدخل الشامل الموحد

113

بيان الدخل والاسناد المتعلق
بشبه حقوق الملكية الموحد

114

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

115

بيان التدفقات النقدية الموحد

116

بيان التغيرات في الموجودات
المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد

117

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

188

اتفاقية بازل 3 الدعامة 3 الإفصاحات

(48-103)

حوكمة الشركات

48

تقرير حوكمة الشركات

61

الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك السلام

62

سياسة المكافآت

68

إدارة المخاطر وإدارة الالتزام

70

تقرير الاستدامة 2025

102

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى
السادة المساهمين

إحصائيات

عدد الجوائز 8



تحميل التطبيق 173,725

عدد الموظفين 701



عدد الفروع 19

أجهزة الصراف الآلي 44



نبذة عن البنك

منذ تأسيسه في مملكة البحرين عام 2006، رسّخ بنك السلام مكانته كأحد أسرع البنوك نموًا في المملكة، وأصبح قوة مؤثرة في قطاع الصيرفة الإسلامية على الصعيد الإقليمي. ومن خلال الاستفادة من مكانته المالية القوية في القطاع المصرفي، فإن البنك يتمتع بسجل حافل في التقليل من المخاطر والاستجابة بفعالية لتوجهات السوق وذلك كونه يتبنى استراتيجية نمو مرنة وقوية.


وبنسبة بصرنة تصل إلى 92%، يعتبر بنك السلام موظفيه أكثر الأصول قيمة له. ولذلك يحرص البنك على صحتهم وسلامتهم، وتزويدهم بالإمكانيات اللازمة للتميز في عملهم عبر منحهم فرصاً تدريبية من شأنها أن تساهم بخلق قوة عاملة ملهمة ومُتفانية تحقق التميز. كما يُعزز بنك السلام ثقافة الابتكار عن طريق خلق بيئة عمل نشطة وتعاونية للغاية، تحتفي بالإنجازات الجماعية.

ومن منطلق إحداث تغييرات إيجابية عبر تشجيع ثقافة المسؤولية الاجتماعية الداخلية، يلتزم بنك السلام بدعم السلامة الاجتماعية والمالية للمجتمع، حيث يتم دعم هذه الجهود بالشغف المشترك بين البنك والموظفين لتأسيس علاقات عميقة مع الزبائن، لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم المالية بطريقة مستدامة.

وقد اعتمد بنك السلام منهجية رقمية لتلبية احتياجات زبائنه العصرية والمتجددة، وتقديم حلول مالية فريدة وتجربة سلسة للزبائن. ويسعى البنك من خلال اعتماده على البيانات والتكنولوجيا الحديثة لتقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عبر شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي التابعة له، بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول، والمعاملات المصرفية الدولية، وخدمات الخزينة.

إن الميزة التنافسية للبنك تتجسد في تبنيه لمنهج متميز وفريد من نوعه، يُعنى بترسيخ علاقات قوية مع الزبائن، وتعزيز تجربتهم التي تتميز بالتخصيص والسهولة والكفاءة، مما يُؤدي لتأصل الطابع الإنساني في جذورها. وعليه، يفخر بنك السلام بفلسفته المتمحورة حول الحلول المبتكرة والمصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الزبائن المالية التي تقع في قلب عملياته.

تجربة مميزة لعلاقة دائمة  **وعدنا المؤسسي**

رحلتنا نحو الأفضل تركز على 
قيمنا الإنسانية

الحماس بسمة عملنا 

منهجيتنا مبتكرة للإبداع والحلول 
المتكاملة

سَعِينَا لَا يَتَوَقَّفُ نَحْوَ التَّمَيِّزِ 

قِيمُنَا

تألقتم، فمهّدنا الطريق.



20

YEARS عاماً

كُتِبَتْ بِأَيْدِيكُمْ.

المؤشرات المالية

مجموع الأصول

2025	85.5 مليون دينار بحريني (226.7 مليون دولار أمريكي)
2024	69.5 مليون دينار بحريني (184.3 مليون دولار أمريكي)
2023	48.2 مليون دينار بحريني (127.8 مليون دولار أمريكي)
2022	33.1 مليون دينار بحريني (87.8 مليون دولار أمريكي)
2021	21.2 مليون دينار بحريني (56.3 مليون دولار أمريكي)

مجموع الإيرادات التشغيلية

2025	240.2 مليون دينار بحريني (637.1 مليون دولار أمريكي)
2024	191.9 مليون دينار بحريني (509.1 مليون دولار أمريكي)
2023	145.2 مليون دينار بحريني (385.2 مليون دولار أمريكي)
2022	96.4 مليون دينار بحريني (255.7 مليون دولار أمريكي)
2021	66.7 مليون دينار بحريني (177.0 مليون دولار أمريكي)

إجمالي حقوق الملكية

2025	749.7 مليون دينار بحريني (1.99 مليار دولار أمريكي)
2024	593.4 مليون دينار بحريني (1.57 مليار دولار أمريكي)
2023	408.7 مليون دينار بحريني (1.08 مليار دولار أمريكي)
2022	337.4 مليون دينار بحريني (894.8 مليون دولار أمريكي)
2021	297.0 مليون دينار بحريني (787.8 مليون دولار أمريكي)

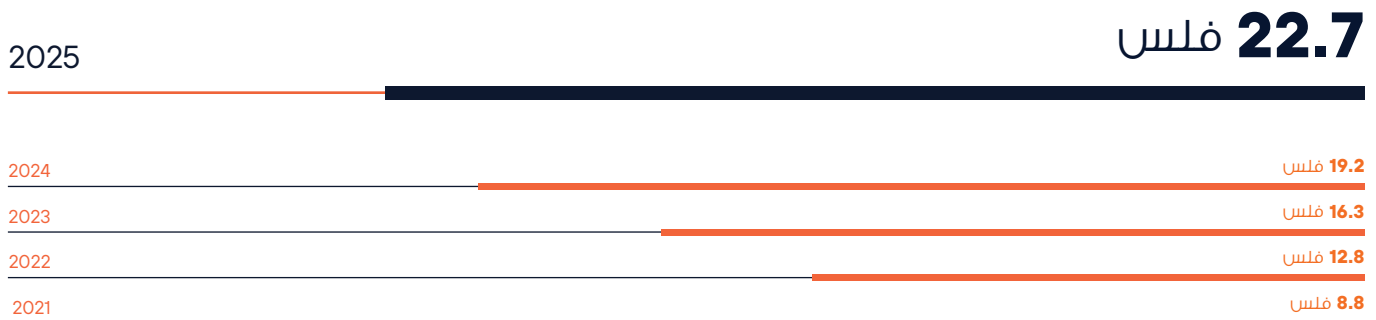
مجموع الأصول



نسبة التكلفة إلى الدخل



النصيب للسهم



المؤشرات التشغيلية

الاستراتيجية

في عام 2025، دخل بنك السلام فصلاً جديداً في مسيرته التحولية عبر انطلاق تنفيذ استراتيجية طموحة تمتد لثلاث سنوات، تركز على التحسين وتعزيز الأداء، وتهدف إلى إعادة تموضع البنك كمجموعة مالية إقليمية متنوعة، وبناءً على ذلك، واصل البنك تنفيذ أولوياته الاستراتيجية بانضباط، موجهاً جهوده نحو تنويع مصادر الدخل، وتعزيز ميزانيته العمومية، وتحقيق عوائد مستدامة رائدة للمساهمين.

وخلال العام، حافظ البنك على تركيز استراتيجي واضح على تطوير نموذج أعماله التشغيلي بما يعزز مرونته وقابليته للتوسع. وشمل ذلك تعزيز قاعدة رأس المال وتوسيع الميزانية العمومية، حيث ارتفع إجمالي حقوق الملكية بنسبة 26,3%، في حين نمت قاعدة الأصول بنسبة 14,0%، مما أدى إلى تحسن نسبة كفاية رأس المال من 24,8% في عام 2024 إلى 27,2% في عام 2025، وتعكس هذه المؤشرات التزام البنك بالحفاظ على قاعدة مالية قوية تدعم النمو المستدام على المدى الطويل.

الخدمات المصرفية للأفراد

قدّمت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد أداءً مرتباً خلال عام 2025، حيث حافظت على قاعدة أصول مستقرة ومتوازنة على الرغم من تزايد المنافسة في بيئتها التشغيلية، ويعكس استمرار الطلب على حلول التمويل، بما في ذلك السكن الاجتماعي الذي سجل نمواً بنسبة 5,0% خلال العام، قدرة البنك على الاستفادة من الفرص المختلفة ضمن شريحة الأفراد مع الحفاظ على معايير ائتمانية منضبطة.

ومن حيث مصادر التمويل، سجلت الحسابات الجارية وحسابات التوفير نمواً بنسبة 13,0%، مدعومة باستمرار الزخم في حساب دانات الادخاري. وقد أسهم هذا التحول المتعمد نحو هيكل تمويلي أكثر كفاءة في تعزيز السيولة ورفع الكفاءة العامة لمصادر التمويل.

الخدمات المصرفية الخاصة

وحققت إدارة الخدمات المصرفية عامياً آخر من النمو القوي خلال 2025، حيث ارتفعت الأصول بنسبة 15,0% وزادت الودائع بنسبة 12,0%، مدفوعة بالنجاح في استقطاب زبائن ذوي ملاءة مالية عالية وتعزيز مستوى التفاعل مع قاعدة الزبائن الحالية.

وخلال العام، سرّعت الإدارة تنفيذ استراتيجيتها للتوسع الجغرافي، حيث سجلت محفظة الودائع الدولية نمواً بنسبة 14,0%. وقد جاء هذا الزخم الإقليمي والدولي مدعوماً بتطوير مجموعة المنتجات المقدمة للزبائن، وعلى وجه الخصوص التكامل مع خدمات ASB Capital، مما مكّنها من تقديم حلول استثمارية أكثر شمولاً وتطوراً، وأسهم في زيادة نشاط الزبائن وتعزيز حصته من تعاملاتهم المالية.

إدارة الثروات

واصلت إدارة الثروات عملها وفق تفويض واضح يهدف إلى تجميع وتنمية الأصول المُدارة على مستوى المجموعة، وتعزيز الدخل القائم على الرسوم، وترسيخ تجربة استثمارية مؤسسية متكاملة. وقد شاركت الإدارة بفاعلية في طرح مجموعة متنوعة من المنتجات، شملت خدمات استشارية، وحلولاً استثمارية داخلية، والاكتماب في صناديق ASB Capital، ومحافظ الدخل الثابت للزبائن، مما أسهم في نمو إجمالي الأصول المُدارة بنسبة 30,0% على أساس سنوي.

الخدمات المصرفية للشركات

حققت إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك السلام أداءً قوياً خلال عام 2025، مستندةً إلى سنوات من بناء محفظة منضبطة، وتطبيق معايير ائتمانية حذرة، والتزام راسخ بدعم التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين، ورغم العمل في بيئة تتسم بارتفاع معدلات الربح وتشدّد أسواق الائتمان، نجحت الإدارة في تنمية محفظة التمويل بنسبة 9,0%، بالتوازي مع تعزيز جودة الأصول وتقليل مستويات التركيز. كما تعزز هذا النمو من خلال الزخم القوي في محفظة التمويل المشترك مدفوعة بالتركيز الاستراتيجي على المشاركات الإقليمية.

وعلى صعيد الودائع، نفّذت الإدارة مبادرات مدروسة لتحسين هيكل التمويل، من خلال خفض الودائع ذات التكلفة المرتفعة، مما أسهم في تعزيز كفاءة قاعدة التمويل دون التأثير على علاقات الزبائن.

الخزينة والمؤسسات المالية

استفادت إدارة الخزينة والمؤسسات المالية من الفرص التي أتاحتها بيئة السياسة النقدية المتشددة، حيث قامت بتسريع عمليات الاستثمار في الصكوك بشكل استراتيجي، مما أسهم في نمو محفظة الدخل الثابت بنحو 33,0% وتحقيق عوائد قوية، إلى جانب تعزيز تنويع المخاطر.

المؤشرات التشغيلية (يتبع)

المعاملات المصرفية الدولية

واصلت إدارة المعاملات المصرفية الدولية توسيع قاعدة زبائنها خلال عام 2025 من خلال استقطاب زبائن من أسواق جغرافية جديدة، وتعميق العلاقات مع الزبائن الحاليين، وتعزيز نشاط المعاملات العابرة للحدود.

القنوات الرقمية والابتكار

شكّل عام 2025 محطة مهمة في رحلة التحول الرقمي للبنك، حيث تم تسريع تنفيذ خطة العمل الرقمية عبر القنوات والمنتجات والعمليات الداخلية، وشملت أبرز الإطلاقات خلال العام منصة ASB Pay Business، وتطبيق AI Salam Business، وبطاقة الخصم متعددة العملات، وفي خطوة لتعزيز منظومة إدارة الثروات الرقمية، قام البنك بتقديم منتجات استثمارية رقمية عبر التطبيق، شملت الاكتتاب في الصكوك الحكومية قصيرة الأجل، إضافة إلى أربعة صناديق استثمارية جديدة من ASB Capital تغطي الأسهم العالمية، وأسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقطاع التكنولوجيا العالمي، والصكوك.

كما شهد العام إطلاق تطبيق ONE، أول منصة مالية رقمية في البحرين مبنية على الخدمات المصرفية المفتوحة، والتي تتيح التعامل مع عدة بنوك وتقديم خدمات مالية دون الحاجة لتحويل الراتب. وقد حقق التطبيق أكثر من 63,000 عملية تحميل، وأتاح الوصول إلى أكثر من تسعة منتجات مصرفية خلال عامه الأول. كما حصل التطبيق على جائزة الحكومة الإلكترونية لأفضل مشروع تحول رقمي، في تأكيد على التزام البنك بتقديم حلول رقمية مبتكرة تتمحور حول الزبائن.

العمليات

شهدت إدارة العمليات تحولاً ملحوظاً خلال عام 2025، مدفوعاً بإدخال أنظمة متقدمة، وتوسيع نطاق الأتمتة، وتنفيذ مبادرات شاملة لإعادة هندسة العمليات. وقد أسهمت هذه الجهود في تبسيط الإجراءات، وتسريع تقديم الخدمات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية على مستوى البنك.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق نظام مركزي لإدارة طلبات الزبائن يعتمد على مسارات عمل محددة مسبقاً، مما أتاح توجيه الطلبات تلقائياً إلى الفرق المعنية، وضمان الاتساق والمساءلة وتسريع أوقات الإنجاز، إلى جانب تقليل التنسيق اليدوي وتعزيز الشفافية في العمليات.

تقنية المعلومات

قدّمت إدارة تقنية المعلومات عامًا نوعيًا جديدًا خلال عام 2025، حيث أسهمت في تسريع خطة التحول الرقمي للبنك وتعزيز مكانته كمزود لخدمات مالية مبتكرة وأمنة ومركزة على الزبون. وبنسبة جاهزية بلغت 99,9% عبر الأنظمة الحيوية، ضمنت الإدارة تجربة مصرفية موثوقة تدعم النمو وتعزز المرونة التشغيلية.

ومن أبرز الإنجازات خلال العام تنفيذ مشروع تحديث البنية التحتية بنجاح، مما أسهم في تعزيز قابلية التوسع والمرونة وتسريع طرح المنتجات في السوق، إلى جانب مبادرات هدفت إلى تحسين الأداء والقدرة الاستيعابية وحماية البيانات. كما ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة في رفع الكفاءة التشغيلية، حيث تم تقليص أوقات إنجاز بعض العمليات بنسبة تصل إلى 99,0%، بما أدى إلى تبسيط الإجراءات، وتعزيز الامتثال، وتقليل التدخلات اليدوية. وقد انعكست هذه المبادرات في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف، وتعزيز جودة تقديم الخدمات على مستوى البنك.

الموارد البشرية

واصلت إدارة الموارد البشرية لعب دور محوري في تعزيز القدرات المؤسسية وترسيخ ثقافة أداء عالية تدعم طموحات البنك الاستراتيجية. وقد تجاوز إجمالي ساعات التدريب 78,968 ساعة، بما يعكس استمرار الاستثمار في تطوير الكفاءات عبر مجالات رئيسية تشمل العمل المصرفي، وإدارة المخاطر، والامتثال، والابتكار الرقمي.

وعلى الصعيد الداخلي، ساهم برنامج "عائلة واحدة مستقبل واحد" في تعزيز التوافق مع رؤية البنك وترسيخ ثقافة التعاون على مختلف المستويات التنظيمية. كما تم تنفيذ مجموعة من مبادرات الرفاه الوظيفي والتفاعل المؤسسي على مدار العام، بما يدعم صحة الموظفين، ويعزز الشمولية، ويرفع مستوى التفاعل الوظيفي، في تأكيد على التزام البنك بتطوير كوادره وبناء قوة عاملة جاهزة للمستقبل.

العلامة التجارية والتسويق والاتصال المؤسسي

واصلت إدارة العلامة التجارية والتسويق والاتصال المؤسسي خلال عام 2025 دعم خطط نمو البنك من خلال تعزيز الحضور في السوق، وزيادة الوعي بالطلول الرقمية، ودعم إطلاق المنتجات والمنصات، وترسيخ مكانة بنك السلام عبر مبادرات تركز على الهدف والقيمة

المؤشرات التشغيلية (يتبع)

تعزيز مكانة العلامة التجارية والحضور في السوق

ركز البنك خلال العام على تعزيز مكانته في السوق من خلال حملات تواصل تسلط الضوء على الابتكار والقدرات الرقمية وحضوره الإقليمي. وتجلى ذلك في إبراز مبادرات استراتيجية مثل إدراج صندوق الصكوك المتداول XASB في بورصة لندن، والذي تم الإعلان عنه في نوفمبر 2025.

الحملات الاستراتيجية والشراكات

وعلى صعيد الحملات والشراكات، شهد عام 2025 تنفيذ مبادرات موجهة عززت ارتباط البنك بالزبائن ودعمت حضور المنتجات في الاستخدامات اليومية. ومن أبرز هذه المبادرات التعاون خلال شهر رمضان 2025 مع تطبيق طلبات، حيث قدّم بنك السلام اشتراكًا مجانيًا لمدة عام في خدمة talabat pro لحاملي البطاقات الائتمانية والبطاقات المسبقة الدفع المؤهلين، وذلك لأول 3,500 زبون. ولم تقتصر أهمية هذه المبادرة على جانبها الترويجي فحسب، بل عكست أيضًا توجه البنك نحو بناء شراكات قائمة على نمط الحياة، تربط بين المنتجات المصرفية واحتياجات الزبائن اليومية، وتوفر قيمة مضافة ضمن منظومته المتكاملة.

المشاركة المجتمعية والمبادرات المرتكزة على الهدف

إلى جانب أنشطة الاتصال المرتبطة بالمنتجات والأعمال، ساهمت الإدارة في تعزيز دور البنك المجتمعي ورسائله القائمة على تحقيق قيمة مستدامة. ومن أبرز الإنجازات مبادرة مشروع الحلم، وهي مبادرة طويلة الأمد لتطوير المواهب الشبابية ينفذها بنك السلام بالشراكة مع شركة طموح وأكاديمية أوليه، والإعلان في يناير 2026، استنادًا إلى أنشطة عام 2025، عن فوز اللاعبين المشاركين في البرنامج بلقب (JPL Premiership – Top Tier GCC) لفئة 2014، ضمن بطولة ضمت أكثر من 22 أكاديمية كروية من مختلف دول مجلس التعاون.

الجوائز والتكريمات الخارجية

انعكست النتائج التراكمية لهذه الجهود في حصول البنك على تقدير واسع خلال عام 2025، حيث حصد بنك السلام 8 جوائز مرموقة عبر فئات رئيسية. فقد تم اختياره بنك العام في البحرين 2025 من قبل The Banker، وأفضل بنك تجزئة في البحرين 2025 ضمن جوائز يوروموني للتميز، إلى جانب عدة جوائز تعكس ريادته في الصيرفة الإسلامية وتركيزه على الزبون، من بينها أفضل بنك إسلامي في البحرين 2025، وأفضل بنك إسلامي للأفراد في البحرين 2025، وأكثر بنك إسلامي تركيزًا على الزبون في البحرين 2025.

كما حظيت قيادة البنك بتقدير رفيع المستوى، حيث تم اختيار السيد رفيق النايض، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ضمن قائمة أكثر الرؤساء التنفيذيين تأثيرًا لعام 2025 من قبل فوربس الشرق الأوسط، كما حصل على جائزة أفضل رئيس تنفيذي للخدمات المصرفية الإسلامية - البحرين 2025. وتعكس هذه الجوائز مجتمعة قوة مكانة البنك في السوق، وتؤكد فعالية توجهه الاستراتيجي، وأدائه التشغيلي، والتزامه بتقديم قيمة متميزة لزيائته.

العقارات والاستثمارات

تماشيًا مع استراتيجية المجموعة الرامية إلى تقليص الأصول غير الأساسية في الأعمال المصرفية، تم تنفيذ مجموعة من عمليات التخارج من الأصول العقارية خلال عام 2025، مما أسهم في خفض ملحوظ في وزنها ضمن الميزانية العمومية. وشملت أبرز هذه العمليات التخارج من حصة المجموعة البالغة 15,6% في عقارات السيف، بالإضافة إلى بيع عدد من الأصول المسترجعة.

تقدمتم، فمكنناكم.



20

YEARS عاماً

كُتِبَتْ بِأَيْدِيكُمْ.

مجلس الإدارة



السيد مطر محمد البلوشي

نائب رئيس مجلس الإدارة
غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة الحالية: 31 مارس 2024
الخبرة: أكثر من 31 عامًا

يتمتع السيد مطر محمد البلوشي بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 31 عامًا في القطاع المالي وقطاع إدارة الصناديق. بدأ مسيرته المهنية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1992، حيث شغل منصب وسيط في دائرة الخزائنة، ثم انضم في عام 1995 إلى شركة أبوظبي للاستثمار وعمل كمدير محفظة، لينتقل بعدها إلى بنك الخليج الأول في يونيو 1998 بصفته رئيسًا لقسم الخزائنة والاستثمار، ثم أصبح رئيس قسم النقد الأجنبي والسلع في بنك أبوظبي الوطني عام 2001.

وفي فبراير 2005، تقلد السيد مطر البلوشي رئاسة مجموعة "سوق رأس المال المحلية" ومديرًا عامًا لشركة أبوظبي للخدمات المالية (التابعة لبنك أبوظبي الوطني)، وحصل بعد ذلك على لقب مدير أول في "مجموعة إدارة الأصول" خلال شهر أكتوبر 2006. ويعمل السيد مطر البلوشي حاليًا كرئيس تنفيذي للاستثمار في شركة داس القابضة، كما أنه عضو في مجلس إدارة بنك السلام وعضو مجلس إدارة سايه كورب في البحرين، وشركة اتصالات مصر، والعربية للطيران. وهو رئيس الاستثمار وعضو في شركة الإمارات للاستثمارات الاستراتيجية.

ويحمل السيد مطر البلوشي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والإدارة المالية من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.



سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني

رئيس مجلس الإدارة
غير تنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2014
بدء الدورة الحالية: 31 مارس 2024
الخبرة: أكثر من 30 عامًا

يملك سعادة الشيخ خالد المعشني خبرة تتجاوز 30 عامًا، ويشغل عدة مناصب إدارية هامة، إذ إنه رئيس مجلس إدارة كل من بنك السلام ومجموعة سوليدرتي القابضة وشركة سوليدرتي البحرين في مملكة البحرين، وبنك مسقط ش.م.ع.ع. وشركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع. في سلطنة عمان. كما أنه كذلك عضو في مجالس إدارة كل من: الشركة العمانية لخدمات التمويل المتحدة، ظفار للأغذية والاستثمار ش.م.ع.ع. في سلطنة عمان وشركة معالم القابضة في مملكة البحرين.

ويحمل سعادة الشيخ خالد البكالوريوس في الاقتصاد، وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)



السيد سالم عبدالله العوادي

عضو مجلس الإدارة
مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة الحالية: 31 مارس 2024
الخبرة: أكثر من 36 عامًا

يشغل السيد سالم عبدالله العوادي مناصب مختلفة في عدة شركات مرموقة. فهو عضو مجلس إدارة بنك السلام – البحرين وعضو مجلس إدارة بنك السلام – سيشل وعضو مجلس إدارة بنك السلام الجزائر. ونائب الرئيس التنفيذي للشركة العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع)، وعضو مجلس شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع). كما أنه رئيس مجلس إدارة كل من شركة حواجن ظفار (ش.م.ع.ع)، ووكالة ريتال للسفر والسياحة في عمان.

السيد سالم العوادي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، كما يحمل شهادة الجلووم العالي في المحاسبة من جامعة سترانكلاند في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكولن في المملكة المتحدة.



السيد سلمان صالح المحميد

عضو مجلس الإدارة
غير تنفيذي

عضو منذ: 15 فبراير 2010
بدء الدورة الحالية: 31 مارس 2024
الخبرة: أكثر من 38 عامًا

يتمتع السيد سلمان صالح المحميد بخبرة تمتد لأكثر من 38 عامًا. يشغل حاليًا المناصب التالية: رئيس مجلس إدارة برج الجوار وبرج الصقوة، ونائب رئيس مجلس إدارة سوليدرتي بحرين ونائب رئيس مجلس إدارة دار البلاد، ورئيس مجلس إدارة شركة تعبئة كوكاكولا البحرين، كما أنه عضو مجلس إدارة ريتز كارلتون – البحرين و ممثل مالك جلوبال اكسبرس وموفنيك البحرين.

وقد شغل السيد سلمان المحميد سابقًا منصب عضو مجلس إدارة وعضو في اللجنة التنفيذية واللجنة الاستثمارية ولجنة الاستراتيجيات بالبنك البحريني السعودي، كما شغل أيضًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين الدولي، والمدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة.

السيد سلمان المحميد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، ودبلوما في إدارة الفنادق، وبكالوريوس في الإدارة العامة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)



السيد الحر محمد السويدي

عضو مجلس الإدارة
مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة الحالية: 31 مارس 2024
الخبرة: أكثر من 21 عامًا

السيد الحر محمد السويدي هو خبير استراتيجي يتمتع بخبرة تزيد عن 21 عامًا في مجال الاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية في كل من الأسهم المدرجة والخاصة. عضو مجلس إدارة كل من بنك السلام في مملكة البحرين و بنك السلام - سيشل.

وفي بداية مسيرته المهنية عام 2004، شغل السيد الحر السويدي مناصب قيادية في هيئة أبوظبي للاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة كمدير محفظة ومدير للصندوق ومدير الاستثمار. كما عمل أيضًا في عدد من المجالس الاستشارية للشركاء العامة والشركات الدولية الخاصة التي تضم ليونارد غرين وشركاؤه، ومجموعة بلاكستون، ومجموعة كارلايل، وأبولو للإدارة العالمية، وأريس للإدارة، وشركة سيلفر ليك بارتنرز ورئيس مجلس إدارة بي اتش ام كابيتال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

والسيد الحر السويدي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة تشامبان، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.



السيد زايد علي راشد الأمين

عضو مجلس الإدارة
مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة الحالية: 31 مارس 2024
الخبرة: أكثر من 27 عامًا

السيد زايد الأمين رجل أعمال بحريني يتمتع بخبرة تزيد عن 27 عامًا في قطاعي المالية والاستثمار، ويشغل حاليًا منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي للاستثمارات في مجموعة علي راشد الأمين، كما أنه عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات منها عضو مجلس إدارة بنك السلام، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة سوليدارتي القابضة، وعضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية، وعضو في مجلس إدارة بنك الخليج الأفريقي "كينيا"، وعضو مجلس إدارة ساياكوروب. كما كان في السابق، وعضو مجلس إدارة شركة محاد الخليج للطاقة، وعضو مجلس إدارة شركة راماكازا اللوجستية "قطر"، وعضو مجلس إدارة شركة تخزين الأغذية المحدودة "السعودية". وقبل انضمامه إلى مجموعة الأمين عمل لدى بنك البحرين الوطني، وتوري لو الدولية لإدارة الأصول، وبحرين غورمييه كرئيس لمجلس الإدارة.

والسيد زايد الأمين حاصل على درجة الدراسات العليا في المالية والاستثمار من كلية لندن للإدارة والمالية، كما حضر العديد من الدورات التنفيذية في الإدارة والمالية والاستثمار.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)



السيد طارق عبدالحافظ سالم العجيلي

عضو مجلس الإدارة
مستقل

عضو منذ: 17 مارس 2021
بدء الدورة الحالية: 31 مارس 2024
الخبرة: أكثر من 24 عامًا

يتمتع السيد طارق العجيلي بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 24 عامًا في القطاع المالي يشغل حالياً المناصب التالية: عضو مجلس الإدارة في بنك السلام ونائب رئيس مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع)، ووظفار للتأمين (ش.م.ع.ع)، وشركة عمان للاستثمار والتمويل (ش.م.ع.ع). بالإضافة لذلك، يشغل السيد طارق منصب عضو مجلس إدارة بنك ظفار (ش.م.ع.ع) وعضو مجلس إدارة في سوليدرتي البحرين ورئيس مجلس إدارة فندق غاردين في سلطنة عمان.

يحمل السيد طارق درجة البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.



السيد هشام الساعي

عضو مجلس الإدارة
مستقل

عضو منذ: 17 مارس 2021
بدء الدورة الحالية: 31 مارس 2024
الخبرة: أكثر من 27 عامًا

يمتلك السيد هشام الساعي أكثر من 27 عامًا من الخبرة في إدارة الاستثمارات المالية، وإدارة وتطوير الأصول العقارية، وتمويل الشركات، ومشاريع الشركات الناشئة. وهو حالياً الرئيس التنفيذي لشركة ستار كابيتال ذ.م.م في مملكة البحرين. يحمل السيد هشام الساعي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، وأكمل برنامج INSEAD YMP للإدارة التنفيذية. كما حصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة تكساس.

بجانب منصبه التنفيذي في ستار كابيتال، يشغل السيد هشام حالياً عضوية مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية في بنك السلام. كما أنه عضو في مجلس إدارة مجموعة مكلارين المحدودة، ويشغل عضوية لجنة التدقيق والمخاطر ويترأس لجنة المكافآت بالمجلس ذاته. بالإضافة إلى عضويته بمجلس إدارة شركة إنفستكوروب القابضة (ش.م.ب)، وهو حالياً عضو في لجنة الترشيح والمكافآت بالمجلس. علاوة على ما سبق، يشغل السيد هشام الساعي منصب عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر بمجموعة سوليدرتي.

شغل السيد هشام قبل منصبه الحالي منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة الرئيسية لمدة تقارب 18 عامًا، حيث كان يشرف بشكل أساسي على محفظة استثمارات المجموعة بصفته الرئيس التنفيذي للاستثمار. وخلال فترة عمله في المجموعة الرئيسية، شغل العديد من المناصب غير التنفيذية في عدة شركات مثل: ديار المحرق، خليج البحرين، والبنك الخليجي - قطر.

قبل انضمامه إلى المجموعة الرئيسية، كان السيد هشام الساعي رئيس قسم تمويل الشركات في بنك سيكو الاستثماري، حيث كان له دور كبير في هيكلة معاملات رئيسية في أسواق الأسهم والسندات في المنطقة. وتشمل خبراته المهنية السابقة أدواراً في شركات بي.دي.أو، جواد حبيب، برايس ووترهاوس كوبرز، وأثر أندرسن.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)



السيد أحمد حبيب أحمد قاسم

عضو مجلس الإدارة
مستقل

عضو منذ: 31 مارس 2024
بدء الدورة الحالية: 31 مارس 2024
الخبرة: أكثر من 22 عامًا

يتمتع السيد أحمد قاسم بخبرته تمتد لأكثر من 22 عاماً، حيث يشغل مناصب مختلفة في عدة شركات مرموقة في مملكة البحرين، وهو عضو في مجلس إدارة بنك السلام، ورئيس مجلس إدارة شركة كواليتي واير برودكتس.

علاوة على ذلك، يشغل السيد أحمد قاسم حالياً منصب نائب رئيس شركة سنترى 21- البحرين، بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة كل من شركة حبيب أحمد قاسم وأولاده، ومدرسة المهدي، وسوليديتي البحرين للتأمين ومجموعة بانز.

ويحمل السيد أحمد حبيب شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والمال من كلية بنتلي في بوسطن بولاية ماساتشوستس الأمريكية.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

عدنان عبد الله القطان رئيس الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضاً رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضاً خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل. ويشارك بصورة منتظمة في اللجان الإسلامية، والدورات التدريبية، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات.

الدكتور فريد يعقوب المفتاح نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

يشغل الدكتور فريد المفتاح منصب وكيل محكمة التمييز – مملكة البحرين، وكان يشغل سابقاً منصب وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف – مملكة البحرين، وهو عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وقاضي سابق في المحكمة الكبرى الشرعية الاستئنافية. يرأس الدكتور فريد الهيئة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري، كما عمل سابقاً بصفته محاضراً في جامعة البحرين، وله العديد من البحوث والأوراق العلمية المنشورة.

الدكتور فريد حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبرة في بريطانيا.

الدكتور نظام محمد يعقوبي عضو هيئة الرقابة الشرعية

يعتبر الشيخ نظام محمد يعقوبي من أكبر وأهم علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية، لديه إلمام بالعلوم الإسلامية والاقتصادية من خلال نتائجه بكار العلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة من جامعة ويلز كما أنه حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد ومقارنة الأديان من جامعة "ماك غيل" في كندا. قام الشيخ بتعليم الدراسات الشرعية في البحرين وحاضر في جميع أنحاء العالم، وهو عضو في العديد من المجالس الدولية: المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة الرقابة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي، المجلس الشرعي بمصرف البحرين المركزي، المجلس الشرعي للسوق المالية الإسلامية الدولية، وهو أيضاً عضو في عديد من الهيئات الشرعية المحلية والدولية. كما قام الشيخ بتحقيق العديد من المخطوطات الإسلامية، وله أكثر من 500 محاضرة مسموعة ومرئية باللغتين العربية والانجليزية.

الدكتور أسامة محمد بحر عضو هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ أسامة محمد بحر من علماء الشريعة المتخصصين والمعروفين في التمويل الإسلامي، وهو يمتلك خبرة كبيرة في مجال هيكلية المنتجات المالية والإسلامية والعقود الإسلامية بالإضافة إلى مساهمته في إعداد العديد من الأبحاث حول التمويل والصيرفة الإسلامية. يحمل الشيخ أسامة بحر درجة البكالوريوس من جامعة الأمير عبد القادر للدراسات الإسلامية في الجزائر، وكذلك درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من كلية الإمام الأوزاعي في لبنان ودرجة دكتوراه في الهندسة المالية الإسلامية من جامعة أوروبا الإسلامية. وهو عضو في عدد من الهيئات الشرعية.

الإدارة التنفيذية



السيد أنور محمد مراد
نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة – الخدمات المصرفية
الخبرة: أكثر من 32 عامًا

يتمتع السيد أنور مراد بخبرة تزيد على 32 عامًا في مجالات الصيرفة الخاصة، والخزانة، وإدارة مخاطر السوق، والخدمات المصرفية. قبيل تقلده المنصب الحالي مع بنك السلام، شغل السيد مراد منصب نائب الرئيس التنفيذي رئيس إدارة الصيرفة الخاصة بالبنك منذ مايو 2006م، قبل انضمامه إلى بنك السلام، عمل السيد مراد في بنك مسقط - البحرين كرئيس للصيرفة الخاصة. وقبل ذلك شغل أيضًا منصب مدير مخاطر السوق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس عمليات الخزانة مع بنك إي بي إن أمرو البحرين، هذا بالإضافة إلى تقلده لعدد من المناصب الإدارية الهامة مع سيتي بنك البحرين. يمتلك السيد مراد معرفة مستفيضة، وخبرة طويلة في الخدمات المصرفية للمستثمرين الدوليين، والخزانة، ومنتجات الاستثمار بدءًا من سوق المال، وأوراق النقد الأجنبية، والديون الثانوية، وهيكلية المنتجات.



السيد رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة
الخبرة: أكثر من 33 عامًا

يُعدّ السيد رفيق النايض من القيادات المصرفية المتمرسّة بالمنطقة، حيث يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 33 عامًا في قطاعات الخدمات المالية، والنفط والغاز، والاستثمار. وقد انضم إلى بنك السلام قادمًا من دويتشه بنك، حيث شغل عددًا من المناصب القيادية، من بينها نائب رئيس مجلس إدارة دويتشه بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس دويتشه بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب منصبه كرئيس تنفيذي أول لدويتشه بنك - فرع دبي (مركز دبي المالي العالمي). وقبل انضمامه إلى دويتشه بنك، شغل السيد النايض منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار، كما تولّى على مدى سنوات عددًا من المناصب القيادية الدولية في قطاعي النفط والغاز والخدمات المالية، ويشغل حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة بنك السلام - الجزائر، والعضو المنتدب لشركة ASB Capital، ورئيس مجلس إدارة شركة ASB Capital Services، ورئيس مجلس إدارة البنك الخليجي الأفريقي. إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة مجموعة سوليدرتي القابضة وبنك السلام - سيشل. وخلال فترة قيادته، شهد بنك السلام رحلة تحول استراتيجية شاملة، ساهمت في ترسيخه كأكبر بنك في مملكة البحرين. ومنذ عام 2018، ارتفعت ربحية المجموعة حوالي 4,6 ضعف، إلى جانب إتمام 3 صفقات استحواذ وانحماج ناجحة، مما عزز حضور البنك على المستويين المحلي والإقليمي.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



السيد يوسف أحمد إبراهيم
رئيس تنفيذي - الشؤون المالية
الخبرة: أكثر من 32 عامًا

السيد يوسف إبراهيم هو مصرفي متمرس يمتلك أكثر من 32 عامًا من الخبرة في مجالات المالية والتدقيق. وهو المسؤول الأول عن إدارة ومراقبة الإدارة المالية والضريبية للبنك والشركات التابعة له ومن بين أهم مسؤولياته المساهمة في التخطيط الاستراتيجي للبنك وقيادة وتوجيه عملية الميزانية والمحافظة على إطار محاسبي مناسب وإنشاء نظام فعال لإدارة التكاليف والرقابة الداخلية. قبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل السيد إبراهيم منصب الرئيس المالي في بنك الطاقة الأول لأكثر من 9 سنوات. كما عمل في بنك الخليج الدولي كناطقب الرئيس للتدقيق الداخلي وعمل أيضًا في دائرة التدقيق وضمان جودة الأعمال في برايس ووتر هاوس كوبرز. السيد إبراهيم هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين.



السيد إيهاب عبداللطيف أحمد
نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الشؤون المؤسسية
الخبرة: أكثر من 30 عامًا

يمتلك السيد إيهاب أحمد مجموعة واسعة من الخبرات المهنية تزيد عن 30 عامًا في جميع التخصصات القانونية الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للشركات، والقانون الجنائي، وقانون العمل، والقوانين الدولية العامة والخاصة. وقبل انضمامه إلى بنك السلام، كان المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة ورئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال في مصرف الطاقة الأول - البحرين First Bahrain-Bank Energy. وكان السيد أحمد نقطة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك بين البنك والمساهمين، حيث يقدم المشورة والتوجيهات الإرشادية حول مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. وعمل السيد إيهاب كرئيس قسم الشؤون القانونية والالتزام ومكافحة غسيل الأموال في بنك الاستثمار الدولي - البحرين (IB)، وشغل منصب رئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وأمين سر مجلس الإدارة لشركة الخليج للتمويل والاستثمار. كما عمل أيضًا في عدد من الشركات الرائدة في مملكة البحرين وقبل 20 عامًا من وصوله إلى مملكة البحرين، خدم السيد أحمد كمستشار قانوني لوزارة العدل في السودان. يحمل السيد أحمد درجة البكالوريوس في القانون من كلية القانون - جامعة الخرطوم، السودان، وفي يناير 2017، حصل على الدبلوم الدولي في الحوكمة والمخاطر والالتزام من وكالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وهو حاصل أيضًا على شهادة بار السودانية من السودان وهو عضو مسجل في جمعية المحامين السودانيين كمحامي أماس مختلف محاكم القانون وهو موظف الالتزام المعتمد من الأكاديمية الأمريكية لإدارة المالية - دبي، الإمارات العربية المتحدة. في عام 2014، تم منح السيد أحمد جائزة أفضل مسؤول مكافحة غسيل الأموال في مجلس التعاون الخليجي.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



السيد علي حبيب قاسم
رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية الخاصة
الخبرة: أكثر من 26 عامًا

يتمتع السيد علي حبيب قاسم بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 26 عامًا في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار والخدمات المصرفية الخاصة. وقد لعب دورًا محوريًا في توسيع حضور البنك على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال تعزيز مجموعة المنتجات المصرفية وتعميق علاقات البنك مع الزبائن، مستفيدًا من خبرته الواسعة في إدارة الثروات والاستثمارات لتقديم حلول مالية مخصصة للزبائن من أصحاب الثروات العالية.

منذ تعيينه رئيسًا للخدمات المصرفية الخاصة في عام 2011، قاد السيد علي جهود تطوير وتعزيز الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك. وقبل ذلك، كان مسؤولًا عن تسويق منتجات وخدمات الخدمات المصرفية للشركات في الأسواق المحلية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، كما أشرف على إدارة العلاقات مع المؤسسات المالية والجهات الحكومية.

يحمل السيد علي درجة الماجستير في العلوم من كلية إيمرسون في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.



السيد أحمد عبد الله سيف
رئيس تنفيذي للمجموعة - الاستراتيجية
الخبرة: أكثر من 19 عامًا

يملك السيد أحمد سيف خبرة تتجاوز 19 عامًا في القطاع المصرفي. قبيل التحاقه ببنك السلام في عام 2008م كجزء من فريق الاستثمار، عمل السيد سيف في مصرف "دي بي اس" بسنغافورة كمحلل استثماري. في عام 2012، تم تعيين السيد سيف منصب رئيس إدارة الاستثمارات، ثم تولى بعدها في عام 2016 قيادة إدارة الاستحوادات الاستراتيجية وإدارة الاستثمارات قبل أن يصبح رئيسًا للاستراتيجية والتخطيط في عام 2018. يشغل السيد سيف عدة مناصب في الشركات التابعة لبنك السلام، منها عضويته في مجلس إدارة بنك السلام-الجزائر وبنك السلام-سبيل، وشركة الأولى للتأمين (سوليدرتي الأردن)، بالإضافة إلى كونه مستشارًا لمجلس إدارة ASB Capital، وهو يحمل شهادة الماجستير في المالية والقانون المالي مع مرتبة الشرف من جامعة "سو أس" في لندن بالمملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في التجارة، تخصص المال والاقتصاد من جامعة "دي بول" الأمريكية.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



السيد أحمد جاسم مراد
رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للشركات
الخبرة: أكثر من 29 عامًا

يمتلك السيد أحمد جاسم مراد أكثر من 29 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي والتي تغطي مجالات تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات التجارية. قبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات وعضو في لجنة الائتمان في بنك البحرين الوطني. يحمل السيد مراد درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة سينت إدوارد - أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية ودبلومه في الدراسات التجارية من جامعة البحرين وشهادة الدبلومه من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى حضوره لعدد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين.



السيد محمد يعقوب بوحجي
رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد
الخبرة: أكثر من 24 عامًا

لدى السيد محمد يعقوب بوحجي خبرة تزيد عن 24 عامًا في مجال الاستشارات والخدمات المصرفية، وقد انضم في عام 2006م للعمل مع بنك السلام حيث تولى عملية تأسيس قسم التدقيق الداخلي، ووضع السياسات والإجراءات المصرفية لمختلف دوائر البنك خلال عملية التأسيس. وقد انتقل السيد بوحجي في عام 2009م إلى قسم الخدمات المصرفية للأفراد حيث عمل على تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد، ووضع الأنظمة التقنية والسياسات الرئيسية، مما ساهم في تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية التي أحدثت نقلة نوعية للخدمات المصرفية للأفراد في بنك السلام، والتي عززت بشكل كبير أرباح وأصول البنك. كان للسيد بوحجي دور محوري في نجاح عمليتي الاستحواذ والاندماج وإتمام إجراءات التحوّل بشكل سلس التي قام بها بنك السلام على البنك البحريني السعودي وبي ام اي بنك. قبل التحاقه للعمل مع بنك السلام، عمل السيد بوحجي مع شركة إرنست ويونغ في دائرة خدمات مخاطر الأعمال، حيث كان مسؤولاً عن التدقيق، وتقديم الاستشارات للمؤسسات المالية الكبرى والهيئات الحكومية داخل البحرين وخارجها. يحمل السيد بوحجي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلويد للأعمال الإدارية من جلاسكو، بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. كما استكمل أيضاً دورات إدارية في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكلية أيفي للأعمال في كندا.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



السيد حامد مشعل
رئيس تنفيذي - الاستثمار
الخبرة: أكثر من 21 عامًا



السيد حسين علي عبدالحق
رئيس تنفيذي - الخزينة
الخبرة: أكثر من 25 عامًا

يشغل حامد يوسف مشعل منصب رئيس العقارات والاستثمارات، حيث يتولى مسؤولية إدارة محفظة البنك العقارية، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات غير العقارية. شغل سابقاً منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بيت التمويل الكويتي - البحرين، حيث كان مسؤولاً عن إدارة شبكة الفروع، وتمويل الأفراد، وتطوير الأعمال، والتحول الرقمي، ومركز الاتصال، والبطاقات، والقنوات الإلكترونية. ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة كل من شركة عقارات السيف، وشركة بريق الرناج للخدمات العقارية، وفريزر سويتس السيف - البحرين. حصل حامد على درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف في علوم الحاسوب والأعمال من جامعة وارويك في المملكة المتحدة، وبدأ مسيرته المهنية ضمن البرنامج التدريبي للخريجين في دويتشه بنك - لندن، بعد انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي - البحرين في عام 2007، حصل على شهادة محترف إدارة المشاريع (PMP)، ثم نال شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA) في عام 2010، وفي عام 2016، حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) بامتياز من كلية إدارة الأعمال حصل على شهادة العضوية في المعهد الملكي للمساحين القانونيين (MRICS) عام 2017، إضافة إلى ذلك، هو مؤلف كتاب "الصناديق العقارية الإسلامية المتداولة: منهجية اختيار العقارات".

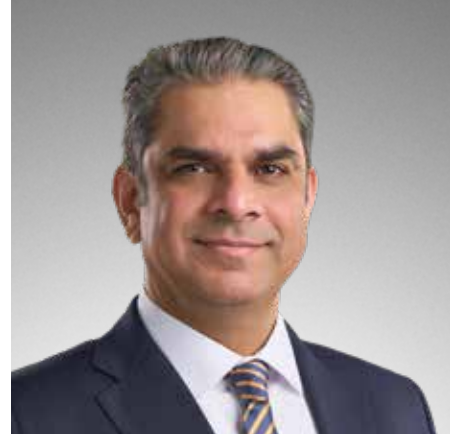
يتمتع السيد حسين عبد الحق بخبرة متميزة في مجال الخزينة والأسواق المالية من خلال خبرته العملية التي امتدت إلى أكثر من 25 عامًا حيث عمل في مجال إدارة السيولة والاستثمار في أسواق المال المختلفة، هيكله المنتجات الإسلامية، وأدوات التحوط وإدارة العلاقات مع المؤسسات المصرفية. انضم السيد عبدالحق إلى بنك السلام في عام 2007م كتنفيذي في دائرة الخزينة، حيث اضطلع بمسؤولية تأسيس مختلف أقسام الدائرة، وقاد عملية دمج قسمي الخزينة في بنك السلام وبنك البحرين السعودي في العام 2010م، ومرة أخرى مع بي إم اي بنك في عام 2014م. قبل التحاقه للعمل مع بنك السلام، عمل السيد عبدالحق سابقاً في دائرة الخزينة مع بنك التمويل الكويتي بالبحرين لمدة تزيد عن 5 سنوات. السيد عبدالحق خريج جامعة البحرين بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في برنامج الماجستير في التمويل والصيرفة الإسلامية، كما أنه يحمل شهادة محلل المالي المعتمد (CFA) من الولايات المتحدة الأمريكية.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



السيدة منى البلوشي
رئيس تنفيذي - الموارد البشرية
الخبرة: أكثر من 26 عامًا

انضمت السيدة منى البلوشي إلى بنك السلام منذ التأسيس في العام 2006م، وهي تمتلك خبرة تتجاوز 26 عامًا في مجال الموارد البشرية، وقوانين العمل، اكتسبتها من خلال عملها السابق كرئيسة لدائرة الموارد البشرية في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومن قبلها إدارية في دائرة الموارد البشرية في شركة كي بي إيم جي. ولقد كان للسيدة البلوشي دورًا رئيسيًا في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها البنك على البنك البحريني السعودي، وبي إم آي بنك بما يتعلق باندماج الموارد البشرية لتلك البنوك مع البنك. وتحمل السيدة البلوشي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول بمدينة شيكاغو الأمريكية، كما تحمل زمالة معهد تطوير الموارد البشرية البريطاني (CIPD). شاركت السيدة البلوشي في برنامج إعداد وتأهيل القياديين المنظم من صندوق الـ WAQF بالتعاون مع جامعة أريفي في هونغ كونغ وتورنتو.



السيد مزار جلال
رئيس تنفيذي - العمليات
الخبرة: أكثر من 21 عامًا

مزار راشد جلال هو الرئيس المسؤول عن العمليات في بنك السلام، حيث يشرف على العمليات المؤسسية، وإدارة الائتمان للأفراد، والرقابة الداخلية. يتمتع مزار بخبرة تفوق 21 عامًا في مجال الصيرفة الإسلامية، ويُعرف بخبرته الواسعة في إعادة هندسة العمليات والأتمتة والتحول الرقمي من خلال توظيف أحدث التقنيات بما في ذلك الذكاء الاصطناعي لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتعزيز تجربة الزبائن. طوال مسيرته المهنية، لعب مزار دورًا محوريًا في عدد من أبرز عمليات الدمج والاستحواذ في قطاع البنوك بمملكة البحرين. فقد كان عضوًا في اللجنة المستقلة التابعة لمجلس الإدارة خلال عملية استحواذ بنك البحرين الوطني على بنك البحرين الإسلامي، حيث قدم المشورة بشأن الجوانب المتعلقة بالامتثال والحوكمة. كما تولى منصب مدير المشروع لعملية الدمج التشغيلي الناجمة بعد استحواذ بنك السلام على الأعمال المصرفية للأفراد التابعة لبنك الإثمار. بالإضافة إلى ذلك، قاد مزار عملية الانتقال التشغيلي خلال اندماج بيت التمويل الكويتي-البحرين مع بنك السلام، بما في ذلك نقل محافظ الخدمات المصرفية للشركات وإدارة الثروات. وقد تم إنجاز هذا الانتقال المعقد في وقت قياسي من خلال استخدام تقنية الأتمتة الروبوتية للعمليات (RPA)، مما شكّل معياراً جديداً للكفاءة والابتكار. وفي بنك السلام، يواصل مزار قيادة مبادرات تحويلية تعيد تعريف مفهوم تفاعل الزبائن مع البنك. وقد قام بقيادة العمليات للتحويل نحو الفروع الرقمية بالكامل من خلال إلغاء المعاملات الورقية، بما يتماشى مع أهداف الاستخدام للبنك. كما أطلق شبكة وطنية من منصات الخدمة الذاتية التي تعمل على مدار الساعة، والتي تُمكن الآلاف من الزبائن من تحديث بياناتهم الشخصية وإعادة إصدار بطاقاتهم بطريقة مستقلة وأمنة. وتحت قيادته، أتم بنك السلام عملية التكامل مع وزارة الصناعة والتجارة لتمكين تسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فوري ودون أوراق، مما حشّن من كفاءة العمليات وسرعة التنفيذ بشكل ملحوظ. كما أشرف على تنفيذ خدمات التوقيع الإلكتروني المعتمدة من DocuSign، مما ساهم في تسريع الموافقات وتقليل التعقيدات في الإجراءات الورقية. وقبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل مزار مناصب قيادية في كل من بنك البحرين الإسلامي وبيت التمويل الكويتي-البحرين، حيث لعب دورًا محوريًا في تطوير أطر الامتثال التنظيمي ودفْع عجلة التقدم الرقمي. ويحمل مزار شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين، إلى جانب دبلومه مشارك في الامتثال من المملكة المتحدة، ودبلومه في الصيرفة والتأمين الإسلامي من المملكة المتحدة. ويُعد مزار من الداعمين لتطوير المنظومة المالية في البحرين، وهو ملتزم بتقديم حلول مبتكرة وأمنة وقابلة للتوسع، تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي تطلعات الزبائن وتعزز الاقتصاد الوطني.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



السيد كريشنان هاريهاران
رئيس تنفيذي - المخاطر
الخبرة: أكثر من 41 عامًا

السيد كريشنان هاريهاران هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 41 عامًا في البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة والهند. قبل انضمامه إلى بنك السلام في عام 2019، عمل السيد كريشنان في بنك الإثمار - البحرين كرئيس لإدارة المخاطر. وقبل ذلك كان جزءًا من فريق تأسيس لبنك العز الإسلامي في سلطنة عمان. وهو حاصل على درجتي بكالوريوس في التجارة والاقتصاد من جامعات في الهند. كما يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية من معهد جامانالال باجاج للدراسات الإدارية في مومباي - الهند.



السيد
رئيس تنفيذي - التسويق
الخبرة: أكثر من 26 عامًا

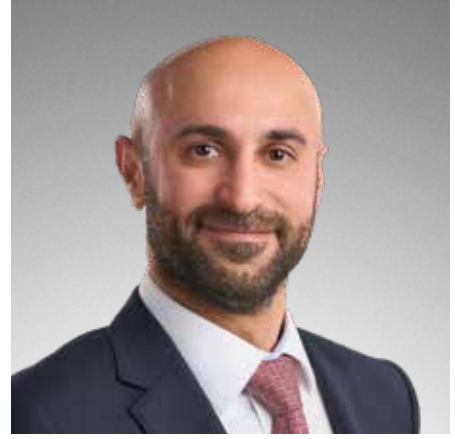
يملك السيد محمود قناطي خبرة عريقة تتجاوز 26 عامًا في مجال التسويق والاتصالات والعلامات التجارية وذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي، والتي اكتسبها بفضل عمله في قطاعات مختلفة، من ضمنها: الخدمات المصرفية، الاتصالات، السيارات والطيران. وخلال الفترة التي قضاها بدولة الإمارات العربية المتحدة، عمل السيد محمود في مؤسسات بارزة ومعروفة، حيث شغل منصب الرئيس الإقليمي للتسويق والعلامات التجارية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان لدى بنك ستاندرد تشاترد، كما تقلد منصب المدير التسويقي لمنطقة الشرق الأوسط في شركة Insurance Cigna، وتولى السيد قناطي كذلك العديد من المناصب العليا على الصعيد المحلي، فقد اكتسب خبرة في مجال التسويق والاتصالات من خلال عمله لدى كل من: بنك HSBC ومطار البحرين الدولي، وشركة بتلكو. وشغل السيد محمود أيضاً منصب رئيس تنفيذي للاتصالات المؤسسية والتسويق في بنك البحرين الإسلامي (BisB)، وبعد ذلك انضم إلى بنك السلام ليتولى منصب رئيس التسويق والاتصالات. يحمل السيد قناطي درجة الماجستير في نظم المعلومات التسويقية من جامعة ساندرلاند، وشهادة البكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



السيد عيسى عبدالله بوحجي
رئيس تنفيذي - التدقيق الداخلي
الخبرة: أكثر من 25 عامًا

لدى السيد عيسى بوحجي خبرة تزيد عن 25 عامًا في مجالات الاستشارات، والخدمات المالية، والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية، والتدقيق الداخلي. قبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل السيد بوحجي منصب رئيس التدقيق الداخلي وأمين سر مجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في مملكة البحرين، كما أنه قضى سنواته الأولى المهنية في العمل مع شركة إرنست ويونغ حيث عمل في مجموعة خدمات التدقيق والضمان ومجموعة خدمات الاستشارات التجارية والمخاطر والتي هي من شأنها تقديم خدمات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. شغل السيد بوحجي منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في مصرف السلام- الجزائر، وعضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق في شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة)، وعضو مجلس إدارة في بي إم أي بنك، وعضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في البنك البحريني السعودي، وعضو مجلس إدارة مرحلي في بي إم أي أو بنك في سبيل. السيد بوحجي هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل ترخيص من ولاية نيو هامبشاير، وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.



السيد قاسم تقوي
رئيس تنفيذي - الشؤون القانونية
الخبرة: أكثر من 23 عامًا

السيد قاسم تقوي هو مستشار قانوني محترف ذو خبرة أكثر من 23 عامًا في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية للأفراد، والشؤون المالية، وقانون الشركات، وقانون العمل، والعقارات، والمقاولات. خلال حياته المهنية، قام السيد تقوي بمتابعة الأمور القانونية المستجدة للبنك في دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغل السيد تقوي عدة مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة، وبالإضافة إلى المسؤوليات التنفيذية الحالية كرئيس للشؤون القانونية للمجموعة، فإن السيد تقوي عضو في عدد من لجان الإدارة بما فيها لجنة الاستثمار، ولجنة المعالجات والتحصيل. السيد تقوي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، وهو محام مسجل لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



السيد هيمانثا ويجيسنج
رئيس تنفيذي - التكنولوجيا
الخبرة: أكثر من 25 عامًا

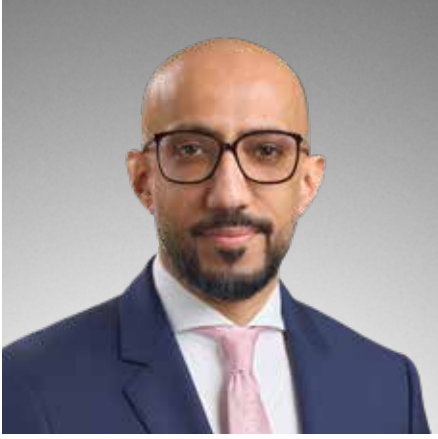
يتولى السيد هيمانثا ويجيسنج منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في بنك السلام، ويمتلك خبرة تزيد عن 25 عامًا في مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي والمالي في الأسواق الدولية. وقيل توليه لمناصب رفيعة في المملكة المتحدة، عمل السيد هيمانثا في مناطق متعددة تشمل دول في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأوروبا. ويحمل السيد هيمانثا العديد من المؤهلات الدولية، ومنها هندسة الأنظمة ومجالات أخرى من تخصص تكنولوجيا المعلومات، علاوة على دراساته العليا في تكنولوجيا المعلومات لدى منظم "Education NCC" بالمملكة المتحدة. يحمل السيد ويجيسنج درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات للأعمال الاستراتيجية من جامعة بورتسموث - المملكة المتحدة، بالإضافة لدراساته العليا في معهد تشارترد لتكنولوجيا المعلومات بالمملكة المتحدة.



السيد علي الخاجة
رئيس تنفيذي - الالتزام
الخبرة: أكثر من 17 عامًا

يتمتع السيد علي الخاجة بخبرة طويلة في مجال الالتزام تمتد إلى 17 عامًا. قبل التحاقه للعمل مع بنك السلام، عمل مع بيت التمويل الكويتي-البحرين حيث كان مسؤولاً عن مختلف الجوانب التنظيمية بما فيها التأكد من توافق استثمارات الزبائن وتداولاتهم مع تشريعات وقوانين مصرف البحرين المركزي. كما قضى السيد الخاجة فترة من حياته المهنية مع مصرف البحرين المركزي، حيث تولى مهمة الإشراف والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. يحمل السيد الخاجة شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، وشهادة الدبلوما العالمية في الالتزام من الجمعية الدولية للالتزام.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



السيد هيثم الحداد
رئيس القنوات الرقمية
الخبرة: أكثر من 24 عامًا

هيثم الحداد هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 24 عامًا في القطاع المصرفي والمالي. وبصفته رئيسًا للقنوات الرقمية في بنك السلام، فهو يقود عملية تطوير وتنفيذ استراتيجية البنك الرقمية، مع التركيز الشديد على الابتكار والتركيز على الزبائن. يتولى هيثم مسؤولية قيادة أعمال القنوات الرقمية وضمان توافقها مع أهداف العمل الشاملة، قبل توليه منصبه الحالي، شغل هيثم منصب رئيس تطوير الأعمال في بنك السلام، حيث أدار العلاقات التجارية الاستراتيجية وقام بتطوير المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد. كما قاد هيثم إدارة القنوات الإلكترونية، مما يضمن تجربة مصرفية سليمة للزبائن في مختلف القنوات. وقبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل هيثم منصب رئيس تطوير المنتجات في بي إم أي بنك، حيث كان مسؤولاً عن تطوير المنتجات وتحليل السوق، والتخطيط الاستراتيجي. يحمل السيد هيثم شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة تكساس بان أمريكان و بكالوريوس إدارة الأعمال في التمويل من جامعة تكساس في براونزفيل.



السيد راشد الخان
رئيس إدارة الثروات
الخبرة: أكثر من 21 عامًا

يمتلك السيد راشد الخان خبرة تزيد عن 21 عامًا في مجال الخدمات المصرفية والاستثمار. شغل سابقًا منصب رئيس إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة في بيت التمويل الكويتي - البحرين، حيث قاد تأسيس وحدة إدارة الثروات وساهم في تحقيق نمو كبير في عدد الزبائن والأصول تحت الإدارة. وقبل ذلك، كان راشد أحد الأعضاء البارزين في فريق الاستثمار في بيت التمويل الكويتي - البحرين، حيث ركز عمله على الأسواق الخاصة والاستثمارات البديلة على مستوى العالم. حصل راشد الخان على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال في عام 2018، وهو مهتم معتمد للاستثمارات البديلة (CAIA)، ويحمل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي والصرافة والتمويل من جامعة لوفبرا في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في التمويل من كلية جون مولسون للأعمال بجامعة كونكورديا في كندا. كما أنه أكمل برنامج التعليم التنفيذي من كلية إنسياد للأعمال، وقد قام بتأليف أول كتاب خاص بالصكوك الإسلامية في عام 2006 بعنوان: «التوريق الإسلامي: ثورة في صناعة المصارف».

الإدارة التنفيذية (يتبع)



د. محمد برهان عربونة
رئيس الرقابة الشرعية
الخبرة: أكثر من 28 عامًا

يمتلك الدكتور محمد عربونة خبرة تزيد عن 28 عامًا في القطاع المصرفي الإسلامي. قبل التحاقه ببنك السلام عمل الدكتور عربونا كرئيس قسم الرقابة الشرعية، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد تقلد قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور عربونا أيضًا في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين (أيوفي) كباحث ومستشار شرعي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور عربونا محاضرات في مجال الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إضافة إلى تقديمه الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور عربونا عضو سابق في اللجنة المنشأة من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة بين المصارف الإسلامية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المقارن تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن، كما أنه حاصل أيضًا على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.



السيد محمد الشهابي
رئيس الابتكار
الخبرة: أكثر من 19 عامًا

يمتلك محمد الشهابي خبرة تزيد عن 19 عامًا في القطاع المصرفي والتي تغطي مختلف المجالات مثل أسواق رأس المال والخدمات المصرفية للشركات والخزينة والخدمات التجارية. هو يشغل حاليًا منصب رئيس الابتكار في بنك السلام، وهو مسؤول عن الاستراتيجية الرقمية للبنك ومبادرات التكنولوجيا المالية بهدف الحفاظ على الدور الرائد في تقديم منتجات وخدمات رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين. وقبل انضمامه إلى بنك السلام في عام 2018، كان جزءًا من فريق الخدمات المصرفية للشركات في سيتي بنك البحرين بعد أن أمضى عدة سنوات في دائرة الخزينة والطلوب التجارية في سيتي بنك التي تغطي البحرين والمملكة العربية السعودية. بدأ حياته المهنية في المؤسسة العربية المصرفية كجزء من فريق أسواق رأس المال، بالإضافة إلى بنك ABC الإسلامي قبل أن ينتقل إلى فريق تطوير الأعمال في مجلس التنمية الاقتصادية - البحرين مع التركيز على الخدمات المالية. يحمل السيد محمد شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة تكساس الأهلية في فورت وورث - تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية.

الإدارة التنفيذية (يتبع)



الشيخ أحمد بن عبدالرحيم آل محمود
رئيس التدقيق الشرعي الداخلي
الخبرة: أكثر من 19 عاماً

يتمتع الشيخ أحمد آل محمود بخبرة مهنية قرابة 19 عاماً في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي. قبل التحاقه ببنك السلام، قام بتأسيس الإدارة الشرعية في كل من بي إم أي بنك والمصرف العالمي، بالإضافة إلى انضمامه لفريق الدائرة الشرعية بمصرف أبوظبي الإسلامي. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عملية الاستحواذ التي قام بها البنك على بي إم أي بنك، حيث كان عضواً في لجنة تحول البنك. يمتلك الشيخ أحمد عدداً من العضويات المهنية مثل عضوية اللجنة العلمية بمؤسسة المهنيين الشرعيين - دبي وكذلك عضوية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشركة موارد للتمويل - دبي. حاصل على الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة بولتون - المملكة المتحدة، كما أنه حاصل على البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة البحرين. حصل على العديد من الشهادات المهنية والمتقدمة في مجال التخصص مثل عضوية زمالة برنامج المراقب والمحقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) ودبلومه عالي في الفقه المالي الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF). قام بتقديم العديد من ورش العمل التدريبية عن مبادئ المصرفية الإسلامية والحوكمة الشرعية وصيغ التمويل والمنتجات المختلفة، وله العديد من المقالات والبحوث الصغيرة المتعلقة بالتدقيق والرقابة الشرعية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامي.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

حققت المجموعة أداءً
مالياً قياسيًّا خلال العام،
حيث بلغ إجمالي الدخل
التشغيلي **444.2** مليون
دينار بحريني مسجلاً
نموًّا بنسبة **13.3%**
مقارنةً بعام **2024**.

سعادة الشيخ خالد
بن مستهيل المعشني



تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (يتبع)

ترجمة الحجم الذي تم تحقيقه إلى ربحية مستدامة، وكفاءة تشغيلية، وتعزيز متانة الميزانية العمومية. ويمثل ذلك تطوراً طبيعياً ومهماً ينسجم مع تطلعات المجموعة نحو الاستدامة المالية على المدى الطويل.

وقد حققت المجموعة، بفضل الله، أداءً ماليًا قياسيًا خلال العام، حيث بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 444.2 مليون دينار بحريني (1.18 مليار دولار أمريكي)، بزيادة نسبتها 13.3% مقارنة بعام 2024. وبفضل تحسن أداء الأنشطة المصرفية الأساسية للمجموعة، والإدارة الفعالة للأصول والمطلوبات، وتنفيذ مبادرات تحسين الكفاءة التشغيلية على مستوى المجموعة، بلغ صافي الربح العائد للمساهمين 76.8 مليون دينار بحريني (203.8 مليون دولار أمريكي)، بزيادة نسبتها 30.2% مقارنة بـ 59.0 مليون دينار بحريني (156.5 مليون دولار أمريكي) في عام 2024.

كما واصلت المجموعة توسيع ميزانيتها العمومية، حيث بلغ إجمالي الأصول الموحدة بنهاية العام 8.05 مليار دينار بحريني (21.36 مليار دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 14.0% مقارنة بـ 7.06 مليار دينار بحريني (18.73 مليار دولار أمريكي) في عام 2024، مدعومةً بزيادة في الأصول التمويلية وتوسيع محفظة الدخل الثابت. وتم تحقيق هذا النمو من خلال مختلف القطاعات التشغيلية بالتوازي مع التركيز المستمر على متانة وصلابة الميزانية العمومية. وخلال العام، قمنا بتعزيز مركزنا الرأسمالي من خلال مبادرات موجهة لبناء رأس المال، الأمر الذي نتج عنه نمو إجمالي حقوق الملكية بنسبة 26.3% ليصل إلى 749.7 مليون دينار بحريني (1.99 مليار دولار أمريكي) مقارنة بـ 593.4 مليون دينار بحريني (1.57 مليار دولار أمريكي) في عام 2024. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل كفاية رأس المال للمجموعة من 24.8% في عام 2024 إلى 27.2% في عام 2025، مما يعزز قدرة المجموعة على دعم النمو المستقبلي مع الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2025 مستويات مرتفعة من التقلبات على صعيد التجارة الدولية والتوجهات السياسية والتطورات الجيوسياسية، بينما تباطأ النمو العالمي بشكل طفيف مقارنة بعام 2024، ظلت الأسس الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي مواتية للنمو بفضل استمرارية النشاط الاستثماري ومواصلة جهود التنويع الاقتصادي. وقد ساهمت هذه العوامل في تعزيز متانة الاقتصادات الإقليمية وتوفير قاعدة قوية للنمو المستدام على الرغم من التحديات العالمية المستمرة.

كما يُتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي في مملكة البحرين عند نسبة 3.5% في عام 2025، مقارنة بـ 3.0% في عام 2024، مدعوماً بالتوسع المستمر في عدة قطاعات تشمل البنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المالية، والسياحة. وقد تم خلال العام الماضي خفض التصنيف الائتماني السيادي لمملكة البحرين، مما دفع إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الوضع المالي وتسريع وتيرة تنويع الإيرادات. وتعكس هذه المبادرات التزاماً بتعزيز متانة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى الطويل.

وفي ظل هذه المعطيات، حافظ بنك السلام على نهج منضبط في عملياته، مع الالتزام بتنفيذ استراتيجيته وتنويع إيراداته، وتوسيع إقليمياً، وتحقيق نمو مستدام. ويسعدنا أن نقدم التقرير السنوي لعام 2025 إلى مساهمينا وزبائننا وشركائنا الكرام، والذي يستعرض التقدم الاستراتيجي الذي تم تحقيقه خلال العام، والأولويات التي سترسم ملامح المرحلة المقبلة من نمو المجموعة بإذن الله.

على مدار الأعوام الماضية، عزز بنك السلام حضوره من خلال النمو الذاتي وعمليات الاستحواذ الاستراتيجية، ليتحول البنك إلى مجموعة مالية إقليمية متنوعة. وقد تركزت الجهود في عام 2025 بشكل متزايد نحو تعزيز الأداء والكفاءة، بما يضمن



تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (يتبع)

وفي إطار الخطة الاستراتيجية للمجموعة، والتي تهدف إلى الاستثمار المستمر في القدرات الرقمية لدعم النمو المتوازن والمرن، قمنا هذا العام، الحمد لله، بتعزيز أسسنا الرقمية من خلال تنفيذ برنامج شامل لتحديث البنية التحتية، مع الاستمرار في إطلاق خدمات رقمية جديدة بما في ذلك تكنولوجيا إدارة الثروات "WealthTech". وتشكل هذه القدرات ركيزة أساسية لجهود المجموعة في تحسين التجربة المصرفية للعملاء، وتعزيز الشمول المالي، ودعم النمو عبر القطاعات الأساسية والناشئة.

وطوال العام، استرشدت المجموعة بوعدنا المؤسسي: «تجربة مميزة لعلاقة دائمة». ويتجسد هذا الالتزام ليس فقط في طريقة خدمة البنك لعملائه، بل أيضاً في دعمه لموظفيه، ومساهمته في خدمة المجتمع الذي ينتمي له. وقد استمرت مبادرات المسؤولية الاجتماعية في التركيز على بناء القدرات، وتعزيز الشمول، وإيجاد الفرص، حيث إن تحقيق القيمة المستدامة يرتبط بالتقدم المجتمعي تماماً كما يرتبط بالأداء المالي.

وفي ختام عام 2025، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى زبائننا الكرام، ومساهميننا، وشركائنا، على ثقتهم ودعمهم المتواصل. كما أخص بالشكر جميع أعضاء فريق بنك السلام، الذين تشكل جهودهم والتزامهم حجر الأساس لنجاحنا وسمعتنا.

وتماشياً مع قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، واستناداً إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (125) من لائحة التنفيذية للقرار رقم (3) لسنة 2023، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه والذي يوضح مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

ونتيجة للأداء المالي القوي الذي شهده عام 2025، والالتزام الراسخ بتعزيز القيمة المستدامة طويلة الأجل لمساهميننا، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 15% من رأس المال الصادر والمدفوع للبنك (8% أرباح نقدية و7% أسهم منحة)، وذلك بإجمالي 44.1 مليون دينار بحريني (117.0 مليون دولار أمريكي). وتخضع هذه التوصية لموافقة مسبقة من الجمعية العمومية والجهات الرقابية.

لقد شكّل نهجنا المنضبط في تحسين الميزانية العمومية وإدارة مصادر السيولة عاملاً أساسياً في تمكين النمو. واستجابة لظروف السوق المتغيرة، واصل بنك السلام تحسين تخصيص الأصول وإدارة الخصوم من خلال تركيز استراتيجي على أدوات الدخل الثابت السيادية، والمشاركة الانتقائية في استثمارات ذات جودة ائتمانية عالية في الأسواق المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى تعزيز قاعدة التمويل المتنوعة الخاصة بالمجموعة. وقد ساهمت هذه الجهود مجتمعة في دعم نمو الدخل خلال العام، وتحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر، وتعزيز قوة المركز المالي للمجموعة.

وبالتوازي مع مواصلة تعزيز حضورها في الأسواق المحلي، أحرزت المجموعة تقدماً إضافياً في توسيع انتشارها الإقليمي من خلال شركاتها التابعة ومسارات النمو الجديدة، بما في ذلك شركة ASB Capital. وخلال العام، شكّل الإدراج الناجح لصندوق المؤشرات المتداولة للصكوك XASB في بورصة لندن بالتعاون مع Xtrackers التابعة لـ DWS محطة رئيسية في توسيع نطاق الوصول العالمي إلى الحلول الاستثمارية الأخلاقية. كما أطلقت ASB Capital خلال عام 2025 صناديق جديدة تشمل: صندوق الأسهم العالمية، وصندوق الصكوك العالمية، وصندوق التكنولوجيا العالمية، وصندوق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعكس هذه التطورات تنامي الحضور الإقليمي للمجموعة وقدرتها على ربط رؤوس الأموال الدولية بفرص عالية الجودة، إلى جانب تعزيز تنوع مصادر دخلها.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (يتبع)

نماذج الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تقرير مجلس الإدارة

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	بدل المصروفات
	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى*	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط تحفيزية	أخرى**		
أولاً: الأعضاء المستقلين:										
1. السيد سالم عبدالله العوادي	140,000	52,000	-	192,000	-	-	-	-	-	192,000
2. السيد الحر محمد السويدي	140,000	72,000	-	212,000	-	-	-	-	-	212,000
3. السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	140,000	72,000	-	212,000	-	-	-	-	-	212,000
4. السيد أحمد حبيب قاسم	140,000	60,000	-	200,000	-	-	-	-	-	200,000
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:										
1. سعادة الشيخ خالد مستهيل المعشني	180,000	79,000	-	259,000	-	-	-	-	-	259,000
2. السيد مطر محمد البلوشي	140,000	52,000	-	192,000	-	-	-	-	-	192,000
3. السيد سلمان صالح المحميد	140,000	44,000	-	184,000	-	-	-	-	-	184,000
4. السيد زايد علي الأمين	140,000	68,000	-	208,000	-	-	-	-	-	208,000
5. السيد هشام صالح الساعي	140,000	44,000	-	184,000	-	-	-	-	-	184,000
المجموع	1,300,000	543,000	-	1,843,000	-	-	-	-	-	1,843,000

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني. لا يوجد لدى البنك أعضاء تنفيذيين.

المكافآت الأخرى:

* لا يوجد مزايا العينية.

** لا يوجد مزايا لأعضاء مجلس الإدارة من الأرباح.

تمثل مكافآت مجلس الإدارة المقترحة لعام 2025، والتي تخضع لموافقة مساهمي البنك في الجمعية العمومية السنوية القادمة.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (يتبع)

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2025	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	2,038,500	1,942,760	1,344,620	5,325,880

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM)، العضو المنتدب (Managing Director) ...الخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ...الخ).

ملاحظات:

1. رواتب ومناقص الموظفين المدفوعة لا تشمل تكاليف الموظفين غير المباشرة، كاشتراكات في التأمينات الاجتماعية ومكافآت نهاية الخدمة ومصاريف التأمين الصحية ومصاريف السفر.
2. تشمل المكافآت النقدية الأخرى على حوافز البيع والمكافآت المكتسبة عن الدور التنفيذي في مجلس إدارة الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.
3. بالإضافة إلى المزايا المذكورة أعلاه، تم إدراج خطة حوافز طويلة الأجل (LTIP) للموظفين، بما يتيح للموظف المعني المشاركة في خطة الأسهم المكتسبة. وبموجب شروط LTIP، سيتم منح الأسهم المخصصة للموظفين واكتسابها من قبل الموظفين على فترة أداء تتراوح من 5 إلى 6 سنوات. يتم تقييم الرسوم المحاسبية غير النقدية لبرنامج LTIP بموجب المعيار المحاسبي (IFRS2) - الدفع بالأسهم - ويتم إدراجها على فترة الاستحقاق البالغة 5 سنوات. لم يتم منح أي أسهم جديدة خلال السنة 2025. ولمزيد من الإيضاح حول هيكل المكافآت، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتعلقة بالمكافآت والحوافز في التقرير السنوي للبنك.



الشيخ خالد بن مستهيل المعشني

رئيس مجلس الإدارة

المنامة، مملكة البحرين

9 فبراير 2026

حلمتكم، فآمننا بكم.



20
YEARS عاماً

كُتِبَتْ بِأَيْدِيكُمْ.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

حقق البنك صافي
ربح قياسي عائد
للمساهمين بلغ
76.8 مليون دينار
بحريني، مسجلاً
زيادة بنسبة 30.2%
مقارنة بعام 2024

رفيق النايض



كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة (يتبع)

وواصلت الميزانية العمومية للمجموعة نموها خلال العام، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 14.0% ليصل إلى 8,05 مليار دينار بحريني (21.36 مليار أمريكي) مدعوماً بالنمو المنضبط للأصول التمويلية وتوسيع محفظة الدخل الثابت. كما ارتفعت الأصول التمويلية بنسبة 11.1% لتصل إلى 4.10 مليار دينار بحريني (10.79 مليار أمريكي)، في حين نمت ودائع العملاء بنسبة 7.1% لتصل إلى 5.48 مليار دينار بحريني (14.54 مليار أمريكي)، مما يعكس ثقة الزبائن المستمرة في البنك.

كما عززنا مركزنا المالي، حيث ارتفع إجمالي حقوق الملكية بنسبة 26.3% ليصل إلى 749.7 مليون دينار بحريني (1,99 مليار دولار أمريكي). وارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 27.2% في عام 2025 مقارنة بـ 24.8% في عام 2024، مما يعزز قدرتنا على دعم النمو المستقبلي مع الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

وواصلت المجموعة مسارها التحولي كمجموعة مالية إقليمية متنوعة، مع تحقيق تقدم إضافي عبر مختلف خطوط الأعمال الرئيسية ومنصات النمو للمجموعة. وقد قامت شركة ASB Capital، الذراع المتخصصة في إدارة الأصول لمجموعة بنك السلام، بتوسيع نطاق خدماتها من خلال إطلاق مجموعة من الصناديق الاستثمارية في الأسهم العالمية والصكوك والاستراتيجيات المتخصصة، إلى جانب الإدراج الناجح لصندوق XASB للصكوك في بورصة لندن، والذي يمثل محطة مهمة في توسيع وصول المستثمرين الدوليين، وتعزيز حضورنا الإقليمي.

شهد عام 2025 أداءً قوياً وتقدماً استراتيجياً متواصلاً لبنك السلام، حيث واصلنا تعزيز مكانتنا كإحدى المؤسسات المالية الرائدة في مملكة البحرين، إلى جانب المضي قدماً في مسار تحولنا إلى مجموعة مالية إقليمية أكثر تنوعاً تتبنى الحلول الرقمية المتقدمة في عملياتها.

شهد المشهد الاقتصادي العالمي في عام 2025 استمرار حالة من التعقيد وعدم اليقين، في ظل التحديات المرتبطة بالتجارة الدولية وتغير التوجهات السياسية والتطورات الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق العالمية وتدفقات رؤوس الأموال. ورغم هذه التحديات، أظهرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مرونة ملحوظة مدعومة باستمرار النشاط الاستثماري وجهود التنويع الاقتصادي، مع محافظة مملكة البحرين على مسار نمو مستقر مدفوع بالتوسع الملحوظ في القطاعات غير النفطية.

وفي هذا السياق، حقق بنك السلام أداءً قوياً خلال عام 2025، مع مواصلة تنفيذ أولوياته الاستراتيجية بكفاءة وانضباط، ويعكس هذا الأداء قوة نموذج أعمالنا المتنوع وقدرتنا على التكيف مع المتغيرات، بما يعزز جاهزية المجموعة لتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

حقق البنك صافي ربح قياسي عائد للمساهمين بلغ 76.8 مليون دينار بحريني (203.8 مليون دولار أمريكي) بزيادة نسبتها 30.2% مقارنة بعام 2024، مما يعكس استمرار مسار الأداء المالي المستدام للمجموعة، كما ارتفع العائد على السهم إلى 22.7 فلس (6.0 سنت أمريكي) مقارنة بـ 19.2 فلس (5.1 سنت أمريكي)، وارتفع إجمالي الدخل الشامل العائد للمساهمين بنسبة 54.1% ليصل إلى 103.4 مليون دينار بحريني (274.3 مليون دولار أمريكي).



كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة (يتبع)

ومع استمرارنا في مسيرتنا نؤكد التزامنا بتحقيق قيمة مستدامة وتعزيز مكانتنا في السوق والإسهام بشكل إيجابي في المجتمعات التي نخدمها.



رفيق النايض

الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك السلام

ومع تطلعنا إلى المرحلة المقبلة، نواصل التركيز على البناء انطلاقاً من الأسس القوية للمجموعة، من خلال تعزيز حضورنا الإقليمي وتطوير قدراتنا الرقمية وتنويع مصادر الدخل عبر مختلف الأنشطة الرئيسية بما في ذلك العمليات المصرفية، إدارة الأصول والخدمات المالية الأخرى.

ورغم استمرار التحديات العالمية فإن الأسس الاقتصادية للمنطقة لا تزال قوية، مما يضع بنك السلام في موقع متميز للاستفادة من فرص النمو، مستنداً إلى ميزانية عمومية قوية واستراتيجية واضحة ونهج تنفيذي منضبط.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مساهمينا وزبائننا وشركائنا على ثقتهم ودعمهم المستمر، كما أشكر فريق العمل على التزامهم وجهودهم التي تمثل أساس نجاح البنك.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للأفراد والقنوات الرقمية، واصلنا الارتقاء بتجربة الزبائن من خلال استثمارات رقمية موجهة وإطلاق خدمات جديدة. كما ساهم برنامجنا المستمر لتحديث البنية التحتية، إلى جانب طرح قدرات رقمية متقدمة، بما في ذلك حلول إدارة الثروات الرقمية، في تعزيز قدرتنا على تقديم خدمات مصرفية أكثر سلاسة وكفاءة وسهولة في الاستخدام، وتعكس هذه الجهود طموحنا الاستراتيجي للتحويل إلى منصة مالية رائدة ومتقدمة يتأصل فيها الابتكار الرقمي والتركيز على الزبائن كركائز الأساسية لنموذج أعمالنا.

كما شكّل نهجنا المنضبط في تحسين هيكل الميزانية العمومية وتنويع مصادر التمويل عاملاً رئيسياً في دعم الأداء، من خلال التركيز على جودة الأصول وتعزيز العوائد المعدلة حسب المخاطر والحفاظ على مستويات مخاطر مدروسة.

أنجزتم، فطمحنا للأعلى.



20

YEARS عاماً

كُتِبَتْ بِأَيْدِيكُمْ.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي

نظرة اقتصادية عامة

ساهم التراجع التدريجي للضغوط التضخمية خلال 2025 في تشكيل البيئة الاقتصادية العالمية التي كانت تحت التأثير المستمر لسياسات التشديد النقدي في مختلف اقتصادات العالم، بينما حافظت البنوك المركزية على مواقفها الحذرة فيما يتعلق السياسات النقدية ومعدلات الفائدة، شهد النمو الاقتصادي درجة من الاستقرار، مدعوماً بالمرونة العالية للطلب الاستهلاكي والعودة التدريجية لسلاسل الامداد العالمية، وبقى زخم النمو غير متكافئ بين مختلف المناطق والدول، متأثراً بالتوترات الجيوسياسية، وتجزؤ التجارة العالمية، والضغوط المالية، وارتفاع تكاليف التمويل.

وأظهرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرونة اقتصادية ملحوظة، مدعومة بأداء قطاع الطاقة، واستمرار الانفاق الاستثماري العام، والخطط الهيكلية للإصلاح التي تهدف إلى التنويع الاقتصادي وتعزيز نمو القطاع الخاص. واستفادت الدول المصدرة للنفط من سياسات مالية منضبطة رغم استمرار الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، في حين عزز النمو غير النقطي التوسع في قطاعات السياحة والخدمات اللوجستية والخدمات المالية والقطاعات التقنية، وعلى مستوى المنطقة، واصلت الحكومات دفع مبادرات التحول الاقتصادي، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتطوير عمق القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي. وبالرغم من التحديات الناتجة عن التوترات الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية العالمية، دخلت المنطقة عام 2026 بأسس اقتصادية كلية مستقرة إلى حد كبير، ومستويات سيولة كافية، وقوة رأسمالية جيدة في القطاع المصرفي، مما يدعم الثقة في آفاق النمو على المدى المتوسط.

الموجز الاقتصادي المحلي

حافظت البيئة الاقتصادية الكلية في مملكة البحرين على استقرارها، مدعومة بمرونة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وقطاع مالي يتميز بتنظيم قوي، وذلك رغم حالة عدم اليقين الإقليمي والعالمي. ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 3,3% في عام 2026، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3,5% ونمو الأنشطة النفطية بنسبة 2,1%. وعلى الرغم من استمرار المخاطر الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية العالمية، يُتوقع أن تستمر القاعدة الاقتصادية المتنوعة في البحرين، وقوة نظامها المالي، ودورها كمركز إقليمي للصيرفة الإسلامية، في توفير بيئة تشغيلية داعمة للبنك وأشطته، كما شهد قطاع الخدمات المالية تنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية التي تهدف إلى تسريع التحول الرقمي وتوسيع نطاق الخدمات المالية.

الأداء المالي

حققت المجموعة نتائج مالية قوية خلال عام 2025، حيث ارتفع صافي الربح العائد إلى المساهمين ليصل إلى 76,8 مليون دينار بحريني، مسجلاً زيادة بنسبة 30,2%، مقارنة بـ 59,0 مليون دينار بحريني في عام 2024. وقد جاء هذا الأداء مدفوعاً بالتحسين الاستباقي للميزانية العمومية، وإعادة التسعير المنضبط للأصول والخصوم، والنمو المستمر عبر قطاعات الأعمال الرئيسية، إلى جانب زيادة مساهمات الشركات الزميلة.

كما واصلت المجموعة توسيع ميزانيتها العمومية، حيث بلغ إجمالي الميزانية العمومية 8,05 مليار دينار بحريني، بزيادة نسبتها 14,0% مقارنة بـ 7,06 مليار دينار بحريني في عام 2024، مدعومة بارتفاع أصول التمويل وتوسع محفظة الدخل الثابت، وسجلت محفظة التمويل وودائع الزبائن نمواً ملحوظاً بنسبة 11,1% و 7,1% على التوالي، لتصل إلى 4,10 مليار دينار بحريني و 5,48 مليار دينار بحريني على التوالي بنهاية العام، كما بلغت نسبة التمويل المصنفة تحت خانة "الجيدة والمرضية" 95,9% من محفظة التمويل الاجمالية، فيما استقرت نسبة التموليات المتعثرة عند مستوى منخفض بلغ 4,2%. وارتفع إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك بنسبة 28,3%، من 360,5 مليون دينار بحريني في عام 2024 إلى 462,4 مليون دينار بحريني في عام 2025.

وعلى الرغم من النمو الكبير المحقق خلال العام، واصلت المجموعة الحفاظ على مستويات قوية من الملاءة المالية والسيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس مال المجموعة بلغت 27,2%، وفقاً لمتطلبات بازل 3 لكفاية رأس المال، مقارنة بالحد الأدنى الإلزامي المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ 14,0% للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

الاستراتيجية

في عام 2025، دخل بنك السلام فصلاً جديداً في مسيرته التحولية عبر انطلاق تنفيذ استراتيجية طموحة تمتد لثلاث سنوات، تركز على التحسين وتعزيز الأداء، وتهدف إلى إعادة تموضع البنك كمجموعة مالية إقليمية متنوعة. وبناءً على ذلك، واصل البنك تنفيذ أولوياته الاستراتيجية بانضباط، موجّهاً جهوده نحو تنويع مصادر الدخل، وتعزيز ميزانيته العمومية، وتحقيق عوائد مستدامة رائدة للمساهمين.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي (يتبع)

كما واصلت محافظة الأصول الاستراتيجية للمجموعة المساهمة بشكل ملموس في الأداء المالي خلال عام 2025. حيث واصل بنك السلام الجزائر تنفيذ استراتيجيته للثلاث سنوات، محققاً نمواً بنسبة 7,2% في ميزانيته العمومية وزيادة بنسبة 9,3% في الربحية، مسجلاً أعلى مستوى ربحية منذ تأسيسه. كما سجلت شركة سوليديرتي القابضة نمواً ملحوظاً في ميزانيتها العمومية بنسبة 33,6%، مدفوعاً بدمج شركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة مع شركة سوليديرتي القابضة. وأسهمت هذه الخطوة في ترسيخ مكانة شركة سوليديرتي البحرين، التابعة لشركة سوليديرتي القابضة، كأكبر مزود للتأمين التكافلي في البحرين، بما يعكس تنامي حضور المجموعة في القطاع المالي على مستوى البحرين.

الخدمات المصرفية للأفراد

قدّمت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد أداءً مرتناً خلال عام 2025، حيث حافظت على قاعدة أصول مستقرة ومتوازنة على الرغم من تزايد المنافسة في بيئتها التشغيلية. ويعكس استمرار الطلب على حلول التمويل، بما في ذلك السكن الاجتماعي الذي سجل نمواً بنسبة 5,0% خلال العام، قدرة البنك على الاستفادة من الفرص المختلفة ضمن شريحة الأفراد مع الحفاظ على معايير ائتمانية منضبطة.

ومن حيث مصادر التمويل، سجلت الحسابات الجارية وحسابات التوفير نمواً بنسبة 13,0%، مدعومة باستمرار الزخم في حساب دانات الادخاري. وقد أسهم هذا التحول المتعمد نحو هيكل تمويلي أكثر كفاءة في تعزيز السيولة ورفع الكفاءة العامة لمصادر التمويل.

وفي إطار التركيز على تنمية الدخل من الرسوم، حقق قطاع البطاقات أداءً متميزاً خلال العام، حيث ارتفعت إيرادات البطاقات الأساسية بنسبة 13,0%، وارتفع متوسط الإنفاق الشهري عبر بطاقات الائتمان بنسبة 63,0%. كما سجل الإنفاق الدولي نمواً بنسبة 73,0%. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بمزيج من تطوير المنتجات، والحملات الموجهة، والمبادرات المبتكرة، ومن أبرزها حملة حصرية لكأس العالم بالتعاون مع Visa، إلى جانب إطلاق بطاقة ائتمانية متعددة العملات موجهة للزبائن ذوي الملاحة المالية العالية. وأسهمت هذه المبادرات في تعزيز تفاعل الزبائن، كما حظي البنك بتقدير من Visa خلال عام 2025 وذلك نظراً لتحقيق البطاقات الصادرة عنه المرتبة الأولى من حيث الاستخدام في مملكة البحرين لدى أبرز المتاجر والعلامات الفاخرة.

وخلال العام، حافظ البنك على تركيز استراتيجي واضح على تطوير نموذج أعماله التشغيلي بما يعزز مرونته وقابليته للتوسع. وشمل ذلك تعزيز قاعدة رأس المال وتوسيع الميزانية العمومية، حيث ارتفع إجمالي حقوق الملكية بنسبة 26,3%، في حين نمت قاعدة الأصول بنسبة 14,0%، مما أدى إلى تحسن نسبة كفاية رأس المال من 24,8% في عام 2024 إلى 27,2% في عام 2025. وتعكس هذه المؤشرات التزام البنك بالحفاظ على قاعدة مالية قوية تدعم النمو المستدام على المدى الطويل.

وبالتوازي، واصلت المجموعة دفع خطط النمو عبر مختلف قطاعات الأعمال الحالية والجديدة. ويُعد التطور المستمر لشركة ASB Capital، الذراع المتخصصة في إدارة الأصول، خطوة مهمة ضمن استراتيجية تنويع مصادر الدخل وتعزيز الحضور في قطاع إدارة الأصول والشراوات على المستوى الإقليمي.

حققت شركة ASB Capital أداءً قوياً خلال عام 2025، مدفوعاً بالنمو المستمر في الأصول تحت الإدارة والتنفيذ الناجح لاستراتيجية التوسع في المنتجات، حيث بلغت الأصول تحت الإدارة 6,00 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2025، بما يعكس استمرار عمليات الاستثمار من قبل الزبائن وارتفاع الطلب على الحلول الاستثمارية المتنوعة.

وتماشياً مع خطة إطلاق المنتجات، وسّعت ASB Capital عروضها الاستثمارية من خلال إطلاق عدد من الصناديق، بما في ذلك صندوق الأسهم العالمية بالتعاون مع State Street Investment Management، إلى جانب صندوق الصكوك العالمي، وصندوق أسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصندوق التكنولوجيا العالمي. كما حققت الشركة إنجازاً مهماً بإطلاق أول منتجاتها الاستثمارية غير النشطة، وهو صندوق الصكوك المتداول بالتعاون مع Xtrackers التابعة لـ DWS، المدرج في بورصة لندن تحت الرمز XASB. ويعكس هذا الإنجاز التزام ASB Capital بالابتكار وتركيزها على تقديم حلول استثمارية متوافقة مع الشريعة وسهلة الوصول لشريحة أوسع من المستثمرين عالمياً.

وبالتوازي، واصلت ASB Capital توسيع نطاق أعمالها في أسواق رأس المال، حيث لعبت دور المستشار في عدد من إصدارات الصكوك البارزة، من بينها إصدار بنك الكويت الدولي بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، وإصدار مصرف الإنماء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وإصدار الفئة الأولى الإضافية (AT1) لبيت التمويل الكويتي بقيمة 850 مليون دولار أمريكي. وتعكس هذه العمليات تنامي مكانة الشركة وخبرتها في هيكلة وتنفيذ الصفقات المعقدة في أسواق رأس المال.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي (يتبع)

وظلت القنوات الرقمية عنصراً رئيسياً داعماً لنمو القطاع، حيث أسهمت في تحسين سهولة الوصول إلى الخدمات، وتبسيط تقديمها، وتعزيز تجربة الزبائن بشكل عام. كما تعزز هذا التوجه من خلال إطلاق بطاقة ائتمانية متعددة العملات موجهة للزبائن الثروات العالية جداً، لتلبية احتياجاتهم المتطورة. وتساهم هذه المبادرات مجتمعة في تعزيز المكانة التنافسية للخدمات المصرفية الخاصة مع استمرار توسعها على المستويين الإقليمي والدولي.

إدارة الثروات

واصلت إدارة الثروات عملها وفق تفويض واضح يهدف إلى تجميع وتنمية الأصول المُدارة على مستوى المجموعة، وتعزيز الدخل القائم على الرسوم، وترسيخ تجربة استثمارية مؤسسية متكاملة. وقد شاركت الإدارة بفاعلية في طرح مجموعة متنوعة من المنتجات، شملت خدمات استشارية، و حلولاً استثمارية داخلية، والاكتماب في صناديق ASB Capital، ومحافظ الدخل الثابت للزبائن، مما أسهم في نمو إجمالي الأصول المُدارة بنسبة 30,0% على أساس سنوي. كما دعمت إدارة الثروات عددًا من المبادرات الرأسمالية الرئيسية على مستوى المجموعة، بما يعكس قدراتها القوية في التوزيع وعمق علاقاتها مع الزبائن. واستناداً إلى منصفها الحالية، واصلت الإدارة تطوير خدماتها الاستشارية، وتوسيع مجموعة منتجاتها، وتعزيز تفاعل الزبائن، مما يعزز دورها كمحرك رئيسي للإيرادات المتكررة القائمة على الرسوم وخلق قيمة طويلة الأجل للزبائن.

الخدمات المصرفية للشركات

حققت إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك السلام أداءً قوياً خلال عام 2025، مستندةً إلى سنوات من بناء محفظة منضبطة، وتطبيق معايير ائتمانية حذرة، والتزام راسخ بدعم التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين. ورغم العمل في بيئة تتسم بارتفاع معدلات الربح وتشدّد أسواق الائتمان، نجحت الإدارة في تنمية محفظة التمويل بنسبة 9,0%، بالتوازي مع تعزيز جودة الأصول وتقليل مستويات التركيز. كما تعزز هذا النمو من خلال الزخم القوي في محفظة التمويل المشترك مدفوعة بالتركيز الاستراتيجي على المشاركات الإقليمية.

وعلى صعيد الودائع، نفّذت الإدارة مبادرات مدروسة لتحسين هيكل التمويل، من خلال خفض الودائع ذات التكلفة المرتفعة، مما أسهم في تعزيز كفاءة قاعدة التمويل دون التأثير على علاقات الزبائن.

وبناءً إلى قدراته الحالية، واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد الاستثمار في تطوير الخدمات وتعزيز تجربة الزبائن، من خلال تحسين إجراءات فتح الحسابات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، إلى جانب مواصلة تطوير القنوات الرقمية. كما شكّل إطلاق منصة ASB Pay، وهي منصة البنك لقبول المدفوعات، ركيزة أساسية ضمن هذا التوجه، حيث توفر حلول نقاط بيع تقليدية ومبتكرة عبر تطبيق رقمي متكامل، وتم تطويرها استجابةً لاحتياجات زبائن الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية الخاصة. وتتميز المنصة بتكاملها الكامل مع منظومة البنك، ودعمها لعمليات التسوية في نفس اليوم، وتقديمها رسوم خدمات تنافسية للتجار، بما يتيح استقطابهم وتنفيذ عمليات الدفع الرقمية بكفاءة وعلى نطاق واسع.

وبالتوازي، أتاحت للزبائن خدمات الرواد فرصة الوصول إلى مجموعة جديدة من المنتجات الاستثمارية المتنوعة من خلال ASB Capital وحلول إدارة الثروات، محققة أداءً قوياً في المبيعات خلال عامها الأول ونموًا ملحوظًا في الأصول المدارة. ويعكس هذا النجاح التزام خدمات الرواد بتقديم فرص استثمارية متطورة ومصممة خصيصاً لتمكين الزبائن من تنمية ثرواتهم وحمايتهم بثقة.

وقد أسهمت هذه الجهود مجتمعة في تحقيق زخم قوي في استقطاب الزبائن خلال العام، حيث ارتفعت قاعدة الزبائن الإجمالية بنسبة 16,0%، في تأكيد على نجاح البنك في توسيع حصته السوقية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

الخدمات المصرفية الخاصة

وحققت إدارة الخدمات المصرفية عاماً آخر من النمو القوي خلال 2025، حيث ارتفعت الأصول بنسبة 15,0% وزادت الودائع بنسبة 12,0%، مدفوعة بالنجاح في استقطاب زبائن ذوي ملاءة مالية عالية وتعزيز مستوى التفاعل مع قاعدة الزبائن الحالية.

وخلال العام، سرّعت الإدارة تنفيذ استراتيجيتها للتوسع الجغرافي، حيث سجلت محفظة الودائع الدولية نمواً بنسبة 14,0%. وقد جاء هذا الزخم الإقليمي والدولي مدعوماً بتطوير مجموعة المنتجات المقدمة للزبائن، وعلى وجه الخصوص التكامل مع خدمات ASB Capital، مما مكّنها من تقديم حلول استثمارية أكثر شمولاً وتطوراً، وأسهم في زيادة نشاط الزبائن وتعزيز حصته من تعاملاتهم المالية.

كما لعبت الخدمات المصرفية الخاصة دوراً محورياً في أنشطة أسواق رأس المال على مستوى المجموعة، حيث قادت عملية جمع رأس المال من الفئة الأولى الإضافية (AT1) للبنك، وساهمت في دعم إصدار الفئة الثانية (Tier 2) لشركة سوليدرتي البحرين، بما يعكس عمق علاقاتها مع الزبائن وقدرتها على جمع رؤوس الأموال الخاصة على نطاق واسع.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي (يتبع)

القنوات الرقمية والابتكار

شكّل عام 2025 محطة مهمة في رحلة التحول الرقمي للبنك، حيث تم تسريع تنفيذ خطة العمل الرقمية عبر القنوات والمنتجات والعمليات الداخلية. وشملت أبرز الإطلاقات خلال العام منصة ASB Pay Business، وتطبيق AI Salam Business، وبطاقة الخصم متعددة العملات. وفي خطوة لتعزيز منظومة إدارة الثروات الرقمية، قام البنك بتقديم منتجات استثمارية رقمية عبر التطبيق، شملت الاكتتاب في الصكوك الحكومية قصيرة الأجل، إضافة إلى أربعة صناديق استثمارية جديدة من ASB Capital تغطي الأسهم العالمية، وأسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقطاع التكنولوجيا العالمي، والصكوك.

ومن أبرز التطورات إطلاق خدمة التمويل الرقمي، ليصبح بنك السلام أول بنك في البحرين يقدم تجربة تمويل رقمية متكاملة من البداية إلى النهاية. وتعتمد الخدمة على نظام ذكي يقوم بتقييم الملف المالي للزبون بشكل فوري، واحتساب مبلغ التمويل الأمثل بناءً على قدرته المالية، مع إمكانية التقديم على تمويل جديد أو زيادة التمويل في أي وقت ومن أي مكان، وتحويل المبلغ مباشرة عند الموافقة.

كما شهد العام إطلاق تطبيق ONE، أول منصة مالية رقمية في البحرين مبنية على الخدمات المصرفية المفتوحة، والتي تتيح التعامل مع عدة بنوك وتقديم خدمات مالية دون الحاجة لتحويل الراتب. وقد حقق التطبيق أكثر من 63,000 عملية تحميل، وأتاح الوصول إلى أكثر من تسعة منتجات مصرفية خلال عامه الأول. كما حصل التطبيق على جائزة الحكومة الإلكترونية لأفضل مشروع تحول رقمي، في تأكيد على التزام البنك بتقديم حلول رقمية مبتكرة تتمحور حول الزبائن.

العمليات

شهدت إدارة العمليات تحولاً ملحوظاً خلال عام 2025، مدفوعاً بإدخال أنظمة متقدمة، وتوسيع نطاق الأتمتة، وتنفيذ مبادرات شاملة لإعادة هندسة العمليات. وقد أسهمت هذه الجهود في تبسيط الإجراءات، وتسريع تقديم الخدمات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية على مستوى البنك.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق نظام مركزي لإدارة طلبات الزبائن يعتمد على مسارات عمل محددة مسبقاً، مما أتاح توجيه الطلبات تلقائياً إلى الفرق المعنية، وضمان الاتساق والمساءلة وتسريع أوقات الإنجاز، إلى جانب تقليل التنسيق اليدوي وتعزيز الشفافية في العمليات.

وعلى المستوى التشغيلي، استمر الاستثمار في رقمنة الخدمات، وهو ما تجلّى في إطلاق منصة Workspaces، المنصة المتخصصة في إدارة العمليات المالية للشركات، وتبسيط إجراءات فتح الحسابات الرقمية، وتوسيع نطاق تبني القنوات الرقمية بين الزبائن، إلى جانب تحويل عمليات الرواتب والمدفوعات إلى قنوات مؤتمتة. وقد أسهمت هذه المبادرات مجتمعة في تحسين تجربة الزبائن وتعزيز الكفاءة التشغيلية، بما يدعم القدرة على التوسع والاستفادة من الفرص المستقبلية.

الخزينة والمؤسسات المالية

استفادت إدارة الخزينة والمؤسسات المالية من الفرص التي أتاحتها بيئة السياسة النقدية المتشددة، حيث قامت بتسريع عمليات الاستثمار في الصكوك بشكل استراتيجي، مما أسهم في نمو محفظة الدخل الثابت بنحو 33,0% وتحقيق عوائد قوية، إلى جانب تعزيز تنويع المخاطر. وظلت إدارة السيولة ومصادر التمويل محورياً أساسياً في نهج الإدارة طوال العام، حيث حافظت، رغم تقلبات الأسواق، على توازن متين بين الربحية والمخاطر، من خلال تنويع مصادر التمويل وتحسين هيكل الميزانية العمومية بما يعزز المتانة المالية للبنك.

كما واصلت الإدارة خلال العام تعزيز حضورها في الأسواق وتوطيد علاقاتها مع الأطراف المقابلة، مع تطوير مجموعة منتجات التمويل والتحوط، إلى جانب الحفاظ على دورها الفاعل في دعم إصدارات الجهات السيادية والمؤسسات. وقد أسهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة بنك السلام كمشارك موثوق وفاعل في أسواق رأس المال على مستوى المنطقة.

المعاملات المصرفية الدولية

واصلت إدارة المعاملات المصرفية الدولية توسيع قاعدة زبائنها خلال عام 2025 من خلال استقطاب زبائن من أسواق جغرافية جديدة، وتعميق العلاقات مع الزبائن الحاليين، وتعزيز نشاط المعاملات العابرة للحدود. وقد سجل القطاع نمواً في أحجام تمويل التجارة والمعاملات المرتبطة بأسواق الصرف الأجنبي، حيث ارتفع حجم الأعمال بنسبة 15,0% على أساس سنوي، مدعوم بتنوع قاعدة الزبائن وقدرة البنك على الاستفادة من الفرص في الأسواق الإقليمية والدولية.

كما حافظ القطاع على قاعدة تمويل منخفضة التكلفة، حيث تستند نسبة كبيرة من محفظته إلى الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وأسهم التركيز المستمر على حلول تمويل التجارة المهيكلية وتمويل سلاسل الإمداد في دعم نمو المحفظة وتعزيز الإيرادات، بما يعكس توجه البنك نحو توسيع نطاقه العالمي، وتعزيز علاقاته مع الزبائن، وتقديم حلول تمويلية وتجارية بكفاءة عالية.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي (يتبع)

الموارد البشرية

واصلت إدارة الموارد البشرية لعب دور محوري في تعزيز القدرات المؤسسية وترسيخ ثقافة أداء عالية تدعم طموحات البنك الاستراتيجية. وقد تجاوز إجمالي ساعات التدريب 78,968 ساعة، بما يعكس استمرار الاستثمار في تطوير الكفاءات عبر مجالات رئيسية تشمل العمل المصرفي، وإدارة المخاطر، والامتثال، والابتكار الرقمي.

كما ظل تطوير الكفاءات الشبابية وبناء قاعدة المواهب المستقبلية من أولويات البنك خلال العام، حيث أطلق برنامج "تنوير"، وهو مبادرة تدريبية وتوجيه مهني مخصصة لطلبة المرحلة الثانوية في مملكة البحرين. وقد استقطب البرنامج أكثر من 68 طالباً من مختلف أنحاء المملكة، فيما استضاف برنامج التدريب الصيفي أكثر من 51 متدرناً ضمن برامج تدريبية منظمة على مستوى الإدارات. وتساهم هذه المبادرات مجتمعة في تأكيد التزام بنك السلام بتنمية الجيل القادم من الكفاءات المصرفية ودعم جهود تطوير الكوادر الوطنية.

وعلى الصعيد الداخلي، ساهم برنامج "عائلة واحدة مستقبل واحد" في تعزيز التوافق مع رؤية البنك وترسيخ ثقافة التعاون على مختلف المستويات التنظيمية. كما تم تنفيذ مجموعة من مبادرات الرفاه الوظيفي والتفاعل المؤسسي على مدار العام، بما يدعم صحة الموظفين، ويعزز الشمولية، ويرفع مستوى التفاعل الوظيفي، في تأكيد على التزام البنك بتطوير كوادره وبناء قوة عاملة جاهزة للمستقبل.

العلامة التجارية والتسويق والاتصال المؤسسي

واصلت إدارة العلامة التجارية والتسويق والاتصال المؤسسي خلال عام 2025 دعم خطط نمو البنك من خلال تعزيز الحضور في السوق، وزيادة الوعي بالحلل الرقمية، ودعم إطلاق المنتجات والمنصات، وترسيخ مكانة بنك السلام عبر مبادرات تركز على الهدف والقيمة. وعلى مدار العام، لعبت الإدارة دوراً فاعلاً في ترجمة أولويات الأعمال إلى رسائل واضحة موجهة للسوق، مع ضمان اتساق الاتصالات مع مكانة البنك كمؤسسة مالية تركز على الزبون وتقودها الابتكارات.

تعزيز مكانة العلامة التجارية والحضور في السوق

ركز البنك خلال العام على تعزيز مكانته في السوق من خلال حملات تواصل تسلط الضوء على الابتكار والقدرات الرقمية وحضوره الإقليمي. وتجلّى ذلك في إبراز مبادرات استراتيجية مثل إدراج صندوق الصكوك المتداول XASB في بورصة لندن، والذي تم الإعلان عنه في نوفمبر 2025. وقد شكّل هذا الإدراج أول صندوق صكوك متداول لمجموعة مالية بحرينية، وأسهم في توسيع وصول المستثمرين إلى أكثر من 150 أداة صكوك من خلال أداة استثمارية واحدة متاحة عبر منصة Al Salam Invest على تطبيق البنك، ولم يمثل هذا الإنجاز محطة مهمة على مستوى المنتج فحسب، بل شكّل أيضاً إنجازاً نوعياً على مستوى العلامة التجارية والسمعة، معززاً مكانة بنك السلام في قطاع الصيرفة الإسلامية والابتكار المالي.

وبالتوازي، تم تطبيق حلول الأتمتة الروبوتية للعمليات لتسريع المهام التشغيلية المتكررة، خاصة في العمليات الخلفية، مما أدى إلى تحسين سرعة وكفاءة تنفيذ المعاملات، وإتاحة المجال للموظفين للتركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة، بما يعزز الإنتاجية بشكل عام.

كما تم تحقيق مزيد من الكفاءة من خلال إعادة هندسة العمليات، حيث تم مراجعة الإجراءات القائمة وإعادة تصميمها لإزالة الخطوات غير الضرورية ومعالجة العقبات التشغيلية، ومواءمتها مع أفضل الممارسات الحديثة، مما أسهم في بناء نموذج تشغيلي أكثر مرونة وكفاءة.

وقد أسفرت هذه المبادرات مجتمعة عن تحقيق نتائج ملموسة، شملت تسريع أوقات الاستجابة للزبائن، وتحسين دقة واتساق معالجة البيانات، ورفع إنتاجية الموظفين، وتعزيز مستوى رضا الزبائن من خلال تقديم خدمات أكثر سرعة وموثوقية.

تقنية المعلومات

قدّمت إدارة تقنية المعلومات عاملاً نوعياً جديداً خلال عام 2025، حيث أسهمت في تسريع خطة التحول الرقمي للبنك وتعزيز مكانته كمزود لخدمات مالية مبتكرة وأمنة ومرتكزة على الزبون. ونسبة جاهزية بلغت 99,9% عبر الأنظمة الحيوية، وضمت الإدارة تجربة مصرفية موثوقة تدعم النمو وتعزز المرونة التشغيلية.

ومن أبرز الإنجازات خلال العام تنفيذ مشروع تحديث البنية التحتية بنجاح، مما أسهم في تعزيز قابلية التوسع والمرونة وتسريع طرح المنتجات في السوق، إلى جانب مبادرات هدفت إلى تحسين الأداء والقدرة الاستيعابية وحماية البيانات. كما ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة في رفع الكفاءة التشغيلية، حيث تم تقليص أوقات إنجاز بعض العمليات بنسبة تصل إلى 99,0%، مما أدى إلى تبسيط الإجراءات، وتعزيز الامتثال، وتقليل التدخلات اليدوية. وقد انعكست هذه المبادرات في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف، وتعزيز جودة تقديم الخدمات على مستوى البنك.

كما عمل البنك على تطوير قنواته الرقمية للأفراد والشركات لتقديم تجربة متكاملة من البداية إلى النهاية، شملت الاكتتاب الرقمي في الصكوك، وخدمات الاستثمار المتكاملة عبر ASB Capital، وخدمة Visa Click to Pay، وتوسيع خيارات التمويل، وإضافة مزايا وخدمات متنوعة. كما أسهم إطلاق تطبيق ASB Business في تعزيز تجربة الزبائن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير خدمات مصرفية آمنة وسهلة الوصول، مما دعم زيادة تبني القنوات الرقمية وسهولة الاستخدام.

كما حافظ البنك على أداء قوي في مجالات الحوكمة والامتثال، من خلال تنفيذ جميع المتطلبات التنظيمية بما يتوافق مع تعليمات مصرف البحرين المركزي وشركة بنفنت، والحصول على شهادة ISO 27001، والاستمرار في الالتزام بمعايير ISO 27001 و PCI-DSS و 22301، بما يعكس التزامه المستمر بالأمن والمرونة وأفضل ممارسات الحوكمة.

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي (يتبع)

التسويق الرقمي ودعم المنتجات

واصلت الإدارة دعم الخطط الرقمية والمصرفية للبنك من خلال مبادرات تسويقية متكاملة تهدف إلى تعزيز الاستخدام والتفاعل وزيادة الوعي بالمنتجات عبر المنصات الرئيسية. وقد أطلق البنك تطبيق AI Salam Bank Business لتوفير تجربة مصرفية رقمية متكاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين، تشمل فتح الحسابات بشكل فوري للزبائن الجدد، وتبسيط إجراءات الموافقة وإدارة الحسابات للزبائن الحاليين. وفي الفترة ذاتها، سلط البنك الضوء على التكامل بين ASB Pay Business وتطبيق ONE خلال معرض الجوهرة العربية 2025، حيث أتاح ذلك تحويل مشتريات بطاقات الخصم المؤهلة إلى أقساط شهرية من خلال تجربة رقمية مبسطة داخل التطبيق. وتعكس هذه المبادرات توجهنا أوسع في الاتصال والتسويق يهدف إلى ترسيخ منظومة البنك الرقمية كمنظومة عملية وسهلة الوصول وتلبي احتياجات الأفراد والشركات.

الحملات الاستراتيجية والشراكات

وعلى صعيد الحملات والشراكات، شهد عام 2025 تنفيذ مبادرات موجهة عززت ارتباط البنك بالزبائن ودعمت حضور المنتجات في الاستخدامات اليومية. ومن أبرز هذه المبادرات التعاون خلال شهر رمضان 2025 مع تطبيق طلبات، حيث قدم بنك السلام اشتراكاً مجانياً لمدة عام في خدمة talabat pro لحاملي البطاقات الائتمانية والبطاقات المسبقة الدفع المؤهلين، وذلك لأول 3,500 زبون. ولم تقتصر أهمية هذه المبادرة على جانبها الترويجي فحسب، بل عكست أيضاً توجه البنك نحو بناء شراكات قائمة على نمط الحياة، تربط بين المنتجات المصرفية واحتياجات الزبائن اليومية، وتوفر قيمة مضافة ضمن منظومته المتكاملة.

المشاركة المجتمعية والمبادرات المرتكزة على الهدف

إلى جانب أنشطة الاتصال المرتبطة بالمنتجات والأعمال، ساهمت الإدارة في تعزيز دور البنك المجتمعي ورسائله القائمة على تحقيق قيمة مستدامة. ومن أبرز الإنجازات مبادرة مشروع الطعم، وهي مبادرة طويلة الأمد لتطوير المواهب الشبابية ينفذها بنك السلام بالشراكة مع شركة طموح وأكاديمية أوليه، والإعلان في يناير 2026، استناداً إلى أنشطة عام 2025، عن فوز اللاعبين المشاركين في البرنامج بلقب (JPL Premiership – Top Tier) لفئة 2014، ضمن بطولة ضمت أكثر من 22 أكاديمية كروية من مختلف دول مجلس التعاون. وتعتمد المبادرة على إطار تطوير متكامل يركز على تنمية اللاعبين على المدى الطويل، بما يتماشى مع التزام البنك بدعم الشباب، وتعزيز التميز الرياضي، وترسيخ دوره في خدمة المجتمع، إلى جانب دعم تطلعات مملكة البحرين الرياضية المستقبلية نحو بطولتي كأس العالم 2030 و2034.

الجوائز والتكريمات الخارجية

انعكست النتائج التراكمية لهذه الجهود في حصول البنك على تقدير واسع خلال عام 2025، حيث حصد بنك السلام 8 جوائز مرموقة عبر فئات رئيسية. فقد تم اختياره بنك العام في البحرين 2025 من قبل The Banker، وأفضل بنك تجزئة في البحرين 2025 ضمن جوائز يورو موني للتميز، إلى جانب عدة جوائز تعكس ريادته في الصيرفة الإسلامية وتركيزه على الزبون، من بينها أفضل بنك إسلامي في البحرين 2025، وأفضل بنك إسلامي للأفراد في البحرين 2025، وأكثر بنك إسلامي تركيزاً على الزبون في البحرين 2025.

كما حظيت قيادة البنك بتقدير رفيع المستوى، حيث تم اختيار السيد رفيق النايض، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ضمن قائمة أكثر الرؤساء التنفيذيين تأثيراً لعام 2025 من قبل فوربس الشرق الأوسط، كما حصل على جائزة أفضل رئيس تنفيذي للخدمات المصرفية الإسلامية - البحرين 2025. وتعكس هذه الجوائز مجتمعة قوة مكانة البنك في السوق، وتؤكد فعالية توجهه الاستراتيجي، وأدائه التشغيلي، والتزامه بتقديم قيمة متميزة لزملائه.

وبشكل عام، واصلت إدارة العلامة التجارية والتسويق والاتصال المؤسسي خلال عام 2025 تطورها كعامل تمكين استراتيجي يعزز الحضور، ويرتقي بمستوى التفاعل، ويدعم السمعة المؤسسية. ومن خلال دعم إطلاق وتطوير المبادرات الرئيسية، وتعزيز التواصل حول المحطات المهمة، وتبسيط الضوء على الإنجازات الخارجية، ساهمت الإدارة في ترسيخ مكانة بنك السلام في السوق ودعم مسيرته نحو النمو المستدام.

العقارات والاستثمارات

تماشياً مع استراتيجية المجموعة الرامية إلى تقليص الأصول غير الأساسية في الأعمال المصرفية، تم تنفيذ مجموعة من عمليات التخارج من الأصول العقارية خلال عام 2025، مما أسهم في خفض ملحوظ في وزنها ضمن الميزانية العمومية. وشملت أبرز هذه العمليات التخارج من حصة المجموعة البالغة 15,6% في عقارات السيف، بالإضافة إلى بيع عدد من الأصول المسترجعة.

وبالتوازي، واصل البنك تحسين إدارة محفظته العقارية المتبقية بهدف تمكين عمليات تخارج مستقبلية، وتعزيز كفاءة المحفظة، وتحسين مستويات السيولة. وتعكس هذه الجهود نهجاً منضبطاً في تخصيص رأس المال وإدارة الأصول، بما يدعم الهدف الأوسع للمجموعة في تعظيم العوائد وتعزيز قوة ميزانيتها العمومية.

تقرير حوكمة الشركات

الالتزام بضوابط الحوكمة

يلتزم البنك بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة الضرورية لتعزيز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي. يتضمن إطار الحوكمة في البنك أنظمة فعالة لإدارة المخاطر والامتثال الصارم بالقوانين واللوائح التنظيمية بما في ذلك وحدة HC من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي، مما يعزز الرقابة الفعالة من قبل مجلس الإدارة علاوة على ذلك، يعطي البنك الأولوية للتواصل الواضح مع أصحاب المصلحة ويقوم بتقييم الممارسات المنفذة بانتظام لضمان التوافق مع أفضل المعايير.

المساهمون الرئيسيون كما في 31 ديسمبر 2025

رقم التسلسل	الاسم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	الحصة %
1	بنك مسقط ش.م.ع	سلطنة عمان	437,315,389	14.74
2	شركة مسقط او فرسيز ش.م.م	سلطنة عمان	250,246,941	8.43
3	ساياكوروب ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	186,273,227	6.28

حصص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2025

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	983,153,010	22,996	33.13
1% إلى أقل من 5%	1,110,610,224	13	37.42
5% إلى أقل من 10%	436,520,168	2	14.71
10% إلى أقل من 20%	437,315,389	1	14.74
20% إلى أقل من 50%	-	-	-
50% فأكثر	-	-	-
المجموع	2,967,598,791	23,012	100

تتوزع ملكية أسهم البنك العادية على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
البحرين		
الحكومة	-	-
المؤسسات	910,063,265	30.67
الأفراد	432,887,287	14.59
دول مجلس التعاون		
الحكومة	-	-
المؤسسات	1,125,807,479	37.94
الأفراد	304,706,254	10.27
أخرى		
الحكومة	-	-
المؤسسات	167,022,703	5.63
الأفراد	27,111,803	0.91
المجموع	2,967,598,791	100

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة على تحديد توجهات البنك بكل حكمة وبصيرة ويضع أهدافه ويطور الاستراتيجيات التي تنطلق من نشاطات البنك على نهجها من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه. كما يقرر المجلس مستقبل البنك من خلال حماية أصوله وصيانته سمعته. ولكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من أداء واجباتهم على أتم وجه، فإنهم يحرصون على تطبيق كل المهارات المهنية التي يتمتعون بها، مع ما يتميزون به من عناية وحرص بما تمليه عليهم مسؤولياتهم كمؤتمنين عليها، حيث أنهم مسؤولين عن أداء البنك أمام المساهمين الذين يتمتعون بالأهلية والحق في عزلهم من مناصبهم.

تتمثل مهمة مجلس الإدارة الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة لشؤون البنك حفاظاً على مصلحة مساهميه، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من زبائن وموظفين وموردين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية في كل ما يعتقد أنه في مصلحة البنك ومساهميه وزبائنه بالشكل المعقول. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على ما يتمتع به كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك والمستشارين والمدققين الخارجيين من أمانة ونزاهة مهنية.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من كوادر متخصصة تتميز بالمهارات والخبرة اللازمة لقيادة البنك بمراعاة اشتراطات الحوكمة وتحقيق أهداف جميع منتسبي البنك والجهات ذات العلاقة فيه. وفي إطار الالتزام بالأنظمة، فقد تم الحرص على أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيلته والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس. ويخضع تعيين أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة الترشيحات والحوكمة وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. ويخضع تصنيف أعضاء مجلس الإدارة "التنفيذيين" و"غير التنفيذيين" و"المستقلين" للتعريفات الواردة في قواعد مصرف البحرين المركزي.

وينتخب كل عضو في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات، حيث يتوجب عليه بعد انقضاءها أن يتقدم من جديد إلى الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين في حال رغبته في إعادة تعيينه. ويخضع حضور اجتماعات مجلس الإدارة للأنظمة واللوائح المنصوص عليها في قواعد مصرف البحرين المركزي.

لا يوجد حالياً في بنك السلام تمثيل نسائي في مجلس الإدارة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجنس	رجال	نساء
العدد	9	0
النسبة	%100	%0

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

تفويض ومهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للبنك ومباشرة عملياته وفقاً للهيكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسؤول عن الفوائد المالية الموحدة للبنك وعن مدى ملاءمة الأنظمة المالية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية، فضلاً عن تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل وقواعد السلوك. وقد قام المجلس بتكليف الرئيس التنفيذي للمجموعة لتولي مسؤوليات الإدارة اليومية للبنك.

يعمل مجلس الإدارة وفقاً لبرنامج رسمي بالنسبة للموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ قرارات بشأنها بما يضمن استمرارية مجلس الإدارة في مسؤوليته في تحديد توجهات البنك والتي تتضمن:

- مراجعة الخطة الاستراتيجية للبنك
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية (جميع الأشخاص المعتمدين)
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية
- الموافقة على شراء المواد والتصرف في الأصول
- الموافقة على النفقات الرأسمالية
- الموافقة على مستويات الصلاحيات
- تعيين مدققي الحسابات ومراجعة الفوائد المالية وأنشطة التمويل
- مراجعة تقرير حوكمة الشركات
- الموافقة على الخطة والموازنة التشغيلية السنوية
- تأمين الالتزام بالأنظمة والاشتراطات الرقابية
- دراسة ومراجعة كفاية وسلامة ضوابط الرقابة الداخلية
- إقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات البنك وممارسته لمهامه وأنشطته

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة

تنص المادة 25 من النظام الأساسي للبنك والمتعلقة بمجلس الإدارة على ما يلي:

1. يتولى إدارة البنك مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن 5 أعضاء ينتخبهم المساهمون عن طريق التصويت التراكمي السري وذلك بمقتضى أحكام قانون الشركات التجارية بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيينهم. ويعين أعضاء مجلس الإدارة أو ينتخبوا لدورة مدتها 3 سنوات قابلة للتجديد. التصويت التراكمي يعني أن كل مساهم سوف يكون له عدد من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها في الشركة، ويتمتع بحق التصويت لمرشح واحد أو يوزع أصواته على المرشحين الذين يختارهم.
2. يجوز لكل مساهم يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس، ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقيت له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.
3. ينتخب مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري رئيساً ونائباً واحداً أو أكثر للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويحل نائب الرئيس مكان الرئيس أثناء غيابه أو إذا حالت أي ظروف دون حضوره. وترسل نسخة من قرار انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه إلى وزارة الصناعة والتجارة وإلى مصرف البحرين المركزي.
4. يجب أن يتكون مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وفق شروط وأحكام مصرف البحرين المركزي.
5. لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضواً بمجلس الإدارة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشكل منافسة للشركة، وأسماء الشركات والجهات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

تناولت المادة 27 من النظام الأساسي "حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة"، ونصت على ما يلي:
تنتهي عضوية العضو في المجلس في الأحوال التالية:

1. إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته
2. إذا استقال من منصبه بطلب كتابي
3. إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة 26 من النظام الأساسي
4. إذا تم تعيينه أو انتخابه بخالف أحكام القانون
5. إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضرراً فعلياً بها
6. إذا أدين من قبل أية محكمة بالسرقة أو الاختلاس أو النصب أو التزوير أو إصدار شيكات بدون رصيد أو أي من الجرائم التي ينص عليه القانون
7. إذا أعلن إفلاسه
8. إذا أنهى أي من المساهمين تعيينه في المجلس كمثل له أو إذا صوّت المساهمون في الجمعية العمومية على إقالته بموجب المادة رقم 44
9. إذا اعتبره مصرف البحرين المركزي غير مستحق لهذا المنصب.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

العضو المستقل هو العضو الذي قرر مجلس الإدارة بشكل محدد بأنه ليس لديه أية علاقة جوهرية من شأنها التأثير على استقلاليته في اتخاذ قراراته مع الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق المعروفة. وقد أفصح أعضاء مجلس الإدارة عن استقلاليتهم بتوقيعهم على الإقرار السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والذي من خلاله أعلنوا أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 قد استوفوا جميع الشروط المطلوبة من مختلف الجهات الرقابية لكي يتم اعتبارهم أعضاء مستقلين.

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسماؤهم كما في 31 ديسمبر 2025:

الأعضاء غير التنفيذيين

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة
السيد مطر محمد البلوشي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد سلمان صالح المحميد	عضو مجلس الإدارة

الأعضاء المستقلين

السيد أحمد حبيب قاسم	عضو مجلس إدارة
السيد الحر محمد السويدي	عضو مجلس إدارة
السيد زايد علي راشد الأمين	عضو مجلس إدارة
السيد سالم عبدالله العوادي	عضو مجلس إدارة
السيد طارق عبدالكافي العجيلي	عضو مجلس إدارة
السيد هشام صالح الساعي	عضو مجلس إدارة

تم انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لفترة ثلاث سنوات بتاريخ 31 مارس 2024.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

ميثاق مجلس الإدارة

تبنى مجلس الإدارة ميثاق يشمل الصلاحيات والأعراف اللازمة لحوكمة البنك. وقد صادق المجلس على الميثاق مع بدء دورته في عام 2024م وتم تحديثه وفقاً للقوانين الجديدة ويشمل الميثاق معلومات عامة حول تشكيلة مجلس الإدارة، تصنيف أعضاء مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن المجلس، دور ومسئوليات مجلس الإدارة، لائحة سلوك مجلس الإدارة، مكافآت وتقييم المجلس، العلم بالمعلومات الداخلية، تعارض المصالح ومعلومات أخرى خاصة بالمجلس. وتتم مراجعة وتعديل الميثاق بشكل دوري وتعديله كلما تطلب الأمر.

تعارض المصالح

يملك البنك إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع والمواقف التي تندرج ضمن "تعارض مصالح" أعضاء المجلس. في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تندرج ضمن "تعارض المصلحة" لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/اللجان المنبثقة عنه. في هذه الأحوال يمتنع عضو مجلس الإدارة المعني عن المشاركة في المناقشات وعملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمدونات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه، ويجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع البنك والالتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والامتناع عن التصويت على الموضوع. ويشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع الجوهرية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس. ويجب تزويد المساهمين - عند الطلب - بتقرير تفصيلي عن الامتناع عن التصويت بسبب تعارض المصالح.

يوضح ما يلي الحالات التي امتنع فيها أعضاء مجلس الإدارة عن التصويت بسبب تضارب المصالح:

رقم التسلسل	الأعضاء	حالات الامتناع عن التصويت	الحالة
1	السيد أحمد حبيب فاسم	حالتان	وافق عليها مجلس الإدارة
2	السيد زايد علي راشد الأمين	حالة	وافق عليها مجلس الإدارة
3	السيد هشام صالح الساعي	4 حالات	وافق عليها مجلس الإدارة

توجيه وتهيئة أعضاء المجلس الجدد

عندما يتم تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، يتم تزويدهم بخطاب التعيين ودليل إداري يحتوي على معلومات ذات صلة بأداء واجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة، ويتضمن الدليل إرشادات وواجبات حوكمة الشركات، وعرض لميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه والسياسات الرئيسية. ويحتفظ المجلس بجدول رسمي بالأمور التي يتوجب اتخاذ قرارات بشأنها لضمان أن توجهات البنك وواجباتها هي من مسؤولية مجلس الإدارة.

قواعد السلوك

أقر مجلس الإدارة قواعد السلوك التي يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بها وهي كالتالي:

- أن يعملوا بأمانة ونزاهة وبنية حسنة مع بذل الجهد والعناية اللازمة بما فيه مصلحة البنك وأصحاب المصلحة
- أن يعملوا ويتصرفوا فقط في نطاق مسؤولياتهم
- أن يكون لديهم الفهم المناسب بشئون البنك وتكريس وقت كاف لمسئولياتهم
- أن يحافظوا على سرية مناقشات ومدونات المجلس
- أن لا يسيئوا استخدام المعلومات التي يتلقونها من خلال مناصبهم كأعضاء في مجلس الإدارة
- أن لا يستفيدوا من مناصبهم كأعضاء بمجلس الإدارة بطريقة غير لائقة
- أن يتأكد العضو من أن أموره/أموره المالية الشخصية سوف لن تؤدي إلى خسارة سمعة البنك
- أن يحتفظوا بمعرفة كافية/تفصيلية بشأن نشاطات البنك وأدائه لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة
- أن يكونوا مستقلين في اتخاذ قراراتهم وأن يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لكي يطمئنوا على سلامة جميع قرارات المجلس
- أن يعتبروا أنفسهم ممثلين عن المساهمين ويعملوا تبعاً لذلك
- أن لا يوافقوا على أن يتحمل البنك التزامات ما لم يكن/تكن تعتقد في ذلك الوقت وعلى أسس معقولة، بأن البنك قادر على الوفاء بتلك الالتزامات عندما تطلب منه ذلك

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

- أن لا يوافقوا على إتمام أعمال البنك أو التسبب أو السماح بإتمام أعمال البنك بطريقة تؤدي إلى احتمالية تحمل البنك مخاطر كبيرة أو حدوث خسارة جسيمة لدائني البنك
- أن يتعاملوا بشكل عادل ومنصف وباحترام مع موظفي البنك وزبائنه الذين يتعاملون معهم
- أن لا يدخلوا في منافسة مع البنك
- أن لا يطلب العضو أو يقبل هدايا كبيرة من البنك لنفسه/لنفسها أو لمشاركيه/مشاركيتها
- أن لا يستغل البنك فرص الأعمال المتاحة للبنك لنفسه/لنفسها أو لمشاركيه/مشاركيتها
- أن يبلغ العضو المجلس عن أي تعارضات محتملة مع المصالح
- أن يتخيبوا عن أي مناقشات أو اتخاذ قرارات تشتمل على موضوع ال يكونوا مؤهلين لتقديم مشورة موضوعية أو تتألف من موضوع يؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح

تقييم أداء المجلس

أعتمد المجلس «إطار تقييم الأداء» والمصمم لتوفير الفرصة للأعضاء لتقييم أدائهم بشكل سنوي. ويركز هذا التقييم الذاتي على ثلاثة تصنيفات أساسية وهي كالتالي:

- تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة
- تقييم أداء اللجان كوحدة
- التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة

تم تقييم المجلس ولجانه المختلفة عن العام وقد كانت نتيجة التقييم مرضية.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تعني مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 34 من النظام الأساسي ما يلي:

”تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين، كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي يلحق فيها البنك أرباحاً أو السنوات التي لا يوزع البنك فيها أرباحاً على المساهمين على أن يوافق على ذلك وزير الصناعة والتجارة، ويجب أن يشمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية. وفقاً لما هو وارد بنص المادة 188 من القانون.

يقوم مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المكافآت، ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها بتحديد شكل ومبلغ تعويض أعضاء مجلس الإدارة الخاضع للموافقة النهائية من المساهمين في الاجتماع السنوي العام، وتقوم لجنة المكافآت بإجراء مراجعة سنوية لتعويضات أعضاء مجلس الإدارة.

يتألف هيكل ومستوى تعويضات مجلس الإدارة، بمقتضى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من المساهمين في الجمعية العمومية السنوية، مما يلي:

1. مكافأة سنوية بناء على النتائج المالية السنوية للبنك وبما يحدده القانون.
 2. إجمالي المبلغ مستحق الدفع إلى كل عضو بالمجلس كبديل حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال السنة.
 3. ويصادق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية.
- بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع البنك دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. ولا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، التقديم أو الحصول على مكافآت لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، أو مصرفية استثمارية أو مالية للبنك.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

اجتماعات المجلس والحضور

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك عدد من الأعضاء حسب ميثاق مجلس الإدارة. وبموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة. ويكون انعقاد اجتماع مجلس الإدارة قانونياً بحضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس شخصياً. يمكن الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام 2025 لمعرفة أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا اجتماع الجمعية المذكور.

أما تفاصيل اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام 2025 فهي كالتالي:

اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2025 - أربع اجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	9 فبراير	13 مايو	3 يونيو	13 أغسطس	17 سبتمبر	12 نوفمبر	8 ديسمبر	%
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد أحمد حبيب قاسم	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد الحر محمد السويدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد سالم عبدالله العوادي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد سلمان صالح الحميد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد هشام صالح الساعي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100

حصص أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر 2025 كالتالي:

الأعضاء	عدد الأسهم		عدد الأسهم في سنة 2025	
	2024	2025	بيع	شراء
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	0	0	0	0
السيد مطر محمد البلوشي	0	0	0	0
السيد احمد حبيب قاسم	49,502,835	53,463,061	11,253,282	11,253,282
السيد الحر محمد السويدي	0	0	0	0
السيد زايد علي الأمين	6,000,000	5,000,000	2,000,000	680,000
السيد سالم عبدالله العوادي	0	0	0	0
السيد سلمان صالح الحميد	0	0	0	0
السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	0	0	0	0
السيد هشام صالح الساعي*	4,289,049	5,134,272	0	502,100

* ملكية غير مباشرة.

الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتبع البنك عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة. تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة. وطبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة موضح عنها في القوائم المالية الموحدة حسب الإيضاح رقم 30 للأطراف ذات العلاقة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

تتطلب أية معاملة تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار بحريني ولغاية 15 مليون دينار بحريني موافقة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأية معاملة تزيد قيمتها عن 15 مليون دينار بحريني تستوجب اعتماد مجلس إدارة البنك. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على 20% من أي شركة يستوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن المبلغ.

العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2025

يتعامل البنك مع أعضاء مجلس إدارته ومدرائه والمؤسسات التابعة له على أساس عدم التضارب في المصالح وبمقتضى الشروط التجارية المتعلقة بمخاطر انكشافها والودائع المستلمة منهم. وتخضع كافة التسهيلات المالية الممنوحة إلى أعضاء الإدارة العليا للسياسات المطبقة على الموظفين والتي تتم مراجعتها واعتمادها من لجنة المكافآت والترشيحات.

وفيما يلي العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2025:

- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى أعضاء معينين في مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة بمبلغ إجمالي قدره 1,287,127 دينار بحريني.
- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى الإدارة العليا بمبلغ إجمالي قدره 484,000 دينار بحريني.

إن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة مفصّل عنها في الإيضاح رقم 30 من القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

العضويات التي يحتفظ بها الأعضاء لدى مجالس إدارة أخرى

تتطلب الضوابط واشتراطات الحوكمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي ألا يكون للعضو عضوية في أكثر من ثالث مجالس إدارة شركات مساهمة عامة في البحرين. وقد استوفي جميع أعضاء مجلس الإدارة هذا المتطلب وأصبحوا معتمدين من قبل مصرف البحرين المركزي.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان بمهام ومسؤوليات محددة، وهي اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة.

فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بعمل بعض لجان مجلس الإدارة خلال العام 2025، وملخص لتواريخ اجتماعات اللجان، وحضور الأعضاء وملخص المسؤوليات الرئيسية لكل لجنة.

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة للمجلس وتوفر التوجيهات اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة بعمل البنك، كما هي مفوضة للمجلس، لمعالجة المسائل التي تنشأ عن اجتماعات المجلس. وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة المسائل التجارية المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الإستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجان في عام 2025 - أربعة اجتماعات على الأقل في السنة.

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام 2025 كالتالي:

الأعضاء	26 يناير	25 مايو	10 سبتمبر	27 نوفمبر	%
السيد مطر محمد البلوشي (الرئيس)	✓	✓	✓	✓	100
السيد سالم عبد الله العوادي	✓	✓	✓	✓	100
السيد سلمان صالح المحميد	✓	✓	✓	✓	100
السيد هشام صالح الساعي	✓	✓	✓	✓	100

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

لجنة التدقيق والمخاطر

تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مساعدة المجلس في الاضطلاع بواجباته الرقابية فيما يتعلق بمسائل التدقيق الداخلي والمخاطر والالتزام، بما في ذلك سلامة البيانات المالية للبنك، وعمليات ونظم التقارير المالية، والضوابط الداخلية والضوابط المالية. كما تعمل اللجان كنقطة وصل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمجلس. وتتحمل اللجنة أي مسؤولية التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

اجتماعات اللجان في عام 2025 - أربعة اجتماعات على الأقل في السنة.

عقدت اللجنة ثمانية اجتماعات خلال عام 2025 كالتالي:

الأعضاء	5 فبراير	5 مارس	6 مايو	26 مايو	6 أغسطس	8 سبتمبر	5 نوفمبر	30 نوفمبر	%
السيد طارق عبدالحافظ العجيلي (الرئيس)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد أحمد حبيب قاسم	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد الحر محمد السويدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100

لجنة المكافآت

يتمثل دور اللجنة في توفير إجراءات نظامية وشغافة لوضع سياسة تعويضات للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية (الأشخاص المعتمدون الذين يتحملون المخاطر المادية) والموظفين، ويضمن أن تكون التعويضات المعروضة تنافسية بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وتدفعها المؤسسات المماثلة وتتفق مع المسؤولية المسندة إلى الموظف. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر اللجنة خطط التعويضات الخاصة لمجلس الإدارة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية (البونوس) والحوافز قصيرة / طويلة الأجل، لجذب الموظفين الرئيسيين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم.

اجتماعات اللجان في عام 2025 - اجتماعين على الأقل في السنة.

عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام 2025 كالتالي:

	5 فبراير	26 مايو	30 نوفمبر	%
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني (الرئيس)	✓	✓	✓	100
السيد الحر محمد السويدي	✓	✓	✓	100
السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	✓	✓	✓	100

لجنة الترشيحات والحوكمة

يتمثل دور اللجنة في تقييم المرشحين وترشيحهم إلى المجلس، فضلاً عن تسهيل عملية تقييم أداء المجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب الكافي خلال السنة حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم في المجلس واللجان التي يعملون من فيها. كما تم تكليف اللجنة بمسؤولية ضمان أن يكون إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك كافياً ويمثل للوائح السائدة. وتتواصل اللجنة مع مسؤول حوكمة الشركات بالبنك لإدارة الأنشطة المتعلقة بالحوكمة.

اجتماعات اللجان في عام 2025 - اجتماعين على الأقل في السنة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام 2025 كالتالي:

الأعضاء	26 يناير	10 سبتمبر	%
السيد سالم عبدالله العوادي (الرئيس)	✓	✓	100
الدكتور فريد المفتاح (عضو هيئة الرقابة الشرعية)	✓	✓	100
السيد مطر محمد البلوشي	✓	✓	100
السيد زايد علي الأمين	✓	✓	100

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

يستترشد البنك بأعضاء هيئة الرقابة الشرعية المتألفة من علماء بارزين، وتعمل الهيئة على تقديم التوجيه والمراجعة والإشراف على أنشطة البنك وضمان التزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع المنتجات والاستثمارات وضمان التزام البنك بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعلاوة على ذلك، تقوم الهيئة بمراجعة عملية الصرف من حساب الخيرات ويؤكد البنك على وجود وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي تابعة للهيئة وبأنها تقوم بأداء واجباتها كما هو منصوص عليه في نموذج دليل الحوكمة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، تم ترشيح عضو من الهيئة لتمثيلها في اجتماعات لجنة الترشيحات وحوكمة الشركات لطرح أي مسائل شرعية متعلقة بحوكمة الشركات، وخلال السنة المالية لم يتم رصد أي مخالفة شرعية متعلقة بحوكمة الشركات.

وقد اجتمع أعضاء الهيئة أربع مرات خلال السنة المالية، ويمنح أعضائها مكافأة سنوية وبدل حضور عن كل اجتماع ولا يتم دفع أية مكافآت حسن أداء أو حوافز لأعضاء الهيئة.

يتم تقييم أداء الهيئة سنويًا على أساس التقييم الذاتي ويتم تقديمها إلى مجلس الإدارة لمراجعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

الجمعية العمومية السنوية

يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ المساهمين عن أداء البنك عبر اجتماع الجمعية العمومية السنوية، الذي ينعقد بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويعقد خلال الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للبنك.

على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رئيس المجلس ورؤساء اللجان، وعضواً واحداً على الأقل من هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي أن يحضروا على حضور هذا الاجتماع للرد على أسئلة المساهمين التي تقع ضمن مسؤولياتهم.

يقدم مجلس الإدارة للمساهمين البيانات التالية كحد أدنى لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية:

- البيانات المالية المدققة للبنك
- معاملات الأطراف ذات العلاقة
- تقرير حوكمة الشركات
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية

يقوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة لإدارة البنك، والذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

أسهم كبار الموظفين

عدد الأسهم التي يملكها كبار الموظفين، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر 2025 كالتالي:

الأعضاء		الأسم
2024	2025	
851,679	919,812	السيد أنور محمد مراد*
11,026	11,908	السيد عبدالكريم تركي
152,721	164,938	السيد عيسى عبدالله بوحجي
428	462	الدكتور محمد برهان عربونة
1,015,854	1,096,526	المجموع

* تمثل الأسهم الواقعة تحت وصاية السيد أنور.

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي للمجموعة عدد من اللجان الإدارية التي لدى كل منها مسؤوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والاستراتيجية، وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسئوليات
اللجنة الإدارية التنفيذية	تشرف على اللجان الإدارية الأخرى ومساعدة الرئيس التنفيذي في مختلف الأمور او المواضيع حيثما وعندما يتطلب ذلك.
لجنة الموجودات والمطلوبات	تتكون المسئوليات الأساسية للجنة من مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للبنك.
لجنة الائتمان والاستثمار	يتمحور دورها الرئيسي في اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختيار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسئوليات، يشكل اعتماد ومراقبة العمليات الائتمانية والصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات الخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين. وكذلك توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر
لجنة الموارد البشرية	تتولى اللجنة مهمة تمكين موظفي البنك من تلبية أهدافهم المهنية والشخصية بموازاة نمو البنك بالتركيز على تعزيز المهارات والتطوير الوظيفي وتقديم الحوافز مقابل الأداء والعمل ببقية الحياة.
لجنة أمن المعلومات	يعتبر دور لجنة أمن المعلومات استشارياً بطبيعته، حيث تساعد أصحاب العلاقة بالبنك في تطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات بالبنك، ويتمثل دور اللجنة في تقوية كفاءة وفاعلية دائرة أمن المعلومات أيضاً.
لجنة التوجيه لتقنية المعلومات	تشرف اللجنة على عمليات تقنية المعلومات بالبنك، وتوصي بالموازنة السنوية وخطط تقنية المعلومات المصممة حسب استراتيجية البنك المعتمدة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة لكي يحيلها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. وتشرف على تنفيذ الخطة المعتمدة لتقنية المعلومات السنوية ضمن الفترة المحددة والميزانية المخصصة.
لجنة المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والالتزام	مراجعة سياسات المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق للبنك، والتي يجب أن يوافق عليها مجلس الإدارة وتكون متماشية مع القيم المؤسسية واستراتيجية، تقديم التوصيات فيما يتعلق بسياسات المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والإجراءات المتعلقة بتلك الإدارات، بالإضافة إلى ذلك، تشرف اللجنة على مدى التزام البنك بالمتطلبات الرقابية.
لجنة المعالجة والمخصصات	تمثل دور لجنة المعالجة في تقييم ومتابعة الأصول المتعثرة للبنك بهدف مضاعفة المبالغ المستردة للبنك.
لجنة الاستدامة	تشرف هذه اللجنة على الأمور المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنك وإدارة التبرعات وطلبات الرعاية، وتقييم المقترحات وتخصيص الأموال للقضايا التي يلتزم البنك بدعمها، بما يتماشى مع الخطة السنوية للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. تتم مراجعة أي استثناءات من الخطة المعتمدة والتوصية بها لمجلس الإدارة للموافقة عليها. وتشارك اللجنة أيضاً في إعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، والذي يوضح بالتفصيل التبرعات والرعاية المقدمة خلال العام.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

التعويضات لإدارة التنفيذية

يخضع دفع مكافأة الأداء (البونس) للرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا إلى توصية من لجنة المكافآت ومصادقة مجلس الإدارة. يخضع دفع مكافأة الأداء (البونس) للإمتثال والتدقيق والمخاطر إلى تقييهم وتوصية من لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة المكافآت.

الالتزام

يلتزم البنك بالحفاظ على أعلى معايير الامتثال الرقابي في جميع جوانب أعماله وعملياته. ويعزز هذا الالتزام من خلال إنشاء إطار عمل مصمم لضمان الالتزام بجميع القوانين واللوائح والتوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي والسلطات الرقابية الأخرى ويسعى البنك باستمرار إلى تعزيز وتطوير سياسات وإجراءات وأنظمة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال لتلبية التطورات في المتطلبات الرقابية والحفاظ على ثقافة امتثال قوية.

الأتعاب وتعيين شركات التدقيق الخارجية

وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 19 مارس 2025 على تعيين شركة كي بي ام جي KPMG مدققاً خارجياً للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ومنح أعضاء مجلس الإدارة صالحيه تحديد أتعابهم.

أتعاب التدقيق وخدمات متعلقة بالتدقيق: 623.30 ألف دينار بحريني، أتعاب استشارية غير التدقيق: 723.65 ألف دينار بحريني

نوع الخدمة	التكلفة (ألف دينار بحريني)	نوع الخدمات المتضمنة في كل فئة
(أ) مراجعة البيانات المالية الموحدة للمجموعة	623.30	<ul style="list-style-type: none"> تدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك وشركائه التابعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مراجعة المعلومات المالية المرحلية المختصرة الموحدة للبنك وشركائه التابعة للربع المنتهي في 31 مارس 30 يونيو و30 سبتمبر 2025
(ب) خدمات أخرى غير التدقيق		الخدمات المتعلقة بالتدقيق
• التدقيق	352.51	وتشمل هذه الخدمات الامتثال التنظيمي والخدمات ذات صلة التي تتطلبها الجهات التنظيمية والتي يتعين على المدققين الخارجيين تنفيذها عبر كيانات المجموعة.
• الضريبة	35.06	
• استشارية	336.08	الخدمات المتعلقة بالضرائب
		يشمل الخدمات المتعلقة بالامتثال لضريبة القيمة المضافة والتحليل المتعلق بضريبة الشركات.
		الخدمات الاستشارية
		يتضمن بشكل أساسي بعض خدمات العناية الواجبة المالية والضريبة قبل الصفاة عبر كيانات المجموعة المختلفة، ودعم طلب الترخيص الجديد وتوفير الموارد المؤقتة، ومراجعة اختبارات الضغط وخطط رأس المال في ظل سيناريوهات مختلفة.

الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في البنك. وقد أرسى البنك ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة. ويشترك كل موظف في البنك في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفعالية بتعرفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وبتطبيق عمليات تحكم لتقليل الأضرار وبأقل قدر من التكاليف. ويتم إبلاغ الإدارة العليا بالمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية نحوها.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك سياسة لأشخاص الرئيسيين لضمان أن يكون الأشخاص الرئيسيون على علم بالاشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في أسهمه بغرض منع إساءة استخدام المعلومات الداخلية. ويشمل الأشخاص الرئيسيون أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. وتناط بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين. يمكن الاطلاع على سياسة الأشخاص الرئيسيين من خلال زيارة موقع البنك على الإنترنت.

علاقات الموظفين

يلتزم بنك السلام بخلق بيئة عمل متنوعة وشاملة تشجع على الإبداع والتفرد الذي يجلبه كل موظف معه إلى البنك. ويتم توظيف الموظفين وتعيينهم على أساس الجدارة والكفاءة، ويعمل على تقييمهم بصورة منصفة.

وتماشياً مع سياسة البنك، والتزاماً منه بمبدأ تكافؤ الفرص الوظيفية وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة الواردة في دليل القواعد الخاص بمصرف البحرين المركزي، يحرص البنك على عدم توظيف أقارب الموظفين حتى الدرجة الرابعة. يجب على الموظفين الحاليين تنبيه دائرة الموارد البشرية عن أي صلة قرابة وعلاقة مع الموظفين الآخرين أو المرشحين للتوظيف، علماً بأنه في حالة عدم القيام بذلك، فسوف يخضع الموظف لإجراءات تأديبية وفقاً للقانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي ودليل الإرشادات التأديبية للبنك.

سياسة الاتصال

يدرك البنك إن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزء لا يتجزأ من حسن إدارة الأعمال. وفي سبيل تحقيق أهداف الاتصال العامة، يتبع البنك مجموعة من المبادئ، مثل: الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافي.

وبهذا الخصوص، يستخدم البنك تقنيات الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل إلى الفئات المستهدفة. ويقوم البنك بالرد من غير تأخير على طلبات المعلومات من الجهات المعنية والجمهور، مع الحرص على تحري الشفافية والانفتاح كلما أمكن مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالبنك مما يساهم في الحفاظ على مستوى عال من الموثوقية. كما يبادر البنك بصورة سباقية إلى تطوير علاقاته مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. ويحرص البنك في اتصالاته الخارجية على الإصرار على الوضوح والالتزام بهوية بصرية واضحة ومحددة. ويتم توفير مواد الاتصالات الرسمية للبنك باللغتين العربية والإنجليزية.

وتنشر التقارير السنوية والقوائم المالية ربع السنوية وتقرير حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للبنك، حيث يتيح هذا الموقع للمساهمين الفرصة للحصول على مختلف الاستثمارات بسهولة، منها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر الاستثمارات المخصصة لتقديم الشكاوى أو لتقديم الاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما يحرص البنك على الاتصال مع موظفيه بصورة منتظمة عبر الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة البنك المختلفة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تحدد هذه السياسة الخطوات التي يتوجب على الراغب في الإبلاغ عن المخالفات اتباعها للمسؤولين المعيّنين والإجراءات التي ينبغي على لجنة التدقيق والمخاطر انتهاجها لضمان التحقيق في الشكاوى المبلغ عنها بالصورة المناسبة واتخاذ الإجراء المناسب بخصوصها والحرص في نفس الوقت على توفير حماية كافية للموظف الذي قام بالتبليغ عن أي رد فعل عكسي بسبب قيامه بالإبلاغ.

حدود التفويض بالصلاحيات

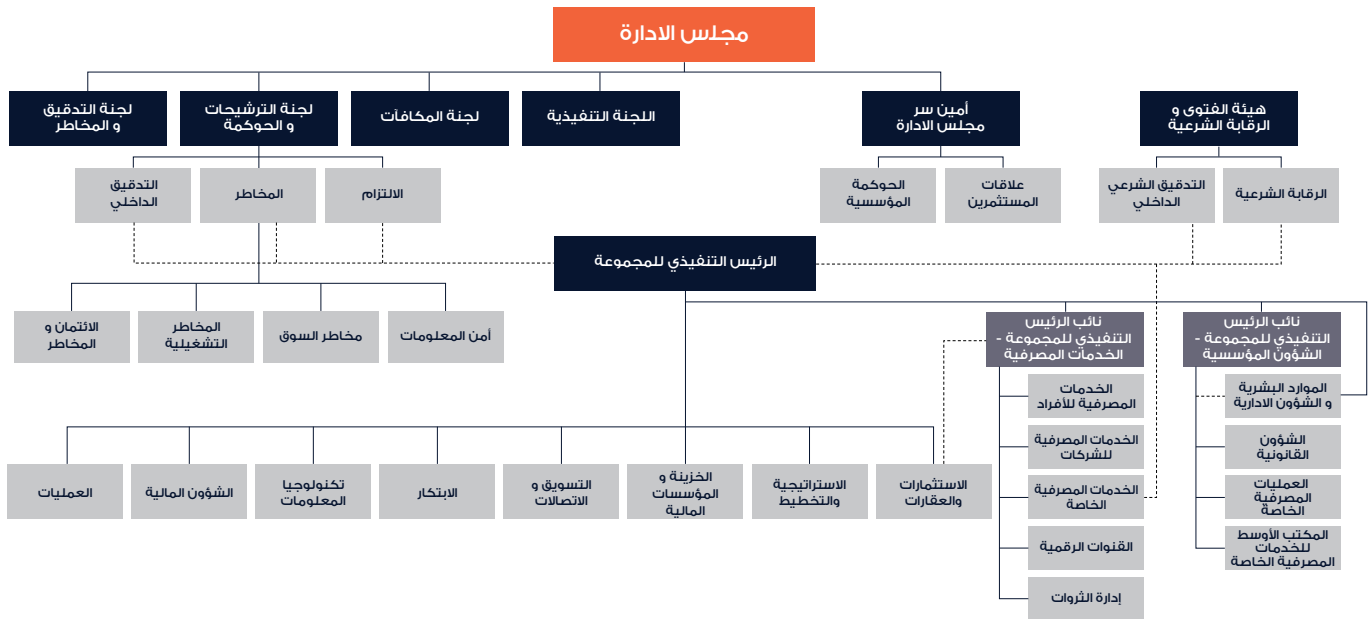
إن الحد الأقصى من صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والأفراد هي محددة في وثيقة حدود التفويض بالصلاحيات، وهذه الصلاحيات محددة للأشطة المالية والتشغيلية.

الإفصاح

يحتفظ البنك بسياسة إفصاح تتضمن تفاصيل اتصالات البنك الداخلية والخارجية، ويشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح والاتصالات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك السلام



سياسة المكافآت

سياسة المكافآت الأساسية

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستنا للمكافآت، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة ومساهمي البنك هي:

- يتم تحديد مكونات الرواتب، والمزايا، والحوافز لتأخذ في اعتبارها مصالح الموظفين والمساهمين على حد سواء؛
- يأخذ تحديد المكافآت في الاعتبار العوامل المالية وغير المالية على المدى القصير والطويل؛
- يتم تحديد إجمالي المكافأة لكل منصب بناء على التركيز على تقييم الأداء الذي يعكس أداء الفرد والتزامه بسياسات البنك الخاصة بالمخاطر والإلتزام؛
- حدد البنك مستوى من المكافآت الثابتة للموظفين بما يتناسب مع مستوى متفوق عليه من الأداء. وسوف يتم تحديد التعويضات المتغيرة، ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس)، بناء على قرار لجنة المكافآت لتعبر عن التقدير للأداء المتميز للموظف خلال أي فترة أداء يتم تحديدها؛
- في حالة إقرار توزيع تعويضات متغيرة، أو مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) لأي فترة أداء؛ يجب أن يكون لدى البنك نظام واضح للتعويض المتغير، لدعم لجنة المكافآت في هذا الخصوص؛
- يتم تحديد التعويضات المتغيرة بناء على الإنجازات في تحقيق الأهداف على مستوى البنك، والوحدة، والمستوى الفردي؛
- يتم تحديد نظام التعويضات المتغيرة بما يدعم الإدارة الجيدة للمخاطر والالتزام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من:
 - تعديل مقاييس الأداء الخاصة بوحدة الأعمال بالبنك بما يتناسب مع درجة المخاطرة أينما كان مناسباً؛
 - عند تحديد المكافأة الفردية، يؤخذ في الاعتبار مدى الحرص على تحقيق الأهداف المرتبطة بضوابط الإلتزام.
- يتم تحديد حزمة المزايا التي يحصل عليها الموظفون في الوظائف الرقابية والمساندة بحيث تمكنهم من العمل بشكل مستقل عن وحدات الأعمال التي يساندونها. ويتم ضمان استقلاليتهم من خلال:
 - تحديد حجم المكافأة الكلية، لضمان بقاء التعويضات المتغيرة بمستوى أقل من أن يشجع على السلوكيات غير الملائمة، ولكن في الوقت ذاته مع المحافظة على المستوى التنافسي في السوق؛
 - قرارات المكافآت مبنية على حسب الوظائف التي يؤديها لا على وحدات الأعمال التي يساندونها؛
 - أن تكون مقاييس الأداء والأهداف متماشية مع أهداف البنك وأهداف الموظف الخاصة بالوظيفة؛
 - يكون أداء الفرد حسب وظيفته في مقابل أداء وحدات الأعمال الأخرى العنصر الرئيسي لحساب مكافأة تحفيز الموظف.
- سيتم استخدام المعايير الكمية والنوعية لتقييم أداء الفرد في جميع إدارات البنك.
- يقوم البنك بمراجعة الرواتب والمزايا بشكل دوري، بهدف المحافظة على قدرته التنافسية في السوق، معتمداً على التقارير المتعلقة بالرواتب ومعلومات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر ثانوية.
- لا يقدم البنك أي نوع من المستقطعات أو المكافآت للتوقيف عن العمل لموظفيه، سوى تلك التي ينص عليها قانون العمل للقطاع الخاص (القانون رقم (36) للعام 2012 لمملكة البحرين).

سياسة المكافآت (يتبع)

قام البنك بمراجعة وتنقيح سياسة المكافآت خصوصاً المتعلقة بالتعويض المتغير من أجل تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإرشاداته فيما يتعلق بالمكافآت، وذلك بمساعدة استشاريين خارجيين. وفيما يلي ملخصاً للجوانب التنظيمية وردود البنك عليها:

المجال التنظيمي	ممارسات البنك
الحكومة	تم تشكيل لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة بحسب متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي الخاصة بالمكافآت، ويترأسها عضو مجلس إدارة مستقل. وقد تمت مراجعة ميثاق اللجنة بما يتماشى مع متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، وسوف تكون اللجنة مسؤولة عن صياغة سياسة المكافآت، وتطبيقها، والإشراف عليها. وبلغت الأجر والتعويضات المدفوعة إلى أعضاء اللجنة للعام 2021 ما إجماليه 36,000 دينار (2020: 22,500 دينار بحريني). وقامت اللجنة بتعيين استشاري خارجي لإعادة صياغة سياسة المكافآت المعدلة، وتطبيقها بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي، في ما يتعلق بالمكافآت.
سياسة للمكافآت تركز على المخاطر	قام البنك بوضع المكافآت الثابتة للموظفين في مستوى بحيث تتم مكافأتهم على مستوى محدد من الأداء، فيما سيكون دفع التعويضات المتغيرة ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) راجعاً بشكل تام إلى لجنة المكافآت وذلك تقديراً للأداء المتميز للموظفين في أي فترة محددة من الأداء. وإذا ما قررت اللجنة منح التعويض المتغير، فسيتم تحديدها بناء على الأهداف المعدلة على أساس المخاطرة التي يتهم وضعها على مستوى وحدة الأعمال، ويتم رفعه إلى المستوى العام للبنك. وسوف يكون التعويض المتغير أعلى بالنسبة للرئيس التنفيذي، والإدارة العليا في وحدات الأعمال والمسؤولين عن المخاطر المادية، مقارنة بالأجر الثابت، متوقف على تحقيق الأهداف المعدلة المرتبطة بالمخاطر، وذلك على مستويي وحدة الأعمال والبنك على حد سواء. أما بالنسبة للموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة؛ فإن مكوّن الأجر يشتمل على نسبة ثابتة أكبر، ونسبة متغيرة أقل، كما أن التعويض المتغير للعاملين في الوظائف الرقابية والمساندة، يعتمد على أهداف الوحدة التي يعملون بها، وعلى أدائهم الفردي ولا يُربط بأداء البنك.
رأس المال والسيولة	تتم عملية احتساب مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس)، والتعويض المتغير، بطريقة تضمن عدم تأثر رأس المال والسيولة، ويتم التحقق من صحتها قبل الحصول على موافقة لجنة المكافآت وتشمل عملية التحقق من الصحة مقارنة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) بالأرباح المتحققة، والتأثير على الملائمة المالية وفق إرشادات بازل 3 وأيضاً بالمقارنة بإجمالي الأجر الثابت.
الإرجاء والأدوات المرتبطة بالأسهم	إن مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة، ونوابه، والمسؤولين عن المخاطر، والأشخاص المعتمدين حسب أنظمة مصرف البحرين المركزي، وكذلك جميع من يتجاوز إجمالي مكافأتهم الحد الأقصى بحسب الأنظمة، تخضع لعنصر الإرجاء والمكافأة المرتبطة بالأسهم، فمن الممكن تقديم أسهم صورية لهذه الفئة من الموظفين. وتتم ترتيبات الإرجاء كما يلي: للرئيس التنفيذي للمجموعة، ونوابه، وأعلى خمسة أعضاء من الإدارة التنفيذية (بحسب إجمالي المكافآت التي يتسلمونها) في وحدات الأعمال: <ul style="list-style-type: none"> يتم دفع 40% من التعويض المتغير، نقداً، في نهاية فترة الأداء؛ و يتم إرجاء الـ 60% المتبقية لدفعها على مدى 3 سنوات، على أن يتم احتساب 10% منها كمؤجلات نقدية، والـ 50% المتبقية كأسهم صورية. أما بالنسبة للتعويض المتغير المرجحاً فيستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات. أما بالنسبة لجميع الموظفين الآخرين من العاملين في وحدات الأعمال، والأشخاص المعتمدين في الوظائف الرقابية والمساندة ممن يتجاوز إجمالي مكافأتهم الحد الأقصى حسب الأنظمة: يتم دفع 50% من التعويض المتغير نقداً في نهاية فترة الأداء؛ و يتم دفع 10% في صورة أسهم صورية في نهاية فترة الأداء، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق؛ يتم إرجاء الـ 40% المتبقية على مدى 3 سنوات ويتم دفعها في صورة أسهم صورية، وتستنق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق.
استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة	قام البنك بوضع بنود استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة والتي تمنح لجنة المكافآت الحق في استخدام هذه البنود تحت بعض الظروف المعرفّة سلفاً والتي يستطيع البنك تبعاً لها استرجاع المكافآت المستحقة أو غير المستحقة سواء المدفوعة أو القابلة للدفع للموظفين.

سياسة المكافآت (يتبع)

مكونات المكافآت

إن للبنك الرغبة في أن تكون لديه سياسة مكافآت شفافة، ومنظمة وشاملة لتغطي كافة أنواع التعويضات والمزايا المقدمة للموظفين. فسياسة المكافآت توفر إطاراً للمكافآت محدد المقاييس، ويغطي جميع الموظفين على مختلف المستويات في البنك. ويجب على المكافآت التي يقدمها البنك أن تعكس أهدافه في جذب والمحافظة على المستوى المرغوب من المهارات في القطاع المصرفي. وسوف تكون المكافآت في مستوى متساو مع البنوك الأخرى ذات النشاط المشابه في البحرين، مع مرونتها للتغيير في مؤشر كلفة المعيشة. وسوف تشمل حزمة التعويضات الراتب الأساسي والمزايا والتعويضات المتغيرة المتروكة للتقدير. والجدول التالي يلخص إجمالي المكافآت:

عناصر التعويضات	الأجر والمزايا
المبررات	لجذب المواهب من المستوى المطلوب والمحافظة عليها.
الملخص	<p>تتم مراجعتها سنوياً.</p> <p>يتم قياسها بحسب السوق المحلية، وتقدم حزمة التعويضات للموظف بناءً على مكونات الوظيفة ومستوى تعقيدها. يعرض البنك أجراً ثابتاً مركباً، أي أن لا يكون موزعاً على الأجر الأساسي والعلاوات، وإنما يصرف كدفعة واحدة، وتحدد المزايا بشكل متوائمة مع ما يطبق في السوق المحلية.</p>

سياسة المكافآت (يتبع)

عناصر التعويضات	التعويض المتغير ومكافأة نهاية العام (البونوس)
المبررات	للتحفيز على تحقيق الأهداف السنوية على مستوى البنك ووحدات الأعمال، وبالتالي كذلك للتأكد من حصول الإدارة العليا على حصة كبيرة كتعويض متغير مرتبط بالأداء. ويتم إرجاء التعويض المتغير للتأكد من أن مصالح الإدارة متوائمة مع مصالح المساهمين. ولأخذ البعد الزمني للمخاطر، في الإعتبار.

يتم تحديد القيمة الإجمالية للمكافأة السنوية على أساس نموذج الأسفل إلى الأعلى، بمعنى أن يتم حساب مضاعفات الراتب الشهري لكل مستوى، كأساس، ومن ثم جمع ناتج المضاعفات لكل وحدة ومن ثم على مستوى البنك.
يكون أساس دفع مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس)، كما يلي:

الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا	المضاعفات الأساس «درجة البنك» درجة الشخص
وحدات الأعمال	المضاعفات الأساس «درجة البنك» درجة الوحدة «درجة الشخص»
الوحدات الرقابية والمساندة	المضاعفات الأساس «درجة الوحدة» درجة الشخص

احتساب التعويضات المتغيرة - وحدات الأعمال

بداية السنة المالية:

يتم وضع الأهداف لوحدات الأعمال، ثم يتم تجميعها إلى مستوى أهداف البنك. وعند وضع الأهداف لا بد أن تؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المتغيرة المخاطرة على مستوى البنك. وهذه العوامل تشمل رأس المال والسيولة والأرباح ومعايير نوعية مثل مخاطرة السمعة، كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار مؤشرات الأداء الأساسية للبنك والوحدات. ولتحقيق هذا الهدف؛ يتم تحديد مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) على أساس مضاعفات الأجر الشهري في البنك. وأبرز ما يميز مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) أنها ذاتية التمويل، وأن الأهداف على مختلف المستويات ليست مجرد ارتفاع في الأرباح بنسبة مئوية، وإنما هي الأرباح المعدلة لمكافأة نهاية عام للأداء الوظيفي (بونس) إضافية. وتخضع مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) لفحوصات إضافية لقياس تأثيرها على الملائمة المالية، كنسبة من صافي الأرباح، والأرباح المحققة، ونسبة من التعويض الثابت في أي سنة مالية.

بنهاية السنة المالية

يتم تقييم النتائج الفعلية في مقابل الأهداف، أخذاً في الاعتبار جدول العوامل المتغيرة للمخاطر والتعديلات، إن وجدت، على أساس درجة الوحدة أو درجة البنك بما هو مناسب، إذ تتم مراجعة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) بناءً على ذلك.

ويتم إقرار مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) من قبل لجنة المكافآت فيما تحدد مكافآت نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) للأفراد بناءً على جدول الدرجات.

احتساب التعويضات المتغيرة - الوحدات الرقابية والمساندة

تعتبر أهداف الوحدة التي تحدد ويتم الاتفاق عليها مع لجنة المكافآت في بداية كل فترة تقييم، هي الأساس للتعويض المتغير الذي يتم دفعه. فيما عدا الحالات التي يحقق البنك فيها خسائر، فإن التعويض المتغير لموظفي الوحدات الرقابية والمساندة، يتم دفعه على أساس أهداف الوحدة والأداء الفردي.

ويتم تحديد مضاعفات الأساس لكل موظف في كل وحدة من الوحدات الرقابية والمساندة.

ويتم تحديد وزن بقيمة (1) لإنجازات أهداف الوحدة، ويتم تقييمها على أساس مستوى النتائج المتحققة.

وتعتمد درجة أداء الفرد على أساس تقييم الفرد، ووضعت الدرجة لتتراوح ما بين (0) و (1) كحد أقصى.

وتلخص عملية التعويض المتغير كما يلي:

تربط المكافأة بأداء البنك ووحدة الأعمال والفرد.

تأخذ عملية تحديد الأهداف في اعتبارها العوامل المتغيرة للمخاطر على النحو الكمي والنوعي على حد سواء، مثل: السمعة. وبأخذ البعد الزمني للمخاطر في الاعتبار، فإن مكافأة نهاية العام تُربط بعامل إرجاء، وأيضاً بالأسهم، من أجل مواءمة مصلحة الموظف مع مصلحة المساهمين.

في حال عدم تحقيق البنك أو وحدات الأعمال للأهداف المعدلة وفق المخاطر أو في حال تحقيقه لخسائر؛ فإن مستوى مكافأة نهاية العام قد تصبح أقل أو تلغى. تجرى عملية تقييم لما بعد المخاطر للتأكد من أنه في حال تحقق خسائر كبيرة، أو تحقق دخل أقل من المتوقع والتي يمكن نسبتها إلى تصرفات الموظفين؛ فإنه يتم تفعيل بنود استرجاع أو تعديل التعويضات بما هو مناسب.

سياسة المكافآت (يتبع)

تفاصيل المكافآت

أ) مجلس الإدارة

2024	2025	المبالغ بالدينار البحريني
587,000	543,000	رسوم الحضور وتكاليف السفر
1,110,000	1,300,000	المكافآت المدفوعة
1,941,000	1,832,978	مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة للبنك، رسوم الحضور والنفقات

ب) الموظفون

بآلاف الدنانير البحرينية

المجموع	التعويضات المتغيرة المرجأة		التعويضات المتغيرة المقدمة		الثابتة*	عدد الموظفين	31 ديسمبر 2025
	غير نقدية	نقدية	غير نقدية	نقدية			
5,586	1,225	260	-	1,394	2,707	10	مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين
4,482	739	169	-	881	2,693	17	الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين
5,362	243	61	-	1,372	3,686	68	المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى
24,500	12	-	-	5,959	18,529	606	الموظفون الآخرون - عمليات البحرين
9,632	-	-	-	2,122	7,510	943	الموظفون الآخرون - الفروع الخارجية
49,562	2,219	490	-	11,728	35,125	1,644	

31 ديسمبر 2024

6,395	1,299	268	-	2,589	2,239	8	مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين
4,996	775	176	-	1,367	2,678	22	الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين
4,910	227	56	-	1,815	2,812	51	المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى
25,558	74	-	-	5,745	19,739	669	الموظفون الآخرون - عمليات البحرين
8,488	-	-	-	2,780	5,708	867	الموظفون الآخرون - الفروع الخارجية
50,347	2,375	500	-	14,296	33,176	1,617	

* تشمل المكافآت الثابتة جميع التعويضات والمزايا المستحقة للموظفين بناء على الترتيبات التعاقدية (التأمينات الاجتماعية، والتعويضات، وتذاكر السفر والتأمين الطبي). لا توجد هناك أي تعويضات نهاية الخدمة خلال العام.

يستثنى الجدول أعلاه معلومات تكاليف الموظفين في الشركة التابعة للبنك في الجزائر والتي تم الاستحواذ عليها خلال نصف العام. ومن ثم، فإن المبالغ المعروضة لم تكن لتعكس المدفوعات السنوية. يتم تضمين الشركات التابعة في الخارج في الجدول أعلاه فقط إذا تم توحيد نتائجهم لمدة سنة تقويمية كاملة.

بلغت مدفوعات نهاية الخدمة خلال العام 2.9 مليون دينار بحريني لما مجموعه 55 موظفًا (منها أعلى مكافأة لموظف واحد 264 ألف دينار بحريني) الذين شاركوا طوعاً في برنامج للتقاعد

سياسة المكافآت (يتبع)

إرجاء مكافأة الأداء (البونوس)

المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	قيمة الأسهم	عدد الأسهم	نقدية ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2025
4,426	812	2,598	17,829,081	1,016	الرصيد كما في 1 يناير
2,083		1,593	10,053,821	490	المكافآت خلال العام
-			916,762		تعديل أسهم منحة
(1,283)		(957)	(6,369,561)	(326)	الممارسة/ المباعه / المدفوعة خلال العام
(812)	(812)				المستحقة للعام
440		440		-	إعادة تقييم الأسهم الوهمية
-					تعديلات التصحيح
4,854	-	3,674	22,430,103	1,180	الرصيد كما في 31 ديسمبر

المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	قيمة الأسهم	عدد الأسهم	نقدية ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2024
5,470	2,437	2,295	16,873,959	738	الرصيد كما في 1 يناير
1,251	-	751	5,400,168	500	المكافآت خلال العام
-			1,181,177		تعديل أسهم منحة
(947)	-	(725)	(5,626,224)	(222)	الممارسة/ المباعه / المدفوعة خلال العام
(1,625)	(1,625)				المستحقة للعام
277	-	277			إعادة تقييم الأسهم
-		-	-	-	تعديل المخاطر
4,426	812	2,598	17,829,080	1,016	الرصيد كما في 31 ديسمبر

إدارة المخاطر وإدارة الالتزام

ويتم تقييم مدى فعالية إطار عمل إدارة المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل المعايير وممارسات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي المناسبة لتلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقيه بازل. بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل والمساندة تجري وبشكل دوري عمليات تقييم داخلية للتحكم في المخاطر.

ونتيجة لذلك، يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين دوائر البنك وأهداف إدارة المخاطر.

إدارة رأس المال

إن حجر الأساس لإطار إدارة المخاطر هو الوصول إلى العلاقة المثلى بين المخاطر والعوائد مقارنة برأس المال المتوفر من خلال إدارة رأس المال بشكل مركز وبرقابة جيدة تشمل مجموعات إدارة المخاطر والشؤون المالية ومجموعات الأعمال.

الحوكمة

يدعم إطار عمل إدارة المخاطر إطار فعال للحوكمة، كما ورد بالقسم الخاص بالحوكمة الإدارية في الصفحات 48 إلى 61.

المسؤولية عن المخاطر

تقع مسؤولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر. يتولى رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في المجموعة، كونهم خط الدفاع الأمامي، مسؤولية المخاطر المختلفة، ويتوجب عليهم التأكد من إدارة هذه المخاطر وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. تقع مسؤولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر.

وتساعد إدارة المخاطر رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في تحديد المخاطر والمسؤولين عنها وتقييم احتمالاتها وتبعاتها والخيارات المتاحة للتعامل معها، ووضع أولويات أعمال إدارة المخاطر، وخطط إدارة المخاطر، والتفويض بتنفيذ خطط إدارة المخاطر ومتابعة جهود إدارة المخاطر.

إننا في بنك السلام ("البنك"، "المجموعة")، ندرك أننا في مجال عمل يملي علينا تحمل المخاطر، وأن نجاحنا يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى كفاءتنا في تعريف هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها. ولذلك فإننا نرى أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من وجهة النظر الإستراتيجية. إن أحكام إتفاقيه بازل تشكل حافزاً للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات المتبعة.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه إطار عمل إدارة المخاطر هو التأكد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن المدى الذي يعتمده البنك لتحمل المخاطر، وأن العوائد الناتجة تكون متوافقة مع المخاطر التي يتم تحملها. قابلية تحمل المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة تتدرج إلى وحدات الأعمال على مستوى دقيق ويتم مراقبة الالتزام بها والإبلاغ عنها والشروع في اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، حيثما كان ذلك مطلوباً. إن الهدف من ذلك هو خلق قيمة للمساهمين من خلال حماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة، وضمان زيادة إمكانيات وفرص تحقيق الأرباح مقارنة بالمخاطر والتأكد من استقرار الأرباح.

ولهذا فإن خطة تأسيس المجموعة تعطي الأولوية لتطوير إطار فعال لإدارة المخاطر وإدارة الالتزام بما يتوافق مع الأنظمة والإجراءات المثلى المتعارف عليها محلياً ودولياً، وبما يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقيه بازل.

إطار عمل إدارة المخاطر

يواصل البنك الاستثمار في التقنيات الجديدة لتعزيز وتقوية الأمني السبيراني. كما سيتم الاستثمار في مشاريع جديدة لضمان الالتزام بالمشهد التنظيمي المتغير وزيادة تعزيز إطار إدارة المخاطر.

إن إطار عمل إدارة المخاطر يحدد ثقافة المخاطر لدى البنك وكذلك كيفية ممارسة سلوكيات تحمل المخاطر بالشكل الصحيح في جميع عمليات البنك بما يضمن التوازن الدائم بين الأرباح ومستوى المخاطر المحتملة.

ويحقق إطار عمل إدارة المخاطر هذا الهدف من خلال تعريف المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، وأدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، ومجموعة إدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وأساليب تقييم المخاطر بناء على الاحتمالات والتبعات، وسياسات المخاطر الرئيسية، وإجراءات وحدود المخاطر، ونظم وتقارير معلومات إدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، وأسلوب المجموعة في إدارة رأس المال.

جميع التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة يتم عرضها للتحقيق مقابل عدد من قوائم العقوبات الصادرة من قبل بعض الهيئات التنظيمية بما في ذلك لجان عقوبات مجلس الأمن ووزارة الخزانة الأمريكية-مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC، بالإضافة إلى تلك المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك يتضمن البرنامج الالتزام بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة.

وقد وضع البنك السياسات الملائمة واتخذ الخطوات اللازمة في تحديث الأنظمة المصرفية الأساسية للالتزام بمتطلبات قانون الالتزام لقواعد الضرائب على الحسابات الأجنبية (FATCA) وفقاً بمتطلبات الجهات التنظيمية.

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

أنشأ البنك إدارة مستقلة ومخصصة لتنسيق تنفيذ برنامج الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل البرنامج السياسات والإجراءات لإدارة الالتزام بالأنظمة واللوائح، ومكافحة غسيل الأموال، ومعايير الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية والحساسة والتداول بناء على معلومات داخلية.

وبمقتضى ما تمليه متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يضمن البنك من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال. وتملي هذه السياسات كيفية وضع الإرشادات العامة والإجراءات لقبول الزبائن والمحافظة على استمرار التعامل معهم، ومراقبة عملياتهم وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير الدولية مثل توصيات الفريق الخاص للإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال FATF ووثائق لجنة بازل.

إطار عمل إدارة المخاطر وحوكمة الشركات



تقرير الاستدامة 2025

رسالة الرئيس التنفيذي للحكومة

الأدوات الرقمية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصولاً أوسع إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في حين أكد تنفيذ نظام حماية الأجور التزام البنك بدوره كجهة عمل مسؤولة تعمل ضمن الإطار التنظيمي لمملكة البحرين.

وفيما يتعلق بالحوكمة، قام البنك بتعزيز بيئة الرقابة الداخلية من خلال الاستثمار في البنية التحتية للامتثال. وقد شمل ذلك توسيع نطاق العمليات لتشمل مرافق إضافية من المستوى الثالث، والحصول على شهادة الأيزو 9001:2015 لإدارة الجودة لصالح إدارة التدقيق الشرعي للسنة الثانية على التوالي، إضافة إلى عقد اجتماع اللجنة الاستشارية الشرعية الأول للبنك، وتعكس هذه الإنجازات، إلى جانب الجهود المستمرة لتعزيز الحوكمة، بيئة مؤسسية آخذة في التطور والتحسين، وليست مجرد إنجازات منفصلة.

ومع التقدم المستمر في هذه المجالات، يواصل البنك تطوير أسس الإفصاح لديه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يشمل البيانات والعمليات والحوكمة. وبالرغم من أن بعض جوانب مؤشرات الأداء لا تزال في مراحلها المبكرة، يظل البنك ملتزماً بالتحسين المستمر لجودة وشمولية إفصاحاته المتعلقة بالاستدامة، وبضمان أن يعكس هذا التقرير أداءً فعلياً وملموساً، وليس مجرد إعلان للنوايا.

إن تقارير الاستدامة، في أفضل صورها، تُعد عرضاً موضوعياً لما تم تنفيذه فعلياً، والقرارات التي تم اتخاذها، والأنظمة التي تم تعزيزها، إضافة إلى المجالات التي لا تزال تتطلب مزيداً من العمل. وقد تم إعداد هذا التقرير انطلاقاً من هذا النهج.

شكّل عام 2025 عاماً من التنفيذ المنهجي والمدروس. ومع تأسيس نموذج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى مصرف البحرين المركزي كإطار الإفصاح الرئيسي، تم التركيز خلال هذا العام على جودة البيانات، والتكامل بين الإدارات، والتقدم التدريجي نحو ترسيخ اعتبارات الاستدامة ضمن العمليات التشغيلية الأساسية.

وعلى الصعيد البيئي، أطلق البنك مبادرات منظمة تهدف إلى خفض استهلاك المياه والطاقة داخل الفروع والمركبات، بما يعكس جهداً مستمراً لمواءمة تصميم المنتجات مع مخرجات منخفضة الانبعاثات تتماشى مع التزامات الاستدامة الوطنية في مملكة البحرين. وتمثل هذه المبادرات خطوات عملية مبكرة في تعزيز قدرة البنك على تحقيق أثر بيئي إيجابي ومستدام.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد شهد العام تقدماً ملحوظاً في تطوير القوى العاملة والمشاركة المجتمعية. وقد ساهم برنامج التدريب القيادي، الذي شمل رؤساء الإدارات، والكوادر التنفيذية، والمدبرين، في دعم الاستثمار المستمر في رأس المال البشري على المستويين المؤسسي والوطني. كما أتاح توسيع نطاق

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

01 نبذة عن هذا التقرير

يقدم هذا التقرير عرضاً لأداء بنك السلام في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ونهج الإدارة، وأبرز المبادرات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويُعد هذا التقرير الإفصاح السنوي للاستدامة للبنك، والمُعد وفقاً للأطر التنظيمية ومعايير الإفصاح المعمول بها والمذكورة أدناه. ويُشار إلى بنك السلام ش.م.ب. (س) في هذا التقرير باسم "بنك السلام" أو "البنك".

نطاق التقرير وحدوده

يغطي هذا التقرير الأداء غير المالي لبنك السلام للفترة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025. ويشمل نطاق التقرير العمليات الخاضعة للسيطرة المباشرة للبنك في مملكة البحرين، بما في ذلك المكاتب الرئيسية والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمرافق التشغيلية. وقد تم تحديد حدود النطاق بناءً على أساس السيطرة التشغيلية، بما يتماشى مع نهج المحاسبة المعتمد في الإفصاح.

وعقب استكمال الاستحواذ على شركة البحرين للتمويل والإسكان في الكويت ودمجها في السنة المالية 2024، يعكس نطاق تقرير 2025 التوسع في نطاق العمليات من خلال إدراج هذه المجموعة ضمن حدود التقرير. وقد تم إعادة صياغة البيانات المقارنة لعام 2024 عند الحاجة لضمان الاتساق على أساس سنوي، كما تم تحديد التعديلات ذات الصلة ضمن جداول الإفصاح، ولا يشمل نطاق التقرير الكيانات التي لا يمارس البنك عليها سيطرة تشغيلية مباشرة، بما في ذلك الشركات الزميلة والكيانات الخاضعة لسيطرة مشتركة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

أطر الإفصاح والإرشادات

يتوافق هذا التقرير مع الأطر والمطلوبات التنظيمية التالية:

- معيار مصرف البحرين المركزي لوحة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية: المتطلبات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والذي يحدد متطلبات الإفصاح الإلزامية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المطبقة على البنوك المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة عبر محاور البيئة والمجتمع والحوكمة.

وفي حال وجود إفصاحات معينة لا تتماشى مع الأطر المذكورة أعلاه أو تتطلب الرجوع إلى إطار آخر – سواء بسبب محدودية البيانات أو حدود النطاق أو قيود منهجية – يتم توضيح ذلك ضمن القسم المعني.

الأهمية النسبية

تم إعداد الإفصاحات الواردة في هذا التقرير بما يتماشى مع مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة ضمن وحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى مصرف البحرين المركزي، والتي تعكس الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالاستدامة في القطاع المصرفي في مملكة البحرين. كما تم إجراء تقييم مستقل للأهمية النسبية ضمن دورة إعداد هذا التقرير.

بيان المسؤولية

تم الحصول على البيانات الواردة في هذا التقرير من أنظمة الإدارة الداخلية لبنك السلام، والتي تشمل الموارد البشرية والمالية والعمليات وتقنية المعلومات ووظائف الامتثال. وقد تم جمع البيانات وتوحيدها من خلال عملية داخلية منظمة بمشاركة مالكي البيانات المعنيين عبر مختلف وحدات الأعمال ووظائف الدعم. وفي الحالات التي لم تتوفر فيها قياسات دقيقة، تم تطبيق تقديرات معقولة، مع توضيحها في الأقسام ذات الصلة إلى جانب شرح منهجيات التقدير المستخدمة.

وقد قام فريق الإدارة العليا في البنك بمراجعة محتوى هذا التقرير. كما يؤكد مجلس الإدارة أن هذا التقرير يعكس بصورة عادلة ودقيقة أداء بنك السلام في مجال الاستدامة غير المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

البيانات المستقبلية

تتضمن بعض المعلومات الواردة في هذا التقرير بيانات مستقبلية تعكس توقعات الإدارة الحالية ونواياها وافترضاها بشأن أداء البنك المستقبلي في مجال الاستدامة وأهدافه واتجاهاته الاستراتيجية. وتخضع هذه البيانات بطبيعتها لمخاطر معروفة وغير معروفة، وحالات من عدم اليقين، وعوامل أخرى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات بشكل جوهري عن تلك المعبر عنها أو المفترضة. وعليه، لا ينبغي الاعتماد على هذه البيانات باعتبارها تمثيلاً للحقائق، ولا يُنصح بالاعتماد عليها دون تحفظ.

التأكيد

لم يتم الحصول على تأكيد خارجي على إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الواردة في هذا التقرير. وقد خضعت البيانات والمحتوى الوصفي الوارد فيه لمراجعة داخلية واعتماد من الإدارة.

النشر والتوافر

يتم إصدار هذا التقرير بشكل سنوي، وهو متاح عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك السلام. ويستهدف التقرير شريحة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والجهات التنظيمية والموظفين والزبائن وغيرهم من الأطراف المعنية.

التواصل

يمكن لأصحاب المصلحة الراغبين في تقديم ملاحظاتهم أو استفساراتهم حول هذا التقرير التواصل عبر:

إدارة التسويق والاتصالات

marcomms@alsalambank.com

بنك السلام ش.م.ب. (س)، ص.ب 18282، المنامة، مملكة البحرين

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

02 نهجنا في الاستدامة

نهجنا في الاستدامة

يعمل بنك السلام عند تقاطع بيئة تنظيمية سريعة التطور وأجندة وطنية للتنمية تضع الاستدامة في صميم أولوياتها. وتشكل رؤية البحرين الاقتصادية 2030 والتزامها بالوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات الإطار العام الذي يُبنى عليه برنامج الاستدامة في البنك. وإلى جانب المتطلبات التنظيمية، لا تحدد هذه التوجهات فقط ما يفصح عنه البنك، بل أيضًا كيفية ممارسته لدوره كمؤسسة مالية تمتد مسؤولياتها إلى ما هو أبعد من الأداء المالي.

وتندمج أجندة الاستدامة في بنك السلام ضمن القرارات التي يتخذها البنك بشأن توجيه رأس المال، وإدارة عملياته، وتطوير كوادره، وآليات الإفصاح عن أدائه أمام الجهات التنظيمية والمساهمين والمجتمع ككل. وتعكس المحاور الأربعة المبينة أدناه المجالات التي يعمل ضمنها البنك، والتي شهدت جهودًا ملموسة خلال السنة المالية 2025.

التمويل الهادف

يمثل توجيه رأس المال وكيفية تخصيصه أبرز أداة مباشرة لدى بنك السلام لتحقيق أثر ملموس في مجال الاستدامة. ويشهد محفظة التمويل في البنك تطورًا متزايدًا يعكس إدراكًا بأن تصميم المنتجات والنتائج المجتمعية مترابطان بشكل وثيق. وخلال السنة المالية 2025، وجّه البنك أنشطة التمويل المهيكّل نحو مركبات الطاقة الجديدة، وحلول التنقل الهجين، وبرامج الإسكان الميسر، وهي مجالات يساهم فيها توفير التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في تحقيق أثر ملموس على رفاه الأفراد والأهداف الاجتماعية الأوسع.

وبعكس إطلاق حلول تمويل لمركبات الطاقة الجديدة والهجينة توجه البنك نحو دعم زبائنه في الانتقال إلى وسائل نقل أكثر استدامة، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خيارات تنقل صديقة للبيئة عبر منتجات تمويلية مرتبطة بالاستدامة. وفي الوقت ذاته، يؤكد الانخراط في برامج الإسكان المرتبطة بالمبادرات الحكومية توافق البنك مع أجندة الإسكان الاجتماعي في مملكة البحرين، عبر توفير مسارات ميسرة ومنظمة لتمكين المواطنين من تملك المساكن. وتمثل هذه المبادرات دمجًا فعليًا لاعتبارات الاستدامة ضمن أنشطة التمويل الأساسية للبنك، مع إمكانات أكبر للتوسع مستقبلاً من خلال تطوير المنتجات وتوجيهها نحو تحقيق نتائج محددة.

المرونة التشغيلية والمؤسسية

ترتبط الاستدامة ارتباطًا وثيقًا بمرونة الأعمال وقوة الأسس المؤسسية. وخلال السنة المالية 2025، انصب تركيزنا على تعزيز البنية الداخلية – التشغيلية والحوكومية والإجرائية – التي تمكن تحقيق أهدافنا المؤسسية. ويُعد هذا المسار جزءًا متكاملًا يشكل الأساس الذي تركز عليه بقية عناصر أجندة الاستدامة لدينا. وقد تم تعزيز مرونتنا التشغيلية من خلال سلسلة من المبادرات التي ركزت على جودة البيانات وكفاءة العمليات، إلى جانب دعم سلامة قنواتنا الرقمية.

كما استثمرنا في تعزيز متانة بنيتنا التحتية، وترسيخ نزاهة عمليات الحوكمة، ورفع جودة أنظمة الرقابة الداخلية. وتأتي هذه الاستثمارات في إطار نهج محروس ومستمر يهدف إلى بناء مؤسسة أكثر صلابة ومساءلة، وتعمل قوة إطار الحوكمة، ومتانة استمرارية الأعمال، ومعايير الجودة المطبقة ضمن وظيفة الامتثال الشرعي، بشكل متكامل لدعم أجندة الاستدامة لدينا. وتعكس هذه العناصر مجتمعة التزامنا بالعمل كمؤسسة مسؤولة تراعي مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين – الجهات التنظيمية، والمساهمين، والزبائن الذين يعتمدون علينا.

لأفراد والشمول والمشاركة المجتمعية

ترتكز أجندتنا الاجتماعية على هدفين متكاملين: تطوير الكفاءات داخل المؤسسة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية خارجها. وعلى الصعيد الداخلي، واصل البنك خلال السنة المالية 2025 تنفيذ برنامج منظم للاستثمار في رأس المال البشري، شمل تطوير القيادات التنفيذية، وبرنامج تدريب الخريجين، ومبادرات توجيه الشباب، بما يعكس التزامًا متعدد المستويات بتطوير الكوادر الوطنية في مملكة البحرين وبناء قاعدة مستدامة للمواهب.

أما خارج نطاق المؤسسة، فقد تجسدت جهود البنك في مجال الشمول المالي من خلال التوسع في الأدوات الرقمية المصممة خصيصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والعمال المستقلين، وهي فئات تمثل ركيزة أساسية في أجندة تنمية القطاع الخاص في مملكة البحرين. وقد أسهمت هذه الأدوات في توسيع نطاق الوصول إلى خدمات مالية منظمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لشريحة أوسع من الاقتصاد، بما يدعم الكفاءة التشغيلية ويعزز التمكين المالي على مستوى القاعدة الاقتصادية. كما يعكس الإسهام في برامج التثقيف المالي ومبادرات التوعية الصحية المجتمعية إدراك البنك لمسؤولياته كمؤسسة مواطنة، تتجاوز التزاماته نطاق قاعدة زبائنه المباشرة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

الإفصاح بشفافية ومسؤولية

يتم إعداد إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدينا وفقاً للمتطلبات التنظيمية وأطر الاستدامة التي توفر أساساً منهجياً راسخاً لقياس ومتابعة مبادرات الاستدامة.

ويرتكز نهجنا في إعداد التقارير على مجموعة متسقة من المبادئ. فنحن ملتزمون بالشفافية المنهجية، من خلال توثيق الافتراضات وأساليب التقدير ومصادر البيانات التي تستند إليها إفصاحاتنا الكمية. كما نحرص على تقديم عرض صادق للأداء، يسلط الضوء على إنجازاتنا مع الإفصاح بالمجالات التي لا تزال تتطلب مزيداً من التطوير.

ونعتبر الإفصاح الموثوق التزاماً تنظيمياً وانعكاساً أوسع لطبيعة المؤسسة. وتطبق ذات معايير الدقة والاتساق والمساءلة التي تحكم تقاريرنا المالية على الإفصاحات غير المالية الواردة في هذا التقرير. ويتم تزويد أصحاب المصلحة – من الجهات التنظيمية والمساهمين والزبائن والموظفين والمجتمع – بمعلومات استدامة موضوعية ودقيقة، بما يوفر أساساً حقيقياً لتقييم أدائنا. وفي هذا السياق، تأتي الإشارات الخارجية التي حصل عليها البنك خلال السنة المالية 2025 على مستوى الأداء المؤسسي والقدرات المصرفية الرقمية. ويظل طموحنا أن نخضع إفصاحات الاستدامة لدينا لنفس معايير التقييم.

التزام مشترك عبر مختلف الإدارات

تتبع أجنحة الاستدامة لدينا من تعاون وثيق على مستوى المؤسسة بأكملها. وتعكس الإفصاحات والمبادرات المعلنة الجهود المشتركة لكل من الموارد البشرية والإدارة، والمالية، والاستراتيجية، وتطوير المنتجات، حيث يساهم كل منها بمنظور أساسي ومتكامل في إدارة والإفصاح عن أدائنا غير المالي.

تتولى إدارة الموارد البشرية توفير بيانات القوى العاملة، وسياسات شؤون الموظفين، وبرامج المشاركة الوظيفية التي تدعم إفصاحاتنا الاجتماعية. بينما تظطلع الإدارة بمسؤولية قياس ومتابعة بيانات استهلاك الطاقة وإدارة النفايات واستخدام المياه في مواقع العمل. وتقود إدارة الاستراتيجية بتوجيه مسار أجنحة الاستدامة، بما يضمن اتساقها مع أولويات البنك المؤسسية واستجابتها للمتغيرات التنظيمية والسوقية. كما تساهم وحدات الأعمال المختلفة بدور محوري في تحويل توجهات الاستدامة إلى نتائج ملموسة على مستوى الزبائن، من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في تصميم حلول التمويل والخدمات الرقمية التي يقدمها البنك.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

02 نهجنا في الاستدامة

المبادئ التوجيهية

يتطلب تحقيق إدارة فعّالة للاستدامة وجود هيكل حوكمة واضح المعالم، يرسخ المساءلة، ويربط اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بعمليات اتخاذ القرار المؤسسي، ويوفر الإطار التنظيمي الذي توجّه من خلاله أجنحة الاستدامة ويتم الإفصاح عنها. ويعمل نموذج حوكمة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدينا عبر مستويين: إشراف على مستوى مجلس الإدارة، وتنسيق على مستوى الإدارة التنفيذية.

مجلس الإدارة: تحديد التوجه والإشراف العام

تقع المسؤولية النهائية عن قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على عاتق مجلس الإدارة. ويتولى المجلس، بدعم من لجانته المختصة، ضمان إدراج الاعتبارات الجوهرية البيئية والاجتماعية والحوكومية ضمن أولويات البنك الاستراتيجية وإطار إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات المجلس في هذا المجال اعتماد السياسات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتحديثات الجوهرية عليها بناءً على توصيات لجنة الاستدامة، ومراجعة الإفصاحات والتقارير ذات الصلة بما يتوافق مع التزامات البنك ضمن وحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والإشراف على المخاطر المرتبطة بالاستدامة – بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكومية والمخاطر الناشئة – بالتنسيق مع لجنة إدارة المخاطر، إلى جانب توجيه الاستراتيجية العامة للقضايا الجوهرية ذات الصلة، استنادًا إلى ما يُرفع إليه من لجنة الاستدامة.

تتولى اللجنة التنفيذية الإشراف على الجوانب التشغيلية والتنفيذية لأجنحة الاستدامة، بما يضمن دمج أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي للبنك.

وتختص لجنة التدقيق وإدارة المخاطر بالإشراف على تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ ومجمل مخاطر الاستدامة، ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، مع ضمان دمجها بشكل مناسب في هذا الإطار.

أما لجنة حوكمة الشركات، فتتحمل المسؤولية الرئيسية عن قضايا حوكمة الاستدامة على مستوى مجلس الإدارة، حيث تشرف على مدى كفاية إطار حوكمة الاستدامة في البنك بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية: التنفيذ والتنسيق والمساءلة

على مستوى الإدارة التنفيذية، يتم إرساء مسؤوليات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال لجنة مخصصة، تم تشكيلها بموجب ميثاق معتمد من مجلس الإدارة. وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين من الشؤون القانونية والامتثال، والاتصال المؤسسي، ورأس المال البشري والإدارة، وتقنية المعلومات، وإدارة المخاطر.

وتُعد اللجنة الآلية الرئيسية لتنسيق برنامج الاستدامة في البنك، حيث تتولى مراجعة أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتوحيد الإفصاحات، ورفع القضايا الجوهرية إلى الإدارة العليا للنظر فيها وتوجيهها. ويعكس التكوين متعدد التخصصات للجنة إدراك البنك بأن مخرجات الاستدامة تتحقق عبر مختلف إدارات المؤسسة، وأن إدارتها الفعّالة تتطلب تعاونًا منظمًا بين هذه التخصصات.

ربط الحوكمة بالأداء

تم تصميم هيكل الحوكمة لدينا لضمان دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل متكامل ضمن أعمال البنك. ويُسهّم توزيع المسؤوليات على لجان مجلس الإدارة، بحيث تتناول كل لجنة قضايا الاستدامة من منظور اختصاصها، في ترسيخ هذه الاعتبارات ضمن الإطار المؤسسي القائم للحوكمة. ومن خلال الربط بين إشراف مجلس الإدارة وآلية تنسيق منظمة على مستوى الإدارة التنفيذية، تم ترسيخ خطوط واضحة للمساءلة تربط أجنحة الاستدامة بعمليات اتخاذ القرار المؤسسي. كما تمثل الإفصاحات الواردة في هذا التقرير مخرجات مباشرة لهذا الإطار الحوكمي.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

ويتم تقييم الموضوعات المحددة عبر بُعدين رئيسيين: أهميتها بالنسبة لأصحاب المصلحة الخارجيين، ومدى ارتباطها بأصحاب المصلحة الداخليين من حيث الاستراتيجية المؤسسية والأداء التشغيلي. ويتم تمثيل تقاطع هذين البعدين من خلال مصفوفة تحديد الأولويات (خريطة الأهمية النسبية)، التي تصنف الموضوعات وفقاً لوزن اهتمام أصحاب المصلحة مقابل التأثير المُقدَّر على الأعمال.

تقييم السنة المالية 2025

خلال السنة المالية 2025، أجرينا تقييماً منظماً للأهمية النسبية من خلال إشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين عبر استبيان رسمي. وتم تجميع النتائج وتحليلها لإعداد مصفوفة تحديد الأولويات المعروضة. وقد شمل التقييم ثلاث فئات من أصحاب المصلحة: داخلي (الإدارة)، داخلي (الموظفون)، وخارجي، وذلك عبر مجموعة تضم 16 موضوعاً من موضوعات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وخلال عام 2025، لم يتم رصد أي تغييرات جوهرية متوقعة في أولويات أصحاب المصلحة الخارجيين. وتُعرض الموضوعات الجوهرية للفترة المشمولة بالتقرير ضمن خريطة الأهمية النسبية أعلاه، والتي تُحدد نطاق الإفصاحات الواردة في هذا التقرير. وقد تمت مراجعة مخرجات التقييم من قبل الإدارة العليا قبل النشر. ويستعرض القسم التالي تحليلاً تفصيلياً للنتائج المتحصلة من هذه العملية.

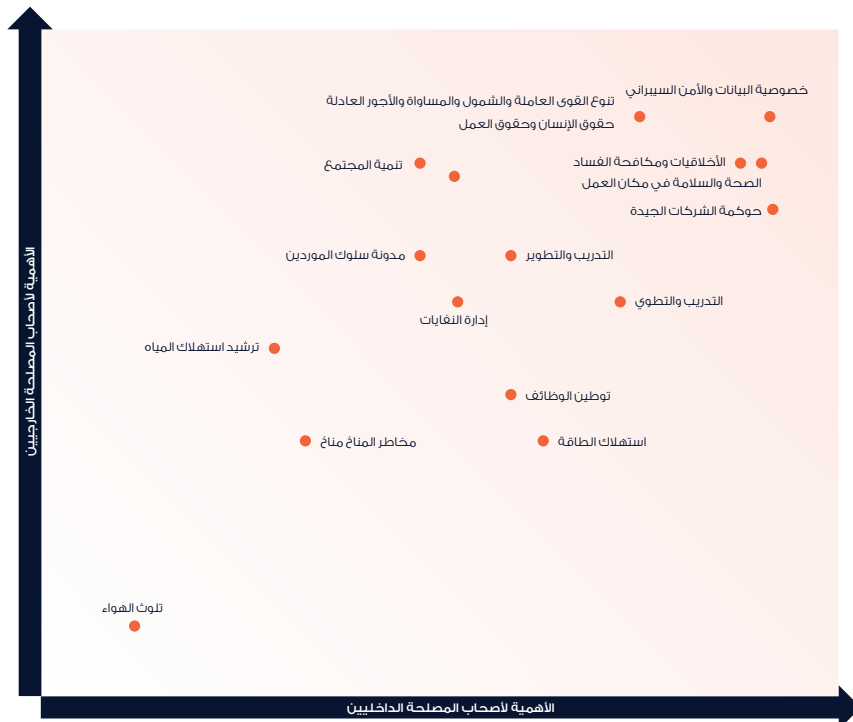
تقييم الأهمية النسبية

تقييم الأهمية النسبية: أساس الإفصاحات الهادفة

يُعد تقييم الأهمية النسبية عملية منهجية تهدف إلى تحديد موضوعات الاستدامة الأكثر ارتباطاً بعملياتنا وعلاقاتنا مع أصحاب المصلحة وسياقنا الاستراتيجي. وبالنسبة لبنك السلام، يخدم هذا التقييم هدفين رئيسيين: الامتثال لمتطلبات الإبلاغ ضمن إرشادات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وتوفير أساس منضبط لتوجيه تركيز الإدارة وإعداد التقارير نحو القضايا ذات الأهمية الجوهرية. وتُسهّم مخرجات هذه العملية في تحديد نطاق برنامج الاستدامة لدينا، كما تشكل الأساس للإفصاحات الواردة في هذا التقرير.

منهجيتنا

تم تصميم منهجية تقييم الأهمية النسبية لدينا لتحويل توقعات أصحاب المصلحة واعتبارات الأعمال الداخلية بشكل منهجي إلى مجموعة محددة من أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وتبدأ العملية بتحديد قائمة شاملة من موضوعات الاستدامة ذات الصلة بالقطاع المصرفي وسياق العمل في مملكة البحرين. ويستند تحديد هذه الموضوعات إلى عدة مدخلات، تشمل تقييمات المخاطر الداخلية، ومحاور التقارير السابقة، والإرشادات التنظيمية، إضافة إلى اعتبارات خاصة بالقطاع مثل خصوصية البيانات والأمن السيبراني، ورضا الزبائن، والأخلاقيات ومكافحة الفساد، واستدامة القوى العاملة.



تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

02 نهجنا في الاستدامة

الموضوعات الجوهرية

نم تحديد ستة موضوعات جوهرية من خلال تجميع وتحليل آراء أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بما يعكس أولويات واهتمامات كل من إدارة المجموعة وقاعدة أصحاب المصلحة الأوسع.

البيئة

- يشمل استهلاك الطاقة الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن العمليات، بما في ذلك استهلاك الوقود عبر أسطول مركبات البنك واستهلاك الكهرباء في المرافق. ونظرًا لحجم عمليات بنك السلام، يُمثل استهلاك الطاقة مدخل تكلفة مهمًا ومحركًا للانبعاثات، مما يجعله عنصرًا محوريًا ضمن الأجندة البيئية للبنك.
- تشمل إدارة النفايات توليد النفايات التشغيلية ومعالجتها والتخلص منها عبر مرافق البنك وعملياته الخدمية.

المجتمع

- تعكس الصحة والسلامة في مكان العمل التزام البنك بتوفير بيئة عمل آمنة في جميع مواقع عملياته، بما في ذلك الفروع والمكاتب المؤسسية، ويشمل ذلك الوقاية من الحوادث والصحة المهنية والامتثال لمتطلبات الصحة والسلامة المعمول بها.
- تتناول تركيبة القوى العاملة تنوع وتوزيع كوادرات البنك، بما في ذلك تمثيل الكوادرات الوطنية، والتوازن بين الجنسين، والتوزيع العادل للأدوار وفرص التطوير عبر مختلف المستويات الوظيفية.

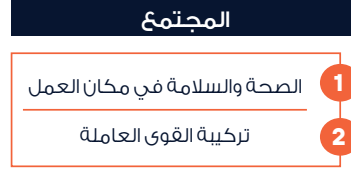
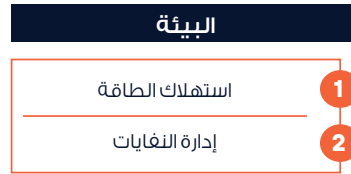
الحوكمة

- تشمل خصوصية البيانات والأمن السيبراني حماية بيانات الزبائن والموظفين، وسلامة الأنظمة الرقمية للبنك، والامتثال لمتطلبات حوكمة البيانات، وهي مجالات تكتسب أهمية متزايدة في ظل الاعتماد المتنامي على المنصات الرقمية والخدمات الموجهة للزبائن.
- تشمل الأخلاقيات المهنية التزام البنك بممارسة أعماله بنزاهة في جميع أنشطته، بما في ذلك ضوابط مكافحة الفساد، وممارسات التعامل العادل، والأطر الحوكمة التي تدعم المساءلة على المستويين القيادي والتشغيلي.

نتائج الاستبيان

أهم موضوعين (حسب المحور)

استجابات الاستبيان



■ استجابات خارجية ■ استجابات داخلية

الاستجابات الداخلية

82%

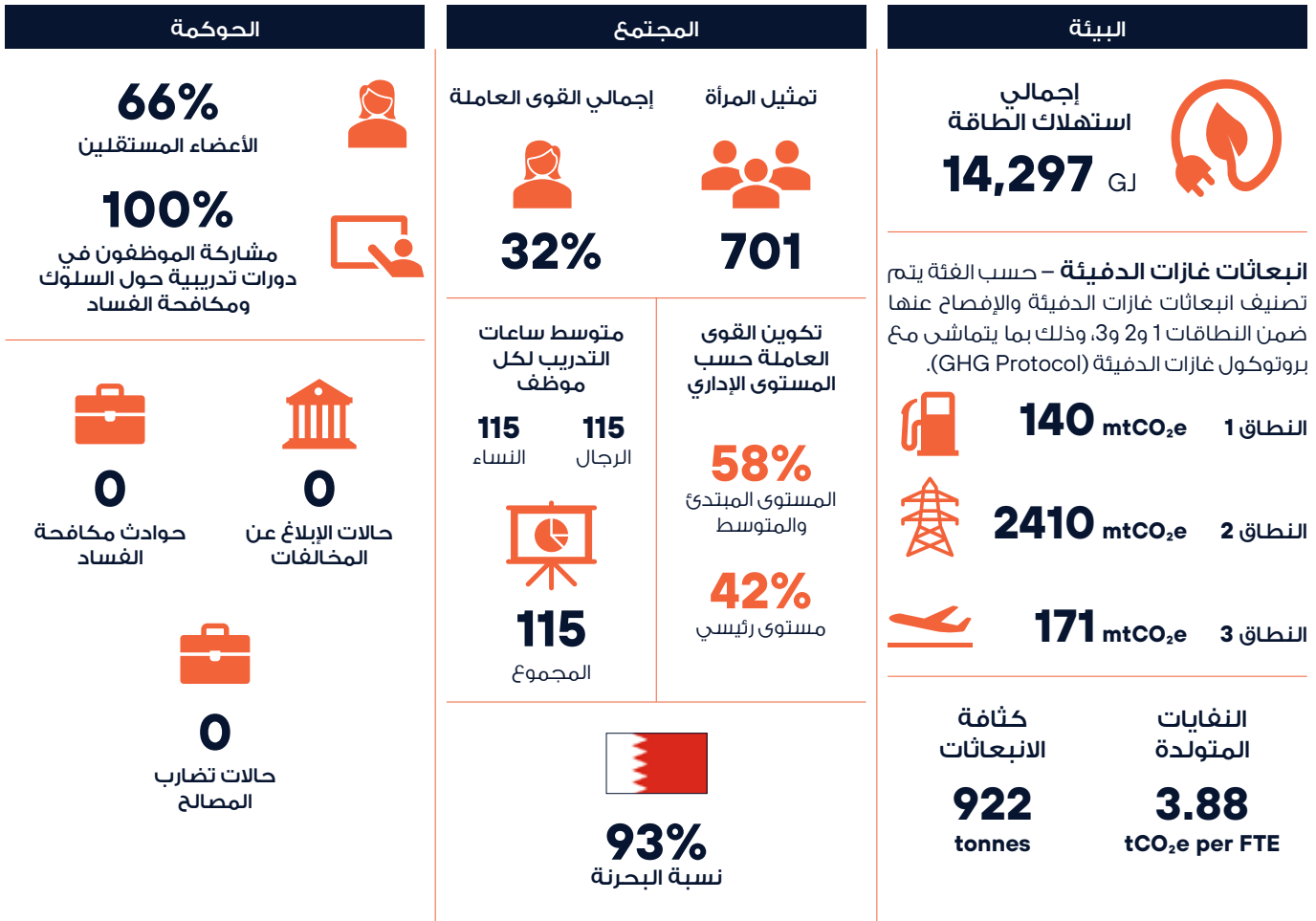
الاستجابات الخارجية

18%

تضمنت ردود الاستطلاع مزيجًا متنوعًا من المستجيبين الداخليين والخارجيين، مما يضمن تمثيلًا متوازنًا من جميع أصحاب المصلحة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

أبرز إنجازات الأداء في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية



تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

03 الإفصاحات البيئية - تفاصيل دقيقة

البيئة

الإدارة البيئية

يعكس نهج بنك السلام في الإدارة البيئية إدراكه بأن مسؤوليات المؤسسات المالية تمتد بشكل جوهري إلى ما هو أبعد من أهدافها التشغيلية المباشرة. فالآثار البيئية لعمليات المؤسسات، وكذلك للأشطة الاقتصادية التي تقوم بتمويلها، تمتد بطبيعتها على المدى الطويل، ويُعد إدارتها بشكل مسؤول عنصراً متزايد الأهمية في مفهوم الاستدامة المؤسسية.

وعليه، تركز الأجددة البيئية للبنك على التزامين متكاملين: الأول تشغيلي، ويتمثل في رصد وإدارة وتقليل الأثر البيئي لعمليات البنك ومرافقه واستهلاك موارده وأنشطته اليومية بشكل تدريجي. أما الثاني فهو استراتيجي، ويهدف إلى توجيه أنشطة التمويل بشكل متزايد نحو نتائج اقتصادية منتجة تتماشى مع المسؤولية البيئية وتنسجم مع التوجهات الوطنية الأوسع للاستدامة في مملكة البحرين. وتعكس هذه الالتزامات مجتمعة قناعة البنك بأن الإدارة البيئية الرشيدة تمثل أحد الأبعاد الأساسية لأدائه المؤسسي.

البصمة البيئية لبنك السلام

يوصفه مؤسسة تعمل في قطاع الخدمات المالية، بتركز الأثر البيئي المباشر لبنك السلام في استهلاك الطاقة والمياه، وإنتاج النفايات المرتبطة بشبكة الفروع والعمليات التشغيلية في المقر الرئيسي والمرافق الداعمة. ويُعد استهلاك الكهرباء عبر مرافق البنك العامل البيئي الأبرز، مدفوعاً باستخدامات مثل الإضاءة، أنظمة التبريد، وتشغيل البنية التحتية لتقنية المعلومات والمعدات.

ويمثل استهلاك الورق - المرتبط بوثائق الزبائن والعمليات الداخلية والمراسلات - عنصراً ثانوياً من حيث استخدام الموارد، إلا أنه يخضع لإدارة مستمرة، حيث تساهم جهود التحول الرقمي التي ينفذها البنك في تقليل الاعتماد على الورق بشكل تدريجي.

كما يتم التعامل مع النفايات الناتجة عن العمليات المصرفية اليومية، بما في ذلك النفايات المكتبية العامة والتخلص من المعدات الإلكترونية، وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. أما استهلاك المياه، ورغم أنه لا يمثل مورداً كثيف الاستخدام ضمن عمليات البنك، إلا أنه يتم رصده كجزء من التزام البنك الأوسع بالإدارة المسؤولة للموارد.

ورغم أن البصمة البيئية المباشرة للبنك تُعد محدودة مقارنة بالقطاعات الصناعية أو الإنتاجية، إلا أن البنك ينظر إلى الرصد المنهجي والتقليل التدريجي لأثره البيئي التشغيلي كالتزام أساسي، يُسهم في تعزيز المصداقية والانضباط المؤسسي ضمن أجندته البيئية الأشمل.

التوافق الوطني والدولي

تتشكل التزامات البنك البيئية في ضوء كل من الأجددة الوطنية للاستدامة والأهداف التنموية المعترف بها دولياً، حيث تضع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، إلى جانب هدف المملكة للوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام 2060، توقعاً واضحاً بمساهمة مؤسسات القطاع الخاص بشكل فاعل في مسار خفض الانبعاثات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد في المملكة، وهو ما تسعى ممارسات البنك البيئية إلى تحقيقه.

على الصعيد الدولي، يستند أداء البنك البيئي إلى الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف الثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، وهما الهدفان الأكثر ارتباطاً بسياق عمليات البنك وأنشطة التمويل التي يقوم بها. وتشكل هذه الأطر مجتمعة المرجعية التي يستند إليها البنك في تقييم مدى تأثير وأهمية التزاماته البيئية.

الإشراف والصلاحيات

تُدار القضايا البيئية في بنك السلام من خلال إطار إشرافي منظم يربط بين المساءلة على مستوى مجلس الإدارة والمسؤوليات التنفيذية على مستوى الإدارة. وتندرج القضايا البيئية ضمن نطاق الحوكمة الأشمل للمخاطر والاستدامة لدى المجلس، حيث تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على المخاطر البيئية الجوهرية وانعكاساتها على ملف المخاطر العام للبنك، فيما تضطلع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمسؤولية الإشراف على سلامة الإفصاحات البيئية وكفاية الضوابط المرتبطة بها، عند الاقتضاء.

وعلى مستوى الإدارة التنفيذية، تتحمل إدارة الشؤون الإدارية المسؤولية الرئيسية عن الأداء البيئي التشغيلي للبنك، ويشمل ذلك متابعة استهلاك الطاقة والموارد عبر مرافق البنك، وتنفيذ مبادرات كفاءة الاستخدام والحد من النفايات، وإدارة البيانات التي تستند إليها الإفصاحات البيئية للبنك. كما تنسق إدارة الشؤون الإدارية مع وحدات الأعمال المعنية لضمان دمج الاعتبارات البيئية ضمن إدارة المرافق وعمليات المشتريات والتخطيط التشغيلي.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

التمويل المسؤول والأهداف البيئية

يمتد الأثر البيئي للبنك إلى ما هو أبعد من بصمته التشغيلية المباشرة، ليشمل الأنشطة الاقتصادية التي يختار تمويلها. فبالنسبة للمؤسسات المالية، تُعد تركيبة محفظة التمويل عاملاً بيئياً لا يقل أهمية عن استهلاك الطاقة داخل مرافقها، بل وقد يكون له تأثير أكبر على النظم البيئية المرتبطة بالأنشطة التي يتم تمويلها. وانطلاقاً من ذلك، ينظر البنك إلى التمويل المسؤول كعنصر أساسي ضمن أجندته البيئية.

وبصفته بنكاً إسلامياً، تستند مبادئ التمويل لدى البنك إلى تجنب الضرر وتعزيز المنفعة العامة، وهي قيم تتماشى بشكل مباشر مع أهداف المسؤولية البيئية. ويتجلى هذا التوافق عملياً من خلال دعم البنك لمنتجات تمويل تشجع على أنماط استهلاك أكثر استدامة، بما في ذلك تمويل المركبات الهجينة والمركبات ذات الكفاءة العالية في استهلاك الوقود. ومع استمرار تطور سوق الحلول النظيفة في دول مجلس التعاون الخليجي، يتمتع البنك بموقع يمكنه من أداء دور داعم في هذا التحول، من خلال تقديم هياكل تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية تتيح خيارات منخفضة الانبعاثات لشريحة أوسع من الزبائن.

كما تمتد الأهمية الاستراتيجية لمحفظة التمويل إلى مسار الإفصاح طويل الأجل عن الانبعاثات لدى البنك، إذ تمثل الانبعاثات الممولة، المصنفة ضمن النطاق الثالث (Scope 3) وفقاً لبروتوكول غازات الدفيئة، الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية التي يدعمها البنك، وهي تُعد بشكل متزايد المكون الأكثر جوهرية في البصمة الكربونية الإجمالية للمؤسسات المالية. وفي حين لا يزال البنك في المراحل الأولية من تطوير قدراته في قياس انبعاثات النطاق الثالث، فإن تركيبة محفظة التمويل وخصائصها البيئية ستؤدي دوراً متزايد الأهمية في توجيه هذا الإفصاح مع تحسن توافر البيانات وتطور أطر القياس.

وعليه، فإن تركيز البنك الحالي على تمويل الأنشطة المتوافقة مع المعايير البيئية لا يعكس فقط منظومة قيمه، بل يمثل أيضاً خطوة مدروسة نحو تعزيز شمولية ومصداقية الإفصاحات البيئية على المدى الطويل.

كما أن دمج الاعتبارات البيئية ضمن قرارات التمويل يخدم هدفاً مهماً في إدارة المخاطر. إذ إن التعرض للأصول كثيفة الانبعاثات أو غير المتوافقة بيئياً ينطوي على مخاطر انتقالية باتت تحظى باهتمام متزايد من الجهات التنظيمية والمستثمرين ووكالات التصنيف. ومن خلال توجيه رأس المال نحو أنشطة اقتصادية منخفضة الانبعاثات وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، يعمل البنك تدريجياً على تقليل تعرض محفظته لهذه المخاطر، مع تعزيز مكانته كمؤسسة مالية تخلق قيمة بشكل مسؤول ومستدام.

المبادرات البيئية الرئيسية

تعزيز التنقل الأخضر من خلال التمويل المسؤول

في عام 2025، أطلق البنك مبادرة موجهة لتمويل السيارات، تهدف إلى تسريع تبني الزبائن لمركبات الطاقة الجديدة، بما يعزز الربط المباشر بين أنشطة التمويل التي يقدمها البنك والتزاماته البيئية. وقدمت المبادرة شروط تمويل تنافسية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب حافز استرداد نقدي للزبائن الذين يختارون تمويل مركبات الطاقة الجديدة، مما يجعل خيارات التنقل منخفضة الانبعاثات أكثر إتاحة من الناحية المالية لشريحة أوسع من زبائن الأفراد.

ومن خلال دمج تفضيل بيئي ضمن منتج تمويل تجزئة رئيسي، أثبتت البنك أن التمويل المستدام يمكن طرحه بفعالية عند تقاطع القيمة التجارية والقيمة البيئية. وتمثل هذه المبادرة تطبيقاً عملياً لأجندة البنك الأوسع في مجال التمويل المسؤول، من خلال توجيهه لأنشطة التمويل نحو خيارات اقتصادية تتماشى مع تطلعات مملكة البحرين في مجال الاستدامة ومع التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون.

توسيع الوصول إلى التنقل الهجين من خلال حلول تمويل مدمجة

استكمالاً لالتزامه بالتمويل المسؤول، دخل البنك في شراكة استراتيجية مع الموزع الحصري لإحدى أبرز علامات المركبات الهجينة في مملكة البحرين، لإطلاق حل تمويلي متكامل ومدمج للمركبات الكهربائية الهجينة. وتعكس هذه المبادرة توجهها محروسنا لتقليل العوائق العملية والمالية المرتبطة بالتحول إلى وسائل تنقل أكثر نظافة، وذلك من خلال دمج تمويل المركبة، وتأمين التكافل للمركبات لعدة سنوات، وباكعة خدمة ممتدة ضمن قسط شهري واحد واضح وشفاف. ونتج عن ذلك منتج تمويلي يوفّر للزبائن وضوحاً مالياً فعلياً، إلى جانب الاستفادة البيئية الناتجة عن اختيار مركبات منخفضة الانبعاثات.

كما تعكس هذه المبادرة فناعة البنك بأن الشراكات مع موزعي السيارات تمثل قناة فعالة لتقديم حلول التمويل المسؤول على نطاق أوسع. ومن خلال الجمع بين الخبرات المالية للبنك والبنية التحتية لخدمات ما بعد البيع لدى الموزع وتشكيلة المركبات التي يوفرها، نجحت هذه الشراكة في تقديم تجربة ملكية متكاملة، تتسم بسهولة الوصول والراحة والتوافق مع الاعتبارات البيئية.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

03 الإفصاحات البيئية - تفاصيل دقيقة

2. استهلاك الطاقة

2025	2024	2023	Energy (Absolute)
780	630	570	ديزل (ليتر)
58,500	-	-	بتترول (ليتر)
3,450,348	3,184,945	1,309,274	الكهرباء (kWh)

2025	2024	2023	Energy (GJ)
29.67	23.97	21.68	ديزل (ليتر)
1846.26			بتترول (ليتر)
12421.25	11,465.80	4,713.39	الكهرباء (kWh)
14297.18	11,489.77	4,735.07	إجمالي الطاقة (GJ)

في عام 2025، بلغ إجمالي استهلاك الطاقة في البنك 14,297.18 جيجا جول، ما يعكس أشمل حصر لاستهلاك الطاقة تم الإفصاح عنه حتى الآن. ويشمل ذلك استهلاك الديزل عبر الأصول المملوكة والمشغلة، واستهلاك الكهرباء عبر شبكة الفروع ومرافق البنك، ولأول مرة، استهلاك البنزين، الذي تم إدراجه ضمن نطاق الإفصاح اعتباراً من عام 2025 كجزء من نهج أكثر شمولية في جمع بيانات الطاقة.

ولا تزال الكهرباء تمثل المصدر الرئيسي لاستهلاك الطاقة، حيث سجلت زيادة سنوية تقارب 8%، بما يعكس التوسع المستمر في نطاق العمليات التشغيلية للبنك، كما شهد استهلاك الديزل ارتفاعاً من 23.97 جيجا جول في عام 2024 إلى 29.67 جيجا جول في عام 2025، بما يتماشى مع زيادة النشاط التشغيلي.

ملاحظة: هناك عاملان يجب أخذهما في الاعتبار عند مقارنة هذه البيانات. أولاً، تم توسيع نطاق الإفصاح عن استهلاك الطاقة اعتباراً من عام 2024 ليشمل الأثر التشغيلي الناتج عن عملية استحواذ، وهو ما يفسر الزيادة الملحوظة في الاستهلاك بين عامي 2023 و2024. ثانياً، تم إدراج استهلاك البنزين لأول مرة في عام 2025، وبالتالي لا تتوفر بيانات مقارنة للسنوات السابقة لهذا البند، ولا تنطبق المقارنة السنوية عليه. وعليه، ينبغي مراعاة هذين العاملين عند تحليل الاتجاهات عبر فترة التقرير.

3. كثافة الطاقة

2025	2024	2023	Energy Intensity (GJ / Revenue BHD '000)
0.00008	0.00007	0.00009	Diesel
0.00479	-	-	Petrol
0.03224	0.03310	0.01922	Electricity
0.03711	0.03316	0.01930	Energy Intensity

*Energy intensity is calculated as total energy consumption in gigajoules (GJ) divided by the Bank's total revenue expressed in BHD thousands (BHD '000). Revenue is used as the organisational metric as consistent and meaningful denominator for the Bank, enabling period-on-period comparability.

شهدت كثافة استهلاك الطاقة الإجمالية للبنك ارتفاعاً طفيفاً في عام 2025 مقارنة بعام 2024، ويُعزى ذلك جزئياً إلى إدراج استهلاك البنزين ضمن نطاق الإفصاح لأول مرة. وبعد استبعاد هذا الأثر، يُظهر الاتجاه الأساسي لكثافة استهلاك الكهرباء - والتي تمثل المكون الأكبر - تحسناً طفيفاً، مما يشير إلى إدارة أكثر كفاءة لاستهلاك الطاقة الأساسية مقارنة بقاعدة إيرادات البنك. كما ظلت كثافة استهلاك الديزل محدودة ومستقرة عبر فترات التقرير الثلاث.

ويُعزى الارتفاع الأكثر وضوحاً في الكثافة بين عامي 2023 و2024 بشكل رئيسي إلى التوسع في نطاق العمليات التشغيلية للبنك عقب عملية دمج أعمال كبيرة، والتي أدت إلى تغيير جوهري في كلٍ من قاعدة استهلاك الطاقة ومقام الإيرادات، وعليه، ينبغي تفسير مقارنات الكثافة عبر هذه الفترة الانتقالية بحذر.

ملاحظة: تم إعادة بيان إيرادات السنة المالية 2024، وتعكس نسب الكثافة لذلك العام مقام الإيرادات بعد التعديل. كما أن إدراج استهلاك البنزين اعتباراً من عام 2025 يتطلب أخذ هذا التغيير في نطاق الإفصاح بعين الاعتبار عند إجراء المقارنات مع الفترات السابقة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

4. مزيج الطاقة

مزيج الطاقة (نسبة)	2023	2024	2025
وقود	0.5%	0.2%	13.1%
ديزل	0.5%	0.2%	0.2%
بتروول	0.0%	0.0%	12.9%
الكهرباء	99.5%	99.8%	86.9%

شكّلت الكهرباء بشكل مستمر النسبة الأكبر من مزيج الطاقة عبر جميع فترات التقرير، مما يعكس انخفاض الاعتماد النسبي على الوقود القائم على الاحتراق، وهو ما يتماشى مع طبيعة عمليات البنك في قطاع الخدمات المالية. كما ظلت مساهمة الديزل في إجمالي المزيج محدودة ومستقرة، نظرًا لدوره المحدود ضمن نمط استهلاك الطاقة التشغيلي للبنك.

ومن أبرز التغيرات في مزيج الطاقة لعام 2025 إدراج البنزين كقناة قابلة للإفصاح لأول مرة، حيث شكّل ما يقارب 12.9% من إجمالي استهلاك الطاقة بعد تضمينه ضمن نطاق التقرير. وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبي في حصة الكهرباء ضمن المزيج مقارنة بالسنوات السابقة، رغم استمرار ارتفاع استهلاك الكهرباء من حيث القيمة المطلقة، وعليه، فإن هذا التغيير في النسب يعكس توسع نطاق الإفصاح، وليس تحولاً هيكلياً في نمط استهلاك الطاقة لدى البنك. ولم يتم استخدام أي مصادر طاقة متجددة خلال فترة التقرير.

ملاحظة: لم يتم إدراج استهلاك البنزين ضمن نطاق الإفصاح في عامي 2023 و2024، وبالتالي لا تتوفر بيانات قابلة للمقارنة لهذا البند في الفترات السابقة. كما أن التوسع في نطاق العمليات التشغيلية للبنك اعتباراً من عام 2024، نتيجة لعملية دمج أعمال، يؤثر كذلك على قابلية المقارنة بين الفترات المختلفة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

03 الإفصاحات البيئية - تفاصيل دقيقة

5. انبعاثات غازات الدفيئة

2025	2024	2023	GHG Emissions (mt-CO2 eq)
139.77	1.68	1.52	النطاق 1 للانبعاثات
2410.41	2,225.00	914.66	النطاق 2 للانبعاثات
170.65	110.95	-	النطاق 3 للانبعاثات
2,720.83	2,337.63	916.18	مجموع الانبعاثات

المنهجية

تم احتساب انبعاثات غازات الدفيئة باستخدام منهجية قائمة على النشاط، حيث يتم ضرب بيانات الاستهلاك الفعلية لكل مصدر من مصادر الانبعاثات في معامل الانبعاث المناسب لاحتساب إجمالي الانبعاثات بوحدة طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

وقد تم اعتماد معاملات انبعاثات النطاق الأول لكل من البنزين والديزل من قاعدة بيانات معاملات التحويل الخاصة بانبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن DEFRA. أما معاملات انبعاثات النطاق الثاني المتعلقة باستهلاك الكهرباء، فقد تم اعتمادها من قاعدة بيانات معاملات الانبعاثات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة، باستخدام معامل الشبكة الكهربائية الخاص بمملكة البحرين.

ويتم التعبير عن جميع الانبعاثات بوحدة طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وقد تم احتسابها بما يتماشى مع المعيار المؤسسي للمحاسبة والإفصاح عن غازات الدفيئة.

شهد إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة لدى البنك ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة التقرير، مدفوعاً بتوسع العمليات، وتوسيع نطاق الإفصاح، وتعزيز قدرات القياس عبر مختلف نطاقات الانبعاثات.

انبعاثات النطاق الأول: ظلت انبعاثات النطاق الأول الناتجة عن استهلاك الديزل محدودة حتى عام 2024، حيث شكّلت نسبة ضئيلة من إجمالي انبعاثات البنك. ويعكس الارتفاع الملحوظ في عام 2025 إدراج استهلاك البنزين ضمن نطاق النطاق الأول لأول مرة.

انبعاثات النطاق الثاني: ارتفعت انبعاثات النطاق الثاني الناتجة عن استهلاك الكهرباء المشتركة - والتي تمثل أكبر فئة من انبعاثات البنك والمساهمة الرئيسي في بصمته الكربونية - بنسبة 8%. وقد سجّلت زيادة كبيرة في عام 2024 عقب توسع النطاق التشغيلي للبنك نتيجة عملية استحواد، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد المرافق واستهلاك الكهرباء المدرج ضمن نطاق الجرد.

انبعاثات النطاق الثالث: تم إدراج الإفصاح عن انبعاثات النطاق الثالث لأول مرة في السنة المالية 2024، ويقتصر نطاقه حالياً على السفر الجوي لأغراض العمل. وقد ارتفعت الانبعاثات ضمن هذا النطاق في عام 2025 مع تطور أنظمة القياس وتحسن آليات جمع البيانات. ولا يزال توسيع نطاق الإفصاح ضمن النطاق الثالث مرهوناً بتوافر البيانات وتطبيق بروتوكولات التحقق.

ملاحظة: تتأثر اتجاهات الانبعاثات بثلاثة عوامل رئيسية: (1) التوسع في النطاق التشغيلي في عام 2024 نتيجة عملية استحواد، مما يحد من قابلية المقارنة المباشرة مع عام 2023؛ (2) إدراج استهلاك البنزين ضمن النطاق الأول لأول مرة في عام 2025؛ و(3) التطبيق التدريجي لقياس انبعاثات النطاق الثالث اعتباراً من عام 2024. وتعكس هذه التعديلات في نطاق الإفصاح التزام البنك بالشفافية والتحسين المستمر في الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

6. كثافة انبعاثات غازات الدفيئة

2025	2024	2023	Emission Intensity
2,720.83	2,337.63	916.18	مجموع الانبعاثات
701	750	518	إجمالي الانبعاثات المستخدمة في احتساب كثافة انبعاثات غازات الدفيئة
3.88	3.12	1.77	كثافة الانبعاثات

ارتفعت كثافة الانبعاثات لدى البنك لتصل إلى 3.88 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة قياس في عام 2025. ويعكس الارتفاع الكبير في عام 2024 التوسع في النطاق التشغيلي وعملية الاستحواد المشار إليهما أعلاه، في حين أن الزيادة الأكثر اعتدالاً في عام 2025 تتماشى مع استمرار نمو انبعاثات النطاق الثاني وإدراج استهلاك البنزين ضمن النطاق الأول لأول مرة.

ملاحظة: تظل قابلية المقارنة المباشرة لمؤشرات كثافة الانبعاثات بين سنة وأخرى محدودة، وذلك بسبب العوامل الموضحة في ملاحظة التفسير ضمن البند E.5 (انبعاثات غازات الدفيئة)، بما في ذلك التغييرات في النطاق التشغيلي، والإدراج التدريجي لمصادر الانبعاثات، وتطور نطاق القياس عبر مختلف النطاقات.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

7. التخفيف من مخاطر المناخ

يُدرِك البنك أن التوجهات التنظيمية المتغيرة وديناميكيات السوق المرتبطة بخفض الانبعاثات قد تفرض اعتبارات انتقالية مستقبليّة على بعض القطاعات وفئات الأصول. ويعكس تركيز البنك المتزايد على تمويل المركبات الهجينة والموفرة للطاقة، إلى جانب توجهه الأوسع نحو التمويل المتوافق مع معايير الاستدامة، نهجاً استباقياً في إدارة محفظته التمويلية ضمن بيئة سوقية متغيرة.

وخلال فترة التقرير الحالية، لم يتم تحديد أي مخاطر مناخية جوهرية تستدعي مخصصات مالية أو تدخلات استراتيجية محددة. وسيواصل البنك متابعة التطورات المرتبطة بالمناخ، وتعزيز قدراته في تحديد وتقييم المخاطر خلال الفترات المقبلة.

يتم دمج مخاطر المناخ ضمن الإطار الشامل لإدارة المخاطر المؤسسية في البنك كإجراء استباقي، بما يعكس نهج البنك في الاستعداد للمخاطر الناشئة بدلاً من الاكتفاء بالاستجابة للمخاطر المحددة. ويضمن هذا النهج المتكامل تقييم الاعتبارات المرتبطة بالمناخ بشكل منهجي عبر أبعاد المخاطر التشغيلية والمالية والائتمانية والتنظيمية، وذلك من خلال هياكل الحوكمة القائمة.

وعلى مستوى مجلس الإدارة، يتم استعراض القضايا المرتبطة بالمناخ من قبل اللجنة التنفيذية ضمن نطاق إشرافها الاستراتيجي. كما تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر الإشراف على سياسات وأطر إدارة المخاطر في البنك، والتي تندرج ضمنها اعتبارات مخاطر المناخ. أما على مستوى الإدارة التنفيذية، فتقوم لجنة الائتمان والمخاطر بتطبيق سياسات إدارة المخاطر على أنشطة التمويل والعمليات التشغيلية، بما يشمل تقييم العوامل المرتبطة بالاستدامة أو المناخ عند الاقتضاء.

8. استهلاك المياه

لا يُعدّ الماء مورداً رئيسياً ضمن مدخلات العمليات لبنك يعمل في قطاع الخدمات المالية وبالجملة التشغيلي للبنك. ويقتصر الاستهلاك على الاستخدامات التشغيلية الاعتيادية عبر شبكة الفروع والمقر الرئيسي والمرافق الداعمة، وتشمل بشكل أساسي خدمات الصرف الصحي والمطابخ والصيانة العامة، دون وجود عمليات صناعية أو إنتاجية كثيفة الاستهلاك للمياه. ويقوم البنك بالإفصاح عن استهلاك المياه المرتبط بعملياته على أساس أفضل تقدير ممكن، وذلك في إطار التزامه بالشفافية وتقديم إفصاحات بيئية شاملة.

في عام 2025، ارتفع استهلاك المياه لدى البنك بشكل رئيسي نتيجة لتغيير في نطاق الإفصاح. فقد تم إدراج استهلاك المياه المرتبط بالمقر الرئيسي – والذي كان يُحتسب سابقاً ضمن ترتيبات الإيجار وبالتالي لا يُسجّل كمصرف منفصل – ضمن البيانات المُفصّل عنها لأول مرة. كما أدى التوسع في شبكة الفروع الناتج عن أنشطة الاستحواذ إلى زيادة نطاق الاستهلاك المُبلّغ عنه. ولم يتم إعادة بيان بيانات السنوات السابقة.

ملاحظة: تعكس الأرقام المعلنة استهلاك المياه عبر المرافق الواقعة ضمن النطاق التشغيلي للبنك لكل فترة تقرير، مع الأخذ في الاعتبار التوسع في هذا النطاق اعتباراً من عام 2024 نتيجة إضافة مرافق جديدة عقب عملية دمج أعمال.

استهلاك المياه (متر مكعب)		
2025	2024	2023
7,295,000	3,107,100	2,211,000
0	0	0
7,295,000	3,107,100	2,211,000

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

03 الإفصاحات البيئية - تفاصيل دقيقة

الورقية والنفايات العامة، ويتم رصدتهما والإفصاح عنهما ضمن النطاق التشغيلي للبنك، وتنشأ النفايات الورقية بشكل رئيسي من وثائق الزبائن والعمليات الداخلية والمراسلات الإدارية. ويُدرِك البنك أن استهلاك الورق والنفايات المرتبطة به يُعدان عنصراً بيئياً قابلاً للإدارة، ويرتبطان بشكل وثيق بأجندة التحول الرقمي المستمرة، والتي تشمل فتح الحسابات بدون أوراق، والكشوفات الرقمية، وسير العمل الإلكتروني الداخلي. أما النفايات العامة، فتشمل النفايات المكتبية ونفايات المرافق الناتجة عن العمليات اليومية عبر شبكة الفروع والمقر الرئيسي، بما في ذلك مواد التغليف والمستهلكات والنفايات التشغيلية العامة. ويتم التعامل مع كلا المسارين وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها في مملكة البحرين فيما يتعلق بإدارة والتخلص من النفايات البلدية.

2025	2024	2023	استهلاك المياه
922,000	651,000	576,000	إجمالي النفايات المتولدة (كجم)
3,498,450	1,997,653	15,313	إجمالي استهلاك الورق (كجم)

10. أهداف خفض الانبعاثات

المتعلقة بالانبعاثات والإفصاحات المرتبطة بها على عاتق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة، حيث تتولى ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات الإفصاح المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمناخ، إضافة إلى متابعة مدى توافق البنك مع التوجهات والمتطلبات الوطنية والدولية المتطورة في هذا المجال. ومع استمرار تطور البيئة التنظيمية ونضوج قدرات البنك في القياس، يواصل البنك متابعة مستجدات وضع أهداف رسمية لخفض الانبعاثات. وفي حال صدور متطلبات تنظيمية جديدة تتعلق بأهداف الانبعاثات أو الإفصاحات المناخية، يلتزم البنك بالامتثال الكامل وفي الوقت المناسب لتلك المتطلبات، بما يتماشى مع التزاماته الأشمل في مجال الاستدامة.

يرتكز نهج البنك الحالي في إدارة الانبعاثات على القياس الدقيق والرصد المستمر والإفصاح الشفاف عن مخزون انبعاثات غازات الدفيئة عبر النطاقات 1 و2 و3، وذلك بما يتماشى مع المعايير الدولية وأطر الإفصاح المعتمدة. وبأني هذا العمل التأسيسي انطلاقاً من قناعة البنك بأن تحديد أهداف موثوقة يتطلب وجود خط أساس واضح ودقيق للانبعاثات. وحتى فترة التقرير الحالية، لا يخضع البنك لأهداف إلزامية لخفض الانبعاثات على المستوى الوطني أو القطاعي أو الإقليمي. ومع ذلك، يظل البنك ملتزماً بمواءمة مسار انبعاثاته مع أهداف الاستدامة الوطنية في مملكة البحرين، بما في ذلك هدف الحياد الصفري، وكذلك دعم الأهداف ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المرتبطة بسياق عملياته. وتقع مسؤولية الإشراف على التزامات البنك

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي - إفصاحات تفصيلية

المجتمع

المسؤولية الاجتماعية

يعكس نهج بنك السلام في المسؤولية الاجتماعية إدراكه بأن المؤسسة المالية بحجمها وانتشارها تضطلع بدور مؤثر في المجتمعات التي تخدمها، سواء كجهة عمل، أو كمزود للخدمات المالية، أو كمساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية الأوسع في مملكة البحرين. وترتكز الأجندة الاجتماعية للبنك على التزامين متكاملين يتمثلان في الاستثمار في تطوير ورفاهية ومعاملة عادلة للقوى العاملة لديه، وتوجيه موارده المالية والمؤسسية نحو تحقيق قيمة اجتماعية مستدامة على مستوى المملكة.

ويتحقق الأثر الاجتماعي المباشر للبنك من خلال علاقته الوظيفية مع موظفيه، والتي تشمل التوظيف، والتعويضات، والتدريب والتطوير، والصحة والسلامة، ورعاية الموظفين. وباعتباره أحد المؤسسات المالية الإسلامية الراسخة في البحرين، يوظف البنك قوة عاملة كبيرة ومتنوعة عبر شبكة فروع ومقره الرئيسي ووحداته التشغيلية، وإلى جانب التوظيف المباشر، تُسهم الأنشطة التجارية للبنك في توليد قيمة اقتصادية تمتد إلى سلاسل التوريد والشركاء التجاريين والمجتمعات التي يعيش ويعمل فيها زبائنه.

التوافق الوطني والدولي

تضع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 تنمية رأس المال البشري، وتعزيز توظيف الكوادر الوطنية في القطاع الخاص، وتطوير منظومة الرفاه الاجتماعي في صميم أجندة التنمية طويلة المدى للمملكة. وتعكس ممارسات البنك في إدارة القوى العاملة، والتزامه بسياسات التوظيف، ومبادراته المجتمعية مصممة للإسهام بشكل مباشر في هذه الأولويات، بما يعكس التوقع بأن يضطلع القطاع المالي الخاص بدور فاعل ومسؤول في التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني. وعلى الصعيد الدولي، يستند أداء البنك الاجتماعي إلى أهداف التنمية المستدامة الأكثر ارتباطاً بسياق قواه العاملة ومجتمعها، وهي الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف الرابع (التعليم الجيد)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، والإشراف والصلاحيات يعمل بنك السلام ضمن إطار إشرافي منظم يربط بين المساءلة على مستوى مجلس الإدارة والمسؤوليات التنفيذية على مستوى الإدارة، وتندرج القضايا الاجتماعية، بما في ذلك ممارسات القوى العاملة، ورفاه الموظفين، والمساهمة المجتمعية، ضمن نطاق الحوكمة الأشمل للمجلس. وتتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على المخاطر الاجتماعية الجوهرية، بما في ذلك تلك المرتبطة بإدارة القوى العاملة، والصحة والسلامة المهنية، والتزامات البنك تجاه أصحاب المصلحة، وعلى مستوى الإدارة التنفيذية، تتحمل إدارة الموارد البشرية المسؤولية الرئيسية عن القضايا المتعلقة بالقوى العاملة، بما يشمل التوظيف، والتعويضات،

وإدارة الأداء، والتدريب والتطوير، ورفاه الموظفين. كما يتم إدارة الالتزام بسياسات التوظيف ومتطلبات التوظيف الوطني ضمن هذه الإدارة، بالتنسيق مع وحدات الأعمال المعنية. أما مبادرات الاستثمار المجتمعي وبرامج المسؤولية الاجتماعية، فتتم إدارتها من خلال الجهة المختصة بالاتصال المؤسسي وإدارة علاقات أصحاب المصلحة. ويضمن وجود إطار حوكمة منظم التعامل مع القضايا الرئيسية ضمن

ركيزة البنك الاجتماعية تتم إدارتها وتحديد أولوياتها بشكل فعال. إطار السياسات يمثل موظفو البنك أهم أصوله المؤسسية وأكثرها تأثيراً، وهم القناة الرئيسية التي تُجسّد من خلالها قيمه وتُبنى عبرها علاقاته مع الزبائن والمجتمع. وانطلاقاً من ذلك، اعتمد البنك سياسة موارد بشرية رسمية تشكّل الإطار الحوكمي لممارساته المتعلقة بالموارد البشرية، بما يضمن إدارة جميع مراحل العلاقة الوظيفية بدرجة عالية من الاتساق والعدالة والمساءلة. وتشمل هذه السياسة مختلف مراحل دورة حياة الموظف، بدءاً من التوظيف والاختيار، مروراً ببرامج التعريف والتأهيل، وصولاً إلى الشروط والأحكام التي تنظم العلاقة الوظيفية اليومية، كما تغطي السياسة أطر إدارة الأداء التي تدعم ثقافة التطوير المستمر والمساءلة، وبرامج التدريب والاستثمار في تنمية القدرات بما يتماشى مع أولويات الأفراد والمؤسسة، إلى جانب معايير واضحة لسلوك الموظفين مدعومة بإجراءات تأديبية عادلة وشفافة. وتعكس هذه العناصر مجتمعة التزام البنك بتوفير بيئة عمل داعمة وعادلة، تمكّن الموظفين من الإسهام بفعالية في تحقيق أهداف البنك. دعم الاقتصاد المحلي من خلال الشمول المالي إلى جانب دوره كجهة عمل، يسهم البنك في تعزيز النسيج الاجتماعي في مملكة البحرين من خلال المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها للأفراد والشركات والمجتمعات في مختلف أنحاء المملكة. ويسهم إتاحة الوصول إلى حلول تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر خدمات الأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للشركات، في تمكين الزبائن من اغتنام الفرص الاقتصادية، والاستثمار في التعليم والإسكان، وبناء مرونة مالية تتماشى مع قيمهم.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي - إفصاحات تفصيلية

تطوير الكفاءات الوطنية من خلال برامج تدريب عملي منظمة

استقبل برنامج التدريب الصيفي السنوي للبنك، في نسخته التاسعة عشرة على التوالي (2025)، عدد 45 طالباً جامعياً من أبرز الجامعات المحلية والدولية، ليُسجل أكبر عدد مشاركين في تاريخ البرنامج. وقد تم تصميم البرنامج، الذي يمتد لشهرين، لتزويد المشاركين بخبرة عملية في الوظائف المصرفية الأساسية، والتعرف على آليات العمل بين الإدارات المختلفة، واكتساب المهارات المهنية اللازمة للتعامل مع بيئة الخدمات المالية المتسارعة.

وقد ركزت نسخة عام 2025 على موضوعات معاصرة، من أبرزها التنمية المستدامة من خلال الابتكار والذكاء الاصطناعي، بما يعكس التوجه الاستراتيجي للبنك

وتركيزه على تقاطع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع التحول الرقمي. ويُعد برنامج التدريب الصيفي السنوي أحد أبرز وأهم مساهمات البنك في تنمية رأس المال البشري الوطني. فمن خلال توفير تجربة مهنية منظمة قائمة على الإرشاد والتوجيه لطلبة الجامعات في مرحلة مبكرة من مسيرتهم المهنية، يساهم البنك بشكل مباشر في إعداد كوادر وطنية مؤهلة وجاهزة للمستقبل، وهو ما يمثل أولوية محورية ضمن رؤية البحرين 2030 والتزامات البنك في مجال التوظيف.

تعزيز الثقافة المالية لدى الشباب من خلال التعلم التفاعلي

في عام 2025، شارك البنك للعام الثالث على التوالي في مبادرة "مدينة الشباب 2025"، وهي منصة وطنية تُعنى بتمكين الشباب وتطوير مهاراتهم، وذلك من خلال تقديم برنامج توعوي تفاعلي في مجال الثقافة المالية مصمم خصيصاً للشباب البحريني.

وجاء البرنامج تحت عنوان "الحياة مع بنك السلام"، حيث تم تصميمه كتجربة تعليمية قائمة على المحاكاة، يمر خلالها المشاركون بسلسلة من السيناريوهات المالية الواقعية، ويُطلب منهم اتخاذ قرارات مالية تعكس ظروف الحياة الحقيقية. واختتمت كل جلسة بنقاش تفاعلي موجه، يقوم خلاله المشاركون بتقييم الأثار قصيرة وطويلة المدى لقراراتهم، بما يعزز الفهم العملي لأهمية التخطيط المالي والسلوك المالي المسؤول.

وهدفت المبادرة إلى تجاوز الأساليب التقليدية للتثقيف المالي، من خلال وضع المشاركين في صميم التجربة التعليمية، بما يجعل المفاهيم المالية

ويكتسب دعم البنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اجتماعية خاصة، نظراً للدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في خلق فرص العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي على مستوى المجتمع. ومن خلال توفير تمويل ميسر لهذه الشريحة، يساهم البنك بشكل مباشر في تنويع الاقتصاد الخاص في مملكة البحرين وتعزيز مرونته، وهو ما يمثل أولوية محورية ضمن أجندة التحول الاقتصادي لرؤية البحرين 2030.

ويرى البنك أن الشمول المالي يمثل في آن واحد التزاماً اجتماعياً ومبدأً تجارياً سليماً. إذ إن توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ليشمل الفئات غير المخدومة أو الناشئة يعزز من حضور البنك وأهميته داخل المجتمع، ويساهم في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في بناء اقتصاد عادل وشامل يتيح المشاركة للجميع.

المبادرات الاجتماعية الرئيسية

الاستثمار في الكوادر الوطنية المستقبلية في مملكة البحرين

في عام 2025، أطلق البنك مبادرة للتوجيه المهني والتدريب استهدفت طلبة المدارس الثانوية في مختلف أنحاء مملكة البحرين، بهدف تعريف الشباب البحريني بمسارات العمل في قطاع الصيرفة الإسلامية وتزويدهم بالمعرفة الأساسية في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وقد تم تصميم البرنامج ليستوعب طلبة الصفوف من العاشر إلى الثاني عشر، من المدارس الحكومية

والمدارس الخاصة، بطاقة استيعابية تصل إلى 100 مشارك. وتضمن البرنامج التدريبي أسبوعاً من التعلم المنظم والتفاعلي، قُدّمه موظفون ذوو خبرة من البنك، وشمل مبادئ الصيرفة الإسلامية، والأطر التنظيمية والحكومية، والاتجاهات الناشئة في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الاطلاع المباشر على بيئة العمل المصرفي والوظائف المختلفة داخل الإدارات.

وتعكس هذه المبادرة إدراك البنك بأن الإسهام الاجتماعي الفعّال يبدأ بالاستثمار في تنمية الكوادر الوطنية التي ستشكل مستقبل القطاع المالي في مملكة البحرين على المدى الطويل. ومن خلال استهداف الطلبة في مرحلة مبكرة من مسيرتهم الأكاديمية والمهنية، يدعم البرنامج اتخاذ قرارات واعية بشأن التعليم والمسارات المهنية، بما يساهم بشكل مباشر في تحقيق أولوية وطنية تتمثل في بناء قوة عاملة بحرينية مؤهلة وجاهزة للمستقبل، بما يتماشى مع تطلعات رؤية البحرين 2030.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

وتعكس هذه المبادرة قناعة البنك بأن تحقيق الشمول المالي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب توفير خدمات مصرفية تتسم بالسهولة والكفاءة والتوافق مع طبيعة أعمال هذه الفئة. ومن خلال إلغاء الحاجة إلى زيارة الفروع وتمكين الإدارة المالية بشكل فوري، أتاح البنك وصولاً فعلياً للخدمات المصرفية لرواد الأعمال الذين قد يواجهون تحديات زمنية أو لوجستية في إدارة علاقتهم المصرفية.

ومن منظور الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تحمل هذه المبادرة بُعداً بيئياً أيضاً، حيث يساهم تقليل الاعتماد على العمليات الورقية وزيارات الفروع المرتبطة بفتح الحسابات وإدارة المعاملات الرقمية في دعم هدف البنك الأوسع المتمثل في خفض بصمته البيئية التشغيلية.

الاستثمار في تمكين المرأة القيادية وتعزيز القدرات التنفيذية

في عام 2025، دعم البنك مشاركة عدد من موظفاته في البرنامج الوطني للقيادات التنفيذية للمرأة البحرينية، وهو مبادرة وطنية تهدف إلى تعزيز تمثيل المرأة البحرينية في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار. وقد تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع مؤسسة دولية رائدة، حيث أتاح للمشاركات اكتساب مهارات قيادية متقدمة وقدرات تنفيذية استراتيجية تتماشى مع الأجندة الوطنية الأوسع للتنمية المستدامة وتعزيز الشمول.

وخلال فترة التقرير، أنهت إحدى الموظفات من إدارة الخزينة والمؤسسات المالية البرنامج بنجاح، فيما بدأت موظفتان أخريان من إدارتي المالية والتدقيق الداخلي مشاركتهما ضمن الدفعة اللاحقة. ويعكس استمرار مشاركة عدة موظفات عبر دفعات متتالية من البرنامج التزاماً مؤسسياً واضحاً ومستداماً، ويؤكد قناعة البنك بأن تطوير القيادات النسائية يتطلب استثماراً منظماً ومستمرًا.

وتتوافق مشاركة البنك في هذا البرنامج بشكل مباشر مع أولويات رؤية البحرين 2030 المتعلقة بتنمية رأس المال البشري وتعزيز دور المرأة البحرينية في المناصب القيادية ضمن القطاع الخاص. كما تساهم هذه المبادرة في دعم أجندة التنوع والشمول داخل البنك، من خلال ضمان إتاحة مسارات تطوير واضحة ودعم مؤسسي يمكن الموظفات من التقدم نحو المناصب العليا والتنفيذية.

مفاهيم سهلة الفهم، تفاعلية، وقابلة للتطبيق بشكل مباشر في الحياة اليومية. وتعكس مشاركة البنك المتواصلة في هذه المنصة قناعته بأن الثقافة المالية تمثل استثماراً اجتماعياً أساسياً، يساهم في إعداد جيل أكثر وعياً وقدرته مالية، ويدعم الهدف الوطني الأوسع المتمثل في بناء مجتمع قائم على المعرفة واقتصاد يتمتع بالمرونة، بما يتماشى مع رؤية البحرين 2030.

مبادرة توعوية وجمع تبرعات بقيادة الموظفين لدعم مرضى السرطان

خلال فترة التقرير، استضاف البنك مبادرة توعوية وجمع تبرعات بقيادة الموظفين دعماً لشهر التوعية بسرطان الثدي والبروستاتا. وجمعت المبادرة موظفين من مختلف إدارات البنك في جهد جماعي يهدف إلى تعزيز الوعي ودعم الأبحاث والرعاية المرتبطة بمرض السرطان في مملكة البحرين، حيث تم جمع مبلغ إجمالي قدره 3,000 دينار بحريني من خلال تبرعات تطوعية من الموظفين.

وأقيمت الفعالية في المقر الرئيسي للبنك، وتضمنت أركاناً توعوية وأنشطة صحية ومحطات للتبرع، ضمنت جميعها لتعزيز مشاركة الموظفين وزيادة الوعي بأهمية الكشف المبكر والتثقيف الصحي المرتبط بالسرطان. كما شارك ممثلون من إحدى الجهات الوطنية المتخصصة في دعم مرضى السرطان، حيث قدموا رؤى متخصصة حول الوقاية وأهمية التشخيص المبكر.

وقد جاءت هذه المبادرة انطلاقاً من روح التضامن بين الموظفين والمشاركة التطوعية، وليس ضمن برامج خارجية مفروضة، مما يعكس التزام البنك بتعزيز بيئة عمل قائمة على التعاطف والمسؤولية المشتركة والانخراط المجتمعي الحقيقي.

تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الابتكار الرقمي

في عام 2025، أطلق البنك تطبيقاً مصرفياً رقمياً مخصصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في خطوة تعزز التزامه بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لهذه الفئة التي تمثل ركيزة أساسية في اقتصاد القطاع الخاص في مملكة البحرين وأجندة رؤية 2030. وقد صُمم التطبيق لمعالجة التحديات العملية التي تواجه هذه الفئة، حيث يتيح للعملاء الجدد فتح الحسابات والتسجيل رقمياً دون الحاجة إلى زيارة الفرع، كما يمكن العملاء الحاليين من إدارة حساباتهم، واعتماد المدفوعات، وتنفيذ طلبات الخدمات عن بُعد. كما ساهم التكامل مع منصة الخدمات المصرفية للأعمال الحالية للبنك في تبسيط تجربة الانضمام، وتقليل الإجراءات الإدارية، وتوحيد الخدمات الرقمية ضمن واجهة واحدة سهلة الاستخدام.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي - إفصاحات تفصيلية

1. تكوين القوى العاملة

Workforce Composition			
2025	2024	2023	
701 (100%)	750 (100%)	518 (100%)	مجموع القوى العاملة
حسب الجنس			
474 (68%)	507 (68%)	354 (68%)	ذكر
227 (32%)	243 (32%)	164 (32%)	أنثى
حسب الفئة العمرية			
61 (9%)	86 (11%)	55 (11%)	أقل من 30 سنة
597 (85%)	606 (81%)	430 (83%)	30 - 50 سنة
43 (6%)	58 (8%)	33 (6%)	أكثر من 50 سنة
حسب نوع التوظيف			
701 (100%)	750 (100%)	518 (100%)	موظفون بدوام كامل
0	0	0	موظفون بدوام جزئي
75	103	91	متدربون

يتم الإفصاح عن تركيبة القوى العاملة في البنك عبر ثلاثة أبعاد: الجنس، والفئة العمرية، ونوع التوظيف. وقد شهدت القوى العاملة توسعاً ملحوظاً بين عامي 2023 و2024، بما يعكس الزيادة في عدد الموظفين عقب عملية الاستحواذ في عام 2024، والتي أدت إلى إدراج عدد كبير من الموظفين الإضافيين ضمن نطاق التقرير.

وظلت القوى العاملة في البنك تعتمد بالكامل على التوظيف بدوام كامل طوال فترة التقرير، دون الاعتماد على ترتيبات العمل بدوام جزئي. كما ظل تمثيل الجنسين مستقرًا خلال السنوات الثلاث، حيث شكّل الذكور نحو 68% من إجمالي القوى العاملة، مقابل 32% للإناث، وهي نسبة حافظت على استقرارها خلال أعوام 2023 و2024 و2025.

أما من حيث الفئة العمرية، فتركز الغالبية ضمن الفئة بين 30 و50 عامًا، والتي شهدت نموًا في نسبتها من إجمالي القوى العاملة لتصل إلى 85% في عام 2025. وفي المقابل، شهدت فئة ما دون 30 عامًا تراجعًا طفيفًا، حيث بلغت 9% في عام 2025 مقارنة بـ 11% في العامين السابقين.

فيما ظلت نسبة الموظفين الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا منخفضة ومستقرة طوال فترة التقرير. كما يحتفظ البنك ببرنامجه تدريبي عملي يُدار بشكل منفصل كأحد مسارات استقطاب الكفاءات، حيث يوفر فرصًا لطلبة الجامعات لاكتساب خبرة مهنية أولية ضمن بيئة عمل منظمة. ويتم الإفصاح عن أعداد المتدربين بشكل منفصل، ولا يتم تضمينهم ضمن إجمالي عدد القوى العاملة.

2. عمل الأطفال والعمل القسري

- وخلال فترة التقرير، لم يتم رصد أي مخاطر تتعلق بعمالة الأطفال أو العمل القسري، كما لم يتم تسجيل أي مخالفات في هذا الشأن. وتخضع سياسات التوظيف في البنك لمراجعة دورية على مستوى مجلس الإدارة ومن خلال الجهات الإدارية المختصة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية، لضمان استمرار توافرها مع المتطلبات القانونية المعمول بها وأفضل الممارسات المتطورة.

- يلتزم البنك التزامًا راسخًا بممارسات التوظيف الأخلاقية، مع عدم التسامح مطلقًا مع عمالة الأطفال أو العمل القسري في جميع عملياته وعلاقاته التجارية. ويندرج هذا الالتزام ضمن الإطار الحوكمي الأوسع للموارد البشرية في البنك، والذي يشمل سياسة الموارد البشرية، ومدونة سلوك الموظفين، ودليل الموارد البشرية، حيث تحدد هذه الوثائق معايير واضحة لأهلية التوظيف وشروطه، مع الالتزام الكامل بقانون العمل في القطاع الأهلي في مملكة البحرين (القانون رقم 36 لسنة 2012).

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

3. معدل دوران الموظفين

يتم الإفصاح عن معدل دوران الموظفين بالقيمة المطلقة وكذلك كنسبة من إجمالي القوى العاملة، مع تقديم تحليل تفصيلي حسب الجنس والفئة العمرية، ويتم عرض توزيع الجنس والفئات العمرية كنسبة من إجمالي حالات المغادرة، وليس من إجمالي القوى العاملة، وذلك لتوفير فهم أدق للخصائص الديموغرافية للموظفين المغادرين.

في عام 2025، بلغ معدل دوران الموظفين في البنك 6%، مما يشير إلى استقرار نسبي في مستويات الاحتفاظ بالقوى العاملة. وقد شكّل الذكور النسبة الأكبر من إجمالي حالات المغادرة خلال السنوات الثلاث، حيث بلغت نسبتهم 72% في عام 2025. وفي المقابل، مثلت مغادرة الإناث نسبة أقل خلال الفترة، تراوحت بين 20% و39%.

أما حسب الفئة العمرية، فقد استحوذت فئة 30 إلى 50 عامًا على النسبة الأكبر من إجمالي حالات المغادرة، حيث بلغت 69% في عام 2025، وهو ما يعكس بشكل عام حصتها الأكبر من إجمالي القوى العاملة. بينما شكّلت الفئة العمرية أقل من 30 عامًا نسبة محدودة من المغادرين بلغت 15% في عام 2025، في حين مثلت الفئة العمرية فوق 50 عامًا نسبة 15% من إجمالي حالات المغادرة خلال العام نفسه.

معدل دوران الموظفين	2025	2024	2023
*نارودلا عومجم	39 (6%)	20 (3%)	64 (12%)
سمجلا بسح			
ذكر	28 (72%)	16 (80%)	39 (61%)
أنثى	11 (28%)	4 (20%)	25 (39%)
*بيرمغلا ةثفلا بسح			
أقل من 30	6 (15%)	3 (15%)	1 (2%)
30 - 50	27 (69%)	10 (50%)	49 (77%)
أكثر من 50 سنة	6 (15%)	7 (35%)	14 (22%)

4. نسبة الأجور بين الجنسين

يراقب البنك تكافؤ الأجور بين الجنسين كجزء من التزامه الأوسع بممارسات توظيف عادلة ومنصفة، ويتم التعبير عن نسبة الأجور بين الجنسين على أساس متوسط الأجر الوسيط للإناث مقارنة بمتوسط الأجر الوسيط للذكور، بما يوفر مؤشرًا على العدالة الهيكلية في الأجور عبر القوى العاملة، بمعزل عن توزيع المناصب أو مستويات الأقدمية.

وفي الحالات التي توجد فيها فروقات في الأجور، فإنها تعود إلى عوامل مثل المستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والتخصص الوظيفي، وليس إلى الجنس. وقد تم تصميم إطار التعويضات في البنك لضمان أن تستند قرارات الأجور إلى متطلبات الوظيفة وأداء الفرد، دون أن يكون للجنس أي تأثير في تحديد الأجر.

بلغت نسبة متوسط الأجر الوسيط للإناث إلى متوسط الأجر الوسيط للذكور في البنك 0.63 في عام 2024، وارتفعت بشكل طفيف إلى 0.65 في عام 2025، مما يعكس تحسناً محدوداً وإيجابياً خلال فترة التقرير.

نسبة الأجور بين الجنسين	2025	2024
يلا ئانائل طيسولا رجألا طيسوتهم ةبسن روكذلل طيسولا رجألا طيسوتهم	0.65	0.63

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي - إفصاحات تفصيلية

5. الصحة والسلامة

2025	2024	2023	الصحة والسلامة
0	0	0	Total Number of Injuries or Fatalities
0	0	0	Total Lost Days due to Work Injury

العمل العامة التي يخضع لها جميع الموظفين. ويواصل البنك التزامه بالحفاظ على هذا السجل، مع ترسيخ بيئة عمل تضع صحة وسلامة ورفاه الموظفين ضمن أولوياته المؤسسية الدائمة.

سجل البنك صفر إصابات في مكان العمل، وصفر حالات وفاة، وصفر أيام عمل مفقودة نتيجة إصابات مرتبطة بالعمل خلال فترات التقرير الثلاث الأخيرة، وهو أداء متسق يعكس فعالية أنظمة الصحة والسلامة المهنية المعتمدة عبر شبكة الفروع والمقر الرئيسي والمرافق التشغيلية. وبحكم طبيعة عمله كمؤسسة في قطاع الخدمات المالية، يُعدّ مستوى المخاطر التشغيلية لدى البنك منخفضاً نسبياً مقارنة بالقطاعات الصناعية أو الإنتاجية. ومع ذلك، يلتزم البنك بنهج منظم في إدارة السلامة المهنية، بما يضمن الامتثال الكامل للمتطلبات البلدية المعمول بها في مملكة البحرين، ويتم تطبيق معايير السلامة بشكل متسق في جميع المواقع، وتشمل صيانة المرافق، والاستعداد للطوارئ، وظروف

6. عدم التمييز

ورغم عدم اعتماد سياسة مستقلة مخصصة لعدم التمييز، فإن الإطار الحالي للسياسات يضمن تطبيق هذه المبادئ بشكل متسق عبر جميع السياقات التشغيلية والوظيفية. كما يوفر البنك آليات رسمية لتقديم الشكاوى والتظلمات، تتيح للموظفين رفع أي ملاحظات أو شكاوى تتعلق بالتمييز أو سلوكيات بيئة العمل. وقد ضمنت هذه الآليات لضمان مراجعة جميع الحالات ومعالجتها بشكل سريع وعادل مع الحفاظ على السرية المناسبة. وخلال فترة التقرير، لم يتم تسجيل أي حالات تمييز، مما يعكس فعالية الإطار الوقائي المعتمد والتزام البنك ببيئة عمل قائمة على الاحترام والمساواة والشمول.

يلتزم البنك بالحفاظ على بيئة عمل خالية من التمييز، بما يضمن تكافؤ الفرص في جميع جوانب العلاقة الوظيفية، بما في ذلك التوظيف، وشروط العمل، وإدارة الأداء، وتوزيع المهام، وذلك بغض النظر عن الجنس أو العرق أو أي من الخصائص المحمية الأخرى وفقاً لما تنص عليه القوانين المعمول بها. وتندرج مبادئ عدم التمييز ضمن سياسة الموارد البشرية ومدونة سلوك الموظفين في البنك، واللذين تخضعان لمراجعة دورية على مستوى مجلس الإدارة ومن خلال إدارة الموارد البشرية، لضمان استمرار توافقهما مع قانون العمل في القطاع الأهلي في مملكة البحرين (القانون رقم 36 لسنة 2012) والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

7. التوظيف

2025	2024	2023	توظيف القوى العاملة
653	696	478	إجمالي عدد المواطنين في القوى العاملة
93%	93%	92%	نسبة المواطنين كجزء من إجمالي القوى العاملة

حافظ البنك على نسبة مرتفعة ومستقرة من المواطنين البحرينيين ضمن القوى العاملة لديه طوال فترة التقرير، بما يعكس التزامه بدعم أهداف التوظيف الوطني بما يتماشى مع أولويات التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين.

في عام 2023، شكّل المواطنون 92% من إجمالي القوى العاملة، وارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف إلى 93% في عام 2024، واستمرت عند المستوى نفسه خلال عام 2025. ويُلاحظ أن هذه النسبة ظلت مستقرة رغم التغيرات في إجمالي عدد الموظفين، مما يشير إلى أن التعديلات في القوى العاملة خلال الفترة لم تؤثر بشكل غير متناسب على الموظفين البحرينيين.

ويظل مستوى التوظيف في البنك متوافقاً مع المتطلبات التنظيمية، مما يعزز دوره كمساهم فاعل في دعم التوظيف الوطني ضمن قطاع الخدمات المالية.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

8. الاستثمار المجتمعي

2025	2024	2023	الاستثمارات المجتمعية
1600,000	658,000	677,000	إجمالي الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات
0.42%	0.19%	0.28%	الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات (كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات)

يقيس البنك التزامه بالاستثمار المجتمعي من خلال المساهمات المالية الموجهة إلى المبادرات الاجتماعية والتعليمية والخيرية، وذلك كنسبة من إجمالي الإيرادات. ويوفر هذا النهج أساساً متسقاً وقابلًا للمقارنة لتقييم حجم مساهمة البنك في المجتمع مقارنةً بأدائه المالي، انطلاقاً من قناعة مفادها أن الاستثمار الاجتماعي الفعال ينبغي أن يتناسب مع القدرات المؤسسية.

وشملت أنشطة الاستثمار المجتمعي للبنك خلال فترة التقرير مجموعة من المبادرات، من بينها تطوير الشباب وتعزيز الثقافة المالية، وحملات التبرع الخيرية بقيادة الموظفين، ودعم مبادرات التوعية الصحية الوطنية، إضافة إلى الشراكات مع المؤسسات التعليمية والمجتمعية. وتعكس هذه المساهمات توجهًا مدرّسًا نحو توجيه الموارد إلى مجالات ذات احتياج مجتمعي حقيقي وأولوية وطنية.

وقد شهد إجمالي الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2025، بما يعكس زيادة جوهرية في حجم الاستثمار المجتمعي مقارنةً بالسنوات السابقة، وكنسبة من إجمالي الإيرادات، ارتفع الإنفاق إلى 0.4% في عام 2025، مقارنةً بـ 0.19% في عام 2024 و0.28% في عام 2023.

9. حقوق الإنسان

2025	2024	2023	حقوق الإنسان
0	0	0	عدد حالات الانتهاكات التي تم تحديدها كحالات انتهاك لحقوق الإنسان

يلتزم البنك بمبادئ حقوق الإنسان في جميع جوانب عملياته وعلاقاته التجارية، وعلى الرغم من عدم اعتماد سياسة مستقلة مخصصة لحقوق الإنسان، إلا أن هذه المبادئ مدمجة ضمن الإطار الحوكمي القائم للبنك، بما في ذلك سياسة الموارد البشرية، ومدونة سلوك الموظفين، ودليل الموارد البشرية، بما يضمن توافق ممارسات البنك مع الالتزامات القانونية المعمول بها والمعايير الدولية المعترف بها في مجال حقوق الإنسان.

ويغطي نهج البنك مختلف جوانب حقوق الإنسان ذات الصلة بطبيعة عملياته، بما في ذلك حظر العمل القسري وعمالة الأطفال، وعدم التمييز في التوظيف، وتمتد هذه الالتزامات إلى سلسلة القيمة الأوسع للبنك، حيث يُتوقع أن تُدار العلاقات التجارية بطريقة لا تسهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في انتهاك حقوق الإنسان.

وتخضع سياسات البنك لمراجعة دورية على مستوى مجلس الإدارة ومن خلال الجهات الإدارية المعنية، لضمان استمرار توافيقها مع قانون العمل في القطاع الأهلي في مملكة البحرين والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وخلال فترة التقرير، لم يتم تسجيل أو رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي - إفصاحات تفصيلية

10. تركيبة الإدارة

2025	2024	2023	إفراد إلابيكرت
407	460	317	الكفاءات المهنية في بداية المسار الوظيفي
260 (64%)	292 (63%)	204 (64%)	ذكر
147 (36%)	168 (37%)	113 (36%)	أنثى
294	287	198	الإدارة الوسطى
214 (73%)	212 (74%)	147 (74%)	ذكر
80 (27%)	75 (26%)	51 (26%)	أنثى
3	3	3	الإدارة العليا
3 (100%)	3 (100%)	3 (100%)	ذكر
0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	أنثى

يتم الإفصاح عن تركيبة الإدارة عبر ثلاثة مستويات وظيفية رئيسية: الكفاءات المهنية في بداية المسار الوظيفي، والإدارة الوسطى، والإدارة العليا، مع تفصيل كل مستوى حسب الجنس. ويوفر هذا التصنيف رؤية واضحة لتوزيع القوى العاملة عبر مستويات الأقدمية المختلفة، إلى جانب هيكل التمثيل بين الجنسين.

تتوزع القوى العاملة في البنك عبر هذه المستويات الثلاثة، حيث تمثل الكفاءات المهنية في بداية المسار الوظيفي الشريحة الأكبر من إجمالي الموظفين، مع تسجيل انخفاض طفيف في عددهم خلال عام 2025 عقب النمو الذي تحقق في عام 2024. وظل التمثيل بين الجنسين ضمن هذه الفئة مستقرًا، حيث شكّل الذكور نحو 64% مقابل 36% للإناث خلال السنوات الثلاث.

وشهدت الإدارة الوسطى نموًا تدريجيًا طوال فترة التقرير، بما يعكس استمرار تطور الهيكل التنظيمي للبنك. كما سجل تمثيل الإناث في هذا المستوى تحسنًا طفيفًا، حيث ارتفع من 26% في عامي 2023 و2024 إلى 27% في عام 2025، مما يشير إلى تقدم تدريجي للكواهر النسائية نحو المناصب الإدارية المتوسطة.

أما الإدارة العليا، فقد ظلت ثابتة عند ثلاثة أفراد طوال فترة التقرير، وجميعهم من الذكور في الوقت الحالي، وهو ما يقر البنك بأنه مجال يستدعي مزيدًا من التركيز ضمن جهوده لتعزيز التنوع والشمول وتطوير القيادات.

ملاحظة: نظرًا لعملية الاستحواذ التي تمت خلال فترة التقرير، قد تظهر بعض الفروقات الطفيفة بين التصنيفات المختلفة والإجماليات المجمعة لبعض المؤشرات، وذلك نتيجة استمرار جهود مواءمة البيانات.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

11. التطوير والتدريب

بيروتلاو ريوپتلا	2023	2024	2025
*بيروتلا تااعاس طسوتتم	72	77	115
حسب الجنس			
ذكر	69	80	115
أنثى	80	71	115

للمديرين من خلال صندوق الوقف، مما يعكس التزام البنك بتنمية المواهب بشكل شامل وتعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين في التقدم الوظيفي. وشارك الموظفون كذلك في عدد من المؤتمرات والمنتديات المتخصصة، من بينها GITEX Global، وFintech Forward، وMoney 2020، وSeamless Middle East، ومؤتمر Leap، بما يعزز ارتباط البنك بأحدث الاتجاهات في قطاع الخدمات المالية.

ويتم الإفصاح عن متوسط ساعات التدريب لكل موظف على مستوى إجمالي، مع تفصيلها حسب الجنس، بما يوفر مؤشراً على حجم الاستثمار في التعلم ومدى توزيعه بشكل عادل. وقد شهد متوسط ساعات التدريب ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة التقرير، حيث ارتفع من 72 ساعة في عام 2023 إلى 77 ساعة في عام 2024، وصولاً إلى 115 ساعة في عام 2025، أي بزيادة قدرها 60% مقارنة بسنة الأساس، مما يعكس زيادة كبيرة في استثمار البنك في تطوير موظفيه.

ومن حيث التوزيع حسب الجنس، بلغ متوسط ساعات التدريب للذكور 69 ساعة في عام 2023 و80 ساعة في عام 2024، بينما بلغ للإناث 80 ساعة و71 ساعة خلال نفس الفترة. وفي عام 2025، تساوى متوسط ساعات التدريب ليصل إلى 115 ساعة لكل من الذكور والإناث، بما يعكس توزيعاً عادلاً لفرص التعلم دون تمييز بين الجنسين.

واصل البنك الاستثمار في أجنحة تعلم واسعة ومنظمة خلال عام 2025، شملت المهارات المصرفية الفنية، والامتثال التنظيمي، والقدرات الرقمية، وتطوير القيادات، ورفع الموظفين. وتم توجيه جزء كبير من البرامج التدريبية نحو تعزيز المعرفة الرقمية ومهارات الذكاء الاصطناعي على مختلف مستويات المؤسسة، حيث تراوحت البرامج بين التوعية الأساسية بالذكاء الاصطناعي ووصولاً إلى برامج متقدمة على مستوى القيادات التنفيذية، شملت استراتيجيات الذكاء الاصطناعي، وهندسة الأوامر (Prompt Engineering)، والأدوات المعتمدة على الوكلاء الذكيين، بما يعكس إدراك البنك لأهمية الذكاء الاصطناعي كمهارة أساسية لقواه العاملة.

كما ساهمت برامج تدريبية مكثفة في مجالات علوم البيانات، وMicrosoft Copilot، والحوسبة السحابية في تعزيز القدرات الرقمية للبنك، وظل الامتثال وإدارة المخاطر من الركائز الأساسية في خطة التدريب، حيث شارك الموظفون في برامج تغطي مكافحة غسل الأموال، ومعايير اعرف عميلك (KYC)، والامتثال للعقوبات، والتوعية بالاحتيال، وخصوصية البيانات، والأمن السيبراني، ومتطلبات بازل IV. كما تم تقديم برامج تعريفية إلزامية للموظفين الجدد شملت الامتثال، وأمن المعلومات، والحوكمة الشرعية، والموارد البشرية، بما يضمن مستوى أساسي موحد من المعرفة عبر المؤسسة.

وحظيت الصيرفة الإسلامية والحوكمة الشرعية باهتمام خاص، من خلال مشاركة الموظفين في مؤتمرات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، واجتماعات الهيئات الشرعية، وبرامج الشهادات المهنية في الصيرفة والتمويل الإسلامي، بما يعزز التزام البنك بالعمليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

كما تم تنفيذ برامج لتطوير القيادات والمهارات المهنية عبر مختلف المستويات الوظيفية، بدءاً من برامج المراحل المبكرة وصولاً إلى مبادرات إعداد القيادات العليا، وشملت المسارات المتخصصة برامج مثل برنامج تسريع القيادة النسائية (HEC) وبرنامج إعداد القيادات

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

05 الحوكمة – الإفصاحات التفصيلية

الحوكمة

النزاهة المؤسسية

يعكس نهج بنك السلام في الحوكمة إدراكه بأن نزاهة ومصداقية أي مؤسسة مالية تتحدد في نهاية المطاف بجودة أطر اتخاذ القرار، ومستوى المساءلة لدى قيادتها، ومدى الاتساق في تطبيق قيمها عبر جميع أنشطتها. وتعد الحوكمة الرشيدة الأساس الذي تُبنى عليه ثقة أصحاب المصلحة وتحافظ عليه، كما تمثل الآلية التي يتم من خلالها تنفيذ التزامات البنك التجارية والاجتماعية والبيئية. وقد تم تصميم إطار الحوكمة في البنك بما يضمن الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي على جميع المستويات، ويوفر الأساس الهيكلي الذي تستند إليه أجنحة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

هيكل الحوكمة

يرتكز هيكل الحوكمة في البنك على مجلس إدارة محدد الصلاحيات بوضوح، يتمتع بتنوع في الخبرات والتخصصات، بما يمكنه من الإشراف الاستراتيجي الفعّال واتخاذ قرارات مدروسة. ويدعم المجلس عدد من اللجان الرئيسية، كل منها مختص بجانب محدد من جوانب الحوكمة، وتشمل: اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، ولجنة المكافآت، ولجنة الترشيحات وحوكمة الشركات.

وعلى المستوى التشغيلي، يعتمد البنك مجموعة متكاملة من السياسات الحوكمية وأنظمة الرقابة الداخلية المصممة لحماية مصالح أصحاب المصلحة وضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي بشكل متسق، وتشمل هذه السياسات مدونة السلوك، وسياسات الامتثال، وإرشادات الهدايا والضيافة، وضوابط التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وآليات الإبلاغ عن المخالفات، بما يضمن مجتمعاً عمل البنك بنزاهة، والتعامل مع أي تضارب محتمل في المصالح بشفافية.

ويعمل البنك في إطار امتثال كامل للمتطلبات التنظيمية للجهات الرقابية في مملكة البحرين، بما في ذلك مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبورصة البحرين. ويضمن هذا الالتزام التنظيمي توافق ممارسات الحوكمة في البنك مع أعلى المعايير المطبقة على المؤسسات المالية الإسلامية المرخصة في المملكة. وعلى الصعيد الدولي، يستند التزام البنك في مجال الحوكمة إلى الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية) والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، بما يعكس إدراك البنك بأن الحوكمة المؤسسية القوية تُعد أساساً لتحقيق ممارسات أعمال مستدامة ومسؤولة.

إطار السياسات

يتم تفعيل آليات الحوكمة في البنك من خلال إطار سياسات منظم يحدد معايير واضحة للسلوك، ويرسخ المساءلة، ويوفر الآليات التي يتم من خلالها فرض السلوك الأخلاقي ومراقبته عبر مختلف إدارات المؤسسة.

وفي صميم هذا الإطار تأتي مدونة سلوك الموظفين، التي تُحدد المعايير السلوكية المتوقعة من جميع الموظفين في أنشطتهم المهنية اليومية، بما يشمل الالتزامات المتعلقة بالسرية، وتضارب المصالح، والاستخدام المسؤول لموارد المؤسسة. وتوفر المدونة مرجعية أخلاقية أساسية يتم على أساسها تقييم سلوك الموظفين، وتطبق على جميع المستويات والوظائف داخل المؤسسة.

ويعتمد البنك سياسة مخصصة لمكافحة الفساد تحظر الرشوة، ومدفوعات التسهيل، وأي شكل من أشكال السلوك غير المشروع المرتبط بأنشطته، سواء كان ذلك مع جهات حكومية أو أطراف من القطاع الخاص أو أي من أصحاب المصلحة. وتُستكمل هذه السياسة بسياسات تنظيم الهدايا والضيافة والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والتي تُحدد حدوداً واضحة ومتطلبات إفصاح وآليات اعتماد، بما يضمن إدارة العلاقات التجارية بشفافية ومن دون تأثير غير مبرر.

كما توفر سياسة الإبلاغ عن المخالفات في البنك قناة رسمية وأمنة تمكن الموظفين وأصحاب المصلحة من الإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو مخالفات للسياسات أو حالات سوء سلوك محتملة، دون الخوف من أي إجراءات انتقامية. ويُعد هذا النظام عنصراً أساسياً في ترسيخ ثقافة المساءلة داخل البنك، حيث يضمن الالتزام بمعايير الحوكمة ليس فقط من خلال السياسات، بل أيضاً عبر بيئة مؤسسية تتيح طرح المخاوف ومعالجتها بشكل مناسب.

وتخضع هذه السياسات مجتمعاً لمراجعة دورية على مستوى مجلس الإدارة لضمان استمرار ملاءمتها ومواءمتها للمتطلبات التنظيمية وفعاليتها، بما يعكس التزام البنك بالحفاظ على إطار حوكمة ديناميكي يستجيب للتطورات التنظيمية والأخلاقية المتغيرة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

وتعكس إعادة الاعتماد التزام إدارة التدقيق الشرعي المستمر بالعمل وفق أعلى المعايير المهنية، وجهودها المتواصلة لمواءمة ممارسات التدقيق مع أفضل الممارسات الدولية. ومن منظور الحوكمة، يعزز هذا الإنجاز مصداقية واستقلالية وظيفة الإشراف الشرعي في البنك، ويوفر لأصحاب المصلحة تأكيداً خارجياً معتمداً على جودة واتساق عمليات الامتثال الشرعي.

تعزيز البنية التحتية الرقمية ومرونة الأمن السيبراني

خلال فترة التقرير، استكمل البنك اتفاقية لنقل عمليات مركز البيانات الرئيسي إلى منشأة معتمدة من المستوى الثالث، والتي تُعد من أعلى المعايير المعترف بها من أعلى التصنيفات المعترف بها لموثوقية مراكز البيانات ومرونتها التشغيلية.

وتمثل هذه الخطوة نقلة نوعية في البنية التحتية التقنية الأساسية للبنك، لما لها من تأثير مباشر على أمن البيانات، واستمرارية الخدمات، وقابلية التوسع الرقمي على المدى الطويل.

ويتطلب معيار المستوى الثالث (Tier III) قابلية الصيانة المتزامنة لجميع الأنظمة الحيوية، بما يضمن إمكانية إجراء أعمال الصيانة والتحديث دون التأثير على العمليات التشغيلية القائمة. وبالنسبة لمؤسسة مالية بحجم وانتشار البنك، فإن هذا المستوى من المرونة يُعد عنصراً أساسياً في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بحماية البيانات، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني، وضمان استمرارية تقديم الخدمات دون انقطاع، وهي جميعها عناصر تقع في صميم الحوكمة السليمة وثقة الزبائن.

ومن منظور الحوكمة، يعكس هذا الاستثمار النهج الاستباقي الذي يتبعه البنك في إدارة مخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني، من خلال ضمان توافق الأسس المادية والتشغيلية للبنية التحتية الرقمية مع حساسية البيانات التي يحتفظ بها وتوقعات زبائنه والجهات التنظيمية وسائر أصحاب المصلحة. كما يشكل هذا التوجه جزءاً من أجندة التحول الرقمي الأشمل للبنك، بما يعزز قدرته على الابتكار بشكل آمن ومستدام في ظل التطورات المتسارعة في قطاع الخدمات المالية.

المبادرات الرئيسية في الحوكمة

تعزيز إطار الحوكمة

في عام 2025، عقد البنك اجتماع الجمعية العامة غير العادية، حيث وافق المساهمون على مجموعة من القرارات ذات الأثر المباشر على الحوكمة.

وقد تمت الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك لتوسيع نطاق الأنشطة المسموح بها، بما يشمل منصات التجارة الرقمية، وخدمات البيع بالتجزئة عبر الإنترنت، وتسويق وتوزيع المنتجات المالية نيابة عن أطراف ثالثة. ويعكس ذلك التوجه الاستراتيجي للبنك نحو التنوع الرقمي، كما يهيئ إطار الحوكمة لاستيعاب نموذج أعمال متطور.

كما وافق المساهمون على تحديث معايير عضوية مجلس الإدارة، من خلال رفع متطلبات التأهيل للمرشحين لتشمل الحصول على مؤهل جامعي ذي صلة، وخبرة لا تقل عن عشر سنوات في قطاع الخدمات المالية، بالإضافة إلى خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات كـ "شخص معتمد" ضمن مؤسسة مالية خاضعة للتنظيم. ويعزز هذا التعديل التزام البنك برفع كفاءة مجلس الإدارة، وترسيخ متطلبات الخبرة والمعرفة لدى أعلى هيئة حوكمة في البنك.

وتعكس هذه القرارات مجتمعة قاعدة مساهمين نشطة ومتفاعلة، إلى جانب إطار حوكمة قادر على الاستجابة للفرص الاستراتيجية والتطورات في السوق.

إعادة اعتماد شهادة ISO 9001:2015 – إدارة التدقيق الشرعي

خلال فترة التقرير، حصلت إدارة التدقيق الشرعي في البنك على إعادة اعتماد شهادة الجودة ISO 9001:2015 لنظام إدارة الجودة للمرة الثانية على التوالي، وذلك من قبل جهة اعتماد دولية معترف بها.

ويُعد البنك أول مصرف إسلامي في القطاع المصرفي في مملكة البحرين يحصل على هذه الشهادة، وهو إنجاز تم الحفاظ عليه وتعزيزه من خلال دورة تدقيق متتالية.

وتُعد شهادة ISO 9001:2015 من أكثر المعايير الدولية انتشاراً في مجال أنظمة إدارة الجودة، حيث تحدد مبادئ ومتطلبات المراقبة المنهجية وقياس وتحسين العمليات التشغيلية بشكل مستمر. ويكتسب تطبيق هذا المعيار على وظيفة التدقيق الشرعي أهمية خاصة، إذ يُرسخ معايير الجودة المعترف بها عالمياً ضمن وظيفة محورية تضمن التزام البنك بمبادئ الصيرفة الإسلامية وسلامة إطار الحوكمة الشرعية لديه.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

05 الحوكمة – الإفصاحات التفصيلية

1. تكوين مجلس الإدارة

2025	قراءلا سلجم نيوكت
9	مجموع الأعضاء
0	النساء في المجلس
3	الأعضاء غير التنفيذيين
0	الأعضاء التنفيذيين
6	الأعضاء المستقلين
3 years	الفترة
Elected	التمثيل

الإفصاحات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وضمان كفاية وموثوقية الضوابط المرتبطة بإعداد تقارير الاستدامة.

وتتولى لجنة المكافآت والإشراف على تصميم وتطبيق إطار المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، بما يضمن توافق هياكل التعويضات مع تحقيق القيمة على المدى الطويل، وتعزيز ممارسات المخاطر الرشيدة، ومراعاة مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.

فيما تختص لجنة الترشيحات وحوكمة الشركات بالإشراف على تركيبة مجلس الإدارة، وخطط التعاقب الوظيفي، وترشيح الأعضاء وفقاً لمعايير التأهيل المعتمدة. كما تتابع التزام البنك بمعايير الحوكمة المعمول بها وأفضل الممارسات، وتشرف على التقييم الدوري لفعالية المجلس ولجانه.

يتألف مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء، يشكّل الأعضاء المستقلون غالبيتهم بواقع ستة أعضاء، بما يعكس هيكل حوكمة يهدف إلى تعزيز الموضوعية والحياد وضمان ممارسة فعّالة للإشراف بعيداً عن الإدارة التنفيذية. أما الأعضاء الثلاثة الآخرون فيشغلون مناصب أعضاء غير تنفيذيين، دون وجود أعضاء تنفيذيين في المجلس، مما يعزز الفصل بين الحوكمة والإدارة اليومية.

ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين، وتبلغ مدة عضويتهم ثلاث سنوات، بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة المعمول بها والنظام الأساسي للبنك. كما تخضع تركيبة المجلس لمعايير التأهيل المعتمدة من قبل المساهمين، والتي تشترط امتلاك الأعضاء خبرات ذات صلة بالقطاع ومؤهلات تنظيمية بصفة شخص معتمد" ضمن مؤسسة مالية مخصصة.

وخلال فترة التقرير الحالية، بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة صفراً، ويقر البنك بأن هذا يمثل مجالاً يستدعي مزيداً من الاهتمام في إطار جهوده الأوسع لتعزيز التنوع والشمول على مستوى القيادات.

ويدعم مجلس الإدارة أربع لجان رئيسية، لكل منها نطاق عمل ومسؤوليات إشرافية محددة.

تتولى اللجنة التنفيذية الإشراف على القضايا الاستراتيجية والتشغيلية التي تتطلب توجيهاً من المجلس بين اجتماعاته الدورية، حيث تعمل ضمن حدود الصلاحيات المفوضة لها لضمان استمرارية الحوكمة وسرعة اتخاذ القرار في القضايا الجوهرية.

أما لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، فتشرف على نزاهة التقارير المالية للبنك، وبيئة الرقابة الداخلية، وأطر إدارة المخاطر، والامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة. كما تطلع بمسؤولية الإشراف على

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

2. المفاوضات الجماعية

- تشمل إجراءات رسمية للتظلمات وقنوات تواصل مباشرة مع إدارة الموارد البشرية. وقد تم تصميم هذه الآليات لضمان الاستماع إلى شكاوى الموظفين ومراجعتها ومعالجتها بشكل سريع وعادل وبما يحفظ السرية، الأمر الذي يحد من الحاجة إلى اللجوء إلى آليات التفاوض الجماعي الرسمية، مع الحفاظ على بيئة عمل قائمة على التواصل المفتوح والاحترام المتبادل والمساءلة.
- وحتى فترة التقرير الحالية، لا يخضع أي من موظفي البنك لاتفاقيات مفاوضة جماعية.

- يلتزم البنك التزاماً كاملاً باحترام حقوق موظفيه فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، ويُقر بأن هذه الحقوق تُعد من الركائز الأساسية لعلاقة عمل عادلة ومنصفة. ويخضع نهج البنك في هذا الجانب لأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي في مملكة البحرين (القانون رقم 36 لسنة 2012)، والذي يشكل الإطار القانوني العام لحقوق الموظفين والتزامات أصحاب العمل في المملكة.
- ومن الناحية العملية، يتم التعامل مع شكاوى الموظفين وملاحظاتهم بشكل فعال من خلال آليات داخلية معتمدة،

3. آلية الإبلاغ عن المخالفات

- ويتولى رئيس إدارة الامتثال دور مسؤول الإبلاغ عن المخالفات، حيث تُوجه البلاغات إلى جهة الاتصال المعتمدة، والتي تتولى بدورها رفعها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. وفي حال عدم توفر جهة الاتصال المعتمدة، يتم توجيه البلاغات مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، بما يضمن استمرارية قنوات التصعيد دون انقطاع.
- وتُعد السرية ركيزة أساسية في هذه السياسة، حيث لا يتم الإفصاح عن هوية المُبلِّغ إلا عند الضرورة القصوى لأغراض التحقيق، كما يتم التعامل مع جميع البلاغات بدرجة عالية من الحساسية. ويُكفل للمُبلِّغين حماية كاملة من أي شكل من أشكال الانتقام أو الإضرار أو المضايقة، وأي معاملة سلبية يتعرض لها المُبلِّغ نتيجة تقديمه للإبلاغ تُعد بحد ذاتها حالة تستوجب التصعيد إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

- تُرسخ سياسة الإبلاغ عن المخالفات في البنك آلية رسمية وأمنة تتيح الإبلاغ عن أي حالات سوء سلوك أو مخالفات للسياسات أو ممارسات غير أخلاقية، وتشمل هذه الآلية أعضاء مجلس الإدارة وجميع الموظفين بما في ذلك العاملين المؤقتين، إضافة إلى الأطراف الخارجية التي قد ترصد مخالفات خلال تعاملها مع البنك.
- وتشمل الحالات التي يمكن الإبلاغ عنها – على سبيل المثال لا الحصر – عدم الالتزام بالسياسات الداخلية أو المتطلبات القانونية، والاحتيال، وسوء استخدام موارد المؤسسة، ومخاطر السلامة، والأضرار البيئية، وأي سلوك يتعارض مع المعايير الأخلاقية للبنك. وقد تم تصميم هذه السياسة لضمان إمكانية الإبلاغ عن مثل هذه الحالات عبر قناة واضحة ومحددة وسريّة وقائمة على المساءلة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

05 الحوكمة – الإفصاحات التفصيلية

4. خصوصية البيانات

- يلتزم البنك بحماية حقوق أصحاب البيانات وفقاً للقانون، بما في ذلك الحق في الوصول إلى البيانات الشخصية وتصحيحها أو محوها أو تقييد معالجتها، إضافة إلى الحق في سحب الموافقة في الحالات التي تستند فيها المعالجة إلى الموافقة. وقد تم تصميم الإجراءات الداخلية لضمان التعامل مع هذه الطلبات بكفاءة وضمن الأطر الزمنية المحددة قانوناً، بما يعكس التزام البنك بحوكمة بيانات شفافة وسريعة الاستجابة.
- ويتم الحفاظ على أمن البيانات من خلال الاستثمار المستمر في الضوابط التقنية والتنظيمية المناسبة، بما في ذلك التشفير، وأنظمة الحماية (الجدران النارية)، وبروتوكولات الوصول الآمن. كما تعزز برامج التوعية والتدريب لدى الموظفين الالتزام بمعايير السرية عبر المؤسسة. وتخضع الجهات الخارجية المقدمة للخدمات لمتطلبات مماثلة في حماية البيانات، بما يضمن تطبيق معايير الخصوصية الخاصة بالبنك بشكل متنسق عبر منظومته التشغيلية.
- ويتم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية فقط للفترة اللازمة لتحقيق الغرض من جمعها، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية والقانونية والمحاسبية. وعند انتهاء فترة الاحتفاظ، يتم إخفاء هوية البيانات أو إتلافها بشكل آمن. ويواصل البنك متابعة التطورات في قوانين حماية البيانات والممارسات المعتمدة في هذا المجال، مع تحديث إطاره عند الحاجة لضمان الامتثال المستمر والإدارة المسؤولة لبيانات أصحاب المصلحة.
- يحافظ البنك على إطار شامل لحماية وخصوصية البيانات يتماشى مع قانون حماية البيانات الشخصية في مملكة البحرين، وبما يتوافق مع المعايير الدولية المعترف بها في مجال حوكمة البيانات. وينظم هذا الإطار عمليات جمع ومعالجة وتخزين وإتلاف البيانات الشخصية الخاصة بالزبائن والموظفين وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، ويستند إلى مبادئ السرية والأمن والشفافية والامتثال التنظيمي.
- يتم جمع البيانات الشخصية من خلال التفاعلات المباشرة، والأنظمة الآلية، ومصادر خارجية، وذلك على أساس قانونية محددة وفقاً لقانون حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك الموافقة الصريحة، والضرورة التعاقدية، والالتزام القانوني، وحماية المصالح الحيوية، والأغراض التجارية المشروعة. وبطبق البنك معايير مشددة عند معالجة فئات البيانات الحساسة، بما في ذلك المعلومات الصحية والسجلات الجنائية والبيانات البيومترية. ولا يتم الاحتفاظ بالبيانات البيومترية المستخدمة لأغراض التحقق بعد إتمام عملية المصادقة، كما تخضع معالجة جميع البيانات الحساسة لضوابط إضافية تتناسب مع طبيعتها ومستوى المخاطر المرتبط بها.
- وتُجرى عمليات نقل البيانات الدولية، عند الاقتضاء، وفقاً لمتطلبات قانون حماية البيانات الشخصية والأطر القانونية ذات الصلة، مع تطبيق ضمانات مناسبة تكفل الحفاظ على مستويات الحماية للبيانات بغض النظر عن الجهة القضائية التي يتم نقل البيانات إليها.

5. إفصاحات الاستدامة

- تم إعداد تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الحالي للبنك بالاستناد إلى متطلبات الإفصاح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وقد تم استخدام هذا الإطار كمرجع توجيهي لتحديد الموضوعات الجوهرية، وتنظيم الإفصاحات عبر محاور البيئة والمجتمع والحوكمة، وعرض بيانات الأداء بطريقة متنسقة وقابلة للمقارنة وذات قيمة لأصحاب المصلحة.
- كما تتماشى التزامات البنك في مجال الاستدامة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، حيث تم ربط الإفصاحات بالأهداف الأكثر ارتباطاً بسياق عمليات البنك وأولوياته الاستراتيجية.
- ويوفر هذا التوافق إطاراً مرجعياً دولياً معترفاً به، يتيح وضع أداء البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن السياق الأوسع لأجندة الاستدامة العالمية.
- وينظر البنك إلى هذا التقرير باعتباره خطوة تأسيسية ضمن مسار تطوير قدراته في مجال الإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مع التوجه نحو تعزيز مستوى الدقة، وتوسيع نطاق الإفصاح، وزيادة مستوى التحقق الخارجي في التقارير المستقبلية.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

6. إدارة تضارب المصالح

• واستكمالاً لذلك، تعتمد سياسة توظيف الأقارب إطاراً واضحاً لإدارة توظيف أقارب الموظفين الحاليين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وتحدد هذه السياسة نطاق العلاقات العائلية المشمولة وإجراءات التوظيف والتعيين المتعلقة بها، بما يضمن أن تتم جميع القرارات المرتبطة بتوظيف الأقارب بشكل شفاف ومتسق، وبما يحول دون نشوء أي تضارب في المصالح. وتعزز هذه السياسات مجتمعة التزام البنك بالسلوك الأخلاقي، واتخاذ القرارات بحيادية، والالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية عبر مختلف عملياته وهياكل الحوكمة.

• يعتمد البنك سياسة لإدارة تضارب المصالح تنظم أليات تحديد والإفصاح وإدارة حالات التضارب الفعلية أو المحتملة على جميع مستويات المؤسسة، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية العليا. ويُطلب من جميع المعنيين تقديم إقرار سنوي بالاستقلالية وتضارب المصالح إلى أمين سر المجلس، بما يوفر أساساً منهجياً وموثقاً لرد حالات التضارب بشكل مستمر. وفي حال وجود تضارب مصالح أو احتمالية حدوثه فيما يتعلق بموضوع معين، يتعين على الشخص المعني الامتناع عن المشاركة في أي نقاش أو قرار ذي صلة. وفي الحالات التي لا يمكن فيها معالجة التضارب بشكل كافٍ من خلال الامتناع أو غيره من الإجراءات، يلتزم البنك بالانسحاب الكامل من العلاقة أو المعاملة المعنية، تأكيداً على أولوية نزاهة الحوكمة على الاعتبارات التجارية.

7. مدونة قواعد سلوك الموردين

• ويُجري البنك عمليات فحص وتحقيق شاملة عند إدراج الموردين والمتعاقدين، تشمل التحقق من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها والمعايير الأخلاقية ذات الصلة. ويضمن هذا النهج إدارة علاقات سلسلة التوريد بما يتماشى مع التزام البنك الأوسع بممارسات أعمال مسؤولة قائمة على حوكمة سليمة.

• على الرغم من أن البنك لا يعتمد مدونة سلوك مستقلة للموردين، إلا أن أنشطة المشتريات تُدار من خلال سياسات وإجراءات داخلية شاملة تضمن النزاهة والشفافية والسلوك الأخلاقي في جميع مراحل عملية الشراء. ويتم التعامل مع المشتريات التي تفل عن حد مالي معين كمصرفات نقدية بسيطة، بينما تتم معالجة واعتماد المشتريات التي تتجاوز هذا الحد وفقاً لضوابط داخلية وأطر اعتماد محددة.

8. المكافآت المرتبطة بالاستدامة

على مؤشرات أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويعتزم البنك دراسة تطوير مثل هذا الإطار مع نضوج برنامجه في هذا المجال، وبما يتماشى مع تطور المتطلبات التنظيمية وتوقعات السوق.

• يُدرك البنك الأهمية الاستراتيجية لمواءمة الحوافز المالية مع أهداف الاستدامة طويلة الأجل، ويلتزم بالدمج التدريجي لاعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن أطره التشغيلية والحوكومية. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن اعتماد هيكل رسمي للمكافآت أو الحوافز المرتبطة بالاستدامة والمبنية بشكل مباشر

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

05 الحوكمة – الإفصاحات التفصيلية

9. الأخلاقيات ومكافحة الفساد

- تُعدّ النزاهة الأخلاقية ومنع الفساد من الركائز الأساسية في إطار حوكمة البنك وهويته كمؤسسة مالية إسلامية موثوقة. ويتم تفعيل نهج البنك في مكافحة الفساد من خلال سياسة مخصصة لمكافحة الرشوة والفساد، والتي ترسخ موقفاً واضحاً وصارماً بعدم التسامح مطلقاً مع أي ممارسات رشوة أو سلوكيات فاسدة في جميع جوانب عمليات البنك وعلاقاته التجارية.
 - وتحظر هذه السياسة جميع أشكال الرشوة، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – المدفوعات النقدية، والعمولات غير المشروعة، والهدايا أو الضيافة المقدمة بقصد التأثير غير المشروع، وعود التوظيف، والتبرعات الخيرية المقدمة بهدف الحصول على ميزة تجارية أو الحفاظ عليها. وتسري هذه الضوابط على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك على أي أطراف خارجية تعمل نيابة عن البنك، بما يضمن امتداد المعايير الأخلاقية للبنك عبر منظومته التشغيلية الأوسع.
 - وعلى مستوى الإدارة، يتحمل مسؤول الامتثال المسؤولية الرئيسية عن استلام الشكاوى أو الملاحظات المتعلقة بهذه السياسة والتحقيق فيها ومعالجتها. وفي الحالات التي تنطوي على أهمية جوهرية أو أثار مؤسسية كبيرة، يتم تصعيدها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة، بما يضمن خضوع
- قضايا مكافحة الفساد لإشراف حوكمي رفيع المستوى. ويوفر هذا الهيكل المزدوج للمساءلة – الذي يجمع بين التحقيق على مستوى الإدارة والإشراف على مستوى المجلس – إطاراً قوياً ومتكاملاً لإدارة مخاطر الفساد.
- ويُستكمل إطار مكافحة الفساد لدى البنك بسياسة مكافحة غسل الأموال، التي تضع ضوابط وإجراءات منهجية للوقاية من أنشطة غسل الأموال واكتشافها ومعالجتها، إلى جانب رصد المعاملات المشبوهة. وتشكل هذه السياسات معاً إطاراً متكاملاً للحد من الجرائم المالية، يعكس التزام البنك بالعمل بنزاهة والامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية، وحماية مصالح الزبائن والمساهمين والنظام المالي ككل.
 - كما تتم متابعة التزام الموظفين بهذه السياسات بشكل مستمر. وخلال فترة التقرير، بلغت نسبة الامتثال لسياسة مكافحة الرشوة والفساد 100% بين موظفي البنك، وهو ما يعكس فعالية جهود التوعية والتدريب والرقابة في ترسيخ ثقافة السلوك الأخلاقي داخل المؤسسة.

10. الضمان الخارجي

- يدرك البنك أن التحقق الخارجي يلعب دوراً متزايد الأهمية في تعزيز مصداقية ودقة وقابلية مقارنة إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من خلال توفير تأكيد مستقل لأصحاب المصلحة بأن المعلومات المُفصح عنها تمثل بصورة عادلة وموثوقة أداء البنك في مجال الاستدامة.
 - وفي الوقت الحالي، لا يُعدّ التحقق الخارجي لبيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية متطلباً إلزامياً بموجب الأنظمة
- المعمول بها في مملكة البحرين، كما لا يقوم البنك في هذه المرحلة بالحصول على تأكيد مستقل من طرف ثالث على تقاريره في هذا المجال. ويتم حالياً ضمان سلامة ودقة المعلومات المُفصح عنها من خلال عمليات داخلية قوية لجمع البيانات ومراجعتها والتحقق منها، بإشراف الجهات الإدارية المختصة وتحت مظلة الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة.

ألفمتم، فاستجبنا.

20

YEARS عاماً

كُتِبَتْ بِأَيْدِيكُمْ.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2025م

أولاً: النظام الأساسي

إن بنك السلام ش.م.ب. يعمل بصفته بنكاً إسلامياً بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: أنشطة البنك وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة البنك ومعاملاته خلال العام إما مباشرة أو من خلال لجناتها التنفيذية وإدارة الالتزام الشرعي وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة أربعة اجتماعات حضورياً كما عقدت لجناتها التنفيذية ثلاثة اجتماعات.

ثالثاً: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات البنك المختصة لتنفيذها، كما راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وصناديق الاستثمار ونحوها وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعاً: الاطلاع على السجلات

قامت إدارة البنك بالتجاوب مع الهيئة مشكورة بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من السجلات والبيانات والمعلومات التي تحتاج إليها الهيئة لمباشرة أعمالها، ويقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامساً: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي المقدمة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وأبدت ملاحظاتها عليها، كما اطلعت على الملاحظات التي أبدتها المدقق الشرعي الخارجي، وقد تم مناقشة التقريرين وأخذ الملاحظات الواردة فيها في الاعتبار.

سادساً: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة البنك باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والالتزام الشرعي.

سابعاً: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين.

وترى الهيئة أن البيانات الواردة في هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة البنك وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات لم تنتج عن معاملات مخالفة لمبادئ وأحكام الشريعة، وأن الدخل المحرم قد جُنب إلى الحسابات المخصصة لأعمال البر والخيرات، وعليه أقرت الهيئة الشرعية هذه الميزانية.

ثامنا: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للبنك لا يلزمه البنك بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها عن طريق الإفصاح عنها في الميزانية. وقد تم إعداد حساب الزكاة وفقا لما ورد في المعيار الشرعي رقم 35 بشأن الزكاة والمعيار المحاسبي رقم 39 بشأن محاسبة الزكاة الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيووفي)، وأقرت الهيئة حساب الزكاة وفقا لذلك، وطلبت إبلاغ المساهمين بحساب الزكاة لهذا العام بالإفصاح عنها في الميزانية.

تاسعا: صندوق الخيرات

قامت الهيئة من خلال ممثلها في لجنة المسؤولية الاجتماعية بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة إلى صندوق الخيرات بالبنك، وتم صرف هذه العوائد بموافقة الهيئة للمستحقين المسجلين لدى الجهات المرخصة.

قرار الهيئة

تؤكد الهيئة أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات البنك تقع على عاتق إدارة البنك، كما تقرر أن معاملات البنك المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وأنها لا تخالف المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات. كما تؤكد الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات والأرقام من مسؤولية الإدارة، والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ونسأل الله للبنك دوام التوفيق والسداد لما يحبه ويرضاه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد الله القطان
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر
عضو الهيئة وعضو اللجنة التنفيذية

فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية

الدكتور محمد برهان عربونة
أمين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

البيانات المالية

المحتويات

106	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
110	بيان المركز المالي الموحد
111	بيان الدخل الموحد
112	بيان الدخل الشامل الموحد
113	بيان الدخل والاسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد
114	بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد
115	بيان التدفقات النقدية الموحد
116	بيان التغييرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد
117	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
188	اتفاقية بازل 3 الدعامة 3 الإفصاحات

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب، المنامة، مملكة البحرين

31 ديسمبر 2025

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك السلام ش.م.ب («البنك») والشركات التابعة له (ويشار إليهما معاً بـ «المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، والبيانات الموحدة للدخل، والدخل الشامل، والدخل والاسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، ونتائج أعمالها الموحدة والدخل والاسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة أيضاً التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما حددها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة» من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبين ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (ويشار إليهما معاً بـ «المدونة»). وذلك بالقدر المنطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين. كما أننا قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً للمدونة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. نتم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نبدى رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب، المنامة، مملكة البحرين

31 ديسمبر 2025

مخصص انخفاض قيمة عقود التمويل

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 3(هـ)، الإفصاح المتعلق باستخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم (2.2)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم (33.2) في البيانات المالية الموحدة.

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق

- إجراءاتنا تشمل، ولكن لا تقتصر على:
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات المعايير المحاسبية المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛
 - تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- اختبار أنظمة الرقابة**
- لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
 - تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي:
 - اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛
 - إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل لشركات غير متعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعمليات المراقبة عليها؛
 - اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعمليات الحوكمة على مثل هذه التعديلات.
 - اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها.

الاختبارات التفصيلية

- تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها:
 - اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات منتظمة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المقبولة، وعلى هذا الأساس تقييم ملاءمة تصنيف والائتمان ووضعها في المرحلة الصحيحة؛
 - اختبار عينة من المدخلات الرئيسية للبيانات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المستخدمة؛
 - إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛
 - اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛
 - اختبار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب واتباع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات.
 - تقييم كفاية المخصصات لعقود التمويل منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الواجب تطبيقها.

الاستعانة بالمختصين

- بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك مختصين لدينا لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي:
 - لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
 - لقد قمنا بإشراك أخصائي في إدارة مخاطر الائتمان لمساعدتنا في:
 - تقييم ملاءمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛
 - إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛
 - تقييم ملاءمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛
 - تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي.

الإفصاحات

قمنا بتقييم مدى ملاءمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لعقود التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب، المنامة، مملكة البحرين

31 ديسمبر 2025

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي ومن المتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإنما لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرياً خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرياً خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرياً خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرياً خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرياً الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرياً الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرياً خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرياً خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومفعولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب، المنامة، مملكة البحرين

31 ديسمبر 2025

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لغرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وتنفيذ أعمال تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية الداخلة ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال تدقيق المجموعة، ونبقى وحدنا المسئولين عن رأي التدقيق الصادر عنا.
- إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.
- كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلع على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.
- من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته) والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جليل العالي.

كبي جي

كبي جي إم جي فخر
رقم قيد الشريك 100
9 فبراير 2026

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاح	
ألف	ألف		
دينار بحريني	دينار بحريني		
الموجودات			
633,611	775,733	5	أرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
476,450	456,634	6	إيداعات لدى مؤسسات مالية
1,447,803	1,934,154	7	استثمار في الصكوك
3,661,670	4,066,788	8	عقود التمويل
97,944	96,004	10	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
26,353	29,748	11	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
129,295	84,129	12	استثمار في العقارات
255,008	279,000	13	استثمار في شركات زميلة
129,894	100,767	14	موجودات أخرى
204,750	230,939	15	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
7,062,778	8,053,896		إجمالي الموجودات
المطلوبات، شبه حقوق الملكية وحقوق الملكية			
المطلوبات			
171,016	117,586	16	إيداعات من مؤسسات مالية وأفراد
751,062	1,076,354	17	تمويلات مرابحة لأجل
1,279,886	1,486,337		حسابات جارية للعملاء
75,550	93,460	11	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
127,822	142,366	18	مطلوبات أخرى
2,405,336	2,916,103		إجمالي المطلوبات
شبه حقوق الملكية			
420,231	556,945		عقود وكالة من مؤسسات مالية
3,643,830	3,831,128		عقود وكالة ومضاربة من العملاء
4,064,061	4,388,073	19	إجمالي شبه حقوق الملكية
حقوق الملكية			
274,778	296,760	20	رأس المال
(28,010)	(8,684)		أسهم الخزينة
(6,617)	(2,986)		أسهم خطة حوافز الموظفين
209	209		علاوة إصدار أسهم
60,563	82,111		أرباح مستبغاة
59,554	95,037		احتياطيات
360,477	462,447		حقوق الملكية العائد لملاك البنك
159,026	209,124	22	مشاركات أخرى في حقوق الملكية
73,878	78,149		حصص غير مسيطرة
593,381	749,720		إجمالي حقوق الملكية
7,062,778	8,053,896		إجمالي المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية



رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة



مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف دينار بحريني	2025 ألف دينار بحريني	إيضاح	
			الدخل
236,373	247,786	24	دخل عقود التمويلات
24,888	29,478		دخل من إيداعات لدى مؤسسات مالية
71,568	103,119		دخل الاستثمار في الصكوك
(11,287)	(8,116)		مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وأفراد
(30,851)	(46,333)		مصروفات التمويل على تمويل المرابحة لأجل
(3,470)	(4,571)		مصروفات تمويل أخرى
287,221	321,363		صافي دخل التمويل
26,267	27,927	25	الرسوم والعمولات، صافي
18,169	21,423	13	حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة
5,357	3,424	26	دخل عمليات التكافل، صافي
9,437	11,088	27	إيرادات أخرى
346,451	385,225		مجموع الدخل
			المصروفات
44,346	46,693	28	تكاليف الموظفين
50,019	65,052	29	مصروفات تشغيلية أخرى
94,365	111,745		مجموع المصروفات
252,086	273,480		الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية والضرائب
(21,173)	(35,912)	9	مخصص الانخفاض في قيمة الأدوات المالية
230,913	237,568		الربح قبل الدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية والضرائب
(154,516)	(145,046)		الدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية
76,397	92,522		الربح قبل الضرائب
(6,896)	(7,063)		مصروفات الضريبة
69,501	85,459		ربح السنة
			العائد إلى:
59,012	76,834		- ملاك البنك
10,489	8,625		- حصص غير مسيطرة
69,501	85,459		
19.2	22.7	23	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)



رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة



مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
69,501	85,459	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		البنود التي قد تم أو يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل
7,905	23,262	تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
4,276	3,557	حصة المجموعة من التغير في احتياطي القيمة العادلة للشركات الزميلة
1,381	4,528	الحركة في احتياطي تحويل العملات الأجنبية
(5,376)	(3,403)	حصة المجموعة في احتياطي القيمة العادلة للعائد لشبه حقوق الملكية
8,186	27,944	مجموع الدخل الشامل الآخر
77,687	113,403	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		العائد إلى:
67,124	103,427	- ملاك البنك
10,563	9,976	- حصص غير مسيطرة
77,687	113,403	

بيان الدخل والاسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاح
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
252,086	273,480	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية والضريبة معدلاً لما يلي:
(42,086)	(51,318)	الدخل غير العائد إلى شبه حقوق الملكية
94,365	111,745	المصروفات غير العائدة إلى شبه حقوق الملكية
(61,054)	(80,021)	حصة الدخل من استثمارات البنك، صافي
(5,635)	(11,956)	مخصص الانخفاض في القيمة العائد إلى شبه حقوق الملكية
3,470	4,571	مصروفات التمويل الأخرى
241,146	246,501	مجموع الدخل المتاح لحاملي شبه حقوق الملكية
(5,995)	(9,098)	حصة المضارب
(80,635)	(92,357)	حافز وكالة
154,516	145,046	أ الربح القابل للتوزيع لشبه حقوق الملكية
		الدخل الشامل الأخر - العائد إلى شبه حقوق الملكية - قبل إعادة التدوير لبيان الدخل
5,376	3,403	البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لبيان الدخل
(5,376)	(3,403)	الدخل الشامل الأخر غير الخاضع للتوزيع الفوري
-	-	ب الدخل الشامل الأخر الخاضع للتوزيع الفوري
154,516	145,046	ج = أ+ب مجموع الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المبالغ بالآلاف الديناري البحرينية		العائد إلى ملك البنك														
		احتياطيات														
مجموع حقوق الملكية	حقوق الملكية العائدة لملك البنك	حقوق الملكية	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات الأجنبية	احتياطي تحويل عملة	احتياطي القيمة العادلة	خطة منح للاسهم	خطة احتياطي قانوي	أرباح مستتقة	إصدار أسهم	علاوة إصدار أسهم	خطة احتياطي قانوي	أرباح مستتقة	إصدار أسهم	رأس المال	
593,381	73,878	159,026	360,477	59,554	(157)	22,683	4,198	947	31,883	60,563	209	(6,617)	(28,010)	274,778	2025	
85,459	8,625	-	76,834	-	-	-	-	-	-	76,834	-	-	-	-	-	ربح الفترة
27,944	1,351	-	26,593	26,593	3,177	-	23,416	-	-	-	-	-	-	-	-	الحقل الشامل الأخر
51,021	-	51,021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إصدار مشاركات أخرى في حقوق الملكية
(923)	(388)	(923)	388	-	-	-	-	-	388	-	-	-	-	-	-	تقلبه إصدار مشاركات أخرى في حقوق الملكية
(12,227)	(1,221)	-	(11,006)	-	-	-	-	-	(11,006)	-	-	-	-	-	-	توزيع أرباح على مشاركات أخرى في حقوق الملكية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(21,982)	-	-	-	-	-	21,982	أسهم منحة صادرة
(16,211)	-	-	(16,211)	-	-	-	-	-	(16,211)	-	-	-	-	-	-	أرباح أسهم نقدية لسنة 2024
21,534	-	-	21,534	-	-	-	-	-	2,208	-	-	-	-	19,326	-	الحركة في أسهم الخزينة، صافي
4,838	-	-	4,838	1,207	-	-	-	1,207	-	-	-	-	-	3,631	-	أسهم مكاسبية
(1,000)	-	-	(1,000)	-	-	-	-	-	7,683	(7,683)	-	-	-	-	-	محول للاحتياطي القانوني
(4,096)	(4,096)	-	-	-	-	-	-	-	(1,000)	-	-	-	-	-	-	تخصيصات صندوق الأعمال الخيرية
749,720	78,149	209,124	462,447	95,037	3,020	22,683	27,614	2,154	39,566	82,111	209	(2,986)	(8,684)	296,760	2025	الرصيد في 31 ديسمبر
408,650	71,247	-	337,403	46,722	(1,464)	22,691	(2,607)	2,120	25,982	44,348	209	(8,770)	(6,799)	261,693	2024	الرصيد في 1 يناير
(2,622)	(1,290)	-	(1,332)	-	-	-	-	-	-	(1,332)	-	-	-	-	-	أثر التطبيق لمعيار المحاسبة المالي رقم 42 و 43
406,028	69,957	-	336,071	46,722	(1,464)	22,691	(2,607)	2,120	25,982	43,016	209	(8,770)	(6,799)	261,693	2024	الرصيد المعدل كما في 1 يناير
69,501	10,489	-	59,012	-	-	-	-	-	-	59,012	-	-	-	-	-	ربح الفترة
8,186	74	-	8,112	8,112	1,307	-	6,805	-	-	-	-	-	-	-	-	الحقل الشامل الأخر
(8)	-	-	(8)	(8)	-	(8)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بيع استثمارات في عقارات
162,464	-	162,464	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إصدار مشاركات أخرى في حقوق الملكية
(3,438)	-	(3,438)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تقلبه إصدار مشاركات أخرى في حقوق الملكية
(4,009)	-	-	(4,009)	-	-	-	-	-	(4,009)	-	-	-	-	-	-	توزيع أرباح على مشاركات أخرى في حقوق الملكية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(13,085)	-	-	-	-	13,085	-	أسهم منحة صادرة
(17,947)	-	-	(17,947)	-	-	-	-	-	(17,947)	-	-	-	-	-	-	أرباح أسهم نقدية لسنة 2023
(21,211)	-	-	(21,211)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(21,211)	-	الحركة في أسهم الخزينة، صافي
957	-	-	957	(1,173)	-	-	(1,173)	-	(23)	-	-	-	-	2,153	-	أسهم مكاسبية
(500)	-	-	(500)	5,901	-	-	5,901	-	(5,901)	-	-	-	-	-	-	محول للاحتياطي القانوني
(6,642)	(6,642)	-	-	-	-	-	-	-	(500)	-	-	-	-	-	-	تخصيصات صندوق الأعمال الخيرية
593,381	73,878	159,026	360,477	59,554	(157)	22,683	4,198	947	31,883	60,563	209	(6,617)	(28,010)	274,778	2024	الرصيد في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف دينار بحريني	2025 ألف دينار بحريني	
		الأنشطة التشغيلية
69,501	85,459	ربح السنة تعديلات:
6,896	7,063	مصروفات الضريبة
8,056	12,876	إستهلاك وإطفاء
(1,324)	(913)	إطفاء الصكوك - صافي
21,173	35,912	مخصص الانخفاض في قيمة الأدوات المالية
(18,169)	(21,423)	حصة الربح من شركات زميلة
86,133	118,974	الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(65,703)	13,990	إحتياطي إجباري لدى المصارف المركزية
(692)	(13,594)	ذمم مرابحة ووكالة مدينة من بنوك
32,509	(437,936)	عقود التمويل
41,017	20,028	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
(5,033)	13,589	موجودات أخرى
(81,447)	(53,430)	إيداعات من مؤسسات مالية وأفراد
94,096	206,451	حسابات جارية للعملاء
(38,943)	(28,654)	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
(10,127)	4,241	مطلوبات أخرى
110,236	320,609	شبه حقوق الملكية
162,046	164,268	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(199,761)	(441,190)	شراء صكوك، صافي
77,967	12,254	النقد المكتسب كجزء من عملية اندماج الأعمال
(214,488)	(69,146)	النقد المدفوع لإستحواذ الأعمال
14,700	64,781	بيع أوراق مالية وعقار
15,052	17,576	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(2,721)	(2,207)	شراء مبانٍ ومعدات
(309,251)	(417,932)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
240,214	325,292	سحب تمويل مرابحة لأجل
(17,947)	(16,211)	أرباح أسهم مدفوعة
155,017	39,092	إصدار مشاركات أخرى في حقوق الملكية
(21,211)	21,534	الحركة في أسهم الخزينة، صافي
356,073	369,707	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
208,868	116,043	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
711,643	920,511	النقد وما في حكمه في 1 يناير
920,511	1,036,554	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر
267,314	179,021	نقد وأرصدة غير مقيدة لدى المصارف المركزية*
176,741	400,891	أرصدة لدى بنوك تجارية**
476,456	456,642	إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية أقل من 90 يوماً*
920,511	1,036,554	
341,951	359,199	أرباح مستلمة
15,052	18,926	أرباح أسهم مستلمة
187,091	201,229	أرباح مدفوعة

* النقد وما في حكمه يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 195 ألف دينار بحريني (2024: 135 ألف دينار بحريني).

** أرصدة لدى بنوك تجارية صافي من النقد المقيد بمبلغ 28,191 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك (2024: 8,194 ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المبالغ بالآلاف الدنانير البحرينية		الحركة خلال السنة			الرصيد كما في 1 يناير 2025	31 ديسمبر 2025
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	رسوم البنك كوكيل (1,165)	إجمالي الدخل 23,622	إعادة تقييم 5,889	استثمار / (سحوبات) 36,324		
536,118	(1,165)	23,622	5,889	36,324	471,448	محفظة الدخل الثابت
133,996	(1,429)	1,909	-	100,091	33,425	محفظة أسهم حقوق الملكية والصناديق
133,450	(143)	603	(2,891)	(4,965)	140,846	المحفظة العقارية
4,838	-	-	(1,117)	-	5,955	محفظة أخرى
808,402	(2,737)	26,134	1,881	131,450	651,674	

المبالغ بالآلاف الدنانير البحرينية		الحركة خلال السنة			الرصيد كما في 1 يناير 2024	31 ديسمبر 2024
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	رسوم البنك كوكيل (797)	إجمالي الدخل 9,102	إعادة تقييم -	استثمار / (سحوبات) 305,496		
471,448	(797)	9,102	-	305,496	157,647	محفظة الدخل الثابت
33,425	(23)	12	-	(16,960)	50,396	محفظة أسهم حقوق الملكية والصناديق
140,846	(1,354)	8,969	156	4,880	128,195	المحفظة العقارية
5,955	(8)	-	-	-	5,963	محفظة أخرى
651,674	(2,182)	18,083	156	293,416	342,201	

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 43 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

1 تقرير المنشأة

تأسس بنك السلام ش.م.ب. («البنك») في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 (وتعديلاته) وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي. ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

عنوان البنك هو مبنى 935، طريق 1015، مجمع 410، السنابس، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

نسبة الملكية		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة
2024	2025			
70.0%	70.0%	خدمات مصرفية شركة قابضة	سيشل	بنك السلام - سيشل
55.9%	55.9%	لخدمات التأمين	مملكة البحرين	مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة)*
68.0%	68.0%	خدمات مصرفية	الجزائر	بنك السلام الجزائر (ش.ذ.أ.) إيه إس بي للتمويل ش.م.ب (مقفلة)
100.0%	100.0%	خدمات مصرفية	مملكة البحرين	(سابقاً بيت التمويل الكويتي (البحرين) ش.م.ب (مقفلة))
100.0%	100.0%	إدارة الأصول	الإمارات العربية المتحدة	إيه إس بي كابيتال

يعمل البنك وشركاته البنكية التابعة الرئيسية من خلال 20 فرع (2024: 24 فرع) في مملكة البحرين، و26 فرع في الجزائر (2024: 25 فرعاً)، وفرع واحد (2024: فرع واحد) في سيشل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كأصيل/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

* الشركة التابعة الرئيسية هي شركة سوليدرتي للاستثمار ش.م.ب، وهي شركة تأمين تكافلي مدرجة في بورصة البحرين.

تشتمل البيانات المالية الموحدة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على البيانات المالية البنك والشركات التابعة له (معاً «بالمجموعة»).

تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 9 فبراير 2026.

2 أسس الإعداد

2.1 أساس المحاسبة

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001 (وتعديلاته)، وللقواعد واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

ووفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأموال التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية، التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات البنك، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

2 أسس الإعداد (يتبع)

2.2 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ أحكام وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما تؤثر هذه الأحكام والتقديرات على الدخل والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

عدم يقينية التقديرات

الافتراضات الرئيسية التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقدير المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية الغالبة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 3 (د)، و 33.2.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها الغالبة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة الغالبة للاسترداد للشهرة للوحدات المنتجة للنقد على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام، للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 3 (ع) و 15.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة لأقل من تكلفتها. إن تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. تعتبر المجموعة أن الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة أن أي انخفاض في قيمة الأسهم لأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة.

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، وصافي قيمة الأصول، ومنهجيات الدخل، ومنهجيات السوق. يتم تحديد تقديرات القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. إن هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأموال غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات الحكيمة، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

2 أسس الإعداد (يتبع)

2.2 الأحكام والتقدير المحاسبية الهامة (يتبع)

تقييم الاستثمارات في العقارات

تقييم الاستثمارات في العقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على نماذج التقييم المعترف بها التالية:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مماثل إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية و صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدر.

تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، بموجب فئة معتمدة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تُقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناءً على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

الأحكام

فرضية الاستثمارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

تقوم المجموعة برعاية تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة، وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم بوجه عام عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون للاستثمارات الأساسية. البيانات المالية للشركات بالنيابة عن العملاء لا تشمل السيطرة الخاصة غير مدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يتم ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة أمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائداً متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقدير الجوهري في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية

(أ) أسس التوحيد

(i) دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة، عندما تستوفي مجموعة الأنشطة المستحوذ تعريف الأعمال. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصص التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحفوظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية، والظروف الاقتصادية، والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصادف الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختbarها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 3 (ع)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية.

المقابل المحول لا يشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ بشكل عام في بيان الدخل الموحد.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) خاضعة لسيطرة البنك. تسيطر المجموعة على المنشأة إذا، فقط إذا كان لديها (أ) السلطة على الأعمال التجارية (ب) التعرض، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة؛ و (ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يفترض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من 50٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت، قد توجد السيطرة من خلال (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها؛ (ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ (ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع)؛ (د) حقوق التصويت المحتملة؛ أو (هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها لما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وشبه حقوق الملكية.

في سياق عملها الاعتيادي، يجوز للمجموعة أن تحذر أصلاً أو عملاً تجارياً لصالح أصحاب المصلحة، بخلاف حاملي الأسهم، وذلك من خلال وكالة (عادةً وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تمتلك المؤسسة بموجبها السلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة ائتمانية، وليس من أجل العوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة من قبل الوكيل بصفة ائتمانية، وبالتالي لا تعتبر عوائد متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات مالية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصصهم في صافي الموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(أ) أسس التوحيد (يتبع)

(ii) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2025. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع سياسات البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) خاضعة لسيطرة البنك. تسيطر المجموعة على المنشأة إذا، ومفقط إذا كان لديها (أ) السلطة على الأعمال التجارية (ب) التعرض، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة؛ و (ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يفترض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من 50% من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت، قد توجد السيطرة من خلال (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها؛ (ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ (ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع)؛ (د) حقوق التصويت المحتملة؛ أو (هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها لما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وشبه حقوق الملكية.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يتم ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة الأمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائداً متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

(iii) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

(iv) فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية الميدية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسابها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

(v) معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً استبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً استبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي انخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(أ) أسس التوحيد (يتبع)

(vi) العملة الأجنبية

(أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم احتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الاقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي يستخدمها البنك في معاملاته وكذلك في إعداد البيانات المالية.

(ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة «بالقيمة العادلة» من خلال حقوق الملكية، في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة «بالقيمة العادلة» من خلال الربح أو الخسارة» يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

(ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

(ب) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، وتمويلات مشاركة، وتمويلات سلم، وتمويلات استصناع، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، وموجودات قيد التحويل، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، وتحوطات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية، وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

باستثناء الصكوك التي تظهر بالقيمة العادلة، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والتحوطات التي تستخدم لأدوات إدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى مبدئياً بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً – لليند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل – تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. في حالة البنود المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة. إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ب) الأدوات المالية (يتبع)

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:

(i) أدوات حقوق الملكية:

أدوات تثبت القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية.

(ii) أدوات الدين:

أدوات دين نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المرابحة مستحقة الدفع.

أدوات دين غير نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلام أو الاستئصال) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.

(iii) أدوات استثمارية أخرى:

تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة (أ) بالتكلفة المطفأة أو ب) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

(ج) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التموليات، والاستثمارات، والودائع، وشبه حقوق الملكية، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

(د) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

(هـ) انخفاض قيمة التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة، والتي تشمل موجودات ترصّل من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغييرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناء على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي، إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ه) انخفاض قيمة التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة

تقيّم عقود التمويل بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة لعقود التمويل للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

عقود التمويل منخفضة القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت عقود التمويل منخفضة القيمة ائتمانياً.

الأدلة التي تثبت بأن عقود التمويل منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العميل أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن العميل سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن العميل ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامة كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

(و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل «النقد وما في حكمه» على النقد في الصندوق، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطي الإيجابية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو أقل من تاريخ شراؤها.

(ز) عقود التمويل

عقود التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، واستئجار، وسلم، وعقود إجارة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ز) عقود التمويل (يتبع)

تعديل عقود التمويل

إذا تم تعديل شروط عقود التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للعقد المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من عقود التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل عقود التمويل المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويل، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية مجملها، وجميع العقود المرابطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

(أ) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف («البائع») ببيع أصل لطرف آخر («المشتري») بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة، بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو كمشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

(ب) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة، يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

(ج) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركات لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

(د) استئصال

الاستئصال هو عقد بيع تقوم فيه المجموعة بدور «الصانع» (البائع) مع «المستصنع» (المشتري) وتتعهد بتصنيع أو شراء منتج بناءً على المواصفات المستلمة من المشتري، مقابل سعر متفق عليه.

(هـ) الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة هي موجودات ضعيفة ائتمانياً عند الاحتساب المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاحتساب المبدئي. نتيجة لذلك، لا تحمل الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة مخصصاً لانخفاض القيمة عند الاحتساب المبدئي. المبلغ المحتسب كمخصص خسارة بعد الاحتساب المبدئي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة منذ الاحتساب المبدئي للموجودات.

(و) إجارة منتهية بالتملك (تعرف أيضاً بموجودات الإيجارات التمويلية)

إجارة منتهية بالتملك هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبه بناءً على طلب العميل والوعد بالتأجير لشراء أو / اقتناء أصل محدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه. وتقوم المجموعة «المؤجر» بتأجير الأصل إلى العميل «المستأجر» مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) إجارة منتهية بالتمليك (تعرف أيضاً بموجودات الإيجارات التمويلية) (يتبع)

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، ويقوم المؤجر بتحويل الأصل المؤجر إلى المستأجر وفقاً لوعده الشراء من قبل المستأجر وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة المنتهية بالتمليك وبناءً على وعد بالبيع من قبل المؤجر.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك

إذا تم تعديل شروط موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك الأصلية واحتساب موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك، تقوم المجموعة أولاً بإعادة حساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإجارة المنتهية بالتمليك باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ط) إيداعات لدى مؤسسات مالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة، وعقود مضاربة، واستثمارات وكالات. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحة منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ي) صكوك

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد، وتشمل صكوك حقوق ملكية أيضاً. تقييم الصكوك في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للحصول – تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية للأصول السائلة عالية الجودة، وعادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدية. يتم تصنيف وقياس الأصول بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للحصول وللبيع، سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة للحصول كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحد أعمال الخزينة. في حين أن هذه المحفظة تولد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، فإنه يتم الاحتفاظ بها أيضاً لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ك) موجودات قيد التحويل

قروض وسلفيات:

بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجد.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2,2.

ل) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من الأرباح في موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات المتعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالية: (1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (2) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم مبدئياً احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تفهم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تفهم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد الاحتساب المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للأدوات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في بيان دخل شامل آخر الموحد. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، تحول الأرباح أو الخسائر المتركمة التي احتسبت سابقاً في بيان الدخل الشامل الأخر الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

م) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2,2) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد، عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20 حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلاً عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابة عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تفهم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

م) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (يتبع)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة، تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة، وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التعديلات في حقوق الملكية الموحد.

ن) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية، بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرة في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية تم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. يتم قياس العقارات قيد التطوير بالتكلفة، أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسالية قيد التنفيذ.

3 إلى 5 سنوات	معدات الحاسب الآلي
3 إلى 5 سنوات	برامج الحاسب الآلي
3 إلى 5 سنوات	أثاث ومعدات مكتبية
4 إلى 5 سنوات	مركبات
على مدى فترة عقد التأجير	تحسينات على العقارات المؤجرة

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

ع) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

أ) الشهرة

بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة، إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(ع) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى (يتبع)

(i) الشهرة (يتبع)

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

(ii) الموجودات غير الملموسة

يتم مبدئياً احتساب الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بصورة فردية بالتكلفة. تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من خلال عملية دمج الأعمال هي قيمتها العادلة بتاريخ الاستحواذ. يتم لاحقاً، احتساب الموجودات غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. بالنسبة للموجودات غير الملموسة التي تم تكوينها داخلياً، عدا تكاليف التطوير المرسمة، فإنه لا يتم رسملتها، ويتم احتساب المصروفات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم تكديدها فيها. يتم تحديد ما إذا كانت الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة محددة أو غير محددة المدة. جميع الموجودات غير الملموسة المستحوذة المدرجة بتاريخ نهاية السنة لها أعمار محددة، مثل الودائع الرئيسية ("CD") وعلاقات العملاء المشتركة ("PCR") وسيتم إطفاءها على فترات تتراوح بين 7 إلى 15 سنة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الافتراضي، ويتم تقييمها لانخفاض القيمة متى ما كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة بتاريخ نهاية كل سنة مالية. تحتسب التغييرات في الأعمار الافتراضية المتوقعة أو نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كلما كان ذلك مناسباً، ويتم التعامل معها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم احتساب مصروف الإطفاء على الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل الموحد ضمن فئة المصروفات المتطابقة مع وظيفة الأصل غير الملموس.

يتم إلغاء احتساب الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة (أي في تاريخ حصول المستلم على السيطرة) أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية من استخدامها أو بيعها. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة من إلغاء احتساب أي من الأصول غير الملموسة كالفارق بين صافي عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء احتساب الأصل.

(ف) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

(ص) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم احتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

(ق) شبه حقوق الملكية

تمثل شبه حقوق الملكية أولاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة («المضارب») حرية التصرف في استثمارها، وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يؤول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الاستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ق) شبه حقوق الملكية (يتبع)

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حصة شبه حقوق الملكية في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ر) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ش) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص وتُسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت التقديرية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، وإذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام إشتراكات محددة» بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى استُجفت.

يستحق الموظفون الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

مدفوعات على أساس أسهم

يتم احتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج المدفوعات على أساس منح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

الحوافز السنوية المؤجلة على أساس الأسهم

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكمناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطراً جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى 3 سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكوناً أسهمياً. يتم تحويل مكون الأسهم إلى أسهم صورية في البنك استناداً إلى القيمة الدفترية لكل سهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدراج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ النسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ت) احتساب الإيراد

عقود التموييلات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً تعاقدياً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المراتب متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الاستصناع

إيرادات الاستصناع هي إجمالي السعر المتفق عليه بين البائع والمشتري، بما في ذلك هامش ربح المجموعة. تحتسب المجموعة إيرادات الاستصناع وهامش الربح على أساس طريقة النسبة المئوية للإنجاز، من خلال مراعاة الفرق بين إجمالي الإيرادات (السعر النقدي للمشتري) والتكلفة المقدرة للمجموعة. تحتسب المجموعة الخسائر المتوقعة في عقد الاستصناع بمجرد توقعها.

الصكوك

يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات الدين على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني.

يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات حقوق الملكية عند إثبات حق المجموعة في استلام أرباح الأسهم.

أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم احتساب دخل الإجارة المنتهية بالتمليك على أساس التناسب الزمني على فترة عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإجارات المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

ث) القيمة العادلة للموجودات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أساس تجارية بتاريخ القياس.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل ممثلون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً من ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيمة ما في حكم النقد من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للموجودات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط أو صافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية لعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

خ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة، وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

ذ) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للبنك كالتزام، ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ض) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

ظ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك في بيان الدخل الموحد. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

غ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (39) - الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تحتسب الزكاة بناءً على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقة في نهاية السنة. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية حاملي حسابات الاستثمار.

أ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المسترد حيازتها كعقارات استثمارية.

ب) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

أج) عقود التكافل وإعادة التكافل

عقود التكافل

باعتبارها شركة تأمين إسلامية، تقوم المجموعة بإصدار عقود تستند على النشاط التعاوني من خلال تقاسم المخاطر. تصنف المجموعة جميع عقودها بصورة فردية كعقود تكافل.

عقود التكافل هي تلك العقود التي يقبل بموجبها مشغل التكافل مخاطر تكافل جوهرية من المشارك، من خلال الموافقة على تعويض المشارك في حال تأثر المشارك سلبياً بحدث مستقبلي محدد غير مؤكد. قد تقوم هذه العقود أيضاً بتحويل المخاطر المالية. كإرشاد عام، تعرّف المجموعة مخاطر التكافل الجوهرية بأنها إمكانية الاضطرار لدفع منافع عند وقوع حدث التكافل. مخاطر التكافل هي مخاطر أخرى عدا المخاطر المالية التي يتم تحويلها من حامل العقد إلى المصدر.

المخاطر المالية هي مخاطر حدوث تغيير مستقبلي محتمل في سعر واحد أو أكثر من الأسهم، أو مؤشر الأسعار، أو الأسعار، أو عامل متغير آخر، بشرط أنه في حالة المتغير غير المالي فإن المتغير ليس خاصاً بأحد أطراف العقد. تعتبر مخاطر التكافل جوهرية، فقط إذا كان من المحتمل أن يتسبب حدث التكافل في دفع منافع جوهرية إضافية، بمجرد تصنيف العقد على أنه عقد تكافل، فإنه يظل مصنفاً كذلك إلى حين إطفاء أو انتهاء صلاحية جميع الحقوق والالتزامات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أ) عقود التكافل وإعادة التكافل (يتبع)

عقود إعادة التكافل

هي عقود تبرمها المجموعة مع مشغلي إعادة التكافل بغرض الحد من صافي الخسارة المحتملة من خلال تنويع مخاطرها، والتي يتم بموجبها تعويض المجموعة عن خسائر عقود التكافل الصادرة.

يتم عرض الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات الناتجة من عقود التكافل المتنازل عنها بصورة منفصلة عن الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات لعقود التكافل ذات العلاقة، حيث أن ترتيبات إعادة التكافل لا تعفي المجموعة من التزاماتها المباشرة تجاه المشاركين.

يتم احتساب المنافع التي تستحقها المجموعة بموجب عقود إعادة التكافل الخاصة بها كموجودات إعادة التكافل. تتكون هذه الموجودات من أرصدة مستحقة من مشغلي إعادة التكافل عند سداد المطالبات، والذمم المدينة الأخرى مثل عمولات الربح، وحصص مشغلي إعادة التكافل من المطالبات القائمة التي تستند إلى المطالبات المتوقعة والمنافع الناتجة بموجب عقود التكافل المغطاة بموجب عقود إعادة التكافل. يتم احتساب المبالغ الغالبة للاسترداد أو المستحقة من مشغلي إعادة التكافل وفقاً للمبالغ المرتبطة بعقود التكافل المعنية، ووفقاً لشروط كل عقد من عقود إعادة التكافل. مطلوبات إعادة التكافل تمثل بشكل رئيسي اشتراكات مستحقة الدفع لعقود إعادة التكافل، ويتم احتسابها كمصروفات عند استحقاقها.

تتكون صناديق التكافل الخاصة بالمشاركين من صندوق التكافل العام وصندوق التكافل العائلي والذي يمثل الغائض المتراكم غير الموزع أو العجز فيما يتعلق بالعقود السارية كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. كما تشمل احتياطات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاشتراكات الإجمالية

تتكون الاشتراكات الإجمالية من مجموع الاشتراكات المستحقة لكامل فترة التغطية المنصوص عليها في العقود المبرمة خلال الفترة المحاسبية، ويتم احتسابها بتاريخ بداية الوثيقة. الاشتراكات تشمل أي تسويات ناتجة في الفترة المحاسبية للاشتراكات المدينة فيما يتعلق بالأعمال المكتتية في الفترات المحاسبية السابقة. الاشتراكات المحصلة من قبل الوسطاء والتي لم يتم استلامها بعد، يتم تقييمها استناداً إلى التقديرات من قسم الاكتتاب أو الخبرات السابقة، ويتم تضمينها في الاشتراكات المكتتية. يدرج الجزء غير منتهي الصلاحية لهذه الاشتراكات ضمن بند «الاشتراكات غير المكتتية» في بيان المركز المالي الموحد. يتم احتساب الجزء المكتسب من الاشتراكات كإيرادات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين.

اشتراكات إعادة التكافل

هي مبالغ مدفوعة لمشغلي إعادة التكافل وفقاً لعقود إعادة التكافل للمجموعة. فيما يتعلق بعقود إعادة التكافل النسبية وغير النسبية، يتم احتساب المبالغ في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين وفقاً لشروط هذه العقود.

اشتراكات غير مكتتية

تمثل اشتراكات بموجب عقود التكافل والتي سيتم احتسابها في الفترات المالية التالية أو اللاحقة، للفترة المتبقية لمحتوى التكافل كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

إجمالي المطالبات

تحتسب إجمالي المطالبات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين عند تحديد مبلغ المطالبة المستحقة للمشاركين ولأطراف ثالثة، وفقاً لشروط عقود التكافل. إجمالي المطالبات تشمل جميع المطالبات المتكبدة خلال السنة، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، والتكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات التي ترتبط مباشرة بمعالجة وسداد المطالبات، وتخفيض قيمة الخردة والاسترداد الأخرى، وأي تسويات للمطالبات المستحقة عن السنوات السابقة.

المطالبات المستردة

المطالبات المستردة تشمل المبالغ المستردة من مشغلي إعادة التكافل وشركات التأمين الأخرى فيما يتعلق بإجمالي المطالبات المدفوعة من قبل المجموعة، وذلك وفقاً لعقود إعادة التكافل التي تحتفظ بها المجموعة، وتشمل أيضاً الخردة والاسترداد الأخرى. يتم احتساب المطالبات المستردة من شركات إعادة التكافل والأطراف الأخرى وذلك عند احتساب إجمالي المطالبات ذات الصلة التي تم سدادها وفقاً لشروط العقود ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(أج) عقود التكافل وإعادة التكافل (يتبع)

المطالبات القائمة

تستند المطالبات القائمة على التكلفة النهائية المقدرة لجميع المطالبات المتكبدة ولكن لم يتم تسويتها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، إلى جانب التكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات وتخفيض قيمة الخردة والاسترداد الأخرى. تستند مخصصات المطالبات القائمة التي تم الإبلاغ عنها إلى تقديرات الخسارة، والتي ستصبح مستحقة الدفع في نهاية المطاف على كل مطالبة غير مدفوعة، والتي حددتها الإدارة بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً والخبرات السابقة المعدلة للتغيرات التي تم عكسها على الأوضاع الحالية، والتعرض المتزايد، والتكاليف المتصاعدة للمطالبات، وشدة وتكرار آخر المطالبات، حسب الاقتضاء. لا يتم خصم المطالبات القائمة للقيمة الزمنية للنقود. يتم مراجعة الأساليب المستخدمة والتقديرات المعدلة بانتظام.

يتم رصد مخصص للمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها وفق تقييم اكتوبري، والذي يتم تحديثه على أساس أحدث تقارير التقييم.

يتم تضمين أي فرق بين مخصصات المطالبات القائمة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، وتساويات ومخصصات السنة التالية، في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين للسنة.

ذمم التكافل وذمم التأمين المدينة

يتم احتساب ذمم التكافل وذمم التأمين المدينة عند استحقاقها، ويتم قياسها عند الاحتساب المبدئي بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق. يتم فحص القيمة الدفترية لذمم التكافل وذمم التأمين المدينة لانخفاض القيمة، إذا أشارت الأحداث أو الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد، مع تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

أد مضاربة رأس المال الإضافي من الفئة الأولى

يتم تصنيف مضاربة رأس المال الإضافي من الفئة الأولى التي تستوفي معيار حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (1) (لا يوجد التزام تعاقدي لتسليم النقد أو الموجودات المالية الأخرى) كعنصر من عناصر حقوق الملكية. يتم احتساب مضاربة رأس المال الإضافي من الفئة الأولى مبدئياً بالمبلغ المكتتب، صافياً من أي تكلفة معاملات يمكن نسبها مباشرة. ويتم احتساب التوزيعات ذات الصلة كخصم من الأرباح المستبقاة.

أه) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد

(أ) معيار المحاسبة المالي رقم (45) - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (45) - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات «أشباه حقوق الملكية» في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار غير المقيدة)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. المعيار يوفر المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وأشباه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لأشباه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أه) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (يتبع)

ii) معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة 2025. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقبالية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسئوليات ائتمانية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء ما يلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

iii) معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات بعدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

vi) معيار المحاسبة المالي رقم (48): الهدايا والجوائز الترويجية

يحدد هذا المعيار متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية المطبقة على الهدايا والجوائز الترويجية التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية، ويصنفها المعيار إلى (أ) الهدايا الترويجية التي يتم فيها الاستحقاق الفوري؛ (ب) الجوائز الترويجية التي يتم الإعلان عنها مسبقاً ليتم منحها في تاريخ مستقبلي؛ (ج) برامج الولاء التي يتم فيها تراكم الالتزام على مدى الفترة.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

v) معيار المحاسبة المالي رقم (26): الاستثمار في العقارات

في ديسمبر 2025، سحبت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (26) – الاستثمار في العقارات، والذي يسري اعتباراً من الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر. بعد هذا السحب، ووفقاً للأحكام الانتقالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يتعين على المجموعة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ذات الصلة لمحاسبة الاستثمار في العقارات، بشرط ألا تتعارض هذه المبادئ مع متطلبات الشريعة الإسلامية.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار على بياناتها المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

4 تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

2025				
المجموع ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفاة/ أخرى ألف دينار بحريني	بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	بالقيمة العادية من خلال بيان الدخل الموحد ألف دينار بحريني	
				الموجودات
775,733	775,733	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
456,634	456,634	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
1,934,154	699,175	1,234,979	-	استثمار في الصكوك
4,066,788	4,066,788	-	-	عقود التمويل
96,004	-	12,475	83,529	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
29,748	29,748	-	-	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
47,181	47,181	-	-	موجودات أخرى
7,406,242	6,075,259	1,247,454	83,529	
				المطلوبات
117,586	117,586	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء
1,076,354	1,076,354	-	-	تمويل مرابحة لأجل
1,486,337	1,486,337	-	-	حسابات جارية للعملاء
93,460	93,460	-	-	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
142,366	142,366	-	-	مطلوبات أخرى
2,916,103	2,916,103	-	-	
2024				
المجموع ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفاة/ أخرى ألف دينار بحريني	بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	بالقيمة العادية من خلال بيان الدخل الموحد ألف دينار بحريني	
				الموجودات
633,611	633,611	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
476,450	476,450	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
1,447,803	647,416	800,387	-	استثمار في الصكوك
3,661,670	3,661,670	-	-	عقود التمويل
97,944	-	18,590	79,354	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
26,353	26,353	-	-	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
74,443	74,443	-	-	موجودات أخرى
6,418,274	5,591,943	818,977	79,354	
				المطلوبات
171,016	171,016	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء
751,062	751,062	-	-	تمويل مرابحة لأجل
1,279,886	1,279,886	-	-	حسابات جارية للعملاء
75,550	75,550	-	-	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
127,822	126,975	-	847	مطلوبات أخرى
2,405,336	2,404,489	-	847	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

5 أرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
181,620	167,630	احتياطي إجباري لدى المصارف المركزية*
267,185	179,208	أرصدة أخرى لدى المصارف المركزية
184,935	429,082	أرصدة لدى بنوك تجارية
(129)	(187)	مخصص للخسائر الائتمانية
633,611	775,733	

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

6 إيداعات لدى مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات عقود المراهقة والوكالة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية.

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
34,624	34,273	وكالة
5,590	2,119	مضاربة
436,242	420,250	مرايحات سلع
(6)	(8)	مخصص الخسائر الائتمانية
476,450	456,634	

7 استثمار في الصكوك

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
1,401,378	1,823,041	صكوك سيادية
46,425	111,113	صكوك الشركات
1,447,803	1,934,154	

تصنيف صكوك الشركات هو كما يلي:

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
24,842	84,144	درجة استثمارية (+AAA – BBB)
10,923	13,827	عالية العوائد (أقل من BBB-)
10,782	13,180	صكوك غير مصنفة
(122)	(38)	مخصص الخسائر الائتمانية
46,425	111,113	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

7 استثمار في الصكوك (يتبع)

(i) صكوك مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

2024	2025			
	المجموع ألف دينار بحريني	صكوك الشركات ألف دينار بحريني	صكوك سيادية ألف دينار بحريني	
364,518	800,387	26,308	774,079	في 1 يناير
391,333	507,208	70,317	436,891	مشتريات
124,365	1,390	646	744	مستحوذة عليها من خلال دمج العمليات
(96,094)	(107,086)	(7,159)	(99,927)	بيع / استحقاق
7,905	23,262	865	22,397	حركة القيمة العادلة
(106)	175	82	93	الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية
8,466	9,643	620	9,023	مستحقات الأرباح
800,387	1,234,979	91,679	1,143,300	في 31 ديسمبر

صكوك بقيمة دفترية تبلغ 50,595 ألف دينار بحريني (2024: 13,916 ألف دينار بحريني) هي صكوك حقوق ملكية، والمتبقي هي صكوك دين. تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 699,030 ألف دينار بحريني (2024: 293,525 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل (إيضاح 17).

(ii) صكوك مسجلة بالتكلفة المطفأة

2024	2025			
	المجموع ألف دينار بحريني	صكوك الشركات ألف دينار بحريني	صكوك سيادية ألف دينار بحريني	
638,321	647,416	20,117	627,299	في 1 يناير
178,116	249,880	5,765	244,115	مشتريات
-	-	187	(187)	معاد التصنيف
102,904	19,133	6,604	12,529	مستحوذة عليها من خلال دمج العمليات
(273,594)	(221,056)	(13,378)	(207,678)	استحقاقات
(46)	288	2	286	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,324	913	137	776	إطفاء / خصم علاوة الإصدار
391	2,601	-	2,601	مستحقات الأرباح
647,416	699,175	19,434	679,741	في 31 ديسمبر
1,447,803	1,934,154	111,113	1,823,041	

تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 314,745 ألف دينار بحريني (2024: 360,813 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل (إيضاح 17).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

8 عقود التمويل

2025					
المجموعة	الموجودات المالية الضعيفة	المجموعة	المجموعة	المجموعة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,625,239	28,485	53,166	99,964	1,443,624	قائمة على الإيجار: الإجارة
1,323,185	9,925	20,776	23,650	1,268,834	قائمة على التداول: تمويل مرابحة*
266,584	146	27,905	3,732	234,801	تمويل السلم
143,019	157	2,611	2,588	137,663	تمويل استصناع
713,271	150	24,773	19,080	669,268	قائمة على التشارك: تمويل مضاربة
31,838	-	2,342	15	29,481	تمويل مشاركة
25,281	-	188	157	24,936	بطاقات ائتمان
4,128,417	38,863	131,761	149,186	3,808,607	مجموع إجمالي عقود التمويل
(97,168)	-	(48,541)	(12,748)	(35,879)	مخصص الخسائر الائتمانية
35,539	24	1,983	529	33,003	تحويل العملات الأجنبية
4,066,788	38,887	85,203	136,967	3,805,731	

2024					
المجموعة	الموجودات المالية الضعيفة	المجموعة	المجموعة	المجموعة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,508,792	23,900	45,999	105,440	1,333,453	قائمة على الإيجار: الإجارة
1,154,154	13,118	19,435	41,763	1,079,838	قائمة على التداول: تمويل مرابحة*
297,317	499	25,809	5,590	265,419	تمويل السلم
79,997	154	4,722	1,587	73,534	تمويل استصناع
634,819	55	31,394	21,613	581,757	قائمة على التشارك: تمويل مضاربة
32,395	-	2,353	22	30,020	تمويل مشاركة
27,911	-	1,421	239	26,251	بطاقات ائتمان
3,735,385	37,726	131,133	176,254	3,390,272	مجموع إجمالي عقود التمويل
(68,111)	-	(30,574)	(14,947)	(22,590)	مخصص الخسائر الائتمانية
(5,604)	(9)	(307)	(86)	(5,202)	تحويل العملات الأجنبية
3,661,670	37,717	100,252	161,221	3,362,480	

تظهر تمويل المرابحة صافي أرباح مؤجلة بمبلغ 154,900 ألف دينار بحريني (2024: 133,184 ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

8 ديسمبر 2025

8 عقود التمويل (يتبع)

الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية:

2025					
المجموعة	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
68,111	-	30,574	14,947	22,590	الرصيد في 1 يناير
-	-	3,647	(5,196)	1,549	الحركة بين المراحل، صافي
35,995	(7,893)	29,151	2,997	11,740	حركة مخصص الخسائر الائتمانية
7,893	7,893	-	-	-	تسويات صرف العملات الأجنبية
(14,831)	-	(14,831)	-	-	والتحويلات الأخرى عند السداد
97,168	-	48,541	12,748	35,879	تعرضات مشطوبة خلال السنة*
					الرصيد كما في 31 ديسمبر

2024					
المجموعة	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
49,023	435	23,922	8,332	16,334	الرصيد في 1 يناير
-	-	(2,941)	2,351	590	الحركة بين المراحل، صافي
20,345	(5,319)	15,734	4,264	5,666	حركة مخصص الخسائر الائتمانية
4,884	4,884	-	-	-	تعرضات مشطوبة خلال السنة*
(6,141)	-	(6,141)	-	-	تسويات صرف العملات الأجنبية
68,111	-	30,574	14,947	22,590	والتحويلات الأخرى عند السداد
					الرصيد كما في 31 ديسمبر

* تمثل تعرضات مشطوبة خلال السنة، والتي ستستمر الجهود لاستردادها.

كما في 31 ديسمبر 2025، كانت نسبة التموليات المتعثرة 3.2% و 4.2% على التوالي، مستثنية وشاملة الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة داخلياً (31 ديسمبر 2024: 3.5% و 4.5%).

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة تظهر حالياً بنسبة 37.1% (2024: 33.4%)، مقارنة بالمبالغ التعاقدية الأصلية. الأصول التي تعرضت للانخفاض في قيمتها على أساس تراكمي (المرحلة 3 والموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة) لها مخصص تغطية بنسبة 48.0% (2024: 43.4%) مقارنة بالمبالغ التعاقدية الأصلية القائمة. مخصص التسهيلات المتعثرة بما في ذلك الضمانات 133.2% (2024: 126.6%).

إجارة منتهية بالتملك

تمثل الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإجارة المنتهية بالتملك مع عملاء البنك. تنص هذه الاتفاقية بأن يتعهد البنك (المؤجر) بنقل الموجودات المؤجرة إلى العميل (المستأجر) في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية الإجارة المنتهية بالتملك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

8 عقود التمويل (يتبع)
إجارة منتهية بالتمليك (يتبع)

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
1,752,445	1,973,213	إجارة منتهية بالتمليك
(243,653)	(347,974)	استهلاك
1,508,792	1,625,239	إجارة منتهية بالتمليك صافي من الاستهلاك
(15,866)	(22,786)	مخصص الخسائر الائتمانية
(835)	6,778	تحويل العملات الأجنبية
1,492,091	1,609,231	في 31 ديسمبر

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
249,689	235,382	مستحق الدفع خلال سنة واحدة
152,223	532,715	مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات
1,090,179	841,134	مستحق الدفع بعد 5 سنوات
1,492,091	1,609,231	

9 مخصص انخفاض قيمة الأدوات المالية

2025					
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة	المجموع	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
26,133	15,088	34,300	-	75,521	الرصيد في 1 يناير
2,456	(1,084)	(1,372)	-	-	- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
(613)	2,198	(1,585)	-	-	- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة
(313)	(6,268)	6,581	-	-	- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة
10,524	3,177	29,850	(7,893)	35,658	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
12,054	(1,977)	33,474	(7,893)	35,658	مخصص الخسائر الائتمانية
-	-	(1,947)	7,893	5,946	تسويات صرف العملات الأجنبية وتحويلات أخرى
-	-	(14,831)	-	(14,831)	مبالغ مشطوبة خلال السنة *
38,187	13,111	50,996	-	102,294	الرصيد كما في 31 ديسمبر

* تمثل تعرضات مشطوبة خلال السنة، والتي ستستمر بشأنها جهود الاسترداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

9 مخصص انخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

2025					
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
187	-	-	-	-	187
8	-	-	-	-	8
199	-	-	-	-	199
97,168	-	48,541	12,748	-	158,457
1,406	-	1,370	32	-	3,108
236	-	236	-	-	472
3,090	-	849	312	-	4,251
102,294	-	50,996	13,111	-	166,401

صافي مخصص الانخفاض في قيمة الأدوات المالية

2024	2025	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
(198)	58	أرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
(12)	2	إيداعات لدى مؤسسات مالية
152	(463)	استثمار في صكوك
20,345	35,995	عقود التمويل (إيضاح 8)
(946)	513	موجودات أخرى
1,872	(447)	التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية
(40)	254	استثمارات
21,173	35,912	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

9 مخصص انخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

2024					
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشترأة أو المنشأة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
19,222	8,487	27,421	435	55,565	الرصيد في 1 يناير
1,434	(757)	(677)	-	-	- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
(569)	5,947	(5,378)	-	-	- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة
(284)	(2,831)	3,115	-	-	- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة
6,330	4,242	15,960	(5,319)	21,213	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
6,911	6,601	13,020	(5,319)	21,213	مخصص الخسائر الائتمانية
-	-	-	4,884	4,884	تسويات صرف العملات الأجنبية وتحويلات أخرى
-	-	(6,141)	-	(6,141)	مبالغ مشطوبة خلال السنة *
26,133	15,088	34,300	-	75,521	الرصيد كما في 31 ديسمبر

* تمثل تعرضات مشطوبة خلال السنة، والتي ستستمر الجهود لاستردادها.

2024					
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشترأة أو المنشأة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
129	-	-	-	129	أرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
6	-	-	-	6	إيداعات لدى مؤسسات مالية
660	-	-	-	660	استثمار في صكوك
22,590	14,947	30,574	-	68,111	عقود التمويل
17	1	971	-	989	تمويل موجودات أخرى
8	-	2,079	-	2,087	ذمم مدينة أخرى
2,723	140	676	-	3,539	التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية
26,133	15,088	34,300	-	75,521	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

10 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
78,716	83,206	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:
638	323	- أدوات حقوق ملكية
		- صناديق
18,577	9,771	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
13	2,704	- أدوات حقوق ملكية
		- صناديق
97,944	96,004	

تملك المجموعة نسبة 40% (2024: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق للرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهما شركتين تأسستا في البحرين وتعملان في مجال التطوير العقاري. تم احتساب الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام إعفاء القيمة العادلة الخاص بمعياري المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويل صافي أصولها إلى شركة بريق، طور استكمال الإجراءات القانونية.

خلال السنة، تم الاستحواذ على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بمبلغ 17,675 دينار بحريني (2024: 12,887 ألف دينار بحريني) كجزء من عملية دمج أعمال.

11 موجودات ومطلوبات التكافل

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
17,140	19,708	موجودات التكافل
9,213	10,040	استثمارات المشاركين في الوحدات
26,353	29,748	موجودات التكافل
66,273	83,791	مطلوبات التكافل
9,277	9,669	مطلوبات أخرى
75,550	93,460	مطلوبات التكافل

12 استثمار في العقارات

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
103,654	73,174	أراضي
25,641	10,955	مباني
129,295	84,129	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

13 استثمار في شركات زميلة

تمتلك المجموعة 20.9% (2024: 20.9%) من أسهم بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك تجاري إسلامي تم تأسيسه كأول بنك إسلامي في كينيا في أغسطس 2006، وهو مرخص من قبل مصرف كينيا المركزي.

خلال عام 2022، وكجزء من استحوادها على أعمال التجزئة في شركة الإثمار القابضة، استحوذت المجموعة على مصالح اقتصادية في اتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية مقدمة إلى فينكوروب ذ.م.ب. (المعروفة سابقاً باسم السلام الدولية ذ.م.ب.) التي تمتلك 26.2% من أسهم بنك البحرين والكويت ش.م.ب. وهو بنك تجزئة تأسس في البحرين ومرخص من قبل مصرف البحرين المركزي. يشكل استثمار شركة فينكوروب ذ.م.ب. في بنك البحرين والكويت جزءاً من حزمة ضمان مخصصة للبنك بموجب هيكل التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. لا يشارك البنك ولا شبه حقوق الملكية الخاصة به بشكل مباشر في الأنشطة التجارية الأساسية لشركة فينكوروب ذ.م.ب.، وليسوا المالكين القانونيين لموجوداتها الأساسية. العوائد التي يحققها البنك هي في حدود الربح والتسديدات ذات الصلة، إن وجدت، الناتجة عن إتفاقيات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط. وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية، فقد تم احتساب الحصة الاقتصادية الفعالة لهذه الإتفاقيات في هذه البيانات المالية.

خلال 2024، استحوذت شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب.، وهي شركة تأمين تابعة للمجموعة، على حصة 28.9% في شركة أليانس للتأمين ش.م.ب.، وهي شركة تأمين تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة ومدرجة في سوق دبي المالي، مما نتج عنه حصة المجموعة من مكسب الشراء بقيمة أقل من القيمة العادلة بمبلغ 2,681 ألف دينار بحريني.

خلال السنة، استحوذت شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب. على حصة 10.0% في الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ب. (مقفلة)، وهي شركة تأمين تأسست في مملكة البحرين، مما نتج عنه إجمالي حصة بنسبة 20.0%.

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
231,484	255,008	الرصيد كما في 1 يناير
16,131	3,700	استحوادات خلال السنة
-	3,544	حصة إضافية مستحوذ عليها خلال السنة
-	9,344	احتساب شركة زميلة نتيجة زيادة نسبة الاستحواذ
18,169	21,423	الحصة في الأرباح
4,276	3,557	الحصة في التغيرات الأخرى لحقوق الملكية
(15,052)	(17,576)	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
255,008	279,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة الجوهرية في الشركات الزميلة كما تم الإعلان عنها من قبل الشركات الزميلة المعنية، معدلة للتغيرات في السياسات المحاسبية ولتسويات القيمة العادلة عند الاستحواذ.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

13 استثمار في شركات زميلة (يتبع)

تسوية المعلومات المالية للقيمة الدفترية لحصة المجموعة في بنك البحرين والكويت ما يلي:

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
26.2%	26.2%	حصص ملكية المجموعة
4,215,423	4,635,342	مجموع الموجودات
3,567,500	3,962,300	مجموع المطلوبات
647,923	673,042	صافي الموجودات (100%)
169,691	176,270	حصة المجموعة في صافي الأصول المحتسبة
65,202	65,202	التسويات ذات الصلة بمحاسبة الاستحواذ
234,893	241,472	القيمة الدفترية لحصة المجموعة في الشركات الزميلة
166,700	159,200	إيرادات
71,700	75,700	ربح (100%)
16,823	13,000	تغيرات أخرى في حقوق الملكية (الدخل الشامل)
88,523	88,700	مجموع الدخل الشامل (100%)
17,859	19,825	حصة المجموعة في الأرباح
5,376	3,403	حصة المجموعة في التغيرات الأخرى في حقوق الملكية

بلغت القيمة السوقية لبنك البحرين والكويت 245.0 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025 (229.3 مليون دينار بحريني). تم تحديد القيمة العادلة لأغراض الإفصاح باستخدام طريقة القيمة السوقية لكل سهم، ولم يتم تعديلها لأي حيازات كبيرة أو تسويات متعلقة بوحدة الحساب.

بالنسبة للشركات الزميلة الأخرى وبناء على البيانات المالية الملخصة، كانت الإيرادات والأرباح وحصة المجموعة في الربح 45,625 ألف دينار بحريني (2024: 2,797 ألف دينار بحريني)، 6,413 ألف دينار بحريني (2024: 1,304 ألف دينار بحريني) و 1,598 ألف دينار بحريني (2024: 310 ألف دينار بحريني) على التوالي.

14 موجودات أخرى

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
10	-	موجودات قيد التحويل
163	-	قروض وسلفيات العملاء
173	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)
75,933	56,431	مجموع الموجودات قيد التحويل *
14,852	18,607	ذمم مدينة أخرى وسلفيات
38,936	25,729	مصرفات مدفوعة مقدماً
129,894	100,767	مباني ومعدات، بما في ذلك حق استخدام الأصول

* تمثل هذه الفئة موجودات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحرينى السعودى ش.م.ب. بما في ذلك موجودات بقيمة دفترية تبلغ لا شيء (2024: 173 ألف دينار بحريني). أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تحويله إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة (على أساس التحصيل)، وبالتالي لا يتم احتسابه كإيرادات في بيان الدخل الموحد. خلال السنة، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 40 ألف دينار بحريني (2024: 217 ألف دينار بحريني) إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، وتم إدراجها ضمن بند «ذمم دائنة».

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

15 الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

خلال السنة، أبرمت شركة سوليدرتي البحرين، وهي شركة تابعة للمجموعة وتزاول أعمال التكافل ومدرجة في بورصة البحرين، اتفاقية مع شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب، وهي شركة مؤسسة في مملكة البحرين ومدرجة في بورصة البحرين، للاستحواذ على ما نسبته 100% من رأس المال المصدر لشركتيها التابعتين، BNL و BNI، مما نتج عنه الاعتراف بشهرة (Goodwill) بمبلغ 23,990 ألف دينار بحريني (راجع الإيضاح رقم 42).

تقوم المجموعة، على أساس سنوي، بتقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات، استناداً إلى مصادر معلومات داخلية وخارجية، تدل على احتمال تعرض الأصول غير الملموسة للانخفاض في القيمة، وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) «انخفاض قيمة الأصول غير المالية». واعتباراً من 31 ديسمبر 2025، لم يتم تحديد أية مؤشرات تدل على انخفاض قيمة وحدات توليد النقد ذات الصلة.

يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة سنوياً لكل وحدة توليد نقد تم تخصيص الشهرة لها. وتتعلق شهرة المجموعة والأصول غير الملموسة المرتبطة بعمليات الاستحواذ بشكل رئيسي بقطاعي الأعمال المصرفية والتكافل. وقد أظهرت نتائج اختبار انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أن المبالغ القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد التي تم تقييمها تفوق قيمها الدفترية، مع توفر هامش أمان مناسب.

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد لكل وحدة توليد نقد على أساس الأعلى من بين القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمة الاستخدام. وقد تم احتساب القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع باستخدام مناهج السوق، وذلك بالاستناد إلى مضاعفات التداول، مثل مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية ومضاعف السعر إلى الأرباح، لشركات مماثلة تعمل في الأنشطة المصرفية والتكافلية في المنطقة، مع إجراء التعديلات اللازمة لمراعاة علاوة السيطرة وعوامل عدم السيولة. أما قيمة الاستخدام فقد تم احتسابها من خلال تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الاستمرار في استخدام وحدات توليد النقد والتصرف فيها، وذلك باستخدام معدل خصم مناسب يعكس المخاطر المرتبطة بكل وحدة توليد نقد، وخلال الفترة، كانت القيم الناتجة عن منهج السوق أعلى من قيم الاستخدام، وعليه تم اعتمادها كمبالغ قابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد ذات الصلة. لا تشير نتائج تحليل الحساسية للتغيرات المعقولة في المدخلات المستندة إلى السوق بنسبة $\pm 5\%$ إلى وجود أي مخاطر جوهرية لانخفاض القيمة. تم استخدام معدل نمو ثابت قدره 2% ومعدل خصم قدره 13.5% عند احتساب التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

2024	2025					الرصيد في 1 يناير مستحوذ خلال السنة تسويات على الشهرة المستحوذة مطفاً خلال السنة الرصيد كما في 31 ديسمبر
	المجموع ألف دينار بحريني	علاقات العملاء ألف دينار بحريني	ودائع أساسية ألف دينار بحريني	رخصة ألف دينار بحريني	شهرة ألف دينار بحريني	
78,145	204,750	13,363	27,468	12,000	151,919	
130,038	31,515	7,525	-	-	23,990	
(371)	-	-	-	-	-	
(3,062)	(5,326)	(3,302)	(2,024)	-	-	
204,750	230,939	17,586	25,444	12,000	175,909	

16 إيداعات من مؤسسات مالية وأفراد

تمثل ودائع قصيرة الأجل من بنوك ومؤسسات مالية وأفراد على أساس عقود مرابحة.

2024	2025	إيداعات من مؤسسات مالية
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	إيداعات من أفراد
142,481	117,586	
28,535	-	
171,016	117,586	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

17 تمويلات مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل تم الحصول عليها من مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل صكوك الشركات والصكوك السيادية بقيمة دفترية تبلغ 1,013,775 ألف دينار بحريني (2024: 654,335 ألف دينار بحريني). (إيضاح 7)

18 مطلوبات أخرى

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
83,128	77,163	ذمم دائنة
25,626	28,030	مصروفات مستحقة
5,534	15,097	شيكات إدارية
6,604	12,657	وديعة هامش لخطابات الائتمان
60	69	ذمم مشاريع دائنة
3,331	6,260	منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين
3,539	3,090	مخصص للخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية
127,822	142,366	

19 شبه حقوق الملكية

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
420,231	556,945	عقود وكالة من مؤسسات مالية
3,643,830	3,831,128	عقود وكالة ومضاربة من العملاء
4,064,061	4,388,073	

يتضمن مبلغ شبه حقوق الملكية 8,779 ألف دينار بحريني (2024: 5,376 ألف دينار بحريني)، يمثل حصة حاملي شبه حقوق الملكية في الحركة في احتياطي القيمة العادلة.

يتم خلط أموال شبه حقوق الملكية مع أموال المضاربة والوكالة للمجموعة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجموعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، ومع ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص موجودات المستوى 3 لصندوق شبه حقوق الملكية. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة المتعلقة بالموجودات المتعثرة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاسترداد من الأصول المالية المتعثرة إلى شبه حقوق الملكية. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل شبه حقوق الملكية فقط بين المساهمين وأصحاب شبه حقوق الملكية. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على شبه حقوق الملكية. بلغ متوسط معدل الربح المكتسب على الموجودات العائدة على شبه حقوق الملكية بناءً على النسبة أعلاه كما في 31 ديسمبر 2025 نسبة 5.8% (2024: 6.2%)، وبلغ متوسط معدل الموزع على شبه حقوق الملكية كما في 31 ديسمبر 2025 نسبة 3.4% (2024: 4.0%).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

19 شبه حقوق الملكية (يتبع)

2024			2025			
شبه حقوق الملكية	ممولة ذاتياً	المجموع	شبه حقوق الملكية	ممولة ذاتياً	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	توزيعات الموجودات حسب الملكية
633,611	143,618	489,993	775,733	251,510	524,223	أرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
476,450	468,356	8,094	456,634	448,616	8,018	إيداعات لدى مؤسسات مالية
1,447,803	-	1,447,803	1,934,154	-	1,934,154	استثمار في الصكوك
3,661,670	3,191,684	469,986	4,066,788	3,432,029	634,759	عقود التمويل
97,944	8,268	89,676	96,004	-	96,004	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
26,353	-	26,353	29,748	-	29,748	التكافل والموجودات ذات العلاقة
129,295	17,242	112,053	84,129	7,846	76,283	استثمار في العقارات *
255,008	234,893	20,115	279,000	241,472	37,528	استثمار في شركات زميلة
129,894	-	129,894	100,767	6,600	94,167	موجودات أخرى
204,750	-	204,750	230,939	-	230,939	شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
7,062,778	4,064,061	2,998,717	8,053,896	4,388,073	3,665,823	مجموع الموجودات

* استثمارات العقارات والموجودات المحتفظ بها لغرض البيع المخصصة لشبه حقوق الملكية مدرجة للعوائد.

2024			2025			
شبه حقوق الملكية	ممولة ذاتياً	المجموع	شبه حقوق الملكية	ممولة ذاتياً	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	توزيعات الدخل حسب الملكية
236,373	202,979	33,943	247,786	209,218	38,568	الدخل
24,888	24,821	67	29,478	28,463	1,015	دخل من عقود التمويلات
71,568	-	71,568	103,119	-	103,119	دخل من إيداعات لدى المؤسسات المالية
(11,287)	-	(11,287)	(8,116)	-	(8,116)	دخل من الاستثمار في الصكوك
(30,851)	-	(30,851)	(46,333)	-	(46,333)	مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وأفراد
(3,470)	-	(3,470)	(4,571)	-	(4,571)	مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل
287,221	227,800	59,421	321,363	237,681	83,682	مصروفات التمويل الأخرى
						صافي الدخل التمويلي
26,267	-	26,267	27,927	-	27,927	دخل من استثمارات محتفظ بها
18,169	17,859	310	21,423	19,825	1,598	لغرض غير المتاجرة، صافي
5,357	-	5,357	3,424	-	3,424	الرسوم والعمولات، صافي
9,437	1,122	8,315	11,088	951	10,137	حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة
346,451	346,781	99,670	385,225	258,457	126,768	دخل من عمليات التكافل، صافي
						إيرادات أخرى
						مجموع الدخل
44,346	-	44,346	46,693	-	46,693	المصروفات
50,019	-	50,019	65,052	-	65,052	تكاليف الموظفين
94,365	-	94,365	111,745	-	111,745	مصروفات تشغيلية أخرى
252,086	246,781	5,305	273,480	258,457	15,023	مجموع المصروفات
(21,173)	(5,635)	(15,538)	(35,912)	(11,956)	(23,956)	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والضريبة
-	(86,630)	86,630	-	(101,455)	101,455	والعائد إلى شبه حقوق الملكية
230,913	154,516	76,397	237,568	145,046	92,522	مخصص انخفاض قيمة الأدوات المالية
						حصة المجموعة كضارب ووكيل
						الأرباح المخصصة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

19 شبه حقوق الملكية (يتبع)

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
1,048,020	1,307,887	شبه حقوق الملكية - حسب النوع والاستحقاق
724,209	967,278	حسابات ادخار (شاملاً تحت الطلب)
492,321	1,319,255	حسابات استثمار من شهر إلى ستة أشهر
965,622	466,621	حسابات استثمار من ستة إلى سنة واحدة
828,513	318,253	حسابات استثمار من سنة إلى ثلاث سنوات
4,058,685	4,379,294	حسابات استثمار أكثر من ثلاث سنوات
5,376	8,779	حصة حاملي شبه حقوق الملكية من حركة احتياطي القيمة العادلة
4,064,061	4,388,073	

في حال حسابات الاستثمار على اساس تعاقدي، من الممكن سحبها بشرط استقطاع الربح وفقاً لتقدير الإدارة.

20 رأس المال

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
500,000	500,000	المصرح به:
		5,000,000,000 سهم عادي (2024: 5,000,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم
274,778	296,760	الصادر والمدفوع بالكامل: (قيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم)
		(2,967,598,791 سهم (2024: 2,747,776,658 سهم))

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5 من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2025 كالتالي:

من	عدد الأسهم	الجنسية	إسم المستثمر
14.7%	437,315,389	عماني	بنك مسقط (ش.م.ع.ع)
8.4%	250,246,941	عماني	شركة مسقط أوفرسيز (ش.م.م)
6.3%	186,273,227	بحريني	ساياكوروب ش.م.ب (مقفلة)

يوضح الجدول التالي توزيع أسهم حقوق الملكية، مع تحديد عدد حاملي الأسهم والنسب المئوية كما في 31 ديسمبر 2025:

من مجموع	عدد المساهمين	عدد الأسهم	التصنيف
33.2	22,996	983,153,010	أقل من 1
37.4	13	1,110,610,224	من 1 إلى أقل من 5%
14.7	2	436,520,168	من 5 إلى أقل من 10%
14.7	1	437,315,389	من 10 إلى أقل من 20%
100.0	23,012	2,967,598,791	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

21 الاحتياطيات وأدوات رأسمال أخرى

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 8 فلس لكل سهم أو 8% للسهم (6:2024) للسهم) من القيمة الإسمية بواقع 0.100 دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و7% من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم واحد لكل 14.3 سهم مملوك)، بمبلغ وقدره 44,117 ألف دينار بحريني (38,193:2024) ألف دينار بحريني) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

21.1 أسهم الخزينة

مجموع أسهم الخزينة القائمة كما في 31 ديسمبر 2025، كان 49,606,561 سهماً (155,932,001:2024) سهماً).

21.2 خطة حوافز الموظفين

يقوم البنك بتشغيل خطة حوافز طويلة الأجل على أساس الأسهم التي تم بموجبها إصدار مكافآت أسهم للموظفين بشروط أداء مستقبلية. كما في 31 ديسمبر 2025، لا تزال هناك مكافآت أسهم غير مستحقة تبلغ 34,465,669 سهماً (84,523,957:2024) سهماً).

21.3 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 (وتعديلاته) والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

22 مشاركات أخرى في حقوق ملكية

(i) مضاربة ثانوية صادرة من قبل البنك

قام البنك بإصدار مضاربة ثنائية ثانوية، مصنفة كمضاربة رأس مال إضافي من الفئة الأولى (أداة رأس مال إضافي من الفئة الأولى) بمبلغ 169,675 ألف دينار بحريني (162,464:2024) ألف دينار بحريني). تم دفع هذا الاكتتاب نقداً بالكامل، وبمبلغ مجموع تكلفة الإصدار 3,733 ألف دينار بحريني (3,438:2024) ألف دينار بحريني).

فيما يلي ملخص للشروط والأحكام الرئيسية للإصدار:

أ. توزيع الأرباح على هذا العقد شهرياً، اعتباراً من تاريخ الإكتتاب، وبمعدل متوقع قدره 6% سنوياً. إن مدفوعات الأرباح بموجب العقد هي تقديرية، وغير تراكمية، وإن عدم الدفع لا يعتبر حدث تعثر في السداد؛

ب. لا يشمل العقد تاريخ استحقاق محدد، وهو دائم بطبيعته، ويملك البنك خيار سداد مضاربة رأس المال الإضافي من الفئة الأولى، وفقاً لتقديره، بعد 5 سنوات من تاريخ الاكتتاب المبدئي؛

ج. تتضمن مضاربة رأس المال الإضافي من الفئة الأولى ميزة الشطب، وذلك في حال عدم الجدوى وفقاً لشروط العقد.

وفقاً لذلك، فإن مضاربة رأس المال الإضافي من الفئة الأولى تستوفي متطلبات التصنيف كحقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (1)، وتم احتسابها ضمن بند حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد، وتم احتساب الأرباح المدفوعة بموجب العقد كتخصيص للأرباح.

خلال السنة، تم دفع مبلغ 10,108 ألف دينار بحريني (4,009:2024) ألف دينار بحريني كأرباح على مضاربة رأس المال الإضافي من الفئة الأولى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

22 مشاركات أخرى في حقوق ملكية (يتبع)

(ii) مضاربة ثانوية صادرة من قبل شركة تابعة للبنك

خلال السنة، أصدرت شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب، شركة تابعة لمجموعة سوليدرتي القابضة مضاربة ثنائية ثانوية بمبلغ 43,000 ألف دينار بحريني، مصنفة ضمن الشريحة الثانية العليا وفقاً للمجلد 3 من قواعد مصرف البحرين المركزي. تم سداد قيمة الاكتتاب بالكامل نقداً، وبلغ مجموع تكلفة الإصدار 440 ألف دينار بحريني (2024؛ لا شيء دينار بحريني).

فيما يلي ملخص للشروط والأحكام الرئيسية للإصدار:

- يتم توزيع الأرباح على هذا العقد كل ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ الاكتتاب، وبمعدل متوقع قدره 7% سنوياً. إن مدفوعات الأرباح بموجب العقد تقديرية وغير تراكمية، وإن عدم الدفع لا يعتبر حدث تعثر في السداد؛
- ليس للعقد تاريخ استحقاق محدد، وهو دائم بطبيعته، ولجهة الإصدار خيار سداد المضاربة حسب تقديرها بعد 5 سنوات من تاريخ الاكتتاب المبدئي؛
- تتضمن المضاربة خاصية تخفيض القيمة في حال عدم القدرة على الاستمرار وذلك وفقاً لشروط العقد.

وفقاً لذلك، فإن المضاربة تستوفي متطلبات التصنيف كحقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (1)، وتم احتسابها ضمن بند حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد المختصر، وتم احتساب الأرباح المدفوعة بموجب العقد كتخصيص للأرباح. خلال الفترة، تم دفع 2,119 ألف دينار بحريني كأرباح على هذه المضاربة الثانوية.

(iii) حصص مشاركة قائمة على عقد المشاركة

خلال السنة، أصدرت شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب أسهماً قائمة على عقد المشاركة دائمة ليس لها حق التصويت وغير تراكمية بمبلغ 810 ألف دينار بحريني، مصنفة على أنها من الفئة 1 وفقاً للمجلد 3 من قواعد مصرف البحرين المركزي. بلغ مجموع الإصدار 12,000 ألف دينار بحريني، وتم سداد قيمة الاكتتاب بالكامل نقداً. بلغ مجموع تكلفة الإصدار 188 ألف دينار بحريني (2024؛ لا شيء دينار بحريني).

فيما يلي ملخص للشروط والأحكام الرئيسية للإصدار:

- الأسهم غير تراكمية، وتوزيع الأرباح حسب تقدير جهة الإصدار؛
- ليس للأسهم تاريخ استحقاق محدد، وهي دائمة بطبيعتها، ولجهة الإصدار خيار سداد المضاربة حسب تقديرها بعد 5 سنوات من تاريخ الاكتتاب المبدئي؛
- عند التصفية، تتساوى هذه الأسهم مع الأسهم العادية من حيث العائد عليها، ولكنها لا تحمل أي حقوق تصويت.

وفقاً لذلك، فإن هذه الأسهم تستوفي متطلبات التصنيف كحقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (1)، وتم احتسابها ضمن بند حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد المختصر، وتم احتساب الأرباح المدفوعة لهذه الأسهم كتخصيص للأرباح.

23 العائد على السهم الأساسي والمخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن البنك.

2024	2025	
59,012	76,834	صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك (بالآلاف الدنانير البحرينية)
(4,009)	(11,006)	مطروحاً: ربح على مشاركات أخرى في حقوق الملكية (بالآلاف الدنانير البحرينية)
2,870,399	2,899,458	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)
19.2	22.7	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

24 دخل عقود التمويل

2024 ألف دينار بحريني	2025 ألف دينار بحريني	
88,420	100,158	قائمة الإيجار: إجارة، صافي*
77,897	80,851	قائمة على التجارة: مرابحة
21,129	18,090	السلم
3,780	8,145	استصناع
42,933	38,503	قائمة على المشاركة: مضاربة
2,214	2,039	مشاركات
236,373	247,786	

* دخل الإجارة يظهر صافي استهلاك بمبلغ 202,219 ألف دينار بحريني (2024: 110,306 ألف دينار بحريني).

25 الرسوم والعمولات، صافي

2024 ألف دينار بحريني	2025 ألف دينار بحريني	
13,277	16,244	رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات
3,854	2,906	رسوم ترتيبات
5,124	4,947	عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان
4,012	3,830	دخل البطاقات وأخرى
26,267	27,927	

26 دخل عمليات التكافل، صافي

2024 ألف دينار بحريني	2025 ألف دينار بحريني	
94,502	131,901	إيرادات التكافل
(48,426)	(79,015)	مصروفات خدمة التكافل
(29,751)	(35,757)	الصافي من عقود إعادة التكافل
(1,283)	(1,379)	صافي مصروف التمويل من عقود التكافل
319	346	صافي مصروف التمويل من عقود إعادة التكافل
(10,004)	(12,672)	المصروفات المؤسسية للتكافل
5,357	3,424	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

27 إيرادات أخرى

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
2,433	(1,658)	إيراد استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي
4,007	5,621	أرباح صرف العملات الأجنبية
1,262	4,833	استرداد تمويلات
1,735	2,292	أخرى
9,437	11,088	

28 تكاليف الموظفين

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
35,146	39,427	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
4,666	3,790	مصروفات التأمين الاجتماعي للموظفين
4,534	3,476	مصروفات الموظفين الأخرى
44,346	46,693	

خلال 2022، وبموجب هيكل مكافآت الأداء المستقبلي للبنك، تم تقديم خطة حوافز للموظفين طويلة الأجل، حيث يتم تعويض الموظفين في شكل أسهم كنسبة مئوية عند تحقيق بعض شروط الأداء المحددة مسبقاً. تحدد خطة الحوافز طويلة الأجل شروط الأداء والخدمة ولها جدول استحقاق قابل للتقييم على مدى فترة خمس سنوات. قد يحدث الاستحقاق المعجل عند تخطي شروط الأداء، مما يؤدي لزيادة رسوم الدفع على أساس الأسهم. يتم تحديد سعر الإصدار استناداً إلى تعديل محدد لسعر السوق بتاريخ المكافأة. أسهم خطة الحوافز طويلة الأجل تشمل مميزات تمويل، ويحق لها الحصول على أرباح أسهم، إن وجدت، يتم إطلاقها جنباً إلى جنب مع الأسهم المكتسبة.

29 مصروفات تشغيلية أخرى

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
14,024	20,943	مصروفات متعلقة بالأعمال
9,619	9,042	مصروفات تقنية المعلومات
3,945	6,042	مصروفات مهنية
2,877	4,107	مصروفات متعلقة بمجلس الإدارة
4,494	4,738	تكلفة المبنى
8,056	12,876	استهلاك وإطفاء
7,004	7,304	مصروفات أخرى
50,019	65,052	

30 معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف، وبموافقة مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

30 معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024:

2025					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
244	-	-	244	-	الموجودات:
1,480	-	-	-	1,480	أرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
25,921	1,014	2,002	-	22,905	إيداعات لدى مؤسسات مالية
68,538	-	-	-	68,538	عقود التمويل
2,149	-	2,149	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
279,000	-	-	-	279,000	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
6,293	6,262	31	-	-	استثمارات في شركات زميلة
					موجودات أخرى
8,400	-	-	-	8,400	المطلوبات وشبه حقوق الملكية:
10,335	1,034	7,134	360	1,807	إيداعات من مؤسسات مالية وأفراد
248	47	55	-	146	حسابات جارية للعملاء
729	-	-	-	729	مطلوبات أخرى
68,878	4,856	7,776	39,080	17,166	مطلوبات التكافل
351	-	351	-	-	شبه حقوق الملكية
					ارتباطات محتملة والتزامات
2024					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
244	-	-	244	-	الموجودات:
29,551	2,036	2,557	-	24,958	أرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
68,854	-	-	-	68,854	عقود التمويل
620	-	620	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
255,008	-	-	-	255,008	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
2,468	2,468	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
					موجودات أخرى
7,331	1,795	3,944	358	1,234	المطلوبات وشبه حقوق الملكية:
207	85	106	-	16	حسابات جارية للعملاء
372	-	-	-	372	مطلوبات أخرى
31,051	7,655	7,718	3,407	12,271	مطلوبات التكافل
701	191	502	-	8	شبه حقوق الملكية
					ارتباطات محتملة والتزامات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

30 معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (يتبع)

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد:

2025					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
122	-	-	84	38	الدخل:
1,684	26	137	-	1,521	إيداعات لدى المؤسسات المالية
21,423	-	-	-	21,423	دخل من عقود التمويل
2,961	-	2,961	-	-	حصة الربح من شركات زميلة، صافي
					دخل من عمليات التكافل، صافي
2,532	-	-	-	2,532	المصروفات:
3,480	166	3,314	-	-	مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وأفراد
983	-	571	-	412	مصروفات تشغيلية أخرى
2,169	176	345	1,089	559	مصروفات من عمليات التكافل
					الدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية

2024					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,888	69	162	1	1,656	الدخل:
18,169	-	-	-	18,169	دخل من عقود التمويل
1,057	4	1,053	-	-	حصة الربح من شركات زميلة، صافي
					دخل من عمليات التكافل
5,226	2,525	2,701	-	-	المصروفات:
578	-	196	-	382	مصروفات تشغيلية أخرى
1,209	165	432	142	470	مصروفات من عمليات التكافل
17	-	-	-	17	الدخل المنسوب إلى شبه حقوق الملكية
					مخصص انخفاض القيمة

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين

لسنة 2025، بلغت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأتباع حضور الأعضاء 1,300 ألف دينار بحريني (2024: 1,110 ألف دينار بحريني)، و 543 ألف دينار بحريني (2024: 587 ألف دينار بحريني) على التوالي.

بلغت مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مبلغ 113 ألف دينار بحريني لسنة 2025 (2024: 113 ألف دينار بحريني).

موظفو الإدارة الرئيسيون في البنك هم الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطة والمسؤولية لتخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة البنك، تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين لسنة 2025 تشمل رواتب ومزايا أخرى بمبلغ 7,550 ألف دينار بحريني (2024: 7,838 ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

31 ارتباطات والتزامات محتملة

2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
		التزامات محتملة نيابة عن العملاء
155,363	201,996	ضمانات
212,977	135,827	خطابات اعتماد
1,558	1,573	خطابات قبول
369,898	339,396	
		ارتباطات غير مستخدمة
384,562	285,672	ارتباطات تمويلية غير مستخدمة
46,089	28,501	ارتباطات غير مموله غير مستخدمة
430,651	314,173	

تلتزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

32 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات وعد صرف العملات الأجنبية كانت كما يلي:

2024		2025		
القيمة العادلة	القيمة الإسمية	القيمة العادلة	القيمة الإسمية	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
				أدوات وعد صرف العملات الأجنبية
321	49,024	261	56,351	مركز الموجودات
847	82,281	617	236,279	مركز المطلوبات

33 إدارة المخاطر المالية

33.1 المقدمة - إدارة مخاطر العمليات البنكية

إن المخاطر الكامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة يعتبر مسئولاً عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئوليته. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة المخاطر تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية، حيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها؛ ومع ذلك، توجد هناك وحدات مستقلة منفصلة مسؤولة عن إدارة المخاطر ومراقبتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.1 المقدمة - إدارة مخاطر العمليات البنكية (يتبع)

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية، وتدقيق تلك التقارير، وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة، ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة ككل، وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة، وتقرير إدارة المخاطر، ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمطلوبات القانونية، وتوصي بتعيين، تحديد أتعاب، والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مراجعة عملية وسياسة المخاطر الشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسؤولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة الائتمان والاستثمار

تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة سياسات مخاطر الائتمان وسياسات الاستثمار لضمان توافقها مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. تقوم اللجنة بمناقشة، ومراجعة، واعتماد جميع معاملات الاستثمار والتمويل.

تقوم اللجنة بوضع إطار لتعيين حدود البلد، والمنتج، والقطاع، وأخذ مقترحات تغيير هذه الحدود بالاعتبار، ومراجعة التقارير الدورية لمراقبة الامتثال، والموافقة على الخطوات التي يجب اتخاذها للتعامل مع الاستثناءات. تقوم اللجنة بتقييم واعتماد معايير مخاطر الائتمان (بما في ذلك التسعير) المتعلقة بالمنتجات الجديدة، والتغيرات في مخاطر الائتمان للمنتجات الحالية.

وحدة إدارة المخاطر

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل، وخطة التعافي، والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي، وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة، ومراقبة السيولة، ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والالتزام

تتولى لجنة المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والامتثال مسؤولية تصميم، وتنفيذ، والإشراف على إطار عمل مخاطر الامتثال (باستثناء مخاطر الائتمان) في البنك، وتقوم لجنة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والالتزام بمراجعة سياسات إدارة المخاطر (عدا سياسات مخاطر الائتمان). تقوم اللجنة بالتأكد من التزام البنك بأنظمة الامتثال واجبة التطبيق، وذلك بمساعدة أصحاب المصلحة المعنيين. تسعى اللجنة للحفاظ على قوة إطار استمرارية الأعمال وصيانتها. تقوم اللجنة بمراجعة عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، واختبار الإجهاد، وخطة الحل والتعافي، والمخاطر التدريجية، قبل عرضها على مجلس الإدارة.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للبنك، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات. وتقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض البنك لمخاطر أمن المعلومات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.1 المقدمة – إدارة مخاطر العمليات البنكية (يتبع)

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة، ويقدم تقارير بشأن ملاحظاته وتوصياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة، وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. يتم عرض وشرح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة الائتمان والاستثمار، ولجنة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والالتزام، ولجنة أمن المعلومات، ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. تتضمن التقارير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان، وتعرضات مخاطر السوق، ومقاييس المخاطر التشغيلية، وتحديثات أمن المعلومات، واستثناءات الحدود، ومعدلات السيولة، وفحص الضغوطات، وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. تتسلم لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذوي العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة، أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدراتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم السيطرة على وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءً على ذلك.

33.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر فشل التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، ووضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق القرارات الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد ومعايرة درجات المخاطر الائتمانية بحيث يزداد احتمال وقوع مخاطر التعثر بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن العميل. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2024 ألف دينار بحريني	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2025 ألف دينار بحريني	
184,935	429,082	الموجودات
476,456	456,642	أرصدة لدى بنوك أخرى
1,448,463	1,934,353	إيداعات لدى مؤسسات مالية
3,729,781	4,163,956	استثمارات في صكوك
20,244	2,057	عقود التمويل
5,859,879	6,986,090	عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى
800,549	653,569	المجموع
6,660,428	7,639,659	ارتباطات والتزامات محتملة
		مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

أينما تسجل العقود المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبيّنة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات، و تمويلات مضاربات، ومشاركات، وذمم بطاقات ائتمان مدينة، وصكوك الشركات، وعقود إجارة منتهية بالتملك. تشمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية أخرى، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدمه المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً، فإنه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة، إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع قابلية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثغافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة. بالنظر إلى وضع السوق السائد سابقاً، اتخذت المجموعة تدابير وإجراءات وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للأصل المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد: (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد: (Loss Given Default)؛
- قيمة التعرض للتعثر في السداد: (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً، والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهريّة تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل حالة التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض ينتقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

استحداث مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي معاملات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرصيات المستخدمة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل سنوي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد، وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعيتها الحسابات المنتظمة الأداء.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضاً احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد، تشتت المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية، بالنسبة للالتزامات التمويل والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الرصد التاريخي، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من «المرحلة 1» إلى «المرحلة 2».

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلق، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترجيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعاييرها، بحيث إن تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى الزيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال، يكون الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين درجتَي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم العميل للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة للأوضاع الاقتصادية السائدة، أو لفترة أطول.

يتم تطبيق تغطيات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت متسقة مع هدف تحديد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناءً على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناءً على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها (يتبع)

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

الانتقال العكسي

نموذج التدرج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2 و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم اخذها بالاعتبار لترحيل العملاء إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، وقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات خلال السنة الحالية:

المدخلات الرئيسية للنماذج	التغير في التقديرات
احتمالية حدوث التعثر في السداد	يتم تحديث احتمالية حدوث التعثر في السداد عند نقطة محددة من الزمن باستخدام أحدث توقعات الاقتصاد الكلي باستخدام الترابط التاريخي مع أسعار النفط (برنت): إجمالي الإنفاق الحكومي العام؛ نمو الائتمان المحلي (%؛ إجمالي الاستثمار؛ حجم واردات السلع والخدمات والدين الحكومي العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات بأساس 65%، مهجدة 25، محسنة 10
الخسارة في حالة التعثر في السداد	تبلغ الخسارة في حالة التعثر في السداد غير المضمونة 65% وتتفق مع تلك المستخدمة في سنة 2023.

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد (PD "Probability of Default") والخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD "Loss Given Default")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد (EAD "Exposure at Default") تختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعنية، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية، كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين المصاحبة، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

2025					
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
784,174	784,174	-	-	784,174	جيدة (درجة R1 إلى R4)
101,550	101,438	112	-	101,550	مرضية (درجة R5 إلى R7)
(195)	(176)	(19)	-	(195)	مخصص الخسائر الائتمانية
885,529	885,436	93	-	885,529	

2024					
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
578,618	578,618	-	-	578,618	جيدة (درجة R1 إلى R4)
82,773	82,773	-	-	82,773	مرضية (درجة R5 إلى R7)
(135)	(135)	-	-	(135)	مخصص الخسائر الائتمانية
661,256	661,256	-	-	661,256	

(ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية، بالنسبة للالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

(i) استثمارات في صكوك

2025					
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,848,463	1,848,463	-	-	1,848,463	جيدة (درجة R1 إلى R4)
85,890	85,890	-	-	85,890	مرضية (درجة R5 إلى R7)
(199)	(199)	-	-	(199)	مخصص الخسائر الائتمانية
1,934,154	1,934,154	-	-	1,934,154	

2024					
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,442,128	1,442,128	-	-	1,442,128	جيدة (درجة R1 إلى R4)
6,335	6,335	-	-	6,335	مرضية (درجة R5 إلى R7)
(660)	(660)	-	-	(660)	مخصص الخسائر الائتمانية
1,447,803	1,447,803	-	-	1,447,803	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(ii) عقود التمويل

2025					
الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشترأة أو المنشأة المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
3,608,903	-	172	23,387	3,585,344	جيدة (درجة R1 إلى R4)
384,489	1,444	451	126,328	256,266	مرضية (درجة R5 إلى R7)
170,564	37,443	133,121	-	-	متعثرة (درجة D8 إلى D10)
(97,168)	-	(48,541)	(12,748)	(35,879)	مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة
4,066,788	38,887	85,203	136,967	3,805,731	

2024					
الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشترأة أو المنشأة المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
2,770,738	53	1,375	34,781	2,734,529	جيدة (درجة R1 إلى R4)
865,002	22,231	50,843	141,387	650,541	مرضية (درجة R5 إلى R7)
94,041	15,433	78,608	-	-	متعثرة (درجة D8 إلى D10)
(68,111)	-	(30,574)	(14,947)	(22,590)	مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة
3,661,670	37,717	100,252	161,221	3,362,480	

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ الربح المعلق 24,465 ألف دينار بحريني (2024: 19,709 ألف دينار بحريني).

(iii) تمويل الموجودات الأخرى

2025					
الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشترأة أو المنشأة المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
251	-	2	249	251	جيدة (درجة R1 إلى R4)
164	-	146	18	164	مرضية (درجة R5 إلى R7)
1,642	1,642	-	-	-	متعثرة (درجة D8 إلى D10)
(1,406)	(1,370)	(32)	(4)	(4)	مخصص الخسائر الائتمانية
651	272	116	263	651	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(iii) تمويل الموجودات الأخرى (يتبع)

2024					
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
331	-	-	331	331	جيدة (درجة R1 إلى R4)
18,942	-	14	18,928	18,928	مرضية (درجة R5 إلى R7)
971	971	-	-	-	متعثرة (درجة D8 إلى D10)
(989)	(971)	(1)	(17)	(17)	مخصص الخسائر الائتمانية
19,255	-	13	19,242	19,242	

(iv) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

2025					
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
620,772	1	1,328	619,443	619,443	جيدة (درجة R1 إلى R4)
30,026	1,000	15,393	13,633	13,633	مرضية (درجة R5 إلى R7)
2,771	2,771	-	-	-	متعثرة (درجة D8 إلى D10)
(3,090)	(849)	(312)	(1,929)	(1,929)	مخصص الخسائر الائتمانية
650,479	2,923	16,409	631,147	631,147	

2024					
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
764,148	1	59	764,088	764,088	جيدة (درجة R1 إلى R4)
32,189	1,540	11,800	18,849	18,849	مرضية (درجة R5 إلى R7)
4,212	4,212	-	-	-	متعثرة (درجة D8 إلى D10)
(3,539)	(676)	(140)	(2,723)	(2,723)	مخصص الخسائر الائتمانية
797,010	5,077	11,719	780,214	780,214	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(iv) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (يتبع)

تحليل أعمار العقود التمويلية:

2025				
المجموعة	المرحلة الثالثة/ المرحلتان الأولى والثانية المالية الضعيفة الائتمانية المشتراة أو المنشأة	المرحلة الثانية:	المرحلة الأولى:	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
3,828,950	40,299	88,016	3,700,635	حالي
160,610	5,302	14,333	140,975	أقل من 30 يوماً
56,560	9,194	47,366	-	30 - 90 يوماً
117,836	117,836	-	-	أكثر من 90 يوماً
4,163,956	172,631	149,715	3,841,610	
2024				
المجموعة	المرحلة الثالثة/ المرحلتان الأولى والثانية المالية الضعيفة الائتمانية المشتراة أو المنشأة	المرحلة الثانية:	المرحلة الأولى:	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
3,424,142	29,426	109,354	3,285,362	حالي
134,323	10,723	23,892	99,708	أقل من 30 يوماً
77,093	34,171	42,922	-	30 - 90 يوماً
94,223	94,223	-	-	أكثر من 90 يوماً
3,729,781	168,543	176,168	3,385,070	

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصّل عنها في إيضاح رقم 28، باستثناء الالتزامات الرأس مالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض بشأن تسهيلات تمويلية بمبلغ 59,563 ألف دينار بحريني (2024: 86,456 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتظمة الأداء ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحويل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات المتوفرة، كحدوث تغييرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرة على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ التعرض.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملة الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي والودائع
- الصكوك طويلة الأجل - مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

2024	2025	النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	نوع التعرض الائتماني
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	نقد، أو ممتلكات، أو أسهم وصكوك مدرجة	عقود تمويلات للشركات
2,620,860	2,614,515	نقد، أو ممتلكات، أو أسهم وصكوك مدرجة	عقود تمويلات لعملاء التجزئة
1,941,496	2,021,448		

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص للالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحويل وبيع الضمانات.

2024	2025	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,411,372	690,345	أقل من 50%
107,649	448,981	51-70%
156,291	475,077	71-90%
177,343	314,804	91-100%
1,877,126	2,234,749	أكثر من 100%
3,729,781	4,163,956	

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية، أو طارئة، أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً «بالأطراف المقابلة»). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكثر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية لمملكة البحرين، مثل نمو إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، ونمو الائتمان المحلي، وأسعار النفط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن عقود أو دعاوى قضائية غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوافية والكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والقائمة 293 ألف دينار بحريني (2024: 6,552 ألف دينار بحريني). بناء على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطالبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية مقابلة لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة، حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا مضادة ضد هذه الأطراف.

33.4 إدارة المخاطر التشغيلية

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المطبقة مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. استمرت هذه الإجراءات بالعمل بشكل مرض.

كما في 31 ديسمبر 2025، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهريّة تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

33.5 إدارة المخاطر لعمليات التكافل للمجموعة

يتمثل نشاط مجموعة سوليديرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة)، وهي إحدى الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة، في إصدار عقود التكافل لعملائها من الأفراد والشركات. المخاطر بموجب عقود التكافل تتمثل في أن احتمال وقوع الحدث وعدم يقينية المبلغ مستحق الدفع بموجب عقد التكافل الناتج عن مثل هذا الحدث المشار إليه بالمطالبة. بحكم طبيعة عقد التكافل، فإن هذا الخطر عرضي وعشوائي، وبالتالي لا يمكن التنبؤ به. المخاطر الرئيسية التي تواجه المجموعة في اكتتاب محفظة من عقود التكافل هو تكرار حصول هذه الأحداث، وشدة المطالبات الناتجة عنها. يتم تحسين مستوى المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من خلال وجود أعداد كبيرة كافية، والتنوع من حيث طبيعة المخاطر والتوزيع الجغرافي لهذه المخاطر. إن هذا من شأنه أن يقلل من تعرض المركز المالي للمجموعة والأرباح لخسائر كبيرة أو ذات تكرار عالي، حيث سيكون هناك دخل أكبر لتحمل مثل هذه الأثار. كما يتم التغطية للتعرض للتكرار العالي والخسائر الشديدة الكبيرة بعقود إعادة تكافل من خلال برنامج إعادة تكافل شامل مع مزود عقود إعادة تكافل دولي ذو سمعة طيبة.

(i) سياسة الاكتتاب

تصدر المجموعة بشكل رئيسي عقود التكافل البحرية (الشحن وهيكل السفن)، والمركبات (الأضرار الخاصة والمسئولية تجاه الأطراف الأخرى)، والممتلكات (الأضرار المادية وانقطاع الأعمال)، والمسئولية والحوادث العامة. هذه الوثائق تغطي عادة فترة إثني عشر شهراً. بالنسبة لعقود التكافل العامة أعلاه، تنشأ أهم المخاطر الجوهريّة من الحوادث التي تشمل المركبات، أو غيرها من الأحداث التي تتسبب في الحرائق والأضرار العرضية، والإهمال الذي يؤدي لحوادث أو التزامات مقابل أطراف أخرى، والحوادث الطبيعية وغيرها من الأنشطة التي تسبب الأضرار، مثل أعمال الشغب والاضطرابات المدنية والأعمال الإرهابية. يختلف مستوى المخاطر فيما يتعلق بموقع المخاطر المغطاة ونوع المخاطر المغطاة وحسب القطاع.

(ii) سياسة إعادة التكافل

كجزء من عملية الاكتتاب، فإن الإجراء التالي للتحكم في المخاطر فيما يتعلق بمخاطر التكافل هو تحويل المخاطر لأطراف أخرى من خلال عقد أو تسهيل إعادة التكافل. تملك المجموعة تسهيلات تغطية نسبية، يشار إليها بالمعاهدات، والتي تستخدم لتحويل نسبة من المخاطر الخاضعة تلقائياً لشروط متفق عليها مسبقاً مع مزود عقود إعادة التكافل. كما يتم توجيه الجزء المحتفظ به من المخاطر من قبل المجموعة بسياسة احتفاظ صارمة معتمدة من قبل المجموعة. سيتم استرداد أي مطالبة بنفس النسبة، بالإضافة لذلك، فإن المجموعة تملك أيضاً معاهدات غير تناسبية تدفع نسبة من الخسائر تتجاوز مستوى الأولوية المتفق عليه لكل خسارة، أو مجموعة من الخسائر الناتجة عن حدث واحد. يتم اسناد عقود إعادة التكافل مع مجموعة من شركات إعادة التأمين من ذوي السمعة الدولية، بحيث لا تعتمد المجموعة على مزود واحد لعقود إعادة التكافل أو عقد إعادة التكافل. كما تقوم المجموعة بتحويل المخاطر على أساس كل حالة على حدة ويشار إليها باسم إعادة التكافل الاختياري، وتستخدم هذه عادة في الحالات التي تكون فيها المخاطر قيد النظر كبيرة جداً بالنسبة لقدرة المعاهدة، أو تنطوي على مخاطر مستثناة من المعاهدات. في هذه الحالة، تتجه المجموعة لمزودي عقود إعادة التكافل المصنفين دولياً، ولكنها تخصص أيضاً بعض الحصة الصغيرة في الأسواق المحلية، كنوع من تبادل الأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.6 التمرکز

يظهر التمرکز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفيس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التمرکز مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تمرکز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وشبه حقوق الملكية حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

2024			2025			
ارتباطات والتزامات محتملة	مطلوبات وحقوق شبه الملكية	موجودات	ارتباطات والتزامات محتملة	مطلوبات وحقوق شبه الملكية	موجودات	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
278,730	4,957,448	5,841,013	318,250	5,554,219	6,507,212	الإقليم الجغرافي
311,973	1,233,654	1,062,514	334,555	1,379,285	1,159,836	دول مجلس التعاون الخليجي
79,947	162,213	30,646	-	241,255	114,468	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
-	60,140	13,548	-	96,266	37,644	أوروبا
129,899	194	98,950	764	-	220,325	آسيا
-	55,748	16,107	-	33,151	14,411	أمريكا
800,549	6,469,397	7,062,778	653,569	7,304,176	8,053,896	أخرى

2024			2025			
ارتباطات والتزامات محتملة	مطلوبات وحقوق شبه الملكية	موجودات	ارتباطات والتزامات محتملة	مطلوبات وحقوق شبه الملكية	موجودات	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
45,794	240,595	2,078,086	-	139,449	3,158,071	القطاع الصناعي
15,851	1,655,255	778,280	42,088	1,989,917	844,018	حكومة وقطاع عام
146,646	214,166	301,316	99,415	150,723	367,585	بنوك ومؤسسات مالية
494,851	553,056	771,663	236,414	539,664	769,111	عقاري
59,026	3,170,714	2,271,388	158,904	3,844,651	2,010,178	تجاري وصناعي
38,381	635,611	862,045	116,748	639,772	904,933	أفراد
800,549	6,469,397	7,062,778	653,569	7,304,176	8,053,896	أخرى

33.7 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.7 مخاطر السوق (يتبع)

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

2025			
10% انخفاض		10% زيادة	
التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
(542)	(220)	542	220

استثمارات مسعرة:

2024			
10% انخفاض		10% زيادة	
التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح	التأثير على صافي الربح
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
(1,158)	(293)	1,158	293

استثمارات مسعرة:

(ب) مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن الحساسية على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتاريخ استحقاق أقل من سنة واحدة (إعادة تسعير الاستحقاق على أساس تراكمي) هي كالتالي:

2025			
التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل	التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل
ألف	%	ألف	%
دينار بحريني	%	دينار بحريني	%
(23,308)	(0.10)	23,308	0.10

دينار بحريني

2024			
التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل	التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل
ألف	%	ألف	%
دينار بحريني	%	دينار بحريني	%
(13,894)	(0.10)	13,894	0.10

دينار بحريني

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.7 مخاطر السوق (يتبع)

ج) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز بانتظام للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعية من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مرتبطان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهريّة كما في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

طويلة (قصيرة) 2024	طويلة (قصيرة) 2025	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
92	251	جنيه إسترليني
96	203	ين ياباني
726	696	يورو
243	249	دينار كويتي
231	1,844	أخرى

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

الأثر على حقوق الملكية 2024	الأثر على الربح 2024	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على حقوق الملكية 2025	الأثر على الربح 2025	التغير في سعر صرف العملة %	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني		ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني		
-	9.2	10	-	25.1	10	جنيه إسترليني
-	9.6	10	-	20.3	10	ين ياباني
-	72.6	10	-	69.6	10	يورو
-	24.3	10	-	24.9	10	دينار كويتي
-	23.1	10	-	184.4	10	أخرى
-	138.8		-	324.3		المجموع

33.8 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يبين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب اضطرابات السوق أو تخفيض درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد كاف للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتحويل بسهولة في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 377.8%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 323.0%. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 125.8%.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.8 مخاطر السيولة (يتبع)

بيان الاستحقاق لمحفظه الصكوك، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وعقود التمويل، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الموجودات والمطلوبات اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2025 في إيضاح 42 من البيانات المالية الموحدة.

2025					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
775,733	-	-	-	775,733	الموجودات
456,634	-	1,474	6,307	448,853	أرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
1,934,154	1,424,476	321,704	142,358	45,616	إيداعات لدى مؤسسات مالية
4,066,788	1,007,277	1,112,382	1,077,354	869,775	استثمارات في صكوك
96,004	96,004	-	-	-	عقود التمويل
29,748	-	-	29,748	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
84,129	84,129	-	-	-	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
279,000	279,000	-	-	-	استثمار في عقارات
100,767	58,798	24,166	11,519	6,284	استثمار في شركات زميلة
230,939	230,939	-	-	-	موجودات أخرى
8,053,896	3,180,623	1,459,726	1,267,286	2,146,261	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
117,586	-	-	54,984	62,602	المطلوبات وشبه حقوق الملكية
1,076,354	29,497	-	443,092	603,765	إيداعات من مؤسسات مالية وأفراد
1,486,337	-	-	-	1,486,337	تمويل مرابحة لأجل
93,460	-	-	93,460	-	حسابات جارية للعملاء
142,366	30,240	3,835	19,825	88,466	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
4,388,073	570,800	295,795	1,241,744	2,279,734	مطلوبات أخرى
7,304,176	630,537	299,630	1,853,105	4,520,904	شبه حقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.8 مخاطر السيولة (يتبع)

2024					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
					الموجودات
					أرصدة لدى البنوك والمصارف
633,611	-	-	-	633,611	المركزية
476,450	-	-	16,966	459,484	إيداعات لدى مؤسسات مالية
1,447,803	605,877	513,408	186,004	142,514	استثمارات في صكوك
3,661,670	1,521,357	565,234	730,360	844,719	عقود التمويل
97,944	97,944	-	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
26,353	-	26,353	-	-	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
129,295	129,295	-	-	-	استثمار في عقارات
255,008	255,008	-	-	-	استثمار في شركات زميلة
129,894	68,102	33,271	652	27,869	موجودات أخرى
204,750	204,750	-	-	-	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
7,062,778	2,882,333	1,138,266	933,982	2,108,197	
					المطلوبات وشبه حقوق الملكية
171,016	-	6,033	59,901	105,082	إيداعات من مؤسسات مالية وأفراد
751,062	182,518	20,452	143,275	404,817	تمويل مرابحة لأجل
1,279,886	-	-	-	1,279,886	حسابات جارية للعملاء
75,550	-	-	75,550	-	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
127,822	39,524	22,415	28,155	37,728	مطلوبات أخرى
4,064,061	597,343	127,601	708,875	2,630,242	شبه حقوق الملكية
6,469,397	819,385	176,501	1,015,756	4,457,755	

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصصة كما في 31 ديسمبر 2024 و 2025:

2025						
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	عند الطلب	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
						المطلوبات وشبه حقوق الملكية
119,076	-	-	56,328	62,748	-	إيداعات من مؤسسات مالية
1,486,337	-	-	-	-	1,486,337	حسابات جارية للعملاء
1,090,353	31,806	-	451,360	607,187	-	تمويل مرابحة لأجل
33,944	-	-	-	-	33,944	مطلوبات مالية أخرى
4,440,558	570,898	309,879	1,273,654	969,868	1,316,259	شبه حقوق الملكية
7,170,268	602,704	309,879	1,781,342	1,639,803	2,836,540	
653,569	92,921	132,467	225,662	202,519	-	ارتباطات والتزامات محتملة
653,569	92,921	132,467	225,662	202,519	-	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

33 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

33.8 مخاطر السيولة (يتبع)

2024						
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	عند الطلب	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
172,333	-	6,303	60,377	105,653	-	المطلوبات وشبه حقوق الملكية
1,279,886	-	-	-	-	1,279,886	إيداعات من مؤسسات مالية
761,915	183,795	21,646	148,845	407,629	-	حسابات جارية للعملاء
28,460	-	-	-	-	28,460	تمويل مرابحة لأجل
4,449,510	597,433	147,152	742,182	1,711,649	1,251,094	مطلوبات مالية أخرى
6,692,104	781,228	175,101	951,404	2,224,931	2,559,440	شبه حقوق الملكية
800,549	21,449	113,423	366,822	298,855	-	ارتباطات والتزامات محتملة
800,549	21,449	113,423	366,822	298,855	-	

34 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

الخدمات المصرفية

يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات في البحرين، ومن خلال الشركات التابعة للبنك في سيشل والجزائر. كما يشمل قطاع الخدمات المصرفية أيضاً استثمارات المجموعة في الشركات المصرفية الزميلة، والتي تم تخصيصها كموجودات منسوبة للوعاء المشترك الممول من قبل حاملي حسابات الاستثمار. الاستثمارات الزميلة الخارجية الأخرى تمثل جزءاً من قطاع الاستثمار.

الخزينة

يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة، والمنتجات ذات الدخل الثابت، والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.

الاستثمارات

يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، وخدمات إدارة الأصول للعملاء، حيث تقوم بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة. كما تشمل أيضاً استثمارات المجموعة في بعض الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

التكافل

يمثل استثمار المجموعة في مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة) والتي تقوم بشكل أساسي في أعمال تقديم عقود التكافل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل منتجات التكافل للمركبات، وغير المركبات، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والتكافل العائلي. يتم إعداد التقارير عن جميع أنشطة هذه الشركة، بما في ذلك أنشطتها الاستثمارية، تحت هذا القطاع، حيث يتم إدارتها مع أعمال التكافل.

تتم المعاملات بين القطاع البنكي وبقية القطاعات وفقاً للمعدلات الداخلية المقدره المخصصة. تستند رسوم التحويل على معدل الودعاء، الذي يقارب تكلفة الأموال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

34 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال:

2025						
المجموع	غير مخصصة	التكافل	الإستثمارات	الخزينة	الخدمات المصرفية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
247,786	-	-	-	930	246,856	الدخل
29,478	-	2,391	-	27,087	-	دخل عقود التمويل
103,119	-	2,555	-	100,564	-	دخل إيداعات لدى المؤسسات المالية
(8,116)	-	(2,921)	-	(4,218)	(977)	دخل الاستثمار في الصكوك
(46,333)	-	-	-	(46,333)	-	مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وأفراد
(4,571)	-	-	-	-	(4,571)	مصروفات التمويل على تمويلات مرابحة لأجل
321,363	-	2,025	-	78,030	241,308	مصروفات التمويل الأخرى
27,927	-	-	-	6,298	21,629	صافي الدخل التمويلي
21,423	-	1,597	-	-	19,826	رسوم وعمولات، صافي
3,424	-	3,424	-	-	-	حصة الربح من شركات زميلة
11,088	-	5,300	(5,166)	3,621	7,333	دخل عمليات التكافل، صافي
285,225	-	12,346	(5,166)	87,949	290,096	دخل آخر
46,693	-	-	448	7,665	38,580	مجموع الدخل
65,052	-	6,164	1,007	9,092	48,789	المصروفات
111,745	-	6,164	1,455	16,757	87,369	تكاليف الموظفين
273,480	-	6,182	(6,621)	71,192	202,727	مصروفات تشغيلية أخرى
(35,912)	-	123	(377)	350	(36,008)	مجموع المصروفات
237,568	-	6,305	(6,998)	71,518	166,719	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة، والعائد لشبه حقوق الملكية والضرائب
(145,046)	-	-	-	(23,128)	(121,918)	مخصص انخفاض قيمة الأدوات المالية
92,522	-	6,305	(6,998)	48,414	44,801	الربح قبل العائد لشبه حقوق الملكية والضريبة
(7,063)	-	73	-	-	(7,136)	الدخل العائد لشبه حقوق الملكية
85,459	-	6,378	(6,998)	48,414	37,665	الربح قبل الضريبة
8,053,896	52,115	224,141	171,654	2,920,508	4,685,478	الضريبة
7,304,176	78,356	101,860	545	2,006,901	5,116,514	ربح السنة
						موجودات القطاع
						مطلوبات القطاع، وشبه حقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

34 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

2024						
المجموع	غير مخصصة	التكافل	الاستثمارات	الخزينة	الخدمات المصرفية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
236,373	-	-	-	285	236,088	الدخل دخل عقود التمويل
24,888	-	680	-	24,208	-	دخل إيداعات لدى المؤسسات المالية
71,568	-	2,060	-	69,508	-	دخل الاستثمار في الصكوك
(11,287)	-	-	-	(8,367)	(2,920)	مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وأفراد
(30,851)	-	-	-	(30,851)	-	مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل
(3,470)	-	-	-	-	(3,470)	مصروفات التمويل الأخرى
287,221	-	2,740	-	54,783	229,698	صافي الدخل التمويلي
26,267	-	-	-	5,939	20,328	رسوم وعمولات، صافي
18,169	-	38	273	-	17,858	حصة الربح من شركات زميلة
5,357	-	5,357	-	-	-	دخل من عمليات التكافل، صافي
9,437	-	4,242	(892)	2,118	3,969	دخل آخر
346,451	-	12,377	(619)	62,840	271,853	مجموع الدخل
44,346	-	-	1,104	8,164	35,078	المصروفات تكاليف الموظفين
50,019	-	5,473	1,670	9,047	33,829	مصروفات تشغيلية أخرى
94,365	-	5,473	2,774	17,211	68,907	مجموع المصروفات
252,086	-	6,904	(3,393)	45,629	202,946	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة، والعائد لشبه حقوق الملكية، والضرائب
(21,173)	-	57	(17)	31	(21,244)	مخصص انخفاض قيمة الأدوات المالية
230,913	-	6,961	(3,410)	45,660	181,702	الربح قبل العائد لشبه حقوق الملكية والضريبة
(154,516)	-	-	-	(31,271)	(123,245)	الدخل العائد لشبه حقوق الملكية
76,397	-	6,961	(3,410)	14,389	58,457	الربح قبل الضريبة
(6,896)	-	-	-	-	(6,896)	الضريبة
69,501	-	6,961	(3,410)	14,389	51,561	ربح السنة
معلومات القطاع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (مدققة) كانت كما يلي:						
7,062,778	91,021	156,631	199,354	2,234,185	4,381,587	موجودات القطاع
6,469,397	86,527	78,932	679	1,464,323	4,838,936	مطلوبات القطاع، وشبه حقوق الملكية

تشمل إجمالي الموجودات في قطاع الأعمال المصرفية شهرة واصولاً غير ملموسة بمبلغ 190,529 ألف دينار بحريني (2024: 193,841 ألف دينار بحريني)، كما تشمل إجمالي الموجودات في قطاع اعمال التكافل شهرة واصولاً غير ملموسة بمبلغ 40,410 ألف دينار بحريني (2024: 10,909 ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

34 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

توزيع الموجودات، المطلوبات وشبه حقوق الملكية حسب القطاع الجغرافي كما يلي:

2024			2025			
مطلوبات طارئة والتزامات	مطلوبات وحقوق شبه الملكية	موجودات	مطلوبات طارئة والتزامات	مطلوبات وحقوق شبه الملكية	موجودات	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
278,730	4,957,448	5,841,014	318,250	5,554,219	6,507,212	دول مجلس التعاون الخليجي
621,819	1,511,949	1,221,765	335,319	1,749,957	1,546,684	دولية
800,549	6,469,397	7,062,778	653,569	7,304,176	8,053,896	المجموع

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

35 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء إسلاميين يقومون بمراجعة أمثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة واعتماد البيانات المالية.

36 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، اكتسبت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 237 ألف دينار بحريني (2024: 337 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي وإيه إس بي سيشل والبنك البحرينى السعودى، وغرامات مالية محتسبة على عملاء، وفوائد على أرصدة الحسابات المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية.

37 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق التبرعات الخيرية والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية.

المصادر وتطبيق صندوق التبرعات الخيرية

2024	2025	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
500	642	الرصيد الإفتتاحي
300	237	مصادر صندوق التبرعات الخيرية
500	1,000	الدخل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية / رسوم المدفوعات المتأخرة
1,300	1,879	مساهمات البنك في التبرعات الخيرية
		مجموع مصادر التبرعات الخيرية
		استخدامات صناديق التبرعات الخيرية
121	348	مدفوعات للجمعيات الخيرية
27	41	مدفوعات للأسر المحتاجة
510	1,211	أخرى
658	1,600	مجموع استخدامات صناديق التبرعات الخيرية خلال السنة
642	279	الرصيد الختامي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

38 الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، فإن البنك غير ملزم بدفع الزكاة نيابة عن المساهمين. يحتسب البنك الزكاة عن كل سهم ويخطر المساهمين، بلغت الزكاة المستحقة لسنة 2025 والتي اعتمدها مجلس الرقابة الشرعية للمجموعة مبلغ 1.7 فلس للسهم (2024: 3.5 فلس للسهم). تم احتساب الزكاة بنسبة 2.577% من أساس الزكاة، البالغ 195,210 ألف دينار بحريني (2024: 368,580 ألف دينار بحريني) والتي تم تحديدها بطريقة صافي الأصول.

39 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أساس تجارية بتاريخ القياس.

يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل المطلوبات تتم إما:

(1) في السوق الرئيسية للأصل أو الإلتزام، أو

(2) في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الإلتزام.

تستخدم المجموعة تراتبية القيمة العادلة التالية لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب طريقة التقييم.

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ أو

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها أثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

(i) الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة (أدوات حقوق الملكية) ومحفظة الصكوك وصرف العملات الأجنبية على أساس الوعد، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

المجموع ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 1 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2025
1,143,300	-	293,084	850,216	صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
91,679	-	-	91,679	صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
83,206	81,010	-	2,196	استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
9,771	4,054	298	5,419	استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
1,327,956	85,064	293,382	949,510	
261	-	261	-	مركز موجودات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد
617	-	617	-	مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد
(356)	-	(356)	-	

المجموع ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 1 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2024
774,080	-	94,559	679,521	صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
26,307	-	1,306	25,001	صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
78,716	75,789	-	2,927	استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
18,577	7,013	-	11,564	استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
897,680	82,802	95,865	719,013	
321	-	321	-	مركز موجودات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد
847	-	847	-	مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد
(526)	-	(526)	-	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

39 القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

(ii) الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

المجموع ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 1 ألف دينار بحريني	
679,741	-	212,278	467,463	31 ديسمبر 2025
19,434	-	-	19,434	صكوك سيادية
699,175	-	212,278	486,897	صكوك الشركات
706,886	-	212,717	494,169	القيمة العادلة
المجموع ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 1 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2024
627,299	-	73,581	553,718	صكوك سيادية
20,117	4,252	-	15,865	صكوك الشركات
647,416	4,252	73,581	569,583	
691,164	4,252	276,767	410,145	القيمة العادلة

الحركة على القيمة العادلة لاستثمارات أدوات حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، كما يلي:

2024 ألف دينار بحريني	2025 ألف دينار بحريني	
78,694	82,802	في بداية السنة
3,055	1,242	مستحوذ عليها كجزء من عملية دمج الأعمال
-	5,656	مشتريات
-	(247)	استيعادات
-	(3,609)	تحويلات
1,053	(780)	تغيرات القيمة العادلة
82,802	85,064	في نهاية السنة

(iii) الأدوات المالية الأخرى غير المقاسة بالقيمة العادلة

القيمة العادلة المقدره للمطلوبات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدره للأدوات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

40 النسب التنظيمية

(i) كفاية رأس المال

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية، لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

كما في		
2024	2025	ألف دينار بحريني
352,201	452,872	الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال قبل التسويات التنظيمية
48,628	52,620	مطروحاً: التسويات التنظيمية
303,573	400,252	الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال بعد التسويات التنظيمية
163,719	171,008	رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
63,425	88,400	تسويات رأس المال من الفئة الثانية
530,717	659,660	رأس المال التنظيمي
		التعرضات الموزونة للمخاطر:
1,962,782	2,180,268	الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان
1,357	2,164	الموجودات الموزونة لمخاطر السوق
174,544	244,159	الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية
2,138,683	2,426,591	مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر
2,138,683	2,426,591	مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر
%24.8	%27.2	نسبة كفاية رأس المال
%14.2	%16.5	نسبة رأس المال من الفئة الأولى للأسهم العادية
%21.8	%23.5	نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى
%3.0	%3.6	نسبة رأس المال من الفئة الثانية
%14.0	%14.0	الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي

كما في 31 ديسمبر 2025، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ لا شيء ألف دينار بحريني (2024: 8,256 ألف دينار بحريني) إلى رأس المال من الفئة الأولى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

40 النسب التنظيمية (يتبع)

(ii) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظته مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة غير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج.

تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024، كما يلي:

مجموع القيمة المرجحة		
2024	2025	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
1,121,664	1,197,284	مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة
316,329	382,615	صافي التدفقات النقدية
%363.5	%323.0	نسبة تغطية السيولة
%100.0	%100.0	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي

(iii) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز القطاع المصرفي ليكون أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحدد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

40 النسب التنظيمية (يتبع)

(iii) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2025 كما يلي:

قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)					ألف دينار بحريني
مجموع القيمة الموزونة	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر	لا يوجد استحقاق محدد	البند
699,312	72,338	-	-	626,974	التمويل المستقر المتاح رأس المال:
615,308	7,923	35,160	604,193	-	رأس المال التنظيمي
2,861,936	230,891	560,114	2,363,270	-	ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة: ودائع مستقرة ودائع أقل استقراراً
874,636	202,332	275,795	2,712,653	-	تمويلات بالجملة: تمويلات بالجملة أخرى
-	-	-	186,784	-	مطلوبات أخرى: جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
5,051,192	513,484	871,069	5,866,900	626,974	مجموع التمويل المستقر المتاح
65,768	-	-	-	-	التمويل المستقر المطلوب مجموع صافي التمويل المستقر
145,812	8,706	1,084	910,433	-	لموجودات السيولة عالية الجودة تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية: تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية
2,206,405	1,499,295	572,625	1,347,296	-	تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للجهات السيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35 وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
90,860	139,784	-	-	-	رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:
332,268	511,181	-	-	-	ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35 وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
332,268	511,181	-	-	-	الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة
3,717	-	-	7,435	-	موجودات أخرى: جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
1,227,956	212,846	5,607	68,742	1,116,671	البند غير المتضمنة في الميزانية العمومية
32,636	-	-	652,720	-	مجموع التمويل المستقر المطلوب
4,014,562	2,232,028	579,316	2,986,626	1,116,671	نسبة صافي التمويل المستقر (%)
%125.8	-	-	-	-	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

40 النسب التنظيمية (يتبع)

(iii) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)					ألف دينار بحريني
مجموع القيمة الموزونة	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر	لا يوجد استحقاق محدد	البند
					التمويل المستقر المتاح
					رأس المال:
571,803	63,425	-	-	508,378	رأس المال التنظيمي
					ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:
585,628	11,305	33,455	571,095	-	ودائع مستقرة
2,558,887	219,778	540,615	2,058,395	-	ودائع أقل استقراراً
					تمويلات بالجملة:
756,018	105,069	253,136	2,421,460	-	تمويلات بالجملة أخرى
					مطلوبات أخرى:
-	-	-	172,320	-	جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
4,472,336	399,577	827,206	5,223,270	508,378	مجموع التمويل المستقر المتاح
					التمويل المستقر المطلوب
54,201	-	-	-	-	مجموع صافي التمويل المستقر
					لموجودات السيولة عالية الجودة تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:
					تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية
101,181	3,783	210	648,620	-	تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للسيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:
1,934,973	1,249,265	444,796	1,341,203	-	ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35 وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
64,680	99,508	-	-	-	رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:
323,079	497,045	-	-	-	ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35 وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
323,079	497,045	-	-	-	الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة
10,212	-	867	19,557	-	موجودات أخرى:
1,131,103	101,667	3,970	26,366	1,108,102	جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
39,994	-	-	799,874	-	البند غير المتضمنة في الميزانية العمومية
3,648,944	1,851,760	449,843	2,835,620	1,108,102	مجموع التمويل المستقر المطلوب
%122.6	-	-	-	-	نسبة صافي التمويل المستقر (%)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

41 الضريبة العالمية

الضريبة العالمية الدنيا

تنطبق قواعد الرخصة الثانية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (Pillar Two) الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية («قواعد GloBE») على مجموعات المنشآت متعددة الجنسيات التي يتجاوز إجمالي إيراداتها السنوية الموحدة مبلغ 750 مليون يورو في اثنتين على الأقل من السنوات المالية الأربع السابقة.

وقد صدر في مملكة البحرين المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 («قانون الضريبة المحلية التكميلية البحرينية») بتاريخ 1 سبتمبر 2024، والذي أقر فرض ضريبة تكميلية محلية بحد أقصى قدره 15% على الدخل الخاضع للضريبة للمنشآت المقيمة في مملكة البحرين ضمن المجموعات الخاضعة، وذلك عن السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025.

وبناءً على تقييم الإدارة، فإن المجموعة تخضع لنطاق تطبيق قانون الضريبة المحلية التكميلية البحرينية، إلا أنه لا تنشأ أية التزامات ضريبية تكميلية محلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 فيما يتعلق بالمنشآت المقيمة في مملكة البحرين التابعة للمجموعة، وذلك نظراً لاستيفاء المجموعة لشروط الاستثناء الخاص بالمرحلة الأولية للنشاط الدولي المنصوص عليه بموجب قانون الضريبة المحلية التكميلية البحرينية.

42 دمج الأعمال

1) الاستحواذ على شركة البحرين الوطنية للتأمين ش.م.ب (مقفلة) وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة ش.م.ب

خلال الربع الأول لسنة 2025، أبرمت شركة سوليدرتي البحرين، وهي شركة تابعة للمجموعة تعمل في مجال التكافل، ومدرجة في بورصة البحرين، اتفاقية بيع وشراء مع شركة البحرين الوطنية للغازة ش.م.ب، وهي شركة تأسست في مملكة البحرين ومدرجة في بورصة البحرين، لشراء 100% من رأس المال الصادر والمدفوع لشركتها التابعتين، شركة البحرين الوطنية للتأمين وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة. في أبريل 2025، تم الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والمساهمين وتم الانتهاء من الإجراءات القانونية لتمويل الأسهم، وعليه قامت المجموعة بتوحيد النتائج والمركز المالي لشركة البحرين الوطنية للتأمين وشركة البحرين الوطني للتأمين على الحياة اعتباراً من 1 أبريل 2025.

تم إدراج القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وحصل حقوق الملكية في هذه الإفصاحات على أساس مؤقت، وسيتم الانتهاء منها في غضون 12 شهراً من تاريخ الاستحواذ. تماشياً مع أحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 «دمج الأعمال»، في حال الحصول على معلومات جديدة في غضون سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ، حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ، وتعديلات محددة للمبالغ المذكورة أدناه، أو أي مخصصات إضافية كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ، سيتم تعديل محاسبة الاستحواذ. وسيتم عكس التعديلات على المحاسبة المؤقتة المتعلقة بالاستحواذ بأثر رجعي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

42 دمج الأعمال (يتبع)

(1) الاستحواذ على شركة البحرين الوطنية للتأمين ش.م.ب (مقفلة) وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة ش.م.ب (يتبع)

(أ) إجمالي المقابل

بلغ مجموع المقابل النقدي المدفوع 69,146 ألف دينار بحريني.

(ب) القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد

ألف الدنانير البحرينية	الموجودات المستحوذ عليها
12,254	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
6,719	إيداعات لدى مؤسسات مالية
20,523	استثمارات في صكوك
17,675	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
2,915	موجودات عقود التكافل
20,508	موجودات عقود إعادة التكافل
3,700	استثمارات في شركات زميلة
7,525	ممتلكات ومعدات
3,460	موجودات أخرى
95,279	مجموع الموجودات المستحوذ عليها (أ)
32,346	المطلوبات المتحملة
14,218	مطلوبات عقود التكافل
1,834	مطلوبات عقود إعادة التكافل
1,725	مطلوبات عقود الاستثمار
50,123	مخصصات ومطلوبات أخرى
45,156	إجمالي المطلوبات (ب)
	مجموع القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد (ج = أ - ب)

(ج) الشهرة

ألف الدنانير البحرينية	المقابل المدفوع
69,146	القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد
(45,156)	الشهرة
23,990	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

42 دمج الأعمال (يتبع)

2) الاستحواذ على بيت التمويل الكويتي (البحرين) ش.م.ب (مقفلة)

بتاريخ 1 إبريل 2024، قام البنك بالاستحواذ على 100% من أسهم شركة إيه إس بي للتمويل ش.م.ب (مقفلة)، (المعروفة سابقاً ببيت التمويل الكويتي - البحرين ش.م.ب (مقفلة))، وهو بنك تجزئة إسلامي تأسس في مملكة البحرين ومدرج في بورصة الكويت، ومملوك بالكامل لمجموعة بيت التمويل الكويتي ش.م.ب.ع. («مجموعة بيتك»). بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية اللازمة، قامت المجموعة بتوحيد نتائج والمركز المالي لبيت التمويل الكويتي - البحرين اعتباراً من 1 إبريل 2024.

أ) إجمالي المقابل

بلغ إجمالي المقابل النقدي مبلغ 214,488 ألف دينار بحريني.

ب) القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد والمطلوبات المتحتملة

آلاف الدنانير البحرينية	الموجودات المستحوذ عليها
77,967	أرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
48,583	إيداعات لدى مؤسسات مالية
227,269	استثمارات في الصكوك
977,930	عقود التمويلات
12,887	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
47,090	استثمارات في العقارات
15,000	الموجودات غير الملموسة المحددة
15,190	موجودات أخرى
1,421,916	مجموع الموجودات المستحوذ عليها (أ)
	المطلوبات المتحتملة
23,019	إيداعات من مؤسسات مالية وأفراد
119,759	حسابات جارية للعملاء
31,348	مطلوبات أخرى
174,126	إجمالي المطلوبات
1,148,340	شبه حقوق الملكية
1,322,466	إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية (ب)
99,450	مجموع القيمة العادلة لصادفي الموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد (ج = أ - ب)

ج) الشهرة

آلاف الدنانير البحرينية	المقابل المدفوع
214,488	القيمة العادلة لصادفي الموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد
(99,450)	الشهرة
115,038	

43 أرقام المقارنة

تمت إعادة تجميع بعض أرقام السنة السابقة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. ولم يؤثر هذا التجميع على الأرباح السابقة المعلنة للسنة أو إجمالي حقوق ملكية الملاك للمجموعة.

اتفاقية
بازل 3 -
الدعامة 3
الإفصاحات

المحتويات

211	شبه حقوق الملكية (حقوق حاملي حسابات الاستثمار)	6	190	مقدمة	1
213	حسابات الاستثمار المقيدة	7	190	الأداء والوضع المالي	2
215	افصاحات اخرى	8	192	هيكل المجموعة ورأس المال	3
215	8.1 مخاطر العملة		192	3.1 هيكل المجموعة	
215	8.2 المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة		194	3.2 هيكل رأس المال	
215	8.3 التسهيلات المعاد هيكلتها		194	نسب ملاءة رأس المال	4
216	8.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقيات حق الرجوع		194	4.1 ادارة رأس المال	
216	8.5 المخاطر القانونية والمطالبات		195	نيرة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ورسوم رأس المال	5
216	8.6 نظام حماية الودائع		195	5.1 مخاطر الائتمان	
216	8.7 التعرض للأطراف ذات الاستدانة العالية وغيرهم من الأطراف ذات المخاطر العالية		207	5.2 مخاطر السوق	
216	8.8 غرامات مصرف البحرين المركزي		207	5.3 مخاطر التشغيل	
217	ملحق 1 - مكونات الإفصاح عن رأس المال		208	5.4 مخاطر معدل العائد	
225	ملحق 2 - إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر		210	5.5 مخاطر مركز الأسهم	
227	ملحق 3 - نسبة تغطية السيولة		211	5.6 المخاطر التجارية المتغيرة	
228	ملحق 4 - نسبة الدين إلى رأس المال		211	5.7 مخاطر السيولة	

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

1. مقدمة

بدأ سريان متطلبات مصرف البحرين المركزي، التي تعمل كإطار مشترك لتنفيذ اتفاقية بازل 3 في مملكة البحرين، بتاريخ 1 يناير 2015. تقوم اتفاقية بازل 3 على ثلاثة دعائم:

- **الدعامة 1** وتصف أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي، وتحدد قواعد احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر (RWAs) لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، بالإضافة إلى اشتقاق قاعدة رأس المال التنظيمي. ويتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال على أساس أنها نسبة رأس المال التنظيمي للبنك إلى مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.
- **الدعامة 2** وتتعلق بعملية المراجعة الإشرافية لإطار إدارة المخاطر للمؤسسات المالية وملاءة رأس المال الخاصة بها.
- **الدعامة 3** وتتعلق بانضباط السوق، ويتطلب من البنك نشر معلومات تفصيلية نوعياً وكمياً عن سياساته لإدارة المخاطر وملاءة رأس المال وطرق المعالجة لاستكمال الدعامتين الأوليين وعملية المراجعة الإشرافية.

إن الإفصاحات الواردة في هذه الوثيقة هي إضافة إلى الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة والتي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية للإسلامية ووفقاً لقانون الشركات التجارية في البحرين وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية ولائحة قواعد وإجراءات مصرف البحرين المركزي (المجلد 2) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

2. الأداء والوضع المالي

تأسس البنك في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين. ويمارس البنك نشاطاته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية بما يتطابق مع المتطلبات التنظيمية للبنوك الإسلامية التي حددها مصرف البحرين المركزي. إن الأسهم العادية للبنك مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي، ويعمل بموجب ترخيص الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

خلال الربع الأول لسنة 2025، أبرمت شركة سوليدرتي البحرين، وهي شركة تابعة للمجموعة تعمل في مجال التكافل، ومدرجة في بورصة البحرين، اتفاقية بيع وشراء مع شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب، وهي شركة تأسست في مملكة البحرين ومدرجة في بورصة البحرين، لشراء 100% من رأس المال الصادر والمدفوع لشركتها التابعتين، شركة البحرين الوطنية للتأمين وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة. في أبريل 2025، تم الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والمساهمين وتم الانتهاء من الإجراءات القانونية لتمويل الأسهم. وعليه قامت المجموعة بتوحيد النتائج والمركز المالي لشركة البحرين الوطنية للتأمين وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة اعتباراً من 1 أبريل 2025.

يعمل البنك وشركاته المصرفية التابعة الرئيسية من خلال 20 فرعاً، ومكتب واحد لتمويل شراء المركبات في مملكة البحرين وفرع واحد في سيشيل و26 فرعاً في الجزائر، ويقدم مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتشمل أنشطة المصرف إدارة حسابات الاستثمار في تقاسم الأرباح، وتقديم عقود التمويل الإسلامي، والتعامل في العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كأصيل/ وكيل، وإدارة العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وغيرها من الأنشطة المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية الإسلامية المنظمة من قبل مصرف البحرين المركزي، وبشار إلى المصرف مع الشركات التابعة له بإسم «المجموعة».

تم إعداد البيانات المالية الموحدة والإفصاحات التنظيمية لملاءة رأس المال للمجموعة على أساس ثابت حيثما ينطبق ذلك.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

2. الأداء والوضع المالي (يتبع)

الجدول 2.1: المؤشرات المالية الرئيسية (PD 1,3,9 a,b,c)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)						
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	
57,420	66,737	96,396	145,209	197,076	240,179	صافي دخل التشغيل
9,118	21,224	33,070	48,178	69,501	85,459	صافي الربح
2,261,353	2,684,571	3,899,361	5,147,110	7,062,778	8,053,896	مجموع الموجودات
281,167	296,759	337,355	408,650	593,381	749,720	مجموع حقوق المساهمين
النسب الرئيسية						
3.9	8.8	12.8	16.3	20.7	22.7	العائد على كل سهم (فلس)
0.4	0.9	1.0	1.1	1.1	1.1	العائد على متوسط الموجودات (%)
3.0	7.4	10.5	13.2	15.8	16.0	العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)
52.3	49.4	52.5	47.9	50.7	46.5	التكلفة إلى صافي دخل التشغيل (%)
-	42.6	39.1	42.5	26.4	30.4	نسبة مدفوعات أرباح الأسهم (%)
6.8	7.1	9.9	5.9	6.8	6.7	نسبة عائد أرباح الأسهم (%) (شاملاً أسهم المنحة)
3.4	2.9	2.8	2.6	2.9	2.9	هامش صافي الربح على متوسط الموجودات الإسلامية (%)

* بالنظر إلى إجمالي تكلفة التمويل

جدول 2.2 الملخص المالي

(بالآلاف الدنانير البحرينية)						
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	
288,266	309,149	367,747	537,874	633,611	775,733	المركز المالي الموحد
37,965	133,860	113,096	293,580	476,450	456,634	نقد وأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي
409,503	639,688	837,381	1,002,839	1,447,803	1,934,154	إيداعات لدى المؤسسات المالية
1,283,812	1,364,452	1,986,465	2,676,460	3,661,670	4,066,788	استثمار في الصكوك
98,034	91,591	106,796	100,060	97,944	96,004	عقود التمويل
-	-	51,690	67,370	26,353	29,748	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
70,529	60,904	62,462	78,070	129,295	84,129	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
12,036	14,533	254,006	231,484	255,008	279,000	استثمار في العقارات
35,237	44,423	67,720	81,228	129,894	100,767	استثمار في شركات زميلة
25,971	25,971	51,998	78,145	204,750	230,939	موجودات أخرى
116,883	126,891	187,724	136,511	171,016	117,586	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
363,970	482,739	550,281	1,066,031	1,279,886	1,486,337	إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء
221,671	100,216	320,989	510,848	751,062	1,076,354	حسابات جارية للعملاء
-	-	91,741	114,493	75,550	93,460	تمويل مرابحة لأجل
52,282	53,789	78,798	106,192	127,822	142,366	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
1,225,380	1,624,177	2,332,473	2,804,385	4,064,061	4,388,073	مطلوبات أخرى
264,784	299,607	319,339	379,768	420,231	556,945	شبه حقوق الملكية:
960,596	1,324,570	2,013,134	2,424,617	3,643,830	3,831,128	منها: عقود وكالة من مؤسسات مالية
						منها: عقود وكالة ومضاربة من العملاء
رأس المال						
26.5	28.5	21.9	20.4	24.8	27.2	ملاءة رأس المال (%)
12.4	11.1	8.7	7.9	8.4	9.3	حقوق الملكية / إجمالي الموجودات (%)
x4.7	x6.1	x7.6	x8.5	x8.3	x7.1	إجمالي ودائع العملاء / حقوق الملكية (مرات)

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

2. الأداء والوضع المالي (يتبع)

جدول 2.2 الملخص المالي (يتبع)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)						
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	السيولة والنسب الأخرى
56.8	50.8	50.9	52.0	51.8	50.5	عقود التمويل الإسلامي / إجمالي الموجودات (%)
26.1	30.1	32.3	27.4	27.3	29.7	الاستثمارات / إجمالي الموجودات (%)
18.3	32.7	20.1	21.2	23.9	23.5	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات (%)
26.0	41.7	27.2	28.2	31.5	32.2	الموجودات السائلة / ودائع حساب الاستثمار الجاري وحسابات شبه حقوق الملكية (%)
58.6	67.3	66.0	67.8	70.1	66.0	ودائع العملاء / إجمالي الموجودات (%)
1.7	5.0	2.9	5.7	6.7	5.7	مستحقات من المؤسسات المالية / إجمالي الموجودات (%)
32.5	105.5	63.9	215.1	334.4	388.3	الموجودات بين البنوك / المطلوبات بين البنوك (%)
96.9	75.5	77.2	76.7	73.9	76.5	عقود التمويل الإسلامي / ودائع العملاء (%)
363	376	577	518	750	705	عدد الموظفين (عمليات البحرين)

3. هيكل المجموعة و رأس المال

3.1 هيكل المجموعة

تتضمن البيانات المالية الموحدة للسنة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة»). كانت الشركات التابعة والزميلة الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2025 ومعاملتها لأغراض ملاءمة رأس المال على النحو التالي:

معالجة البنك	تصنيف المنشأة حسب نموذج ملاءمة رأس المال (CA)	الشركات التابعة
تجميع الموجودات الموزونة للمخاطر	شركة مصرفية تابعة	بنك السلام سيشل شركة إيه إس بي للتمويل ش.م.ب (مقفلة) (المعروفة سابقاً باسم بيت التمويل الكويتي - البحرين ش.م.ب. (مقفلة)) مصرف السلام الجزائر
توحيد الموجودات الموزونة للمخاطر	مؤسسة مالية	شركة إيه إس بي كابيتال المحدودة (سلطة دبي للخدمات المالية)
توحيد كامل	شركة تأمين تابعة	مجموعة سوليديرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة)
وزن مخاطر التعرض للاستثمار	مؤسسة مالية	بنك الخليج الأفريقي بنك البحرين والكويت ش.م.ب *
وزن مخاطر التعرض للفحص الدقيق	مؤسسة تجارية	شركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م

* يشكل الاستثمار في بنك البحرين والكويت جزءاً من حزمة ضمان مخصصة للبنك بموجب هيكل التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية، فقد تم احتساب الحصة الاقتصادية الفعالة لهذه الاتفاقية في المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة كاستثمار في شركة زميلة.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

3. هيكل المجموعة و رأس المال (يتبع)

جدول 3.2

(بالآلاف الديناري البحرينية)			
التعرضات الموزونة للمخاطر			
السوق	التشغيلية	الاثتمان	
2,164	243,278	1,598,719	التعرضات الموزونة للمخاطر (تمويل ذاتي)
-	-	575,655	التعرضات الموزونة للمخاطر (حساب الاستثمار غير المقيد)
-	881	1,415	تجميع التعرضات الموزونة للمخاطر *
2,164	244,159	2,175,789	التعرضات الموزونة للمخاطر بعد التجميع
2,422,112			مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر

مجموع رأس المال	الفئة الأولى لرأس المال	الأسهام العادية لرأس المال من الفئة 1	
27,2%	23,6%	16,5%	النسبة المئوية لمجموع التعرضات الموزونة للمخاطر (نسبة ملاءة رأس المال) (PD 1,3,20 a)
10,0%	8,0%	6,5%	الحد الأدنى المطلوب لأحكام مصرف البحرين المركزي بموجب اتفاقية بازل 3 (قبل CCB)
2,5%	2,5%	2,5%	معدل الاحتفاظ برأس المال (CCB)
1,5%	1,5%	1,5%	استيعاب أعلى للخسارة (HLA)
14,0%	12,0%	10,5%	الحد الأدنى المطلوب لأحكام مصرف البحرين المركزي بموجب اتفاقية بازل 3 (بعد CCB و HLA)

(PD 1.3.20 b)

مجموع رأس المال	الفئة الأولى لرأس المال	الأسهام العادية لرأس المال من الفئة 1	
15,0%	14,0%	10,8%	نسبة ملاءة رأس المال للشركات التابعة الجوهرية للمجموعة **
			مصرف السلام الجزائر *

* محسوبة وفقاً لمتطلبات ملاءة رأس المال الصادرة عن المصرف المركزي الأجنبي ذي العلاقة بالشركة التابعة.

** لم يتم اعتبار ASBS كشركة تابعة ذات أهمية حيث أن رأس مالها التنظيمي أقل من 5% من قاعدة رأس المال الموحدة للمجموعة.

4. نسب ملاءة رأس المال

لا توجد أي عوائق تحول دون تحويل الأموال أو إعادة تخصيص رأس المال التنظيمي، وللمجموعة رأس مال كاف لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية للمجموعة (PD 1,3,6 و PD 1,3,16)

4.1 إدارة رأس المال

عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال (ICAAP)

تهدف إدارة رأس المال للمجموعة إلى الحفاظ على المستوى الأمثل لرأس المال لتمكينها من متابعة الاستراتيجيات التي تقدم قيمة المساهمين على المدى الطويل، مع الحفاظ دائماً على الحد الأدنى لمتطلبات النسب المحددة من الجهات الرقابية ومخاطر الدعامة 2.

تشمل المبادئ الأساسية لإدارة رأس المال:

- المحافظة على رأس مال كاف كمانع للخسائر غير المتوقعة لحماية أصحاب المصلحة كالمساهمين والمودعين.
- زيادة العائد على رأس المال وتحقيق عائد مستدام أعلى من تكلفة رأس المال.

تتم مراقبة ملاءة رأس مال المجموعة باستخدام القواعد والنسب التي وضعها مصرف البحرين المركزي. والهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من التزامها بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج. وقد امتثلت المجموعة بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال

تبتت المجموعة المنهج الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومنهج المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية لأغراض إعداد التقارير للجهات الرقابية. وفيما يلي متطلبات رأس المال الموزونة للمخاطر لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية للمجموعة.

بالنسبة لحسابات كفاية رأس المال، يتم النظر في الأصول الممولة من التمويل الذاتي على أساس الأصول الموزونة للمخاطر، أما الأصول الممولة من شبه حقوق الملكية فتعتبر بنسبة 30% من الأصول الموزونة للمخاطر.

5.1 مخاطر الائتمان

أ. تعريف فئات التعرض لكل محفظة نموذجية (PD 1,3,21 a)

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. وتصنف التعرضات وفقاً لمعيار المحفظة الأساسية لملاءة رأس المال المذكورة في إطار اتفاقية بازل 3 لمصرف البحرين المركزي والتي تغطي النهج الموحد لمخاطر الائتمان.

فيما يلي أوصاف فئات الطرف المقابل إلى جانب أوزان المخاطر المستخدمة في استخلاص الموجودات الموزونة للمخاطر:

أ. مطالبات سيادية

تتعلق بالتعرضات للحكومات وبنوكها المركزية. يتم وزن المخاطر بالنسبة للبحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0%، فيما يتم منح وزن للمطالبات على جميع الجهات السيادية الأخرى بنسبة 0% حيث يتم تصنيف هذه المطالبات وتمويلها بالعملة المحلية ذات الصلة بتلك السيادة. ويتم تصنيف المخاطر على المطالبات السيادية، بخلاف تلك المذكورة أعلاه، بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ب. مطالبات على مؤسسات القطاع العام (sESP)

تم تخصيص وزن 0% لمخاطر مؤسسات القطاع العام في البحرين، أما جهات القطاع العام السيادية الأخرى، التي خصصت لها الجهات الرقابية المحلية نسبة 0% كوزن للمخاطر بالعملة المحلية ذات الصلة، فإنه يتم تعيين وزن المخاطر بنسبة 0% كما هو مخصص من قبل مصرف البحرين المركزي. تتم موازنة مؤسسات القطاع العام بخلاف تلك المذكورة أعلاه بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ج. مطالبات على البنوك

يتم وزن المخاطر على البنوك بناءً على التصنيفات المخصصة لها من قبل وكالات التصنيف الخارجية، ومع ذلك، قد يتم تحديد وزن للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك المؤسسة محلياً بنسبة 20% عندما تكون هذه المطالبات على البنوك ذات تاريخ استحقاق أصلي قدره ثلاثة أشهر أو أقل، ويتم تصنيف المطالبات وتمويلها إما بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي.

وتحدد أوزان المخاطر التفضيلية التي تعد بفترة واحدة أفضل من مخاطر المطالبات القياسية الموزونة على البنوك الأجنبية المرخصة في البحرين ذات أجل استحقاق أصلي مدته ثلاثة أشهر أو أقل، مقومة وممولة بالعملة المحلية ذات الصلة. ويسمح بأوزان المخاطر التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل للبنوك المرخص لها في السلطات القضائية الأخرى فقط إذا سمحت الجهة الرقابية أيضاً بأوزان المخاطر التفضيلية قصيرة الأجل على البنوك التابعة له.

ولن تحصل أية مطالبة على بنك غير مصنّف على وزن مخاطرة أقل من تلك المطبقة على المطالبات المتعلقة بجهة التأسيس السيادية. ويتم تحديد وزن المخاطر على الاستثمارات الكبيرة في الديون الثانوية للبنوك والأوراق المالية والهيئات المالية بنسبة 250% والاستثمارات التي تتجاوز 15% من الأسهم العادية المستوى 1 للبنك، ثم سيتم خصم المبلغ الزائد من رأس مال البنك.

د. مطالبات على محفظة الشركات، بما في ذلك شركات التأمين

تعتبر المطالبات على محفظة الشركات بما في ذلك شركات التأمين بأنها ذات موزونة المخاطر على أساس التصنيفات الائتمانية. ويتم تحديد أوزان مخاطر مطالبات الشركات غير المصنفة بنسبة 100%.

هـ. مطالبات على محفظة التجزئة التنظيمية

تخصص لمطالبات التجزئة المشمولة في محفظة التجزئة التنظيمية مخاطر موزونة نسبتها 75% (باستثناء عقود التمويل الإسلامي التي فات موعد استحقاقها)، إذا كانت تعفي بالمعايير المذكورة في قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي.

و. الرهون العقارية

تخضع المطالبات المضمونة برهن على الرهونات السكنية والعقارات التجارية لحد أدنى من المخاطر بنسبة 35% و 75% و 100% على التوالي. تم تخصيص وزن لمخاطر على تعرضات الرهونات السكنية الممنوحة بموجب برنامج السكن الاجتماعي لمملكة البحرين بنسبة 25%.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

ز. الذمم المدينة متأخرة السداد (PD 1,3,22 a)

الجزء غير المضمون من حسابات الذمم المدينة وذمم الإيجارات (بخلاف عقد تمويل الرهن العقاري السكني المؤهل) المتأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوماً، فإنه يتم وزن حسب مخاطرها على النحو التالي (مخصصاً منها مخصصات محددة شاملة مبالغ مشطوبة معينة):

- (أ) وزن المخاطر بنسبة 150% عندما تقل المخصصات المحددة عن 20% من المبلغ المستحق من التسهيل.
(ب) وزن المخاطر بنسبة 100% عندما تكون المخصصات المحددة 20% أو أكثر من المبلغ المستحق من التسهيل.

ح. الإستثمار في الأوراق المالية والصكوك

يتم وزن الاستثمارات في الأسهم المدرجة بنسبة 100% و 150% إذا كانت غير مدرجة. الاستثمارات في الصكوك موزونة للمخاطر استناداً إلى التصنيفات الائتمانية للطرف المقابل.

ط. العقارات المحتفظ بها

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (أي تلك المملوكة بصورة مباشرة أو كشركات تابعة أو زميلة أو أي ترتيبات أخرى مثل العهد أو الصناديق أو صناديق الائتمانات الإستثمارية العقارية) يجب أن تكون موزونة بالمخاطر بنسبة 200%. في حين يتم وزن المخاطر في الاستثمارات في الشركات العقارية المدرجة والاستثمارات في الشركات العقارية غير المدرجة بنسبة 300% و 400% على التوالي. كما يتم وزن المخاطر بالنسبة للعقارات التي يشغلها البنك بنسبة 100%.

ي. الموجودات الأخرى

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100%.

الجدول 5.1: التعرضات الممولة وغير الممولة (PD-1,3,17)

(بالآلاف الديناري البحرينية)		الممولة ذاتياً			نوع التعرضات
الحد الأدنى من رأس المال	الموجودات الموزونة للمخاطر	صافي تعرضات الائتمان	تقليل مخاطر الائتمان	اجمالي تعرضات الائتمان	
11,731	83,790	553,545	-	553,545	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
1,397	9,978	1,788,968	-	1,788,968	صكوك سيادية
-	-	-	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
10,028	71,627	91,175	-	91,175	صكوك الشركات
15,401	110,010	110,730	9,840	120,570	تمويل بالمرابحة
16,229	115,922	109,015	8,817	117,832	تمويل بالمضاربة
23,495	167,822	170,232	48,718	218,950	تمويل إجارة
20,606	147,188	143,968	9,640	153,608	تمويل سلم
9,867	70,478	70,331	2,615	72,946	تمويل استئجار
433	3,093	3,093	-	3,093	مشاركة
47,842	341,728	87,062	-	87,062	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
20,949	149,635	74,818	-	74,818	استثمار في العقارات
1,303	9,304	3,721	-	3,721	استثمار في شركات زميلة
115	818	546	-	546	استثمار في شركة تابعة
9,080	64,855	61,348	-	61,348	موجودات أخرى
10,006	71,471	142,941	-	142,941	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى*
198,481	1,417,719	3,411,493	79,630	3,491,123	مجموع التعرضات الممولة
25,340	181,000	236,172	23,331	259,503	مطلوبات والتزامات محتملة
25,340	181,000	236,172	23,331	259,503	مجموع التعرضات غير الممولة
198	1,415	-	-	-	تجميع الموجودات الموزونة للمخاطر لمصرف السلام سيشل المحدود
224,019	1,600,134	3,647,665	102,961	3,750,626	إجمالي التعرضات

* إجمالي التعرض لا يشمل الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى بمبلغ 52,620 ألف دينار بحريني، والتي تخضع للخصم من رأس المال

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

التنظيمي.

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)					نوع التعرضات
ممولة من قبل حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار					
الحد الأدنى من رأس المال	الموجودات الموزونة للمخاطر* %30	صافي تعرضات الائتمان	تقليل مخاطر الائتمان	اجمالي تعرضات الائتمان	
1,603	11,448	199,290	-	199,290	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
3,056	21,826	444,589	3,378	447,967	إيداعات لدى مؤسسات مالية
26,601	190,004	1,134,859	61,605	1,196,464	تمويل بالمرابحة
10,747	76,766	459,972	125,601	585,573	تمويل بالمضاربة
22,324	159,456	1,111,614	284,030	1,395,644	تمويل إجارة
4,693	33,518	111,727	6,589	118,316	تمويل سلم
2,736	19,544	65,146	5,112	70,258	تمويل استصناع
1,039	7,418	24,827	2,333	27,160	مشاركة
685	4,890	25,106	-	25,106	بطاقات ائتمان
5,071	36,220	241,469	-	241,469	استثمار في شركة زميلة
2,039	14,565	52,176	-	52,176	استثمار في شركة تابعة
80,592	575,655	3,870,775	488,648	4,359,423	مجموع التعرضات الممولة
-	-	-	-	-	مطلوبات والتزامات محتملة
-	-	-	-	-	مجموع التعرضات غير الممولة
80,592	575,655	3,870,775	488,648	4,359,423	اجمالي التعرضات

الملاحظة أ: وفقاً لمتطلبات الإفصاح العام، فقد تم استثناء الإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان بموجب النهج الموحد من المستندات المعدة بناءً على استمارة PIRI المقدمة من قبل البنك إلى مصرف البحرين المركزي.

الملاحظة ب: تم التوصل إلى إجمالي مخاطر الائتمان بعد أخذ ما يلي في الاعتبار:

- ادخال التعرضات غير الممولة (بعد عامل تحويل الائتمان CCF)، و
- ينعكس إجمالي التعرض الائتماني كإجمالي المرحلة 1 والمرحلة 2 من الخسارة الائتمانية المتوقعة وصافي المخصص المحدد الملاحظة ج: بلغت التعرضات غير الممولة قبل (CCF) كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغاً وقدره 653,569 ديناراً بحرينياً.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

تركز مخاطر زائدة (PD 1,3,26 a)

تنشأ التركزات عندما يكون عدد من الأطراف ضالعين في نشاطات تجارية مماثلة، أو نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية، أو لها ملامح اقتصادية متشابهة مما تتسبب في كون قدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية متأثرة بنفس الطريقة من جراء التغييرات في الأحوال الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. وتشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي محدد.

ومن أجل تفادي تركيزات كبيرة للمخاطر، فقد تم الحرص على أن تشمل سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات محددة للتركيز على الحدود المخصصة للبلد وللجهة والاحتفاظ بمحفظة متنوعة، ويتم التحكم في التركزات التي يتم التعرف عليها لمخاطر الائتمان وإدارتها تبعاً لذلك.

فيما يلي إجمالي التعرضات الائتمانية لعقود التمويل الإسلامية والتي تمثل التعرضات على الذمم المدينة وذمم مدفوعات الإيجار المغطاة بضمانات مؤهلة. (PD 1,3,25 b, c) (PD 1,3,17)

الجدول 5.2: إجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1,3,26 b)

التعرضات الائتمانية الحالية حسب نوعية عقود التمويل الإسلامية	الضمانات المؤهلة المحتفظ بها (بعد التعديلات المناسبة)*				إجمالي القيمة العادية الإيجابية (ناقصاً مخصصات معينة)
	المجموع	عقارات	صكوك سيادية	نقد	
تمويل بالمرابحة	112,086	-	16,308	95,778	1,317,034
تمويل بالمضاربة	179,987	-	-	179,987	703,405
تمويل إجارة	787,948	753,776	-	34,172	1,614,594
تمويل سلم	16,832	-	-	16,832	271,924
تمويل استئجار	7,858	-	-	7,858	143,204
مشاركة	2,333	-	-	2,333	30,253
بطاقات ائتمان	-	-	-	-	25,106
المجموع	1,107,044	753,776	16,308	336,960	4,105,520

* يعتبر أعلى وأكثر من الضمان الإضافي، بأنه مؤهل بموجب نموذج ملاءة رأس المال، يحتفظ البنك بضمانات إضافية في هيئة رهونات على عقارات سكنية، وضمانات الشركات، وموجودات ملموسة أخرى، والتي يمكن استخدامها للمطالبة بمبلغ الدين في حالة التعثر في السداد.

تركزت مخاطر الائتمان وحدودها

إن المستوى الأول للحماية مقابل خطر ائتماني غير مناسب هو عبر قيد الحدود على البلد وعلى القطاع والحدود المعينة، إلى جانب الحدود الائتمانية للعميل وبنك العميل المحددة من قبل مجلس الإدارة، ومن ثم يتم مراقبة والتحكم في مخاطر الائتمان الخاصة بالعملاء من الأفراد أو البنوك من خلال تسلسل هرمي للصلاحيات المتدرجة المفوضة للمستولين.

وتتم مراقبة التركزات ذات الأسماء المفردة بصورة فردية، وحسب أنظمة مصرف البحرين المركزي للضامين المنفردين، فإنه يتطلب من البنوك التي تأسست في البحرين الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي لأي تعرضات مخطط لها لأي طرف منفرد أو مجموعة من الأطراف المتصلة ببعضها بما يتجاوز الحدود التنظيمية المنصوص عليها في كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي.

حدد مصرف البحرين المركزي حداً منفرداً بنسبة 15% من مجموع قاعدة رأس المال للبنك على التعرضات للأفراد، وحداً مجموراً بنسبة 25% من مجموع قاعدة رأس المال للأطراف المقابلة ذات الصلة الوثيقة، المبلغ الزائد لأي تعرض فوق الحدود المذكورة يجب أن يكون موزوناً للمخاطر بنسبة 800%، ما لم يكن تعرضاً معافياً وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات التي تتجاوز الحدود التنظيمية (PD 1,3,23 f)

كما في 31 ديسمبر 2025 كانت تعرضات المجموعة التي تتجاوز 15% من حدود الضامين مقابل الأطراف المنفردة وباستثناء تعرضات مصرف البحرين المركزي كانت لا شيء ألف دينار بحريني.

الجدول 5.3 اجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1,3,23 a)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		نوع التعرض
ممولة ذاتياً	إجمالي التعرض الائتماني *	
متوسط إجمالي التعرض الائتماني **	إجمالي التعرض الائتماني *	
537,853	524,223	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
11,359	8,018	إيداعات لدى مؤسسات مالية
1,803,490	1,934,154	استثمار في الصكوك
617,524	634,759	عقود التمويلات
96,195	96,004	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
33,756	29,748	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
87,693	76,283	استثمار في العقارات
28,191	37,528	استثمار في شركات زميلة
108,406	94,167	موجودات أخرى
225,793	230,939	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
3,550,260	3,665,823	إجمالي التعرضات الممولة
786,870	653,569	المطلوبات المحتملة والالتزامات
786,870	653,569	إجمالي التعرضات الغير ممولة
4,337,130	4,319,392	إجمالي التعرضات

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		نوع التعرض
ممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار	اجمالي التعرض الائتماني *	
متوسط اجمالي التعرض الائتماني **	اجمالي التعرض الائتماني *	
212,886	251,510	نقد وأرصدة لدى البنوك و المصارف المركزية
466,935	448,616	إيداعات لدى مؤسسات مالية
3,356,571	3,432,029	عقود التمويلات
2,373	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
14,692	7,846	استثمار في العقارات
235,179	241,472	استثمار في شركات زميلة
1,650	6,600	موجودات أخرى
4,290,286	4,388,073	إجمالي التعرضات الممولة
-	-	المطلوبات المحتملة والالتزامات
-	-	إجمالي التعرضات الغير ممولة
4,290,286	4,388,073	إجمالي التعرضات

* التعرضات صافي من الخسائر الائتمانية المتوقعة.

** احتسبت المجموعة متوسط اجمالي تعرضات المخاطر الائتمانية بالاعتماد على متوسط الأرصدة ربع السنوية.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

التقليل من المخاطر، والضمانات والتعزيزات الإئتمانية الأخرى. (PD 1,3,26 a)

يعتمد مبلغ ونوع الضمان على تقييمات مخاطر الائتمان للطرف المقابل. وتشتمل أنواع الضمانات في الأساس على النقد والرهن على العقارات وضمانات من أعضاء مجلس الإدارة والشركات والأفراد من ذوي الثروات والبنوك. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت الضمانات المؤهلة للتقليل من المخاطر (بعد تطبيق التعديلات التنظيمية) مبلغاً وقدره 1,110,437 ألف دينار بحريني.

تقوم الإدارة بمتابعة القيمة السوقية للضمان، وتطلب ضمانات إضافية بموجب الإتفاقية ذات العلاقة، ومن ثم تتابع القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء قيامها بمراجعة كفاية مخصص خسائر انخفاض القيمة وذلك فيما يتعلق بتسهيلات التمويل. كما يقوم البنك بالاستفادة من اتفاقيات المقاصة الرئيسية (Master Netting Agreements) مع الأطراف المقابلة حيثما يكون مناسباً. (a 1,3,25 PD)

وتشمل الأنواع الرئيسية للضامين، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المصنفة، والشركات والجهات السيادية المصنفة من قبل جهات التقييم الإئتماني الخارجية، إلى جانب الضمانات الشخصية لمجلس إدارة المقرض وأفراد آخرين من ذوي الثروات.

كما تطلب المجموعة ضمانات إضافية حيثما وحينما يتم تقييم الضمان الذي تم الحصول عليه في الأصل بسعر أقل من الحد الأدنى المطلوب حسب نسبة القرض مقابل القيمة (LTV) الخاصة بالضمان. كما أنه حينما لا يكون العميل في وضع يمكنه من تقديم ضمان إضافي، تقوم المجموعة بمراجعة الوضع، ويتم اتخاذ القرار المناسب بالنسبة لتعرض العميل محل الذكر.

وتتأكد المجموعة من أنه عند البدء بالتسهيل، يتم الحصول على تقييم من طرف ثالث للضمانات الملموسة المقدمة، وإجراء مراجعة سنوية على التسهيل حيث يتم الحصول على التقييم المعدل للضمان من المقيمين المعتمدين من قبل البنك.

في حالة التعثر، تعمل المجموعة مع الطرف المقابل لمناقشة كيفية تسديد التسهيل المستحق. وكملجأ أخير سوف تستخدم أصول الطرف المقابل لتسديد الإلتزام المستحق.

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات

يتم تخصيص التعرضات لكل منطقة جغرافية على حده حسب البلد الذي توجد فيه مخاطر التعرض الخاصة بالتسهيل. فيما يلي التوزيع الجغرافي للتعرضات حسب نوعية المخاطر (بما في ذلك عقود التمويل، واستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمار في العقارات، وعقارات للتطوير، والاستثمار في الشركات الزميلة) والممولة أو غير الممولة:

جدول 5.4 (PD 1,3,23 b)

ممولة ذاتياً							نوع التعرض
المجموع	أخرى	أمريكا	آسيا	أوروبا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول مجلس التعاون	
524,223	6,195	220,325	37,644	38,130	138,699	83,230	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
1,934,154	-	-	-	9,536	-	1,924,618	استثمار في الصكوك
8,018	-	-	-	1,623	-	6,395	إيداعات لدى مؤسسات مالية
113,746	-	-	-	-	96,314	17,432	تمويل بالمرابحة
89,079	41	-	-	-	74,612	14,426	تمويل بالمضاربة
202,077	-	-	-	-	135,332	66,745	تمويل بالإجارة
146,413	-	-	-	-	146,413	-	تمويل السلم
78,189	-	-	-	-	78,189	-	تمويل استصناع
5,255	-	-	-	-	5,255	-	مشاركة
96,004	-	-	-	-	-	96,004	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
29,748	-	-	-	-	-	29,748	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
76,283	-	-	-	-	-	76,283	استثمار في العقارات
37,528	-	-	-	-	-	37,528	استثمارات في شركات زميلة
94,167	-	-	-	-	30,838	63,329	موجودات أخرى
230,939	-	-	-	-	-	230,939	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
3,665,823	6,236	220,325	37,644	49,289	705,652	2,646,677	إجمالي التعرضات الممولة
653,569	-	764	-	-	334,555	318,250	المطلوبات المحتملة والالتزامات
653,569	-	764	-	-	334,555	318,250	إجمالي التعرضات غير الممولة
4,319,392	6,236	221,089	37,644	49,289	1,040,207	2,964,927	إجمالي التعرضات

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات (يتبع)

جدول 5.5 (PD 1,3,23 b)

(بالآلاف الديناري البحرينية)							نوع التعرض
ممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار							
المجموع	أخرى	اسيا والمحيط الهاديء شمال أمريكا	أوروبا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول مجلس التعاون الخليجي		
251,510	-	-	48,376	8,072	195,062	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية	
448,616	2,114	-	8,243	3,378	434,881	إيداعات لدى مؤسسات مالية	
1,183,394	687	-	8,560	85,497	1,088,650	تمويل بالمرابحة	
613,378	3,650	-	-	61,275	548,453	تمويل بالمضاربة	
1,407,154	1,625	-	-	113,314	1,292,215	تمويل بإجارة	
113,606	-	-	-	113,606	-	تمويل السلم	
65,014	-	-	-	65,014	-	تمويل استئصال	
25,080	79	-	-	4,027	20,974	مشاركة	
24,403	20	-	-	-	24,383	بطاقات ائتمان	
7,846	-	-	-	-	7,846	استثمار في العقارات	
241,472	-	-	-	-	241,472	استثمارات في شركات زميلة	
6,600	-	-	-	-	6,600	موجودات أخرى	
4,388,073	8,175	-	65,179	454,183	3,860,536	إجمالي التعرضات الممولة	
-	-	-	-	-	-	المطلوبات المحتملة والالتزامات	
-	-	-	-	-	-	إجمالي التعرضات غير الممولة	
4,388,073	8,175	-	65,179	454,183	3,860,536	إجمالي التعرضات	

جدول 5.6 التوزيع الجغرافي للتعرضات بما فيها الموجودات منخفضة القيمة ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة (PD 1,3,23 i)

(بالآلاف الديناري البحرينية)				إجمالي عقود التمويل - المستحقة وغير منخفضة القيمة	دول مجلس التعاون الخليجي
الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة المنخفضة ائتمانياً (المرحلة 3)	إجمالي عقود التمويل منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة غير منخفضة القيمة (المرحلة 1 و 2)			
(25,804)	124,412	(4,784)	104,939	دول مجلس التعاون الخليجي	
(22,727)	48,170	(2,344)	90,215	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
(10)	49	-	7	أخرى	
(48,541)	172,631	(7,128)	195,161	الإجمالي	

اتفاقية بازل 3 – الدعامات 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.2 التعرضات حسب القطاع

جدول 5.7 التعرض حسب نوعية المخاطر الائتمانية (c PD 1,3,23)

(بالآلاف الديناري البحرينية)		ممولة ذاتياً					نوع التعرض
المجموع	أخرى	الحكومة ومؤسسات القطاع العام	الافراد	العقارات	المصارف والمؤسسات المالية	التجارة والصناعة	
524,223	-	524,223	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
1,934,154	-	1,823,044	-	-	111,110	-	الاستثمار في الصكوك
8,018	-	-	-	-	8,018	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
113,746	10,556	-	22,783	3,957	-	76,450	تمويل بالمرابحة
89,079	36,067	342	-	282	-	52,388	تمويل بالمضاربة
202,077	57,782	-	36,958	35,645	-	71,692	تمويل إجارة
146,413	15,467	-	-	-	-	130,946	تمويل السلم
78,189	13,851	-	-	-	-	64,338	تمويل استصناع
5,255	987	-	-	-	-	4,268	مشاركة
96,004	-	-	-	96,004	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
29,748	-	-	-	-	29,748	-	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
76,283	-	-	-	76,283	-	-	استثمار في العقارات
37,528	-	-	-	-	37,528	-	استثمارات في شركات زميلة
94,167	53,723	254	12,996	3,383	1,359	22,452	موجودات أخرى
230,939	-	-	-	-	230,939	-	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
3,665,823	188,433	2,347,863	72,737	215,554	418,704	422,534	إجمالي التعرضات الممولة
653,569	116,748	-	158,904	99,415	42,088	236,414	المطلوبات المحتملة والالتزامات
653,569	116,748	-	158,904	99,415	42,088	236,414	إجمالي التعرضات الغير ممولة
4,319,392	305,181	2,347,863	231,641	314,969	460,790	658,948	إجمالي التعرضات

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.2 التعرضات حسب القطاع (يتبع)

جدول 5.8 التعرض حسب نوع المخاطر الائتمانية (e PD 1.3.23)

(بالآلاف الديناري البحرينية)							نوع التعرض
ممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار							
المجموع	أخرى	الحكومة ومنشآت القطاع العام	الأفراد	العقارات	المصارف والمؤسسات المالية	التجارة والصناعة	
251,510	-	243,438	-	-	8,072	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
448,616	-	327,807	-	-	120,809	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
1,183,394	187,133	107,859	781,360	15,962	28,255	62,825	تمويل بالمرابحة
613,378	242,541	87,888	206,950	20,475	-	55,524	تمويل بالمضاربة
1,407,154	263,800	43,216	924,349	80,573	26,708	68,508	تمويل الإجارة
113,606	11,363	-	-	-	-	102,243	تمويل السلم
65,014	10,694	-	-	-	-	54,320	تمويل استصناع
25,080	949	-	399	20,575	-	3,157	مشاركة
24,403	20	-	24,383	-	-	-	بطاقات ائتمان
7,846	-	-	-	7,846	-	-	استثمار في العقارات
241,472	-	-	-	-	241,472	-	استثمار في شركات زميلة
6,600	-	-	-	6,600	-	-	موجودات أخرى
4,388,073	716,500	810,208	1,937,441	152,031	425,316	346,577	إجمالي التعرضات الممولة
-	-	-	-	-	-	-	المطلوبات المحتملة والإلتزامات
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي التعرضات الغير ممولة
4,388,073	716,500	810,208	1,937,441	152,031	425,316	346,577	إجمالي التعرضات

جدول 5.9 التعرض حسب القطاع بما فيها الموجودات منخفضة القيمة وانخفاض القيمة ذي الصلة على النحو التالي: (h PD 1.3.23)

(بالآلاف الديناري البحرينية)				إجمالي عقود التمويل - المستحقة وغير منخفضة القيمة	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة المنخفضة ائتمانياً (المرحلة 3)	إجمالي عقود التمويل منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة غير منخفضة القيمة (المرحلة 1 و 2)	المتوقعة لمدى الحياة المنخفضة ائتمانياً (المرحلة 3)		
(18,767)	57,389	(2,051)	88,291	التجارة والصناعة	
(430)	1,796	-	-	البنوك والمؤسسات المالية	
(10,169)	68,854	(339)	39,066	العقارات	
(7,078)	18,229	(847)	15,601	الأفراد	
-	-	-	20,809	الحكومات ومؤسسات القطاع العام	
(12,097)	26,363	(3,891)	31,394	أخرى	
(48,541)	172,631	(7,128)	195,161	المجموع	

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.2 التعرضات حسب القطاع (يتبع)

جدول 5.10 تحليل الأعمار (PD 1,3,24 b)

(بالآلاف الديناري البحرينية)		الخسائر الائتمانية المتوقعة / مخصصات محددة	إجمالي المبالغ المنخفضة القيمة والعقود المتأخرة عن السداد			
القيمة السوقية للضمان	صافي المبالغ المستحقة القائمة		أكثر من سنة ولغاية 3 سنوات	أكثر من سنة ولغاية 3 سنوات	لغاية سنة واحدة	
102,424	124,862	(20,818)	–	31,810	113,870	التجارة والصناعة
1,784	1,366	(430)	–	–	1,796	البنوك والمؤسسات المالية
166,777	97,412	(10,508)	5,813	13,283	88,824	العقارات
28,731	25,905	(7,925)	1,218	4,460	28,152	الأفراد
–	20,809	–	–	–	20,809	الحكومات ومؤسسات القطاع العام
48,113	41,770	(15,988)	–	17,251	40,506	أخرى
347,829	312,124	(55,669)	7,031	66,804	293,957	المجموع

5.1.3 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (PD 1,3,24 d)

جدول 5.11 يتضمن رصيد مخصص الخسائر الائتمانية في الجدول أدناه جميع الموجودات المالية والتعرضات خارج الميزانية العمومية بالإضافة إلى عقود التمويلات:

(بالآلاف الديناري البحرينية)		المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضعف الائتماني المشترك أو الناشئ	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة ائتمانياً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - غير منخفضة ائتمانياً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة ائتمانياً	الخسائر الائتمانية المتوقعة
75,521	-	34,300	15,088	26,133	75,521
-	-	(1,372)	(1,084)	2,456	-
-	-	(1,585)	2,198	(613)	-
-	-	6,581	(6,268)	(313)	-
35,658	(7,893)	29,850	3,177	10,524	35,658
35,658	(7,893)	33,474	(1,977)	12,054	35,658
5,946	7,893	(1,947)	-	-	5,946
(14,831)	-	(14,831)	-	-	(14,831)
102,294	-	50,996	13,111	38,187	102,294

5.1.4 التعرض عن طريق التصنيف الائتماني الخارجي

تستخدم المجموعة المعلومات العامة المقدمة من قبل وكالات التصنيف الخارجية (مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعتمدة - ECAI) مثل ستاندرد اند بورز. ويتم استخدام أقل التصنيفات بناءً على المعلومات المتاحة للجمهور كمدخلات في حساب التعرضات المصنفة. (PD 1,3,22 c, d, e)

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.4 التعرض عن طريق التصنيف الائتماني الخارجي (يتبع)

جدول 5.12

(بالآلاف الدنانير البحرينية)			نوع التعرض
التعرض الغير مصنف	التعرض المصنف	إجمالي التعرض للائتمان*	
59,197	–	59,197	النقد
2,402,466	12,943	2,415,409	مطالبات على جهات سيادية
2,900	–	2,900	مطالبات على منشآت القطاع العام
79,286	519,953	599,239	مطالبات على المصارف
2,084,591	–	2,084,591	مطالبات على محفظة الشركات
484,637	–	484,637	محفظة حسابات الأفراد للجهات الرقابية
1,441,490	–	1,441,490	الرهون
124,090	–	124,090	ذمم مدينة مستحقة لأكثر من 90 يوماً
334,973	–	334,973	الاستثمارات في الأوراق المالية والصكوك
181,206	–	181,206	العقارات المحفوظ بها
382,317	–	382,317	الموجودات الأخرى والتمويل المتخصص
7,577,153	532,896	8,110,049	المجموع

* تم استخراج إجمالي التعرضات الائتمانية أعلاه من المستندات التي تم إعدادها بناءً على نموذج PIRI المقدم من قبل البنك إلى مصرف البحرين المركزي.

تنص سياسة المجموعة على الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومتسقة عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف المخاطر الداخلي. وعلى هذا النحو، تستخدم المجموعة تصنيفات المخاطر الداخلية التي تدعمها مجموعة متنوعة من التحليلات المالية، جنباً إلى جنب مع معلومات السوق التي تمت معالجتها، لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الائتمان للطرف المقابل. وجميع التصنيفات الداخلية مصممة وفقاً لمختلف الفئات ومشتقة وفقاً لسياسة المجموعة الائتمانية، ويتم تقييمها وتحديثها على أساس منتظم. (PD 1,3,22e)

الملاحظة أ: وفقاً لمتطلبات الإفصاح العام للإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان بموجب النهج الموحد، فقد تم استخراج المبالغ أعلاه من المستندات المعدة بناءً على نموذج PIRI المقدم من قبل البنك إلى المصرف إلى مصرف البحرين المركزي.

الملاحظة ب: تم التوصل إلى إجمالي مخاطر الائتمان بعد أخذ ما يلي في الاعتبار:

– اذخال المخاطر غير الممولة (بعد عامل تحويل الائتمان CCF)، و

– ينعكس إجمالي التعرض الائتماني كإجمالي المرحلة 1 والمرحلة 2 من الخسارة الائتمانية المتوقعة وصافي المخصص المحدد

5.1.5 تحليل تواريخ استحقاق التعرضات

يلخص الجدول أدناه المبالغ الإسمية الرئيسية والتعرض ذي الصلة قبل تطبيق مخفضات مخاطر الائتمان:

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		
التعرض للائتمان*	المبلغ الإسمي الرئيسي	
172,481	339,396	الإلتزامات المحتملة نيابة عن العملاء
87,022	314,173	التزامات غير قابلة للإلغاء وغير المستخدمة
259,503	653,569	الإجمالي

* تعرض الائتمان هو بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان CCF

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.5 تحليل تواريخ استحقاق التعرضات (يتبع)

جدول 5.14 تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى – ممول (PD 1,3,24 a) (PD 1,3,23 g) (PD 1,3,38)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)									
المجموع	الإجمالي لأكثر من 12 شهرا	أكثر من 20 سنة	20-10 سنة	10-5 سنوات	5-1 سنوات	الإجمالي خلال 12 شهرا	3 أشهر الى سنة	حتى 3 شهور	نوع التعرضات
775,733	-	-	-	-	-	775,733	-	775,733	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية
1,934,154	1,746,180	164,792	163,665	1,096,019	321,704	187,974	142,358	45,616	الاستثمار في الصكوك
456,634	1,474	-	-	-	1,474	455,160	6,307	448,853	إيداعات لدى مؤسسات مالية
4,066,788	2,119,659	331,942	580,048	95,287	1,112,382	1,947,129	1,077,354	869,775	عقود التمويل
96,004	96,004	96,004	-	-	-	-	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
29,748	-	-	-	-	-	29,748	29,748	-	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
84,129	84,129	84,129	-	-	-	-	-	-	استثمار في عقار
279,000	279,000	279,000	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
100,767	82,964	9,745	83	48,970	24,166	17,803	11,519	6,284	موجودات أخرى
230,939	230,939	230,939	-	-	-	-	-	-	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
8,053,896	4,640,349	1,196,551	743,796	1,240,276	1,459,726	3,413,547	1,267,286	2,146,261	المجموع

جدول 5.14 (أ) تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى – غير ممول

(بالآلاف الدنانير البحرينية)									
المجموع	الإجمالي لأكثر من 12 شهرا	أكثر من 20 سنة	20-10 سنة	10-5 سنوات	5-1 سنوات	الإجمالي خلال 12 شهرا	3 أشهر الى سنة	حتى 3 شهور	نوع التعرضات
314,173	80,650	-	7,345	32,018	41,287	233,523	106,615	126,908	الالتزامات غير المستخدمة
339,396	144,737	12	186	53,359	91,180	194,659	119,047	75,612	المطلوبات المحتملة
653,569	225,387	12	7,531	85,377	132,467	428,181	225,662	202,520	المجموع

يستند تحليل الاستحقاقات التعاقدية المذكورة أعلاه إلى تصنيف بيان المركز المالي الموحد.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.1 مخاطر الائتمان (يتبع)

5.1.5 تحليل تواريخ استحقاق التعرضات (يتبع)

جدول 5.15 تحليل الاستحقاق التعاقدى حسب نوع التمويل الرئيسي (PD 1,3,38)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)									
المجموع	الإجمالي لأكثر من 12 شهراً	أكثر من 20 سنة	10-20 سنة	10-5 سنوات	5-1 سنوات	الإجمالي خلال 12 شهراً	3 أشهر الى سنة	حتى 3 شهور	نوع التعرضات
117,586	-	-	-	-	-	117,586	54,984	62,602	إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء
1,486,337	-	-	-	-	-	1,486,337	-	1,486,337	حسابات جارية للعملاء
1,076,354	29,497	-	-	29,497	-	1,046,857	443,092	603,765	تمويل مرابحة لأجل
93,460	-	-	-	-	-	93,460	93,460	-	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
142,366	34,075	-	-	30,240	3,835	108,291	19,825	88,466	مطلوبات أخرى
4,388,073	866,595	-	13	570,787	295,795	3,521,478	1,241,744	2,279,734	شبه حقوق الملكية
7,304,176	930,167	-	13	630,524	299,630	6,374,009	1,853,105	4,520,904	المجموع

5.2 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تقلبات أسعار السوق على الأدوات المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية والتي يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم، وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً للمخاطر التي قد يتم قبولها، وتتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة. (PD 1,3,27 a,b)

جدول 5.16 فيما يلي مخصص رأس مال المجموعة فيما يتعلق بمخاطر السوق وفقاً للمنهجية الموحدة:

(بالآلاف الدنانير البحرينية)					
الموجودات الموزونة للمخاطر	متطلبات رأس المال	مخصص رأس المال لنهاية السنة المالية	متطلبات رأس المال	متطلبات رأس المال - الحد الأدنى *	متطلبات رأس المال - الحد الأقصى *
2,164	303	173	303	303	1,389
2,164	303	173	303	303	1,389

* تُظهر المعلومات الواردة في هذه الأعمدة الحد الأدنى والحد الأقصى لتكاليف رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق على أساس ربع سنوي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

تحتفظ المجموعة بتعرضات محافظة لمخاطر السوق تركز على مخاطر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن المراكز المصرفية للمجموعة. وقد تم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بغرض إدارة العمليات اليومية للمجموعة، والتي تشمل تمويل محفظة استثمارات المجموعة، وتعرض المجموعة على مراقبة وإدارة هذه المراكز المفتوحة بشكل يومي. (PD 1,3,27 a) (PD 1,3,21 b)

5.3 مخاطر التشغيل

تُعرّف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأنظمة الداخلية، أو ناجمة عن أحداث خارجية. وتعتبر مخاطر التشغيل متأصلة في جميع أنشطة الأعمال ولا يمكن القضاء عليها بالكامل؛ ومع ذلك يمكن الحفاظ على القيمة للمساهمين وتعزيزها عن طريق ادارتها وتخفيفها، وفي بعض الحالات عن طريق التأمين ضد مخاطر التشغيل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وضعت المجموعة إطار عمل لمخاطر التشغيل يشمل تحديد المخاطر، وقياسها، وإدارتها، ومراقبتها من خلال السيطرة على المخاطر والتخفيف من حدتها. ويتم استخدام مجموعة متنوعة من العمليات الأساسية في المجموعة والتي تشمل تقييم والتحكم في التقييمات الذاتية، إلى جانب مؤشرات المخاطر الرئيسية، وإدارة الأحداث، ومراجعة المنتجات الجديدة وطرق اعتمادها، بالإضافة إلى خطط الطوارئ للأعمال. (PD 1,3,21 c)

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.3 مخاطر التشغيل (يتبع)

وتفرض سياسة وإجراءات المجموعة أن تُنجز الوظائف التشغيلية للحجز وتسجيل ومراقبة المعاملات التي يتم تنفيذها من قبل موظفين مستقلين عن الأفراد الذين يشرفون في المعاملات، ويتحمل كل قسم أيضاً، بما فيها أقسام العمليات وتقنية المعلومات والموارد البشرية والشؤون القانونية والامتثال والمخاطر المالية المسؤولة عن استخدام العمليات الإطارية المذكورة أعلاه، فضلاً عن برامج الرقابة لإدارة المخاطر التشغيلية ضمن المبادئ التوجيهية المشمولة في سياسة المجموعة، وتطوير الإجراءات الداخلية التي تلتزم بهذه السياسات. ولضمان أن جميع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المجموعة تدار بالشكل المناسب، تشارك وحدات الدعم أيضاً في تحديد وقياس وإدارة والتحكم في المخاطر التشغيلية والتخفيف منها، حيثما يكون مناسباً. (PD 1,3,28) (PD 1,3,29)

ووفقاً للمبدأ الأساسي للملكية، فإن وحدات الأعمال ذات الصلة مسؤولة ومساءلة عن إدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بأعمالها. ونتيجة لذلك، قامت وحدات الدعم والأعمال بتوثيق الإجراءات والضوابط المطبقة بما يتوافق مع أدلة التوجيهات الخاصة بكل دائرة. وتتم مراجعة الإجراءات من قبل وحدة الأعمال أو الدعم المعنية ويتم اعتمادها على مستوى الإدارة. (PD 1,3,28) (PD 1,3,29)

وتحتفظ المجموعة ببرنامج لسياسة استمرارية الأعمال وبرنامج للتعافي من الكوارث، كما قامت بتوثيق الإجراءات المحدثة التي تغطي جميع الأنشطة اللازمة لاستمرارية الأعمال في حالة وقوع حدث يعطل الأعمال. ويوفر قسم التدقيق الداخلي أيضاً تقييماً مستقلاً لفعالية البرنامج. (PD 1,3,19) (PD 1,3,30 a,b)

ووفقاً للمؤشر الأساسي لمنهجية بازل 3، بلغ مجموع الحد الأدنى الموحد لمخصص رأس المال الإجمالي فيما يتعلق بمخاطر التشغيل 34,182 ألف دينار بحريني. وقد تم احتساب هذا المخصص الرأسمالي عن طريق ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بعامل تجريبي محدد مسبقاً، وإضافة تجميع التعرضات الموزونة للمخاطر التشغيلية لمصرف السلام سيبلش المحدود بمبلغ 881 ألف دينار بحريني.

جدول 5.17

(بالآلاف الدنانير البحرينية)	ديسمبر 2025	متوسط الدخل الإجمالي
	129,748	التعرضات الموزونة للمخاطر
	243,278	الحد الأدنى لمخصص رأس المال
	34,059	

تستخدم المجموعة نظام تيمينوس تي 24 الأساسي الذي طورته غلوبوس، للحصول على البيانات اللازمة لتحليل الوقائع والبيانات المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. يستخدم البنك نظاماً خاصاً، هو نظام «نواة المخاطر» (Risk Nucleus) المطور من قبل بينج ماتريكس لإدارة مخاطر التشغيل بفعالية.

بلغ الدخل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغاً وقدره 237 ألف دينار بحريني. ولم توجد أي انتهاكات للشريعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. (PD 1,3,30 a, b.ii)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1,3,39)

تنشأ مخاطر معدل العائد من امكانية تأثير التغيرات في معدلات العائد على الربحية المستقبلية أو على القيم العادلة للأدوات المالية. والمجموعة معرضة لمخاطر معدل العائد نتيجة عدم التطابق في إعادة تسعير معدل العائد للموجودات والمطلوبات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر مخاطر معدل العائد على المجموعة أيضاً من خلال معدل التغيرات التي تطرأ على السوق على المستوى الأوسع والتي تحدث بسبب التغيرات في الاقتصاد. وينعكس تأثير أسعار السوق ويمكن ملاحظته في تسعير المجموعة للعقود لأنها تحمل أسعاراً تنافسية تتبع حركة السوق. وعندما تكون المخاطر مرتفعة، يميل السوق إلى فرض معدل عائد أعلى للحفاظ على التوازن بين المخاطر والعائد. وبناءً على ذلك، يقوم السوق بخفض معدل العائد عندما يجد انخفاضاً في مخاطر السوق على المستوى الأوسع والتي تنعكس على قيام البنوك بتخفيض معدل تسعير العائد.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الاستراتيجية الحذرة للمجموعة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات على تفادي تمويل تسهيلات الإقراض طويلة الأجل من القروض قصيرة الأجل. ولقد وضعت المجموعة حدوداً لمخاطر عائد الأرباح والتي يتم مراقبتها بشكل مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات التابعة للمجموعة.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39) (يتبع)

تقدم الجداول أدناه تفاصيل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات في تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أسبق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. (PD 1,3,40) (c) (PD 1,3,27)

جدول 5.18

(بالآلاف الدنانير البحرينية)									الموجودات
غير حساس للربح	أكثر من 3 سنوات	2 حتى 3 سنوات	1 حتى 2 سنوات	6 حتى 12 أشهر	3 حتى 6 أشهر	1 حتى 3 أشهر	حتى شهر	الإجمالي	
775,733	-	-	-	-	-	-	-	775,733	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
-	-	-	1,515	6,266	-	10,751	438,102	456,634	إيداعات لدى المؤسسات المالية
-	1,454,943	68,302	222,935	127,053	15,306	28,967	16,648	1,934,154	الاستثمار في الصكوك
24,402	1,456,031	320,450	330,407	568,681	480,655	679,628	206,534	4,066,788	عقود التمويل
96,004	-	-	-	-	-	-	-	96,004	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
29,748	-	-	-	-	-	-	-	29,748	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
84,129	-	-	-	-	-	-	-	84,129	استثمار في عقار
279,000	-	-	-	-	-	-	-	279,000	استثمارات في شركات زميلة
100,767	-	-	-	-	-	-	-	100,767	موجودات أخرى
230,939	-	-	-	-	-	-	-	230,939	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
1,620,722	2,910,974	388,752	554,857	702,000	495,961	719,346	661,284	8,053,896	إجمالي الموجودات (أ)
									المطلوبات
-	6,150	750	750	13,513	42,221	38,665	15,537	117,586	إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء
-	9,151	-	20,346	79,516	363,576	393,607	210,158	1,076,354	تمويل مرابحة لأجل
1,486,337	-	-	-	-	-	-	-	1,486,337	حسابات جارية للعملاء
93,460	-	-	-	-	-	-	-	93,460	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
142,366	-	-	-	-	-	-	-	142,366	مطلوبات أخرى
-	46,421	21,206	160,907	714,581	573,058	857,246	2,014,654	4,388,073	شبه حقوق الملكية
1,722,163	61,722	21,956	182,003	807,610	978,855	1,289,518	2,240,349	7,304,176	إجمالي المطلوبات
749,720	-	-	-	-	-	-	-	749,720	مجموع حقوق الملكية
2,471,883	61,722	21,956	182,003	807,610	978,855	1,289,518	2,240,349	8,053,896	إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية
653,569	-	-	-	-	-	-	-	653,569	مطالبات خارج الميزانية العمومية
3,125,452	61,722	21,956	182,003	807,610	978,855	1,289,518	2,240,349	8,707,465	إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية مع البنود خارج الميزانية العمومية (ب)
	2,849,252	366,796	372,854	(105,610)	(482,894)	(570,172)	(1,579,065)		الفجوة (أ - ب)
851,161	(1,998,091)	(2,364,887)	(2,737,741)	(2,632,131)	(2,149,237)	(1,579,065)			الفجوة التراكمية

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39) (يتبع)

جدول 5.18 (أ)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)	مخاطر معدل الربح في الدفتر المصرفي 200 (نقطة أساسية) معدل صدمات الربح
1,485	معدل الصدمات التصاعدي على صافي الربح
(1,485)	معدل الصدمات التنازلي على صافي الربح
%5,0	الأثر على القيمة الاقتصادية للأسهم

5.5 مخاطر مركز الأسهم (PD 1,3,31) (PD 1,3,21 d)

تنشأ مخاطر مركز الأسهم من احتمال حدوث تغييرات في سعر الأسهم أو مؤشرات الأسهم والتأثير المقابل لها على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، وتتعرض المجموعة لمخاطر الأسهم في الوضع غير التجاري ومحفظة الاستثمار بشكل أساسي في أسواقها الرئيسية الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي.

تتم إدارة مخاطر مركز الأسهم في الدفتر المصرفي بشكل فعال من خلال المشاركة الفعالة من اللجنة التنفيذية ولجنة الاستثمار، والالتزام بالسياسات والإجراءات المعمول بها، وإشراك المهنيين الأكفاء، وتوفير بيئة مناسبة للرقابة الداخلية وقسم التدقيق الداخلي المستقل.

المراقبة من قبل اللجنة التنفيذية والاستثمار

تبدأ مشاركة مجلس الإدارة بالموافقة على سياسة الاستثمار التي تحدد بشكل أساسي ما يلي: إجمالي معايير المحفظة، وقيود فئة الموجودات، وتغويضات الموافقة، وتحمل المخاطر، واعتبارات الاستحقاق، واستراتيجية التخارج، وقضايا الحوكمة.

قامت اللجنة التنفيذية بالتفويض بالصلاحيات ضمن الصلاحيات الكلية لمجلس الإدارة، وتوفر التوجيه للإدارة التنفيذية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأعمال، وتتولى دور المجلس في معالجة المسائل التي تنشأ بين اجتماعات المجلس، وتحمل اللجنة المسؤولية عن الأمور ذات الصلة بالأعمال المتعلقة بمخاطر الائتمان، ومراجعة الاستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى المجلس. وتقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة واعتماد جميع المعاملات المتعلقة باستثمارات الشركات والعقارات، وكذلك مراقبة أدائها بشكل مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن الإشراف على أداء مديري الصناديق، والتوصية باستراتيجيات التخارج لزيادة العائد لمستثمريها.

الضوابط الداخلية

فيما يتعلق بالضوابط الداخلية، يخضع النشاط الاستثماري لنفس الضوابط والتوازنات الرقابية الصارمة المطبقة على النشاط المصرفي التجاري. ويتم ضمان ملاءمة الضوابط الداخلية من خلال توظيف موظفين مؤهلين مناسبين، التعريف والتواصل الجيد لأدوار الإدارات وموظفيها، والفصل بين مسؤوليات الإنشاء والتنفيذ، والمحافظة على استقلالية قسم الرقابة المالية، والمراجعة الداخلية الدورية للتأكد من توافر وتنفيذ طرق المعالجات والضوابط. ويتم توثيق جميع توصيات إدارة الاستراتيجية والاستثمار على شكل تقارير محافظ الاستثمار ومذكرات الاستثمار والتي تخضع للمراجعة المستقلة من قبل إدارة الائتمان والاستثمار. وتقع مسؤولية جميع عمليات النشر واستلام عائدات الاستحقاق على عاتق إدارة الائتمان والاستثمار، والتي يتوجب عليها ضمان الشفافية في التقييم من خلال تحديد الأسعار من المصادر المتاحة، واستخدام مبادئ التقييم المحافظة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل إدارة الائتمان والاستثمار كإدارة مستقلة مسؤولة عن اجراء الدراسات اللازمة على الاستثمارات التي تقترحها إدارة الاستثمارات. وبهذه الطريقة، يمكن إدارة الاستثمار أن تخصص في الحصول على الصفقات وإجراء التحليلات الأولية. علاوة على ذلك، ستتولى دائرة الشؤون الإدارية للاستثمار واجبات إدارة الاستثمار في مراقبة الاستثمارات المتمثلة في إعداد تقارير الأداء إلى جانب الوثائق الأخرى المطلوبة. وهذه الترتيبات تساعد على تبسيط العمليات حيث ستركز كل وحدة على مجموعة محددة من الواجبات بالإضافة إلى ضمان وجود ضوابط مستقلة.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

5. نبذة عن الموجودات الموزونة للمخاطر ومخصص رأس المال (يتبع)

5.5 مخاطر مركز الأسهم (PD 1.3.31) (PD 1.3.21 d) (يتبع)

جدول 5.19 مركز الاسهم في الدفتر المصرفي

(بالآلاف الدنانير البحرينية)			فئات الموجودات لمخاطر الائتمان	(بالآلاف الدنانير البحرينية)	
الحد الأدنى لمخصص رأس المال	الموجودات الموزونة للمخاطر	إجمالي مخاطر الائتمان		إجمالي مخاطر الائتمان	المسحرة
349	2,493	1,662	استثمارات الأسهم – غير المدرجة	9,148	الأسهم المسحرة
63	453	302	استثمارات في صناديق غير مصنفة – غير المدرجة	86,856	الأسهم غير مسحرة
7,154	51,103	282,390	استثمارات جوهريّة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية أكثر من 10%	279,000	الاستثمار في الشركات الزميلة – محتسبة بطريقة حقوق الملكية
882	6,303	2,101	الاستثمار في شركات عقارية مدرجة	549	صافي الأرباح / (الخسائر) المحققة خلال العام
46,949	335,352	83,838	الاستثمار في شركات عقارية غير مدرجة	759	صافي الأرباح / (الخسائر) غير المحققة خلال العام

تتكون إستراتيجية مراكز الأسهم للمجموعة من الاستثمارات التي من المتوقع أن تحقق مكاسب رأسمالية، أو لأسباب إستراتيجية. لقد تمت صياغة الإستراتيجية بعد الأخذ في الاعتبار مستوى الرغبة في المخاطرة لدى مجلس الإدارة والسياسات المعتمدة للسيولة ومخاطر السوق وإدارة رأس المال. وتماشياً مع السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، فإن إستراتيجية الاستثمار تعتبر متحفظة من حيث أنها تتجنب الاستثمارات ذات العوائد عالية التذبذب.

5.6 المخاطر التجارية المتغيرة (i) (PD 1,3,32) (f) (PD 1,3,21) (a) (PD 1,3,41)

تعرض المجموعة لمخاطر تجارية متغيرة في حالة وجود معدلات أرباح على حقوق ملكية حسابات الاستثمار التي تكون أقل من أسعار السوق، مما يعرض المجموعة لخطر الدفع إلى حاملي حقوق ملكية حسابات الاستثمار من أموال المساهمين لتغطية مخاطر تقلبات الأرباح. لقد خفف بنك السلام من هذه المخاطر عبر المراقبة المنتظمة لفجوات السيولة وأسعار الودائع والتركيزات من حيث متطلبات التمويل من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة ومراقبة تحليل مراجعة الأقران، والذي يتضمن متوسط أسعار الودائع التي يدفعها أقرانها من أجل إعادة مواءمة أسعار الودائع مع السوق الحالية.

5.7 مخاطر السيولة (PD 1,3,36) (PD 1,3,37)

تراقب المجموعة بطريقة نشطة السيولة الخاصة بها من خلال تحليل فجوة السيولة عبر الأطر الزمنية المحددة من أجل الحفاظ على مركز صافي الموجودات والمطلوبات التي تقع ضمن نطاق الرغبة في المخاطرة لدى المجلس. ويتم الحفاظ على مركز صافي الموجودات والمطلوبات من خلال مراقبة مؤشرات سيولة المجموعة التي يمكن من خلالها تقييم سيولة المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تخفف المجموعة من مخاطر السيولة لديها من خلال إنشاء مصادر تمويل متعددة لتقليل ارتباطها بنظير تمويل فردي. ويمكن استخدام خطوط التمويل المتعددة لتعويض أي نقص ناتج عن التزامات المجموعة و/أو لتسوية أي نقص في كل من الحسابات الجارية وحقوق ملكية حسابات الاستثمار. وفي 31 ديسمبر 2025، كانت نسبة تغطية السيولة 377,76%.

6 شبه حقوق الملكية (حقوق حاملي حسابات الاستثمار) (PD 1,3,32)

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة لإنشاء حساب عام واحد. ويتم استثمار هذه الأموال المجمعّة في موجودات مصرفية مدرة للدخل، ومع ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

يتم استثمار الأموال وإدارتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. (PD 1,3,32 b)

وفقاً لشروط قبول حسابات الاستثمار غير المقيدة، يتم استثمار 100% من الأموال. من أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، تركز المجموعة على استثمار الأموال المختلطة بطريقة تتوافق مع حدود مصرف البحرين المركزي للتعرضات والمخاطر الكبيرة. ويتم تصنيف جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار على أنها مضاربة، حيث يتم خصم الرسوم قبل تخصيص الأرباح، حيث لا يوجد حد لسحبها. ويجب العلم بأن رسوم حساب المضاربة تخضع للتنازل جزئياً أو كلياً لكي تتطابق مع العوائد السوقية لحامل حساب الاستثمار. (PD 1,3,32 c, j, k)

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

6 شبه حقوق الملكية (حقوق حاملي حسابات الإستثمار) (PD 1.3.32) (يتبع)

تشمل الموجودات الموزونة للمخاطر للمجموعة مساهمة من حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار التي تخضع لوزن مخاطر قدره 30%. يمكن لحقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار والزبائن الآخرين الاستعانة بمدراء العلاقات بالمجموعة للحصول على أية مشورة أو خدمات وساطة أو تظلمات أو شكاوى. (PD 1,3,32 f, g)

ليس هناك اختلاف بين مساهمة المضارب المتفق عليها والنسبة التعاقدية المتفق عليها. أرقام المقارنة للأرباح المحققة والمدفوعة ومعدل العائد لحقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والسنوات المنتهية 2022، 2023، 2024 و2021، 2020 هي على النحو التالي: (PD 1,3,41) (PD 1,3,33)

جدول 6.1

(بالآلاف الدنانير البحرينية)						
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	
60,186	68,425	110,403	176,689	241,146	246,501	الربح المحقق على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار (صافي من انخفاض القيمة)
29,335	35,977	47,991	100,087	154,516	145,046	الربح المدفوع لحقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار
						الرصيد من:
-	-	-	-	-	-	مخصص معادلة الأرباح PER
-	-	-	-	-	-	معدل العائد الداخلي
%3	%3	%3	%3	%3	%3	معيار معدل العائد السنوي
%4,9	%4,2	%4,7	%6,3	%5,9	%5,6	معدل العائد السنوي (حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار) - الربح المحقق *
%2,4	%2,2	%2,1	%3,6	%3,8	%3,3	معدل العائد السنوي (حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار) - الربح المدفوع *
-	-	-	-	-	-	مبلغ مخصص معادلة الأرباح PER
-	-	-	-	-	-	معدل مبلغ مخصص معادلة الأرباح
-	-	-	-	-	-	مبلغ معدل العائد الداخلي
-	-	-	-	-	-	معدل العائد الداخلي
						التسوية:
60,186	68,425	110,403	176,689	241,146	246,501	الربح المحقق
(30,851)	(32,448)	(62,412)	(76,602)	(86,630)	(101,455)	رسوم المضارب وحوافز الوكالة
29,335	35,977	47,991	100,087	154,516	145,046	الربح المقيد لحقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار
%51	%47	%57	%43	%36	%41	رسوم المضارب كنسبة من إجمالي أرباح الإستثمار
1,225,380	1,624,177	2,332,473	2,804,385	4,064,061	4,388,073	رصيد حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار
170,292	203,389	343,730	387,890	564,384	575,655	الموجودات الموزونة للمخاطر وفقاً لنماذج PIRI

* بناء على الرصيد الختامي

جدول 6.2

(بالآلاف الدنانير البحرينية)						
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	
%2,4	%2,2	%2,1	%3,6	%3,8	%3,3	معدل العائد
%5,5	%4,8	%5,6	%6,9	%7,0	%5,8	العائد على متوسط موجودات حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار
%20,9	%23,7	%36,8	%55,2	%69,1	%59,9	العائد على متوسط حقوق الملكية (إجمالي حقوق الملكية)

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

6 شبه حقوق الملكية (حقوق حاملي حسابات الإستثمار) (PD 1.3.32) (يتبع)

جدول 6,3 حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف المقابل والمنتجات الإسلامية (PD 1,3,33 h i)

مجموع الموجودات (صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة) مبين حسب حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار والممولة ذاتياً

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		ممولة من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار		إجمالي التعرضات		
نسبة حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار إلى المجموع %	ممولة ذاتياً	ممولة من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	إجمالي التعرضات	ممولة من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	إجمالي التعرضات	
26%	2,347,863	810,208	3,158,071	810,208	3,158,071	جهات سيادية
50%	418,702	425,316	844,018	425,316	844,018	المؤسسات المالية
60%	826,521	1,215,108	2,041,626	1,215,108	2,041,626	الشركات
96%	72,737	1,937,441	2,010,178	1,937,441	2,010,178	الأفراد
54%	3,665,823	4,388,073	8,053,896	4,388,073	8,053,896	الإجمالي

جدول 6,4 التغييرات في نسبة توزيع الموجودات هي كما يلي: (PD 1,3,32 d)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		استثمارات محتفظ بها لغير المتاجرة		استثمار في العقارات		استثمار في شركة زمنية		إيداعات لدى مؤسسات مالية		نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية					
موجودات أخرى	عقود التمويلات	استثمارات محتفظ بها لغير المتاجرة	استثمار في العقارات	استثمار في شركة زمنية	إيداعات لدى مؤسسات مالية	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية	موجودات أخرى	عقود التمويلات	استثمارات محتفظ بها لغير المتاجرة	استثمار في العقارات	استثمار في شركة زمنية	إيداعات لدى مؤسسات مالية	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية	موجودات أخرى	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	
94,167	6,600	634,759	3,432,029	96,004	-	76,283	7,846	37,528	241,472	8,018	448,616	524,223	251,510	94,167	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2025
-	-	469,986	3,191,684	89,676	8,268	112,053	17,242	20,115	234,893	8,094	468,356	489,993	143,618	-	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2024
-	-	351,587	2,324,873	-	-	-	-	3,694	227,790	54,971	238,609	537,874	-	-	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2023
-	-	135,180	1,851,285	-	-	-	-	36,497	217,509	-	113,096	234,547	133,200	-	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2022
-	-	78,572	1,285,880	-	-	-	-	-	-	-	133,860	119,746	189,403	-	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2021
-	-	216,245	1,067,567	-	-	-	-	-	-	-	37,965	181,132	107,134	-	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2020

لا يوجد أي تعرضات خارج الميزانية العمومية ناشئة عن قرارات الاستثمار المنسوبة إلى حقوق ملكية حاملي حسابات الإستثمار.

7 حسابات الاستثمار المقيدة (PD-1,3,35)

بموجب حسابات الاستثمار المقيدة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار البنك لاستثمار الأموال على أساس عقد المضاربة للاستثمار، ولكنهم يقومون بفرض قيوداً معينة فيما يتعلق بمكان وكيفية استثمار هذه الأموال والغرض من استثمارها. وعلاوة على ذلك، قد يتم تقييد البنك عن خلط أمواله الخاصة بأموال حسابات الاستثمار المقيدة لأغراض الاستثمار هذه. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك قيود أخرى قد يفرضها أصحاب حسابات الاستثمار. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة وإدارتها وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية. تتم إدارة الأموال من قبل البنك بصفة ائتمانية وفقاً لتعليمات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وبناءً على ذلك فإن البنك غير مسؤول عن تعويض أي خسائر تحدث لأسباب تجارية اعتيادية.

قام البنك بوضع سياسة، وافق عليها مجلس الإدارة، والتي توضح بالتفصيل الطريقة التي يتم بها توظيف أموال حسابات الاستثمار المقيدة وطريقة احتساب الأرباح لهذه الحسابات.

يقوم البنك بصفته مديراً للصندوق (مضارب) بواجباته الائتمانية ويدير البرنامج بطريقة سليمة ودؤوبة وفعالة، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، والقوانين المعمول بها، والقواعد والإرشادات ذات الصلة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لدى البنك إجراءات وضوابط مناسبة تتناسب مع حجم محفظته، والتي تشمل:

(أ) تنظيم شؤونه الداخلية بطريقة مسؤولة، وضمان وجود ضوابط داخلية مناسبة وأنظمة وإجراءات إدارية وضوابط داخلية مناسبة مصممة للتخفيف من المخاطر وإدارتها؛

(ب) مراعاة معايير عالية من النزاهة والتعامل العادل في إدارة الخطة، بما يحقق مصلحة مستثمري حسابات الاستثمار المقيدة.

(ج) التأكد من أن البنك يتمتع بالمستوى المطلوب من المعرفة والخبرة اللازمة للمهام التي يتم الاضطلاع بها، وأنه مؤهل للعمل المصطلح به.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

7 حسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

يتم توفير منتجات حسابات الاستثمار المقيدة للعملاء من خلال قسم إدارة الثروات. وتتوفر معلومات مفصلة عن المنتجات والمخاطر المتعلقة بمختلف منتجات حسابات الاستثمار المقيدة في حزمة المعلومات الخاصة بها للمستثمرين لاتخاذ قرارات مستنيرة. هذا الإفصاح يشمل الإفصاح عن مخاطر المشاركة، ومخاطر التعثر، ومخاطر الاستثمار ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية.

جدول 7.1

ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	
		((PD- (a) & (b) 1,3,35))
7,615	460	العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة
12,495	7,990	إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة
90,505	10,243	متوسط أموال حسابات الاستثمار المقيدة خلال السنة ((a) 1,3,33-PD))
		متوسط معدل العائد المعلن ((q) 1,3,33-PD))
%6,7	%7,8	12 شهراً
%7,0	-	24 شهراً
		((l) (m) (n) & (o) 1,3,33-PD))
8,969	603	العائد على حسابات الاستثمار المقيدة قبل خصص المضارب
(1,354)	(143)	حصة المضارب
7,615	460	العائد على حسابات الاستثمار المقيدة بعد خصص المضارب
%15,1	%23,7	حصة المضارب كنسبة مئوية من إجمالي ربح استثمار حسابات الاستثمار المقيدة ((f) 1,3,33-PD))
		حصة عقود التمويل الإسلامي من إجمالي تمويل حسابات الاستثمار المقيدة
		((v) 1,3,33-h) and (PD) 1,3,33-PD))
12,495	7,990	رصيد حسابات الاستثمار المقيدة
12,495	7,990	تمويل مرابحة
%100	100%	حصة عقود التمويل الإسلامي من إجمالي تمويل حسابات الاستثمار المقيدة
-	-	الموجودات الموزونة للمخاطر وفقاً لنماذج PIRI

ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	(PD-1,3,33 (w), (d) and 1,3,35(a),(b))
8,969	603	الأرباح المكتسبة
7,615	460	الأرباح المدفوعة
%6,4	%4,5	الأرباح المدفوعة كنسبة مئوية من متوسط أموال حسابات الاستثمار المقيدة
%7,8	%5,9	العائد على متوسط موجودات حسابات الاستثمار المقيدة

الأرباح المكتسبة والأرباح المدفوعة المذكورة في الجدول أعلاه تتعلق بالفترة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2025، في حين أن معدل الأرباح المكتسبة و معدل الأرباح المدفوعة يستند إلى متوسط أرصدة الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المقيدة، والأرصدة المحتفظ بها في حسابات الاستثمار المقيدة طوال الفترة، على التوالي. ومن ثم قد لا تتطابق هذه المعدلات مع المعدلات المعلنة أو المتوقعة المفصّل عنها في الجدول أعلاه.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

7 حسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

عقود أنواع الطرف المقابل الممولة من قبل حسابات الاستثمار المقيدة إلى إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة (PD-1.3.33 (i)), (PD-1.3.38)

(بالآلاف الديناري البحرينية)	
7,990	مطالبات حسابات الاستثمار المقيدة على الشركات
%100	نسبة عقود الأطراف المقابلة إلى إجمالي التمويلات
المبلغ	تحليل الاستحقاق
-	اليوم التالي
-	2 إلى 8 أيام
-	8 أيام إلى شهر واحد
1,500	شهر واحد إلى 3 أشهر
1,500	3 إلى 6 أشهر
4,990	6 أشهر إلى سنة واحدة
-	سنة إلى 3 سنوات
-	أكثر من 3 سنوات

8 افصاحات أخرى

8.1 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولهذا السبب وضع مجلس الإدارة قيوداً على المراكز حسب العملة. وتتم مراقبة المراكز يومياً من قبل إدارة مخاطر السوق وبصورة دورية من قبل لجنة التدقيق والمخاطر، بالإضافة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود الموضوعية، علماً بأن جزءاً كبيراً من موجودات ومطلوبات المجموعة مقوم بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي أو بالريال السعودي. ونظراً لأن الدينار البحريني والريال السعودي مرتبطان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز في هذه العملات لا تعتبر بأنها تمثل مخاطر عملة كبيرة كما في 31 ديسمبر 2025.

تمتلك المجموعة استثماراً في شركة مصرفية أجنبية تابعة، حيث تتم المعاملات بالدولار الأمريكي، ونظراً لأن الدينار البحريني مرتبط بالدولار الأمريكي، فلا يوجد أثر لصراف العملات الأجنبية على الاستثمار. تمتلك المجموعة استثماراً في شركة تابعة مقومة بالدينار الجزائري. تم إدراج أثر تحويل العملات الأجنبية ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية في حقوق الملكية. (PD 1,3,42)

تستخدم تحويلات العملات الأجنبية لتسجيل فروقات أسعار الصرف الناشئة عن تحويل البيانات المالية للشركات التابعة الأجنبية: يبلغ الرصيد المدين لاحتياطي تحويل العملات الأجنبية 3,020 ألف دينار بحريني.

8.2 المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة

يمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة للمجموعة والمنشآت المتحكم بها، او متحكم بها بشكل مشترك أو متأثرة بشكل كبير من قبل هذه الأطراف، ويتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل الإدارة العليا للمجموعة، وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 30 تحت عنوان معاملات الأطراف من ذوي العلاقة في في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وتتم المعاملات بين شركات المجموعة ومع الأطراف ذوي العلاقة على أسس تجارية متفق عليها ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة. (PD 1,3,23 d) (PD 1,3,10 e)

8.3 التسهيلات المعاد هيكلتها

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ رصيد تسهيلات التمويل التي أعيد التفاوض عليها للأفراد والشركات 59,563 ألف دينار بحريني. وبشكل عام، يتم إعادة التفاوض على التسهيلات لتحسين الكفاءة الائتمانية فيما يتعلق باستردادها. ويمكن أن يتضمن ذلك تغيير أي من معدل الربح أو المدة أو حزمة الضمان. ولم يكن لإعادة الهيكلة المذكورة أعلاه لأي تسهيلات للعملاء من الأفراد والشركات أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية. (PD 1,3,23 j)

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

8 افصاحات أخرى (يتبع)

8.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقيات حق الرجوع

لم تبرم المجموعة أي اتفاقية تخص حق الرجوع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. (PD 1,3,23 k)

8.5 المخاطر القانونية والمطالبات

بلغت الدعاوى القانونية المقامة ضد المجموعة في 31 ديسمبر 2025 مبلغاً وقدره 293 ألف دينار بحريني (2024: 6,552 ألف دينار بحريني). وبناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة، فإن إجمالي الالتزامات التقديرية الناشئة عن هذه الحالات لا يعتبر جوهرياً يؤثر على المركز المالي الموحد للمجموعة، حيث قامت المجموعة أيضاً برفع دعاوى مضادة ضد هذه الأطراف. (PD 1,3,30 c)

8.6 نظام حماية الودائع

إن بعض وداائع العملاء في المجموعة مغطاة من خلال نظام حماية الودائع التي أنشأها مصرف البحرين المركزي. كما أن وداائع العملاء المحتفظ بها لدى المصرف في مملكة البحرين هي محمية بموجب نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار غير المقيدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. ويغطي هذا النظام «الأشخاص الطبيعيين» (الأفراد) المستحقين بحد أقصى قدره 20,000 دينار بحريني على النحو المنصوص عليه في متطلبات مصرف البحرين المركزي. وتقوم المجموعة بدفع مساهمة دورية وفقاً لما يفرضه مصرف البحرين المركزي بموجب هذا النظام. (PD 4,4,2)

8.7 التعرض للأطراف ذات الاستدانة العالية وغيرهم من الأطراف ذات المخاطر العالية

ليس لدى المصرف أي تعرض لأطراف ذات استدانة عالية أو ذات مخاطر عالية أخرى وفقاً للتعريف الوارد في لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي. (PD 1,3,23 e) (PD-1,3,24 e)

8.8 غرامات مصرف البحرين المركزي (PD 1,3,44)

خلال العام، تم دفع مبلغ لا شيء دينار بحريني كغرامات لمصرف البحرين المركزي، بسبب عدم الامتثال بمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

الملحق PD-1 مكونات الإفصاح عن رأس المال

الملحق PD-2: متطلبات المطابقة

الخطوة 1: الإفصاح عن الميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

لا توجد فروق بين التوحيد التنظيمي والمحاسبي، عدا مجموعة سوليديتي القابضة ش.م.ب (مقفلة)، والتي لم يتم توحيدها كونها شركة تابعة غير مصرفية. بالإضافة لذلك، حصل البنك على موافقة مصرف البحرين المركزي لتجميع التعرضات الموزونة للمخاطر لمصرف السلام سيشل المحدود («ASBS»)، بدلاً من نهج التوحيد بنياً بنياً، ووفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، تم جمع تسهيلات واستثمارات التمويل من خلال مخصص انخفاض القيمة الجماعية، كما هو موضح أدناه:

(بالآلاف الدنانير البحرينية)	
8,053,896	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة
51,298	المخصص الجماعي لانخفاض القيمة
(2,241)	ناقصاً: مخصص متعلق بالمطالبات المحتملة والالتزامات
8,102,953	الميزانية العمومية كما هو في الإقرار التنظيمي

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

الملحق PD-1 مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

الملحق PD-2: متطلبات المطابقة (يتبع)

الخطوة 2: المطابقة بين الميزانية العمومية المنشورة والتقارير التنظيمية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		
مرجع	بيانات PIRI الموحدة	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة
	775,920	775,733
	524,410	
	251,510	
	456,642	456,634
	8,026	
	448,616	
	699,211	699,175
		679,741
		19,434
	1,235,141	1,234,979
		1,143,300
		91,679
	4,115,415	4,066,788
	683,386	
	3,432,029	
	84,129	84,129
	76,283	
	7,846	
	279,000	279,000
	37,528	
	241,472	
	25,729	25,729
1-G	5,032	
	20,697	
	431,765	431,729
	96,004	96,004
	29,748	29,748
	75,074	75,038
	68,474	
1-B	3,093	
	65,381	
	6,600	
	230,939	230,939
2-G	47,588	
	183,351	
	8,102,953	8,053,896

إجمالي الموجودات

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

الملحق PD-1 مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

الملحق PD-2: متطلبات المطابقة (يتبع)

الخطوة 2: المطابقة بين الميزانية العمومية المنشورة والتقارير التنظيمية في 31 ديسمبر 2025 (تكملة)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		
مرجع	بيانات PIRI الموحدة	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة
	117,586	117,586
	1,486,337	1,486,337
	1,076,354	1,076,354
	1,076,354	1,076,354
	233,585	235,826
	93,460	93,460
	140,125	142,366
	4,388,073	4,388,073
1-E	15,646	
	4,372,427	
	7,301,935	7,304,176
A	285,090	285,090
	296,760	296,760
	(8,684)	(8,684)
	(2,986)	(2,986)
	177,357	177,357
1-C	209	209
	39,566	39,566
2-C	38,760	
	806	
	5,277	5,277
2-B	750	
	4,527	
	76,834	76,834
3-B	74,897	
	1,937	
3-C	3,020	3,020
	3,020	
	27,614	27,614
	27,443	
4-C	171	
5-C	2,154	2,154
D	22,683	22,683
	209,124	209,124
2-E	165,942	
	43,182	
	78,149	78,149
3-E	23,642	
4-E	5,066	
5-E	6,755	
	42,687	
F	51,298	
	43,312	
	7,986	
	801,018	749,720
	8,102,953	8,053,896

المطلوبات

إيداعات من مؤسسات مالية وعملاء

حسابات جارية للعملاء

مطلوبات التمويل (مثل مرابحة السلع العكسية، إلخ.)

منها تمويل مرابحة لأجل

المستحقات، والإيرادات المؤجلة، والمطلوبات الأخرى، والالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة

منها مطلوبات التكافل

منها مطلوبات أخرى

حسابات استثمارات غير مقيدة

منها المبلغ المؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)

منها المبلغ غير المؤهل لرأس المال التنظيمي

إجمالي المطلوبات

حقوق الملكية

إجمالي أسهم رأس المال

رأس المال

أسهم الخزينة

أسهم خطة حوافز الموظفين

الاحتياطيات والأرباح المستبقاة

علاوة إصدار الأسهم

الاحتياطي القانوني

منها مبلغ مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

منها مبلغ غير مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

الأرباح المستبقاة (باستثناء أرباح للسنة)، منها:

مبلغ مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

مبلغ غير مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

صافي أرباح السنة

منها مبلغ مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

منها مبلغ غير مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

تعديل تحويل العملات الأجنبية

منها مبلغ مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

التغييرات في القيمة العادلة - المبلغ المؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

منها مبلغ مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

منها مبلغ غير مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

خطة أسهم المنحة

احتياطي القيمة العادلة للعقارات - المبلغ المؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)

مضاربة ثانوية

منها المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي من الفئة 1 (AT1)

منها المبلغ غير المؤهل لرأس المال التنظيمي

حصة غير مسيطرة في رأس مال الشركات التابعة

منها مبلغ مؤهل للأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)

منها مبلغ مؤهل لرأس المال الإضافي من الفئة 1 (AT1)

منها مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)

منها مبلغ غير مؤهل لرأس المال التنظيمي

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلتان 1 و 2)

منها مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة 2 (T2)

منها مبلغ غير مؤهل لرأس المال التنظيمي

مجموع حقوق الملكية

مجموع المطلوبات + حقوق الملكية

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

الملحق PD-1 مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق PD-1: متطلبات ونموذج المطابقة

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		تركيبية رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	
الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2	مكون رأس المال التنظيمي	الأسمه العادية لرأس المال من الفئة 1: الأدوات والاحتياطيات	
A-B1	281,997	أسهم رأس المال العادية المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	1
B3+B2	75,647	الأرباح المستبقاة	2
C5+C4+C3+C2+C1	71,586	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	3
		لا ينطبق	4
E3	23,642	أسهم رأس المال العادية الصادرة عن الشركات التابعة والمحافظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 للمجموعة)	5
	452,872	الأسمه العادية لرأس المال من الفئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	6
		الأسمه العادية لرأس المال من الفئة 1: التعديلات التنظيمية	
		تسويات التقييم التحوطية	7
G2+G1	25,971	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	8
G2+G1	26,649	الموجودات غير الملموسة الأخرى عدا حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	9
		أصول الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	10
		احتياطي التحوط للتدفق النقدي	11
		نقص المخصصات مقابل الخسائر المتوقعة	12
		ربح التورق عند البيع (كما هو مبين في الفقرة 562 من إطار عمل بازل 2)	13
		لا ينطبق	14
		صافي موجودات صندوق المنافع التقاعدية المحددة	15
		الاستثمارات في الأسهم الخاصة	16
		الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية	17
		الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من أسهم رأس مال الصادر (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	18
		استثمارات جوهريّة في الأسهم العادية للمصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	19
		حقوق خدمة الرهن العقاري (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	20
		موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%، بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	21
		مبلغ يتجاوز الحد الأدنى 15%	22
		منها: استثمارات جوهريّة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	23
		منها: حقوق خدمة الرهن العقاري	24
		منها: موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة	25
		التعديلات التنظيمية المحددة لمصرف البحرين المركزي	26
		التعديلات التنظيمية المطبقة على الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي من الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الخصومات	27
	52,620	إجمالي التعديلات التنظيمية على الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	28
	400,252	الأسمه العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET1)	29

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

الملحق PD-1 مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق PD-1: متطلبات ونموذج المطابقة (يتبع)

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2025 (يتبع)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		تركيب رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	
الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2	مكون رأس المال التنظيمي		
		رأس المال الإضافي من الفئة 1: الأدوات	
		أدوات رأس المال الإضافي من الفئة 1 المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	30
2-E	165,942	منها: المصنفة كحقوق ملكية وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها	31
		منها: المصنفة كمطلوبات وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها	32
		أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للتخلص التدريجي من رأس المال الإضافي من الفئة 1	33
4-E	5,066	أدوات إضافية من رأس المال فئة 1 (وأدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 غير مدرجة في الصف 5) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي من الفئة 1 لرأس المال للمجموعة)	34
		منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	35
	171,008	رأس المال الإضافي من الفئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	36
		رأس المال الإضافي من المستوى 1: التعديلات التنظيمية	
		الاستثمارات في أدوات رأس المال الإضافي من المستوى 1 الخاصة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	37
		مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الإضافي من المستوى 1	38
		الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من 10% من الأسهم العادية لرأس المال الصادر للمنشأة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	39
		استثمارات جوهريّة في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	40
		التعديلات التنظيمية المحددة لمصرف البحرين المركزي	41
		التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الإضافي من الفئة 1 نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي من الفئة 2 لتغطية الخصومات	42
		إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي من الفئة 1	43
	171,008	رأس المال الإضافي من الفئة 1 (AT1)	44
	571,260	رأس المال من الفئة 1 (رأس المال الإضافي من الفئة 1 = الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 + رأس المال الإضافي من الفئة 1)	45
		رأس المال من الفئة 2: الأدوات والمخصصات	
D	22,683	أدوات من الفئة 2 المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذات الصلة	46
		أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للتخلص التدريجي من الفئة 2	47
5-E و 1-E	22,401	أدوات رأس المال من الفئة 2 (وأدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 ورأس المال الإضافي من الفئة 1 غير المدرجة في الصفوف 5 أو 34) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال من الفئة 2 للمجموعة)	48
	15,646	منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	49
F	43,312	المخصصات	50
	88,397	رأس المال من الفئة 2 قبل التعديلات التنظيمية	51
		رأس المال من الفئة 2: التعديلات التنظيمية	
		الاستثمارات في أدوات رأس المال من الفئة 2 الخاصة	52
		الحيازات المتبادلة في أدوات رأس المال من الفئة 2	53
		استثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من الأسهم العادية لرأس المال الصادر للمنشأة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	54
		استثمارات جوهريّة في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	55

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

الملحق PD-1 مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق PD-1: متطلبات ونموذج المطابقة (يتبع)

الخطوة 3: مكونات نموذج رأس المال المشترك في 31 ديسمبر 2025 (يتبع)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		
الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2	مكون رأس المال التنظيمي	تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية
-	-	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة
-	-	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال من الفئة 2
88,397		رأس المال من الفئة 2 (T2)
659,657		إجمالي رأس المال = رأس المال من الفئة 1 + رأس المال من الفئة 2
2,422,112		إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر
		نسب ومخففات رأس المال
16,5%		الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)
23,6%		رأس المال من الفئة 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)
27,2%		إجمالي رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)
		متطلبات التخفيف الخاصة بالمؤسسة (متطلبات الحد الأدنى للأسهم العادية لرأس المال فئة 1 زائداً متطلبات التخفيف الدورية المضادة زائداً متطلبات D-SIB - معبراً عنه كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)
10,5%		منها: متطلبات التخفيف لحماية رأس المال
2,5%		منها: متطلبات التخفيف الدورية المضادة للتقلبات الخاصة بالبنك
0,0%		منها: متطلبات تخفيف D-SIB
1,5%		الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 المتوفرة لاستيفاء المخففات (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)
16,5%		الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (إذا كان مختلفاً عن بازل 3)
10,5%		الحد الأدنى لنسبة الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 لمصرف البحرين المركزي
12,0%		الحد الأدنى لنسبة الفئة 1 لرأس المال لمصرف البحرين المركزي
14,0%		الحد الأدنى لإجمالي نسبة رأس المال لمصرف البحرين المركزي
		المبالغ دون الحد الأدنى للاستقطاع (قبل وزن المخاطر)
-		استثمارات غير جوهريّة في رأس مال الشركات المالية الأخرى
3,721		استثمارات جوهريّة في الأسهم العادية للشركات المالية
-		حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
710		أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
		حدود قابلة للتطبيق على إدراج المخصصات في رأس المال من الفئة 2
51,298		المخصصات المؤهلة للإدراج في رأس المال من الفئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للنهج الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)
43,312		الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال من الفئة 2 في إطار النهج الموحد
-		لا ينطبق
-		لا ينطبق
		أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلّص التدريجي (تنطبق فقط بين 1 يناير 2020 و 1 يناير 2025)
-		الحد الأقصى الحالي على أدوات الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 الخاضعة لترتيبات التخلّص التدريجي
-		المبلغ المستثنى من الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد واستحقاقات)
-		الحد الأقصى على أدوات رأس المال الإضافي من الفئة 1 الخاضعة لترتيبات التخلّص التدريجي
-		المبلغ المستبعد من رأس المال الإضافي من الفئة 1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)
-		الحد الأقصى على أدوات رأس المال من الفئة 2 تخضع لترتيبات التخلّص التدريجي
-		المبلغ المستبعد من رأس المال من الفئة 2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد واستحقاقات)

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

الملحق PD-1 مكونات الإفصاح عن رأس المال (يتبع)

ملحق: 3-PD مميزات رأس المال التنظيمي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المصدر	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	مضاربة ثانوية (رأس مال إضافي من الفئة 1)	رأس مال من الفئة 2
1	بنك السلام ش.م.ب	بنك السلام ش.م.ب	بنك السلام الجزائر إس بي إيه
2	سلام	لا ينطبق	لا ينطبق
3	جميع القوانين واللوائح المعمول بها في مملكة البحرين	جميع القوانين واللوائح المعمول بها في مملكة البحرين	الجزائر
المعالجة التنظيمية			
4	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	رأس المال الإضافي من الفئة 1	رأس مال من الفئة 2
5	الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1	رأس المال الإضافي من الفئة 1	رأس مال من الفئة 2
6	مفرد ومجموعة	مفرد ومجموعة	مجموعة
7	الأسهم العادية لرأس المال	مضاربة ثنائية	دين ثانوي
8	296,78 مليون دينار بحريني	165,94 مليون دينار بحريني	15,65 مليون دينار بحريني
9	0,100 دينار بحريني	لا ينطبق	لا ينطبق
10	حقوق ملكية المساهمين	مضاربة ثانوية	شبه حقوق الملكية
11	13 ابريل 2006	مختلف	13 يناير 2025
12	دائم	دائم	مؤرخة
13	لا تاريخ لاستحقاق الدين	لا تاريخ لاستحقاق الدين	غير قابلة للاستدعاء لخمس سنوات
14	لا	لا	لا
15	لا ينطبق	5 سنوات زائداً 14 يوم من كل تاريخ إصدار	تاريخ أول تسهيل اختياري 12 يناير 2030
16	لا ينطبق	بعد تاريخ الاستدعاء الأول	لا ينطبق
17	توزيعات أرباح الأسهم كما يقرر المساهمون	ثابتة	توزيعات مرحلية عائمة
18	لا ينطبق	6% (إعادة تعيين منتصف المبادلة + 1,50%)	5,14% (تخضع لإسناد الأرباح لشبه حقوق الملكية)
19	لا ينطبق	نعم	لا ينطبق
20	تقديرية بالكامل	تقديرية بالكامل	تقديرية بالكامل
21	لا	نعم	لا
22	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي
23	غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل
24	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

الملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر

خلفية:

تم إلزام بنك السلام ش.م.ب لمعايير نسبة صافي التمويل المستقر الخاصة بنظام بازل 3 ابتداءً من ديسمبر 2019، تبعاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم 2018/54/EDBS/KH المؤرخ 16 أغسطس 2018. يتطلب من بنك السلام ش.م.ب الحفاظ على نسبة صافي التمويل المستقر بما يساوي 100% على الأقل، على أساس مستمر.

إن هدف نسبة صافي التمويل المستقر هو تحسين مرونة البنوك من خلال تعزيز الاستقرار طويل الأجل للتمويل. إن نسبة صافي التمويل المستقر مصممة للحد من المخاطر المتبعثة من عدم التطابق المفرط في الاستحقاقات على المدى المتوسط إلى طويل الأجل. وبشكل خاص، فإن نسبة صافي التمويل المستقر تتطلب من بنك السلام ش.م.ب تمويل موجودات غير سائلة بحد أدنى من المطلوبات المستقرة على مدى سنة واحدة.

نسبة صافي التمويل المستقر تتطلب من البنوك الحفاظ على محفظة تمويل مستقرة بالنسبة لتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن تعميم مصرف البحرين المركزي ينص ويحدد عامل التمويل المستقر المطلوب القابل للتطبيق لكل فئة من الأصول، وعامل التمويل المستقر متاح لكل نوع من مصادر التمويل.

يسعى بنك السلام لضمان أن تظل نسبة صافي التمويل المستقر فوق متطلبات الحد الأدنى التنظيمية المطلوبة، يتحقق هذا من خلال:

- 1) مراقبة نسبة صافي التمويل المستقر عن كثب، مقابل محفز إنذار مبكر ومحفز إداري معقدان داخلياً.
- 2) إدارة وتطوير الاستراتيجيات لبناء قاعدة تمويل متنوعة، مع إمكانية الوصول لمصادر تمويل عبر قنوات التمويل بالمفرد وبالجملة.

التحليل والعوامل الرئيسية:

إن استراتيجية بنك السلام هي الاحتفاظ بمصادر تمويل مستقرة ومتنوعة بشكل جيد، والتركيز على جمع الودائع المستقرة ذات المعدلات العائمة بحرية والودائع طويلة الأجل من قاعدة العملاء الرئيسية في البحرين وعبر الأسواق الرئيسية الأخرى في دول مجلس التعاون، حيث تم إنشاء علاقات مصرفية قوية بنجاح. العامل الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو تمويل أنشطة العمل الرئيسية للبنك من خلال أوسع قاعدة للإيداع، وبالتالي المحافظة على مزيج تمويل متوافق للموجودات طويلة الأجل، وبالتالي نسبة صحية لصافي التمويل المستقر.

تقوم لجنة الأصول والمطلوبات بمراجعة مؤشرات السيولة المختلفة بشكل دوري، بما في ذلك نسبة صافي التمويل المستقر، وتضع خطط عمل مناسبة للحفاظ على وضع سيولة كافية ومستدامة وصحية. إن عملية مراجعة لجنة الأصول والمطلوبات تأخذ بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية العالمية، بالإضافة لعوامل الاقتصاد المحلي، وبالتالي يتم وضع إدارة فعالة للسيولة قيد التنفيذ، تقوم بقيادتها إدارة الخزينة والمخاطر، والتعاون مع وحدات العمل الرئيسية الأخرى.

كما في 31 ديسمبر 2025، استقرت القيمة الموزونة للتمويل المستقر المتاح عند 5,1 بليون دينار بحريني، بينما استقر مجموع القيمة الموزونة للتمويل المستقر المطلوب عند 4,0 بليون دينار بحريني. استقرت نسبة صافي التمويل المستقر الناتجة عند 125,8%، وذلك أعلى بكثير من العتبة الحالية التي حددها مصرف البحرين المركزي والبالغة 100%.

بعد تطبيق العوامل ذات الصلة، استقرت مساهمة قاعدة رأس المال، وودائع الأفراد، وودائع الشركات غير المالية عند 14%، و60%، و9% على التوالي. لا يعتمد البنك على مصادر تمويل السوق المالي، وتستخدم أنشطة التمويل بين البنوك بشكل رئيسي لفجوات التمويل قصيرة الأجل.

الموجودات السائلة عالية الجودة لبنك السلام، تتطلب الحد الأدنى من التمويل نتيجة لطبيعتها السيادية والسيولة العالية، والتي تشكل بعد تطبيق العوامل ذات الصلة ما يعادل 2% من محفظة التمويل المستقر المطلوب. التمويلات والاستثمارات المنتجة تمثل ما يساوي 67% و13% من التمويل المستقر المطلوب.

هناك تركيز كبير في بنك السلام على تنمية والحفاظ على استقرار الودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل، المودعة من قبل العملاء من الشركات الخاصة والأفراد، والتي ستستمر في تشكيل جزء جوهري من التمويل.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

الملحق 2 – إفصاح نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

(بالآلاف الدنانير البحرينية)					الرقم البند	التمويل المستقر المتاح:
قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)						
مجموع القيمة الموزونة	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر	بدون تاريخ استحقاق محدد		
699,255	72,281	-	-	626,974	1	رأس المال:
-	-	-	-	-	2	رأس المال التنظيمي
-	-	-	-	-	3	أدوات رأسمالية أخرى
615,308	7,923	35,160	604,193	-	4	ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:
2,861,936	230,891	560,114	2,363,270	-	5	ودائع مستقرة
-	-	-	-	-	6	ودائع أقل استقراراً
-	-	-	-	-	7	تمويلات بالجملة:
874,636	202,332	275,795	2,712,653	-	8	ودائع تشغيلية
-	-	-	-	-	9	تمويلات أخرى بالجملة
-	-	-	-	-	10	مطلوبات أخرى:
-	-	-	-	-	11	نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
-	-	-	186,784	-	12	جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه
5,051,192	-	-	-	-	13	مجموع التمويل المستقر المتاح
65,768	-	-	-	-	14	التمويل المستقر المطلوب:
-	-	-	-	-	15	مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة
-	-	-	-	-	16	ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية
-	-	-	-	-	17	تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:
-	-	-	-	-	18	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول
145,812	8,706	1,084	910,433	-	19	تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية
2,206,405	1,499,295	572,625	1,347,296	-	20	تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية و تمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:
90,860	139,784	-	-	-	21	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال رهونات سكنية منتجة، منها:
332,268	511,181	-	-	-	22	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي
332,268	511,181	-	-	-	23	أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
3,717	-	-	7,435	-	24	موجودات أخرى:
-	-	-	-	-	25	سلع متداولة مادياً، بما في ذلك الذهب
-	-	-	-	-	26	موجودات مدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي
-	-	-	-	-	27	موجودات تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية
-	-	-	-	-	28	مطلوبات عقود تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية قبل طرح هامش التغيير المدرج
1,227,956	212,846	5,607	68,742	1,116,671	29	جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
32,636	-	-	652,720	-	30	بنود خارج الميزانية العمومية
4,014,562	-	-	-	-	31	مجموع التمويل المستقر المطلوب
%125,8	-	-	-	-	32	نسبة صافي التمويل المستقر (%)

اتفاقية بازل 3 – الدعامه 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

ملحق 3 – نسبة تغطية السيولة

أصدر مصرف البحرين المركزي لوائحه بخصوص إدارة مخاطر السيولة في أغسطس 2018. تنص اللوائح على أن البنوك مطالبة بالحفاظ على نسبة تغطية السيولة بما لا يقل عن 100% على أساس يومي. الهدف من نسبة تغطية السيولة هو أن البنوك يجب أن تدبر أصولها ومطلوباتها لخلق مرونة قوية على المدى القصير وسيولة كافية تكفي لتمويل التدفقات النقدية لثلاثين يوماً.

فيما يلي متوسط نسبة تغطية السيولة الموحد للسنة:

(بالآلاف الدنانير البحرينية)		الربع الرابع 2025		
الربع الثالث 2025		الربع الرابع 2025		
مجموع القيمة الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة غير الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة الموزونة (المتوسط)	مجموع القيمة غير الموزونة (المتوسط)	
1,158,961		1,197,284		موجودات سائلة عالية الجودة
				1 مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة
				التدفقات النقدية للخارج
				2 ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة منها:
9,964	332,125	10,076	335,871	3 وداائع مستقرة
125,851	1,258,512	126,242	1,262,418	4 وداائع أقل استقراراً
				5 تمويلات بالجملة غير مضمونة، منها:
				6 وداائع تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) وودائع في شبكات من بنوك تعاونية
				7 وداائع غير تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)
				8 صكوك غير مضمونة
				9 تمويلات بالجملة مضمونة
				10 متطلبات إضافية، منها:
				11 تدفقات نقدية للخارج لتعرضات أدوات التحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات الضمانات الأخرى
				12 تدفقات نقدية للخارج تتعلق بخسارة تمويل على منتجات التمويل
69,845	304,070	45,533	211,790	13 تسهيلات ائتمانية وتسهيلات سيولة
				14 التزامات تمويل تعاقدية أخرى
23,777	549,002	22,809	553,525	15 التزامات تمويل محتملة أخرى
1,336,831		1,302,162		16 مجموع التدفقات النقدية للخارج
				التدفقات النقدية للداخل
				17 إقرضات مضمونة (على سبيل المثال اتفاقيات إعادة الشراء العكسية)
133,652	252,696	150,072	293,701	18 تدفقات للداخل من تعرضات منتجة بالكامل
767,705	796,012	780,443	804,939	19 تدفقات نقدية أخرى للداخل
901,358	1,048,708	930,515	1,098,641	20 مجموع التدفقات النقدية للداخل
مجموع القيمة المعدلة		مجموع القيمة المعدلة		
1,158,961		1,197,284		21 مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة
436,313		382,615		22 مجموع صافي التدفقات النقدية للخارج
272.7%		%323.0		23 نسبة تغطية السيولة (%) *

* تمثل المتوسط البسيط لنسبة تغطية السيولة اليومية.

اتفاقية بازل 3 – الدعامة 3 – الإفصاحات

31 ديسمبر 2025

ملحق 4 – نسبة الدين إلى رأس المال

أصدر مصرف البحرين المركزي في يونيو 2018 إرشادات حول نسبة الدين كجزء من التحديثات على نموذج ملاءة رأس المال. تقيس النسبة مدى جودة تغطية رأس المال من الفئة 1 للبنوك لإجمالي تعرضها (التعرضات الممولة ذاتياً والتعرضات المعدلة الممولة من قبل حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار) سواء في الميزانية العمومية أو خارجها.

فيما يلي نسبة الدين المالي الموحدة للبنك كما في 31 ديسمبر 2025:

رقم	الوصف	(بالآلاف الدنانير البحرينية)
1	مجموع الموجودات الممولة ذاتياً	3,504,408
2	مجموع الموجودات الممولة بحسابات الاستثمار غير المقيدة	4,366,134
3	بنود خارج الميزانية العمومية – مع عوامل التحويل الائتماني ذات الصلة	350,979
4	تعرض نسبة الدين إلى رأس المال ((1)+(2)+30%+(3))	5,165,227
5	تسويات تنظيمية	52,620
6	مجموع التعرضات لحساب نسبة الدين إلى رأس المال ((4)-(5))	5,112,607
7	رأس المال من الفئة 1	571,260
	نسبة الدين إلى رأس المال ((6)/(7))	%11,2
	الحد الأدنى لنسبة الدين إلى رأس المال حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي	%3,75

بنك السلام ش.م.ب.

ص.ب. 18282، المنامة، مملكة البحرين

علاقات المستثمرين

هاتف: +973 1713 3399

البريد الإلكتروني: investors@alsalambank.com

www.alsalambank.com